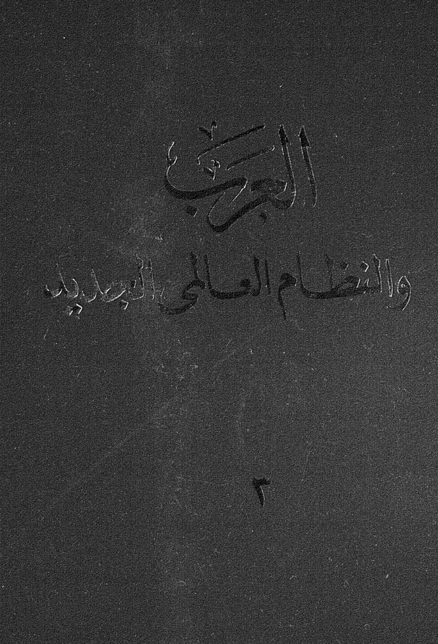

العرب
والنظام العالمي الجديد
٣

بسم الله الرحمن الرحيم

العرب و النظام العالمى الجديد

(المجلد الثالث)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ضرورة التعاون الثنائى والجماعى بين الدول العربية لمواجهة الارهاب			
اشرف العشرى	الاهرام المسائى	٤٠٦	٢٦-٠١-٩٤
خطر الارهاب يماثل خطر الحرب النظامية			
امين محمد امين	الاهرام	٤٠٧	٢٧-٠١-٩٤
اخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل			
امين محمد امين	الاهرام	٤٠٨	٢٩-٠١-٩٤
اسرائيل ما زالت الاخطر فى منطقة الشرق الاوسط			
	الحقيقة	٤٠٩	٢٩-٠١-٩٤
مؤتمر تحديات العالم العربى يوصى باخلاء الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل			
	الحياة	٤١١	٢٩-٠١-٩٤
الوفاق العربى والمصالحة ضرورة لمواجهة التحديات والاخطار المقبلة			
محمد شرف	السياسى	٤١٣	٣٠-٠١-٩٤
قليل من السياسة .. وكثير من التجارة والهدايا !!			
عمر احمد عمر	الاهالى	٤١٤	٠٣-٠٢-٩٤
لماذا يطلب من العرب الانتحار السياسى ؟			
رغيد الصلح	الحياة	٤١٥	٠٨-٠٢-٩٤
الاتجاه العربى يؤكد اهمية الوحدة والتضامن			
	الحوادث	٤١٧	١١-٠٢-٩٤
نحن والغرب .. صور متناقضة ومصالح مشتركة !			
صلاح الدين حافظ	الاهرام	٤٢١	١٦-٠٢-٩٤
الإرهاب والبطالة وايران واسرائيل بؤر تهديد للأمن العربى			
	الوطن العربى	٤٢٤	١٨-٠٢-٩٤
لا تهربوا من الواقع			
فتحى غانم	العالم اليوم	٤٢٨	٢٤-٠٢-٩٤
نظام عالمى جديد أم سيطرة استعمارية جديدة ؟			
جمال قنان	المستقبل العربى	٤٣٠	٢٥-٠٢-٩٤
الغضب وحده لا يكفى			
فتحى غانم	العالم اليوم	٤٤٧	١٠-٠٣-٩٤

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التمسك بالمصادر الأصلية للاسلام .. ضرورة مستقبلية			
علي النويشي	الاهرام المسائى	٤٤٩	١٣-٠٣-٩٤
ادراك العصر هل يمكن تدارك الزمن ؟			
مصطفى الحسيني	العالم اليوم	٤٥٣	١٩-٠٣-٩٤
أين هذا النظام الموعود ؟			
وليد أبو ظهر	الوطن العربى	٤٥٤	٢٥-٠٣-٩٤
الجمهورية تقول : الكتلة الاقتصادية العربية			
	الجمهورية	٤٥٧	٢٦-٠٣-٩٤
العلاقة (الصحية) مع الغرب "نعم للمصالح .. "لا" للهواء			
زين العابدين الركابى	الشرق الأوسط	٤٥٨	٢٦-٠٣-٩٤
استشراف لقوى الفوز والخسارة على سلم التاريخ البشري			
موريس ابو ناصر	الحياة	٤٦٠	٠١-٠٤-٩٤
النظام العربى الى اين ؟!			
د. اسماعيل صبرى عبد الله	المصور	٤٦٣	٠١-٠٤-٩٤
نظرة : العرب .. وحق الحياة			
محمود مراد	الاهرام	٤٦٨	٠١-٠٤-٩٤
التضامن ... والتجمعات الاقليمية			
احمد حمروش	الشرق الأوسط	٤٦٩	٠٢-٠٤-٩٤
"٣" تنقية الاجواء العربية .. اولا			
محمد الفرا	المصور	٤٧١	٠٨-٠٤-٩٤
"٢" إذا لم نتحرك الأن .. لن نلوم الا انفسنا			
السفير : صلاح بسيوني	المصور	٤٧٥	٠٨-٠٤-٩٤
نحو الغد !			
حسين فهمي	اخبار اليوم	٤٧٩	٠٩-٠٤-٩٤
أزمة الخطاب العربى البديل			
د. محمد شومان	العربى	٤٨١	١١-٠٤-٩٤
وقفة أمام العلاقات العربية بنظرة جديدة			
احمد نافع	الاهرام العربى	٤٨٣	١١-٠٤-٩٤
تآكل الهوامش العربية .. !!			
د. عمر الفاروق	الاهرام	٤٨٤	١٣-٠٤-٩٤

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
٤- المشكلة ليست فى النصوص			
د. ناصيف يوسف حتى	المصور	٤٨٦	١٥-٠٤-٩٤
٥- لماذا رفض الحكومات العربية كل مشروعات التكامل ؟			
د. جميل مطر	المصور	٤٩١	١٥-٠٤-٩٤
العرب لا يحتملون الخسارة			
رضا محمد لاري	الشرق الأوسط	٤٩٧	٣٠-٠٤-٩٤
ادعو المثقفين العرب ان يقوموا بدورهم			
د. محمد نعمان جلال	المصور	٥٠٤	٢٩-٠٤-٩٤
تنافس دولى على الفضاء الاعلامى العربى			
رينه نبعه	الحياة	٥٠٥	٢٩-٠٤-٩٤
من الحياة : كلمة اخيرة فى الغزو الفضائى			
عرفان نظام الدين	الحياة	٥٠٧	٣٠-٠٤-٩٤
تجديد البحث فى اصول الفكرة العربية وتفرعاتها			
موريس ابو ناصر	الحياة	٥٠٩	٠١-٥-٩٤
تكهنات فى البؤس العربى			
نجام كاظم	الحياة	٥١٠	٠٣-٠٥-٩٤
الجمهورية تقول : قراءة فى الملف العربى			
	الجمهورية	٥١٢	٠٣-٠٥-٩٤
حتى يقرر العرب مصيرهم			
	الاهرام	٥١٣	٠٤-٠٥-٩٤
دراسة جدوى لمستقبل العرب			
فتحى غانم	العالم اليوم	٥١٤	٠٥-٠٥-٩٤
ضرورة لا بديل عنها !!			
خبير	الاهرام	٥١٥	٠٨-٠٥-٩٤
لمن يوجه اللوم .. العرب ام الأوروبيون ؟			
شريف العبد	الاهرام الاقتصادى	٥١٦	٠٩-٠٥-٩٤
متى يطلب الى العرب الاهتمام بالعاون الاقليى			
رغيد الصلح	الحياة	٥١٩	٠٩-٠٥-٩٤
اعادة تنظيم هذه الفوضى			
صلاح الدين حافظ	الاهرام	٥٢١	١١-٠٥-٩٤

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مطلوب تحديد سياسة عربية للمرحلة المقبلة			
احمد ابو الفتح	الشرق الاوسط	٥٢٤	١٥-٠٥-٩٤
حال الأمة!			
فهمي هويدي	الاهرام	٥٢٦	١٦-٠٥-٩٤
لماذا يتكرر رسوب العرب في اختبارات السياسة ؟			
محمد جابر الانصاري	الحياة	٥٢٩	١٧-٠٥-٩٤
لماذا يفتقد العرب ... فيما بينهم ... روح التسوية السياسية ؟			
محمد جابر الانصاري	الحياة	٥٣١	١٨-٠٥-٩٤
روابط غير مستبعدة بين احداث تبدو متباعدة			
زين العابدين الركابى	الشرق الاوسط	٥٣٣	٢١-٠٥-٩٤
افاق التحول العربى وعثراته			
كرم الحلو	الحياة	٥٣٥	٢١-٠٥-٩٤
أين الحقيقة فيما يجري على الارض العربية ؟			
زكريا نيل	الاهرام	٥٣٧	٢١-٠٥-٩٤
هل لهذا الهوان من آخر ؟!			
د. يحيى الجمل	الاهرام	٥٣٩	٢٣-٠٥-٩٤
سباق حول الانتحار ام انهاك لقوى الأمة ؟			
فهمي هويدي	الشرق الأوسط	٥٤٠	٢٣-٠٥-٩٤
العالم العربى وطريق الضياع			
د. سامي منصور	العالم اليوم	٥٤٣	٢٥-٠٥-٩٤
خواطر عربية : ونحن العرب نكيل بمكيالين !!			
عبد العال الباقوري	الاهالي	٥٤٤	٢٥-٠٥-٩٤
العرب .. والتأقلم مع الحاضر			
الشرق الأوسط	الشرق الاوسط	٥٤٥	٣١-٠٥-٩٤
فن السياسة بين الممكن والمستحيل			
د. احمد صبحي منصور	الاهالي	٥٤٦	٠١-٠٦-٩٤
المصير العربى : حالة تاريخية خاصة ؟			
باسم الجسر	الشرق الاوسط	٥٥٠	٠٣-٠٦-٩٤
نهاية الجغرافيا .. أم نهاية التاريخ ؟			
عرفان نظام الدين	الحياة	٥٥٣	١٣-٠٦-٩٤

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
تعليق : العرب والمتغيرات			
سمير فؤاد رمزي	الاخبار	٥٥٤	١٦-٠٦-٩٤
متغيرات دولية			
عرفات نظام الدين	الحياة	٥٥٥	٣٠-٠٦-٩٤
الذات العربية بين الاستلاب والاستقلال ومأساة الوعى العربى بين الماضى والحاضر			
د. عبد العليم محمد	الاهرام	٥٥٧	٠١-٠٧-٩٤
البحث عن سبل التعبئة والحركة والفكر والفعل فى مجالات المستقبل			
موريس ابو ناصر	الحياة	٥٦٠	١٠-٠٧-٩٤
العرب فى مواجهة مصالحهم			
رضا محمد لاري	الشرق الاوسط	٥٦٣	١٣-٠٦-٩٤
متى لا يتكرر تزييف الوعى السياسى العربى			
محمد الرميحى	الحياة	٥٦٦	١٠-٠٨-٩٤
عن التضامن العربى والتنسيق			
إميل حبيبى	الشرق	٥٦٩	١٣-٠٨-٩٤
العالم العربى بين الماضى والمستقبل			
د. علياء رافع	الاهرام المسائى	٥٧١	١٦-٠٨-٩٤
الأمة العربية والخروج من جمود الكلمة الى الحرية			
د. عليا رافع	الاهرام المسائى	٥٧٣	٢٣-٠٨-٩٤
متى يستعيد العربى وعيه ؟			
عبد الحميد البكوش	الشرق الأوسط	٥٧٥	٢٥-٠٨-٩٤
مأزق الثقافة العربية المعاصرة			
د. حلمى بدير	الاهرام	٥٧٨	٢٨-٠٩-٩٤
الفوضى الدولية الجديدة			
جورج قرم	المستقبل العربى	٥٨٠	٠١-١٠-٩٤
ما الذي يشغل بال العالم ؟!			
عبد المنعم سعيد	الحياة	٥٨٩	٠٥-١٠-٩٤
مأزق الجمود فى عالم متغير			
احمد عباس صالح	الشرق الأوسط	٥٩١	٠٧-٠٣-٩٤
الدولة العربية والفكرة العربية			
محمد حافظ يعقوب	الحياة	٥٩٣	١١-١٠-٩٤

مجلد رقم ٣ العرب والنظام العالمى الجديد (المجلد الثالث)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأسس الموضوعية للوفاق العربى الموعود			
عبد المنعم المشاط	الحياة	٥٩٦	١٣-١٠-٩٤
حصيلة وهم عربى !			
عبد الاله بلقزيز	الحياة	٥٩٩	٢٣-١٠-٩٤
من المراهنة على الماضى الى المراهنة على المستقبل			
محمد سيد احمد	الاهرام	٦٠٠	٢٧-١٠-٩٤
الصراحة البناءة أبقى من الواقعية السياسية			
اياد ابو شقرا	الشرق الأوسط	٦٠٣	٢٨-١٠-٩٤



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

■ مؤتمر تحديات العالم العربى يطلب :

ضرورة التعاون الثنائى والجماعى بين الدول العربية لمواجهة الارهاب

التعاون العسكرى العربى أفضل وسيلة لمواجهة الأخطار الإقليمية

حذر عدد من الخبراء والسياسيين من خطر الارهاب وتاثيره على الامن القومى للدول العربية لما يمثله فى بعض الاحيان من اخطار تفوق خطر الحرب النظامية حيث أصبحت ظاهرة الارهاب من الظواهر التى تمثل تحديا من ضمن التحديات التى تواجه العالم العربى حاليا فى ظل المتغيرات الدولية وقال الدكتور احمد جلال عزالدين خبير الامم المتحدة فى ورقة العمل التى قدمها لمؤتمر تحديات العالم العربى امس ان هذه الظاهرة تتطلب التنسيق ليس بين الدول المجاورة فقط بل بين الدول العربية مجتمعة بالاضافة الى المجتمع الدولى وهيئاته المتخصصة حيث طالب كل دولة بضرورة اتخاذ مجموعة من السياسات الثابتة لمواجهة هذا الخطر ودرئه أولا باول مع الالتزام بوضع تشريعات وطنية قوية ومتكاملة تفرض عقوبات صارمة على جرائم الارهاب مع ضمان شرعية هذه الاجراءات، بالاضافة الى التعاون الدائم والمستمر بين الدول الصديقة والمجاورة بهدف وقف كافة انواع الانشطة الارهابية من خلال وضع مجموعة من المعاهدات الثنائية او المتعددة الاطراف والتى تتعلق بمحاكمة تلك الجماعات التى تمارس الارهاب ضد المجتمع او تسليمهم للدول التى وقع عليها ضرر العملية الارهابية.

وطالب الدكتور صبحى حبيش فى كلمته بضرورة معالجة الاسباب التى ادت الى تفشى هذه الظاهرة بالصورة التى نراها حاليا فى بعض الدول حيث أن تلك الظروف تختلف من بلد لآخر ولذلك فالمطلوب الان وقبل فوات الأوان البدء فى عملية مكافحة الارهاب ومعرفة الجذور والاسباب التى أدت اليه حتى يكون العلاج سليما وصحيحا ومنتجا لاثاره ومعالجته كعدو داخلى لوقف اثاره المضرة بعملية البناء والتنمية فى البلدان واعاقته لخطط التنمية الشاملة التى بدأت فيها حاليا بعض الدول وطالب المجتمعون فى المؤتمر بضرورة زيادة دور وفعالية الجماهير فى مكافحة الظاهرة التى تستهدف أمن الاوطان وتمس بصورة مباشرة مصالح المواطنين العاديين سواء فيما يتعلق بامنهم وسلامتهم الشخصية أو مصادر الدخل القومى والاستقرار والتنمية فى الدولة حيث أن تعاون الجماهير يكشف عن اى تدبير للارهاب قبل وقوعه كما يحقق بضرورة حاسمة نجاح الأجهزة فى تعقبه بالاضافة الى التنسيق مع الاجهزة الاعلامية لبعض افكار وانشطة تلك الجماعات فيما يسمى بالمواجهة الفكرية للارهاب باسلوب مخطط ومقنع يتولاه متخصصون وذوو علم وخبرة، وفى جلسة التعاون لمواجهة التحديات الاجنبية والعسكرية التى يواجهها الوطن العربى حاليا طالب الدكتور هيثم الكيلانى بضرورة زيادة فعالية التعاون العسكرى العربى خاصة فى ظل تنامى القدرات العسكرية لبعض دول الجوار الجغرافى والتى تتمثل فى اسرائيل وتركيا وايران وتفاقم مشكلة الصراع الحالى بين بعض الدول العربية والدول المجاورة حول مشكلة المياه حيث ان الدول الثلاث الاولى اصبحت تمثل تهديدا مباشرا لامن الدول العربية بالرغم من ان الانظار فى المنطقة تتجه حاليا نحو التسوية والسلم.

اشرف العشرى

□ فى اليوم الثانى لمؤتمر تحديات العالم العربى

خطر الارهاب يماثل خطر الحرب النظامية

الوفاق العربى ضرورى لتجنب الحروب الاهلية

كتب : أمين محمد أمين

سيطرت ظاهرة التطرف والارهاب فى المنطقة العربية والتحديات السياسية والامنية على مناقشات اليوم الثانى لاعمال المؤتمر الدولى الثانى حول تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية.

وقال الدكتور احمد جلال عزالدين خبير الامم المتحدة ان خطر الارهاب على الأمن القومي للدولة يماثل خطر الحرب النظامية وان التنسيق الدولى فى هذا المجال غير كاف وعلى الدول التى تتعرض للارهاب ان تتبنى سياسة ثابتة بعدم الاستجابة لمطالب الارهابيين.

وقال الدكتور صبحي حبيش فى الجلسة التى راسها الدكتور كمال ابوالمجد الاستاذ بجامعة القاهرة ان مكافحة الارهاب والتطرف تقوم على تفهم اسبابه الداخلية ومن ثم معالجتها كعدو داخلى يرمي الى هدم مابقى من عمران فى البلدان العربية وقد يؤدى الى ضياع الاوطان.

وعلى الجانب الآخر اكد الجنرال لويس ديفبور من باريس فى جلسة مناقشة العلاقات العربية التى عقدت برئاسة الدكتور يحيى الجمل ان الصورة التى نكونها عن العالم العربى فى فرنسا انه عالم مقسم يثير التهديد وانه مرتبط بالحركات الاسلامية التى تظهر احيانا بمظهر الارهاب وقال ان الانقسامات المتعددة فى العالم العربى لاتمنع المواطنين من التكاتف.

وأكد ضرورة ان يعم السلام المدنى والديمقراطية ارجاء الوطن العربى

وقال السياسي اللبناني كمال شاتيلا رئيس المركز الوطنى للدراسات ببيروت ان العرب لم يضطهدوا اليهود مثل الاوربيين وان المشاكل بدات مع قيام الحركة الصهيونية .. وان اسرائيل تدعو لقيام السوق الشرق اوسطية تمهيدا لقيام حلف الشرق الاوسط تريد من خلاله نفط العرب والايدى العاملة بمصر ومياه تركيا لصالحها.

وحذر من خطورة الانقسامات الداخلية التى يشهدها العالم العربى خلال الفترة المقبلة وأكد ان الوفاق العربى هو الحل للخروج من المأزق العربى المهدد بحروب اهلية..

وتساءل السفير عدنان عمران امين عام مساعد جامعة الدول العربية فى الجلسة التى رأسها صباح امس حول التحديات الامنية عن عوامل ضبط التسلح بالمنطقة فى ظل عدم اقرار السلام.

وقال انه لايمكن الخلود لمظلة السلام وهناك دولة تفرض المظلة النووية ودعا لحل مشاكل الحدود والتطرف تحت دعوى الدين.

وقال الدكتور جورج جوفى نائب مدير معهد الابحاث ودراسات الحدود بلندن ان الحدود بالشرق الاوسط ميراث تاريخي وان مشاكلها تعكس غموضا من الناحيتين العقائدية والثقافية وانقطاعا من الناحية الديمقراطية وازمات حول الموارد

واشار الى ان المشكلة الاعمق التى تعرض لها العالم العربى تعود للالتباس حول مفهوم السيادة ..

وقال ان المنطقة تشهد حاليا ١٩ خلافا حول الحدود البرية و٧ خلافات حول الحدود البحرية و١١ حول الموارد و٤ حول الاتصالات وأكد ان الحدود الجيدة تصنع الجيران الجيدين

وطالب الدكتور هيثم الكيلانى من سوريا باحياء معاهدة الدفاع العربى المشترك وتأسيس قوة ردع عربية وذلك لتهدئة بعض بؤر التوتر فى المنطقة وبخاصة مع دول الجوار.

واكد الدكتور سيفرديولينجر السكرتير العام لمركز بحوث السلام فى جكمة فيينا ان الامن اليوم يتحقق نتيجة المشاركة الديمقراطية والتعاون الاقتصادى وحل الخلافات بغير استخدام القوة وقال ان اوروبا اليوم لن تنجح فى المحافظة على الامن والسلام الا اذا نجحت فى بناء نظام امن وسلام اوروبى اطلسي.

واشار اللواء عثمان كمال الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بمصر الى ان المرحلة القادمة تضع الدول العربية امام مسئوليتها من اجل العمل لحماية الامن القومى العربى بتوفر الارادة العربية والعمل على سد الفجوة التكنولوجية بين العرب واسرائيل وتحقيق التكامل الصناعى العربى وامتلاك آليات العمل العربى المشترك لتحقيق المصالح الامنية فى اطار جماعى عربى اقليمى متوازن لتحقيق الاستقرار فى المنطقة هذا وتواصل الندوة اعمالها اليوم بمناقشة مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية والتحديات الاقتصادية والبيئية قبل ختامها مساء.

البيان الختامي لمؤتمر تحديات العالم العربي :

إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل

مواجهة الإرهاب والتغلب على أسبابه بأسلوب علمي

كتب - أمين محمد أمين:

طالب المؤتمر الدولي الثاني حول تحديات العالم العربي بضرورة وضع مبادرة الرئيس حسني مبارك - بإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل - موضع التنفيذ، واعتبار رسالة الرئيس للمؤتمر وثيقة هامة لأعماله من اجل حماية العرب وضمان مستقبلهم.

وأكد المؤتمر - في بيانه الختامي - على ضرورة تحقيق التضامن العربي على أسس حقيقية، وإعادة منظومة الأمن القومي العربي على اسس متينة، والتاكيد على أن امن الخليج مرتبط بالأمن العربي ككل.

ودعا المؤتمر إلى مد جسور التفاهم مع الحضارات الأخرى، وشدد على رغبة العرب في بناء سلام حقيقي. وأكد على استحالة الفصل بين التفاوض والحوار من أجل السلام وبين ضبط التسلح.

واوضح استحالة استقرار السلام في ظل وجود هيمنة إسرائيلية على المنطقة، وطالب بإحياء التعاون العربي المشترك وتنشيط اجهزته.

وبالنسبة لمواجهة التطرف والإرهاب بالوطن العربي، أكد المؤتمر على ضرورة عدم التهويل أو الاستهانة بهذه الظاهرة، وقال ان الإرهاب سيظل عاجزا عن تشكيل مستقبلنا، غير أنه يمكن أن يكون قادرا في ظل ظروف معينة على استنزاف طاقات وموارد الأمة العربية، وهو ما يستلزم سرعة مواجهة الأسلوب العلمي والتعرف على اسباب الظاهرة واسلوب امثل لمعالجتها.

وفي مجال تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي اكد المؤتمر أن الجهود الراهنة لا تضمن تامين الحد الأدنى من الحقوق العربية.

ورفض المؤتمر ان يكون النظام الشرقي أوسطي بديلا عن النظام العربي، وأن يسعى إلى تفتيته أو ان يكون إطارا لترتيب أوضاع غير متكافئة في المنطقة، وهو ما يستلزم مواجهته بالتضامن العربي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٩-٢ يناير ١٩٩٤

فى مؤتمر تحديات العالم العربى فى ظل متغيرات دولية:

اسرائيل مازالت الاخطر فى منطقة الشرق الاوسط

لابد من حل الخلافات العربية العربية وتدعيم الترسانة العسكرية

اوصى مؤتمر تحديات العالم العربي فى ظل متغيرات دولية والذى انهى اعماله امس بضرورة دعم دور الجامعة العربية كمؤسسة عربية يمكن ان تجتمع حول مائدتها الدول العربية وتعيد التضامن والتفاهم العربى.

واكد المؤتمر على ضرورة مواجهة التكتلات الاقتصادية والسياسية التى يمر بها العالم فى الوقت الحالى وايجاد تكتل عربى موحد يبنى على المصالح الاقتصادية والسياسية العليا.

وطالب المؤتمر بعدم التسرع فى المشاركة فى السوق الشرق اوسطية المقترح اقامتها فى منطقة الشرق الاوسط والحفاظ على المقاطعة العربية لاسرائيل حتى تعود كافة الحقوق العربية.. واوصى المؤتمر بضرورة ايجاد الية موحدة وشاملة لعلاج ظاهرة الارهاب فى العالم العربى.

وحضر المؤتمر مايقرب من ٤٠٠ شخصية عربية وعالمية.

واكد الدكتور عبد المجيد فى كلمته امام الجلسة ان العالم العربى تحيط به العديد من المتغيرات الدولية سياسية واقتصادية وثقافية الامر الذى يمثل منعطفا تاريخيا هاما من اهم ملامحها انتهاء الحرب الباردة وبروز تحولات جديدة تحمل ليس فقط تداعيات هيكلية وسلوكية وانما تداعيات جديدة ومتجددة كما ان موقع العالم العربى يفرض علينا ان نتعامل مع هذه التداعيات بان نؤثر فيها كما نتاثر بها فالمطلوب هو التعامل معها ولا اقول المواجهة بشكل فعال ومؤثر حتي لانصبح طرفا متلقيا لنتائجها بضرورة وايجاد حوار مثمر بين دول الجنوب وفى نفس الوقت العمل على اقامة حوار علمى واقعى بين الشمال والجنوب.

والقى الدكتور مفيد شهاب رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر كلمة قال فيها ان حالة التصدع التى اصابت العالم العربى بعد حرب الخليج مازالت مستمرة فرغم المحاولات المكثفة التى تبذل من جانب جامعة الدول العربية بهدف اتمام مصالحة قومية مستندة على مبادئ محددة تعيد تشكيل علاقات وتفاعلات العالم العربى على اسس اكثر واقعية ورغم وجود تطورات ايجابية هامة على صعيد العلاقة بين دول عربية سادت فيما بينها توترات مختلفة فى السنوات الماضية ورغم ان اطرافا مختلفة فى العالم العربى اصبحت اكثر تفهما لطبيعة التحديات التى تفرضها المتغيرات الدولية والاقليمية المحيطة بالمنطقة واكثر اقتناعا بان المصالح الوطنية للدول العربية حتى بمعناها الضيق تقتضى التجمع باكثر مما يدفع نحو التفرقة رغم كل ذلك لم يصل العالم العربى الى الحد المطلوب للتعامل مع المتغيرات الدولية والاقليمية الطارئة وهى المتغيرات التى تهدد بتحول المنطقة الى اطار سياسى اقتصادى سياسى جديد اكثر اتساعا واقل تحديدا من ذلك الاطار العربى المحدد المعالم الذى حكم حركة وتطور المنطقة عبر تاريخها الحديث.

وتحدث الجنرال جان لويس ديفور عن العلاقات العربية العربية فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية حيث اكد ان الصورة التى نكونها عن العالم العربى فى فرنسا هو انه عالم مقسم ويترك انطباعا فى المخيلة الاوربية مفادها ان العالم العربى مرتبط بالحركات الاسلامية التى تظهر احيانا بمظهر الارهاب وسبق وحاولت ان اتجاوز هذه الصورة المؤذية ولكن يجب الانطلاق من مسلمة الانقسام الحاصل قبل التفتيش عن حلول لازمة العلاقات العربية العربية بهدف الاعتماد على اسس واقعية.

وقال ان الانقسامات فى العالم العربى لاتمنع المواطنين من التكاتف فاوضاعكم وخصوماتكم بالامكان تجاوزها

وهذه احدى خصائص عبقريتكم التى تسمح لكم ان تتحالفوا اليوم مع من كان عدوكم بالامس .

والمراقب الغربى يظن ان كل شئ قد ضاع وان من الصعب مصالحة الخصوم وان الكراهية لاتزول ولكن وفجاة يلاحظ حدوث تحالفات جديدة وتركيب جديد للعلاقات بين العرب وبشكل كان من الصعب تصور حدوثه.

وتحدث اللواء اركان حرب هيثم الكيلاني الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الجلسة الافتتاحية لليوم الثانى اكد فيها ان الوطن العربى تحيط به ثلاث عشرة دولة تختلف علاقات الدول العربية بها اختلافات بينة ففى حين اتسمت



العلاقات العربية - الاسرائيلية بمختلف اشكال الصراع عاشت العلاقات العربية مع بعض الدول المجاورة حياة تناوب فيها التوتر والهدوء ومركزا حديثه في ثلاثة محاور تتضمن السياق الدولى والاقليمي للتعاون العسكرى العربى ومصادر تهديده وافاقه المستقبلية واكد على ضرورة وضع التعاون العسكرى العربى فى سياقه الدولى والاقليمي حيث ظهرت متغيرات دولية في النظام العالمى وحدد مصادر التهديد للتعاون العسكرى العربى واهمها اسرائيل مؤكدا انه لم يعد من ابرز المشكلات العربية الحدودية ولكن من المنتظر ان تمتد فترة التسوية واقامة السلم سنوات كثيرة وستظل ايضا لفترة طويلة المهدد الرئيسي للامن العربى بمجمله او على الاقل لامن بعض الدول العربية .

وقال ان تركيا لا تستريح لاى اندماج او توحيد عربى مهما كان جزئيا اذا ما كان سيؤدى الى تعديل فى ميزان القوى فى المنطقة وبخاصة فى جوارها كما ان ايران من اكثر دول الجوار التصاقا بالعالم العربى واوثقها علاقات به وتجمع ايران والعالم العربى اعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية وبالرغم من ذلك تتصف العلاقات العربية الايرانية بالقلق .

واكد اللواء اركان حرب عثمان كامل الخبير في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ان هناك سمة مميزة لعصر الحرب الباردة وهو التفوق والسبق فى التسليح فإن السمة المميزة لعصر الانفراج الحد من التسلح والخفض المتبادل للقوات والاسلحة اما السمة المميزة لعصر الوفاق فهى الضبط والتخلص من بعض نوعية الاسلحة بهدف منع نشوب حروب مدمرة.. واذا كانت ركائز التوازن فى عصر الحرب الباردة ارتكزت على «توازن القوة» المتفوقة فإن ركائز التوازن فى عصر الانفراج الحد من التسلح بمعنى الحد من التفوق فى التسلح فى اطار التعايش السلمي بين الشرق والغرب ولتكون بداية لقبول التوازن فى عصر الوفاق فى اطار تعميق مبدا التكافؤ بالتخلص من اسلحة التدمير الشامل وقبول التعاون بدلا من التنافس ووضع مصداقية العمل من اجل منع قيام حروب مدمرة ومصداقية تحقيق النظرية بالتطبيق الفعلى واتخاذ اجراءات فعالة من اجل ضبط التسلح وقبول الحوار للوصول الى اتفاقيات مقبولة لدى الاطراف المعنية مرتبطة بجدول زمنى يحقق هدف ضبط التسلح.

وتحدث الدكتور سيغرد بولنجر سكرتير عام لمركز بحوث السلام فى جامعة فيينا عن مشروع النظام الامنى الاوروبى وانعكاساته على الامن العربى مؤكدا ان اوروبا اليوم تعيش نهاية مرحلة وبداية عهد جديد فلاول مرة فى تاريخ اوروبا قامت محاولات لتحقيق نظام امن وسلام اوروبى شامل يضم الشرق والغرب إلا ان حدود هذا النظام الاوروبى الجديد ليست واضحة بعد حيث جلبت نهاية الحرب الباردة للاوروبيين مزيدا من الحرية وقللت من الاستقرار والامن بحيث اصبح كل شىء فى حالة تغير مستمر مما يمكننا من القول ان الشىء الوحيد والاكيد هو ان كل شىء غير اكيد بالرغم من انتهاء المواجهة العسكرية بين الشرق والغرب والاجماع حول الديمقراطية.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر "تحديات العالم العربي" يوصي بإخلاء الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل

■ القاهرة - «الحياة» - اكد المشاركون في المؤتمر الدولي الثاني حول «تحديات العالم العربي» ان المتغيرات العالمية والاقليمية الراهنة «وإن انطوت على بعض الابعاد السلبية للواقع العربي تفرض على العرب تحمل مسؤولية مواجهة اي تداعيات لهذه المتغيرات».

وقال المشاركون في المؤتمر في بيانهم الختامي مساء أول من امس انه يتعين على العرب العمل من لجل محاولة التأثير في عملية التشكيل التي يمر بها النظام العالمي في الوقت الراهن «ولا يملك العرب في هذا الصدد سلاحاً خيراً من تضامنهم».

وشدد البيان على الرغبة العربية الصادقة في بناء سلام حقيقي وعادل في المنطقة «يجمع العرب وكل الدول المجاورة ولا يغفل في اي وقت من الاوقات عمليات البناء العسكري التي جرت وما زالت تجري في هذه الدول».

واوصى البيان بضرورة «وضع مبادرة الرئيس حسني مبارك باخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل موضع التنفيذ لان السلام لا يمكن ان يكون من جانب واحد وانما يجب ان يعكس ارادة كل الاطراف الفاعلة في المنطقة».

واكد المؤتمر «ضرورة عدم التهوين او التهويل من شان ظاهرة الارهاب والتطرف في العالم العربي فسيبقى الارهاب عاجزا عن تشكيل مستقبلنا كما انه يمكن ان يكون قادرا في ظل ظروف صعبة على استنزاف الطاقات والموارد». واوصى بضرورة تحديد المسببات الاقتصادية والسياسية للارهاب ودرس الياته والبحث في السبل الكفيلة بمواجهته على نحو سليم.

كما اكد سلامة الموقف العربي «الذي يقبل جهود تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي والمشاركة الفعالة فيها على ان يكون واضحاً ان الجهود الراهنة لا تضمن في حد ذاتها تامين الحد الادنى من الحقوق العربية المشروعة». ووجه المشاركون تحية تقدير للشعب الفلسطيني «الذي يواصل بشجاعة نضاله من اجل تامين حقوقه المشروعة».



المصدر : الشبـــاب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يناير ١٩٩٤

مؤتمر تحديات العالم العربي يؤكد :

الوفاق العربي والمصالحة

ضرورة لمواجهة التحديات والاخطار المقبلة

أهم التوصيات

محاربة الارهاب .. وسباق التسلح .. والتكتلات الاقتصادية

كتب محمد شرف :

تشير الدلائل والاحداث حالياً الى ان الدول العربية تشهد العديد من التحديات على كافة المستويات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية وذلك في ظل المتغيرات الدولية .. ولم تسلم دولة عربية واحدة من هذه التحديات التي تحولت بالتبعية الى تهديدات كان من الطبيعي ان تلقي هذه التحديات بآثارها التي يثور الجدل بشأنها على المجتمعات العربية ..

وفي محاولة لفحص آثار هذه التحديات على العالم العربي عقد المركز العربي الاوروبي مؤتمره الثاني بالقاهرة الاسبوع الماضي افتتحه الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية والدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ورئيس المؤتمر وحضره جمع غفير من رجال الفكر والسياسة والاقتصاد بالاضافة الى بعض المهتمين بالمجالات العسكرية واساتذة اوروبيين معنيين بقضايا العالم العربي .

.. وعلى مدى ثلاثة ايام متواصلة استعرض المؤتمر العديد من الابحاث والدراسات التي تم بحثها ومناقشاتها من جانب المشاركين في المؤتمر .

حيث بلغ عدد الابحاث ثلاثين بحثاً وفي بداية المؤتمر تحدث الدكتور عصمت عبد المجيد عن ضرورة تعديل الميثاق داخل الجامعة العربية لتمكينها من التعامل مع التحولات والمتغيرات الدولية



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٤

بصورة فعالة وإيجابية .

وأكد على ان موضوع التعديل سوف يطرح على مجلس الجامعة فى دورته القادمة وذلك بإدخال بعض القواعد الضرورية وخاصة تلك المتعلقة بالتصويت كالأخذ بقاعدة الثلثين بدلاً من الأجماع فى بعض الأمور واشار الأمين العام الى البلبلة التى احدثتها بعض وسائل الاعلام حول موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل مؤكدا ان مايقال ان هناك عدم مقاطعة غير مباشرة غير صحيح وان ماحدث مع وزير التجارة الامريكى فى الأسبوع الماضى لم يمس موضوع المقاطعة مع إسرائيل وانما تناولنا موضوع عرض بعض الشركات الامريكية التى تود المساهمة فى المشاريع الاقتصادية فى منطقة غزه ـ اريحا ، وما اذا كانت هذه الشركات مدرجة ضمن قائمة المقاطعة العربية أم لا !

ورغم هذا فان القرار فى النهاية لمجلس الجامعة فى دورته القادمة فى مارس القادم ...

التحديات اصبحت تهديدات

فى كلمة للدكتور مفيد شهاب رئيس المؤتمر اكد ان العالم العربى قد بدأ يدخل فى مرحلة فاصلة فقد تحولت كثير من المتغيرات الى تحديات تستلزم اهتماما كبيرا وتحولت كثيرا من التحديات الى تهديدات تستلزم تعاملا جاداً ، واضيفت الى كل ذلك عوامل جديدة جعلت الصورة العامة للعالم العربى اكثر تعقيدا واذا سارت التطورات فى هذا الاتجاه عاما أخر دون وقفه عربية فان عام ١٩٩٥ سوف يحمل معه اوضاعا واحتمالات ربما لا يرغب اى منا أن يراها كواقع فى المنطقة .

لذلك فإن مؤتمر مركز الدراسات العربى الاوروبى يطرح التحديات الرئيسية التى تواجه العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية القائمة ، من وجهات نظر مختلفة وذلك فى محاولة لرصد تلك التحديات على مستوياتها الاكثر إلحاحاً وخطورة ، وتحليل اهم ابعادها .

وتحدث د . مفيد شهاب عن التحديات الامنية ذات الطابع العسكرى واكد ان هناك محاولات مكثفة يقودها اكثر من إتجاه لترتيب الاوضاع الامنية فى المنطقة ، كما تتعرض بعض الدول العربية لمخاطر مختلفة من جراء تصاعد تسلح اطراق اقليمية مختلفة ، ولهذا لابد وان يعاد النظر فى بعض مفاهيم ومستويات مصادر التهديد فى ظل تصاعد ادوار القوى الدولية .

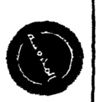
ويرى الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز العربى الأوروبى ان عقد المؤتمر الثانى للمركز بالقاهرة قلب الأمة العربية النابض جاء لنبحث فيه عن مجموعة التحديات الملحة الى تواجه عالمنا العربى ليس فقط السياسية والامنية والاقتصادية وانما ايضاً من اجل بحث مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية والصناعات العربية ومشاكل البيئة والتطرف فى المنطقة وما ادى اليه من دمار .. ونحن نسعى ان نقدم هذه المؤتمرات لأن العالم العربى يمر بمرحلة فاصلة ، فمستقبل المنطقة لعقود قادمة يتوقف على مايحدث او لايحدث فى الفترة الحالية .

التطرف والارهاب

ورغم اهمية الابحاث التى قدمت فى جميع جوانب التحديات العربية سواء من حيث عرض المشاكل والحلول الا ان الجلسة التى قادها الدكتور أحمد كمال أبو المجد الاستاذ بجامعة القاهرة قد لفتت انظار الحاضرين بما تحمله من ارقام وحقائق مخيفة حول التطرف والارهاب والاسباب التى تساعد على انتشاره حيث قدم الاستاذ اوليفيه كاريه ـ استاذ الاسلاميات فى جامعة السربون بحثا حول اسباب انتشار ظاهرة الارهاب وكذلك قدم الدكتور صبحى حبشى الاستاذ المحاضر بجامعة السربون الآثار المترتبة على انتشار التطرف والارهاب ..

وكانت المفاجأة من الدكتور سعد الدين ابراهيم. الاستاذ بالجامعة الامريكية الذى قدم نتائج احصائية عن الارهاب قام بها مركز إبن خلدون للدراسات الانمائية تؤكد ان هناك متوالية هندسية فى ارتفاع عدد ضحايا الارهاب .

وطالبت الابحاث والدراسات بضرورة تبنى الدولة لسياسة ثابتة ودائمة مفادها عدم الاستجابة لمطالب الإرهابيين او الرضوخ لتهديدات الارهاب مهما كان حجم الخطر الذى يمثله الارهاب



عـالم نـدوات .. نـدوات والدعاية تسيطر

« تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية »

قليل من السياسة .. وكثير من التجارة والهدايا !!

عمر احمد عمر

انتهت يوم الخميس الماضى ندوة « تحديات العالم العربى فى ظل المتغيرات الدولية » التى عقدها مركز الدراسات العربية الاوروبى الذى يرأسه رجل الاعمال السعودى صالح الطيار ، اتسمت الندوة رغم عنوانها السياسى بسيطرة الطابع الدعائى والتجارى على اعمالها ، وذلك بحكم طبيعة قيادة المركز والجهات الممولة كالخطوط الجوية السعودية و « ايفا بنك ش . م » وشركة « بان ارابيان كـوربـوريش » ومكتب « الطيـار للاستشارات القانونيـة » وشركـة « اكور العالمية للفنادق » . ومجلس التعاون الخليجى .

وقد وضح هذا الطابع الدعائى والتجارى المباشر للندوة بشدة فى ختامها عندما قام منظمو الندوة بتوزيع هدايا وشهادات التكريم على عدد من الاشخاص دون أى مبرر ، كان على راسهم ممثل شركة الخطوط الجوية السعودية وقد شارك الامين العام للجامعة العربية فى توزيع هذه الهدايا والشهادات . وقد بدأ هذا استثمارا من جانب المنظمين لهذه المناسبة . وشخصيـاتها فى عمل دعائى .

ولم يقتصر الطابع الدعائى على تكريم الخطوط الجوية السعودية اذ لم يستح منظمو الندوة من « تكريم انفسهم » حيث تم منح شهادات وهدايا التكريم لرئيس اللجنة المنظمة للندوة د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة ، ورئيس مركز الدراسات العـربى الاوروبى صالـح الطيار بالاضافة الى مسئولى العلاقات العامة والاعلام والسكرتارية داخل الندوة .

وقد كان هذا الطابع الدعائى للندوة واضحا منذ بدايتها اذ حرص منظمو الندوة على استقدام عدد كبير من الفتيات مرتديات « الميكـروجوب » القصير جدا جدا كـ« رسبشن » لضيوف الندوة الذين ظلوا طوال الوقت عاجزين عن ادراك العلاقة بين « التحديات التى يواجهها العالم العربى » وارتداء « الميكـروجوب » القصير جدا جدا .

اما عن اعمال الندوة نفسها فلايوجد شىء يمكن ان يقال عنها سوى انها تكرار للندوة التى عقدها المركز نفسه العام الماضى فى باريس ، باستثناء مايخص الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى . وحتى فى هذا المحور فان الورقة التى قدمها د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة وعضو الهيئة التأسيسية للمركز كان قد سبق له نشرها من قبل . والامر نفسه ينسحب على كلمة السفير الفلسطينى سعيد كمال التى كانت فى مجملها تعبيرا عن الموقف المعروف لمنظمة التحريـر الفلسطينية .

ولايبقى فى النهاية الا ان نشير الى ان رئيس الندوة رجل الاعمـال السعودى صالح الطيار قد اعلن تـوصيات النـدوة قبـل الجلسـة الختامية ، ودون اية مناقشة لها من جانب المشاركين . وعلى رأى احد الحاضرين فان الرجل « حر فى فلوسه » .. ولكن هل ؟ وبقية السؤال معروفة .. فى مدينة قال عنها احد الكتاب انها مدينة الالف ندوة وندوة ، وايتها الندوات كم من الدعاية ترتكب باسمك ؟



المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ تموز ١٩٩٤

لماذا يُطلب من العرب الانتحار السياسي؟

رغيد الصلح *

■ تتوقع الإدارة الاميركية ان يجتمع مجلس الجامعة العربية في شهر اذار (مارس) المقبل فيعلن تراجعه عن الموقف الذي اتخذه في نهاية العام الفائت عندما قرر الابقاء على المقاطعة بجميع مستوياتها. وترتبط هذه التوقعات بنتائج الجولة التي قام بها وزير التجارة الاميركي السيد رون براون على بعض الدول العربية بغرض مطالبتها برفع المقاطعة، خصوصاً من المستوى الثالث، عن الشركات الاجنبية المتعاملة مع اسرائيل. كذلك ترتبط هذه التوقعات بالضغوط المتلاحقة التي يمارسها المسؤولون الاميركيون على الحكومات العربية لكي تتراجع عن المقاطعة، إذ لا يكاد يمر يوم تقريباً إلا وتصدر فيه عنهم تصريحات تقول بضرورة فك بقايا الحصار الاقتصادي العربي على اسرائيل إما كسباً لثقة الراي العام الاسرائيلي، او انسجاماً مع اجواء التجارة الدولية الحرة التي يتجه اليها المجتمع الدولي بعد توقيع اتفاقية «غات».

ان تراجع الحكومات العربية عن قرار اتخذته رداً على الظلم التاريخي الذي لحق بالعرب عام ١٩٤٨ امر لا يمكن الاقدام عليه بسهولة، خصوصاً إذا اخذ بعين الاعتبار التلكؤ الاسرائيلي الواضح في تطبيق ما نص عليه «اعلان المبادئ» حول الانسحاب من غزة واريحا، والتخوف العربي من الاجتياح الاسرائيلي الاقتصادي للأسواق العربية، او الخوف مما وصفه شلومو افنيري، مدير وزارة الخارجية الاسرائيلي السابق، «بالامبريالية الاسرائيلية». ويزيد الامر صعوبة ان الجانب العربي يشعر انه قدم العديد من التنازلات حتى الآن، فقد اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بالسيد ياسر عرفات باسرائيل، وقبلت الحكومات العربية بمبدأ التفاوض والصلح معها، على رغم ان قمة الخرطوم العربية المنعقدة بعد حرب عام ١٩٦٧ رفضت الاعتراف والصلح والمفاوضات.

بالمقابل لا يجد الجانب العربي تنازلات اسرائيلية تبرر مطالبة العرب بالمزيد من التراجع. فضلاً عن هذا وذاك فإن الحكومات العربية المنخرطة في ما يسمى بعملية السلام تشعر ان المقاطعة العربية هي اخر وسيلة يملكها المفاوض العربي للضغط على الحكومة الاسرائيلية حتى تسحب جيشها من الاراضي المحتلة، في حين ان المفاوض الاسرائيلي يملك وسائل ضغط متعددة منها الترسانة الذرية التي تحوي مائتي قنبلة نووية كما اعلن مؤخراً، وجيشاً من اقوى جيوش العالم، اضافة الى الدعم غير المحدود الذي تتلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة ومن دول الغرب عموماً.

إن هذه الاعتبارات دفعت الامير حسن، ولي عهد الاردن، الى وصف رفع المقاطعة عن اسرائيل، بشتى مستوياتها، «بالانتحار السياسي». ويتسم هذا الوصف بمدلول خطير إذا اخذنا بعين الاعتبار ان الامير الاردني لا يطلق التعابير والاحكام بخفة، وانه من مؤيدي عملية السلام ومن المساهمين فيها بصورة مباشرة.

تدرك واشنطن، ولا شك، هذه الاعتبارات، ويعلم الزعماء الاميركيون انه ليس من السهل على الحكومات العربية غض النظر عنها، خصوصاً بوجود راي عام عربي يراقب سير المفاوضات العربية - الاسرائيلية باهتمام، وبوجود قوى سياسية مؤثرة لا تنفك عن ابداء معارضتها للمصالحة مع اسرائيل. وتعرف الادارة الاميركية ايضاً ان الحكومات العربية لا تستطيع ولوج باب الانفتاح السياسي الداخلي بسهولة، بينما هي ترغم، من ناحية اخرى، على تبني مواقف تعرضها الى سخط الراي العام مثل رفع المقاطعة عن اسرائيل. ان الحكومات العربية التي تتخذ مثل هذا القرار سوف تسلم المعارضة سلاحاً قوياً تستخدمه ضدها. فإذا ارادت منعها من استخدام هذا السلاح - كما حدث فعلاً في بعض الاقطار العربية - لجأت الى اتخاذ تدابير ضد المعارضين لا تنسجم مع المبادئ الديموقراطية التي تطلب واشنطن من الحكومات العربية الاخذ بها.

على رغم كل هذه التعقيدات والمصاعب، وعلى رغم الاضرار الفادحة التي يمكن لقرار رفع المقاطعة التسبب بها للاقطار العربية، فإن واشنطن قادرة، في نهاية المطاف، على فرض انهاء فرض المقاطعة العربية لاسرائيل. بل ان واشنطن تستطيع، اكثر من ذلك، ان تجر الحكومات العربية الى القول بانها هي لا الارادات الاجنبية مسؤولة عن ذلك القرار، وان تتحمل هي امام الرأي العام العربي، لا الادارة الاميركية او غيرها من حكومات الدول الكبرى، مسؤولية ما ينجم عن هذا القرار من تجديد للظلم التاريخي الذي نزل بالعرب، ومن اضعاف للمفاوضين العرب الذين يحاولون عبثاً انتزاع التنازلات الحقيقية من اسرائيل.

ولئن شك احد في استعداد واشنطن او في قدرتها على حمل الحكومات العربية على تقديم مثل هذه التنازلات او على تعزيز مواقع اسرائيل وتقويتها على حساب الجانب العربي، فحسب هذا المشكك ان يرجع الى الضغط الذي مارسته واشنطن على هيئة الامم المتحدة حتى تراجعت عن قرار مساواة الصهيونية بالحركات العنصرية. وإذا شك احد في استعداد وقدرة الادارة الاميركية على سحب ومسائل المنطقة من يد العرب وتسليمها الى اسرائيل، حتى بعد مؤتمر مدريد وفي

سياق عملية التفاوض، فليرقب ما تحرّمه واشنطن على الدول العربية، وبخاصة دول الطوق، من السلاح العادي مثل الدبابات التشيكية، وما تغدقه على اسرائيل من أسلحة القرن الواحد والعشرين. وإذا شك أحد في استعداد الادارة الأميركية على المضي في السير على هذا الطريق، فليرقب الضغوط التي ستمارسها واشنطن خلال الأسابيع القليلة المقبلة، حتى تضمن صدور قرار من مجلس جامعة الدول العربية ينعى الى الأمة المقاطعة العربية لاسرائيل.

ان الادارة الأميركية تستطيع ان تفرض على الأقطار العربية قدراً لا حد له من القرارات التي تصيب المصلحة العربية في الصميم وتعرض الأمن القومي للأذى. ولا ريب ان هذه السياسة تلقى الترحيب الكامل في اسرائيل وبين المنظمات الصهيونية الأميركية، ولكن هل تفيد هذه السياسة في تطوير علاقات الولايات المتحدة بالعرب على قواعد التعاون النزيه والنفع المتبادل والتفاعل الحضاري فيكون في ذلك دفعاً عظيماً للتحول الديموقراطي في الأقطار العربية؟ هل تنسجم هذه السياسة مع مصالح الولايات المتحدة، البعيدة المدى، في المنطقة العربية؟ بل هل تنسجم هذه السياسة مع المبادئ التي ينهض عليها القانون الدولي الذي ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع البشري؟

• لاحظ عالم السياسة الأميركي كارل دويتش ان من اهم هذه المبادئ الا تشتط الدول الكبرى في استخدام قوتها لفرض ارادتها على الآخرين، او للتسبب في إيذائهم. ذلك ان علاقات القوة بين الدول تتغير من ظرف الى آخر، وكثيراً ما يحدث بينهم «تبادل الادوار». هذا ما حصل بين المانيا وبريطانيا، على سبيل المثال، في الحرب العالمية الثانية. في المرحلة الأولى كان سلاح الجو الألماني متفوقاً فاستخدمته برلين لقصف المدن البريطانية قصفاً مرعباً دون الأخذ بعين الاعتبار قوانين الحرب التي تحث على الابتعاد عن تعريض المدنيين الى الدمار والفناء. ولما استرد البريطانيون تفوقهم الجوي، قاموا بقصف هامبورغ ودرسدن دون مراعاة لهذا المبدأ الذي خرقه الألمان. ان شطط الدول الكبرى في فرض ارادتها على الدول الصغرى ليس خاطئاً بالمقياس الذرائعي فحسب، وانما من الناحية الأخلاقية المجردة أيضاً، كما رأى السناتور الأميركي ج. ويليام فولبرايت. ذلك ان طغيان القوة الكبرى على الدول الصغيرة هو نوع من «السلوك الشاذ الذي يحول الدولة الكبيرة الى قوة مستبدة». خلافاً لهذا النوع من السلوك اعتبر فولبرايت ان «العلامة المميزة للقوى العظمى هي الحلم، وليس العسف، الذي تظهره في تعاملها مع الآخرين».

لقد أعرب فولبرايت عن تخوفه من سير الولايات المتحدة على طريق العسف لا الحلم في تعاملها مع الشعوب الصغيرة. وابدى دويتش المخاوف نفسها باعتبار ان الانتصارات التاريخية، التي حققتها الولايات المتحدة في نزاعاتها مع الآخرين «جعلت الكثيرين من الأميركيين، كما كتب دويتش «... يتبرمون من موجبات الاحتكام الى القانون الدولي ويعزفون عن مراعاة قواعد العمل الديبلوماسي التي تحض على التروي...» وهذا المناخ الذي يسود قسماً من الراي العام واهل السياسة الأميركيين، قاد واشنطن احياناً، كما قدّر دويتش وفولبرايت، الى اتخاذ مواقف أضرت بمصلحة الولايات المتحدة، اذ عكّر علاقاتها بعدد من الدول الصغيرة والوسطى، واظهرها، على المسرح الدولي، بمظهر القوة التي لا تتردد في استخدام عضلاتها العسكرية لحسم المشاكل التي تعترضها.

دلت تجارب العلاقات الأميركية الخارجية على ان لهذه المخاوف ما بررها احياناً ولكن ليس دوماً. اذ ان واشنطن ابدت في كثير من الحالات، مراعاة للحكومات الأخرى، وتردداً في استخدام اسلوب «لوي الأذرع» لحملها على الاستجابة لرغباتها. وهكذا فإن واشنطن تطمح الى فتح اسواق اليابان والصين امام بضائعها وأمام شركاتها، وهي تضغط على حكومات البلدين بهدف جرهما الى الرضوخ لها. ولكن هذا الضغط يبقى في حدود المعالجة الديبلوماسية المحدودة الفاعلية. وواشنطن تسعى الى تحقيق الأهداف نفسها مع الهند، ولكن نجاحها هنا لا يزال محدوداً، اذ ان دلهي تفتح اسواقها للخارج بمقدار ما تفيد هذه السياسة الاقتصاد الهندي نفسه. الادارة الأميركية تضغط على هذه الحكومات الآسيوية بحدود معينة، وفي نطاق ما تسمح به قواعد العلاقات الدولية، اذ انها هنا أمام دول كبرى مرشحة للعب الأدوار المهمة على الصعيد الدولي. ولا ريب ان الاستراتيجيين الأميركيين، في تعاملهم مع دول من هذا النوع يأخذون بعين الاعتبار مسألة احتمالات المستقبل وامكان «تبادل الأدوار» بين الأمم والدول الكبرى.

اما حينما تتعامل الادارة الأميركية مع الأقطار العربية فإنها لا تنظر الى المسألة بنفس المنظار، ولا تتوقع ان يأتي ذلك اليوم الذي يوحد فيه العرب جهودهم ليصبحوا من الأمم التي يحسب لها حساب. لذلك من المرجح ان يستمر الضغط الأميركي على الأقطار العربية حتى تتخلى عن المقاطعة بدرجاتها المختلفة، والا يتوقف هذا الضغط إلا إذا تمكنت اسرائيل من ممارسة دور الوكيل المطلق الصلاحية للمصالح الغربية في المنطقة، وكقوة منتدبة للهيمنة على العرب.

* كاتب وباحث سياسي لبناني.

مؤتمر «العالم العربي وتحدياته» بالقاهرة

الاتجاه العربي يؤكد أهمية الوحدة والتضامن والنظرة الاوروبية تخشى الانقسامات والتطرف!

كثيرة هي المؤتمرات التي تعقد في القاهرة خصوصاً مع ارتفاع عدد مراكز البحوث والدراسات بصورة ملفتة للنظر، ومتنوعة هي القضايا التي تناقشها، سياسية، واقتصادية، وفكرية. ولكن جاء المؤتمر الذي شهدته العاصمة المصرية، واقامة «مركز الدراسات العربي الاوروبي»، ورئيسه الدكتور صالح بكر الطيار، تحت عنوان «العالم العربي» وتحدياته في ظل المتغيرات الدولية هو الابرز والاهم بين عدد من المؤتمرات والندوات التي شهدتها القاهرة في الاونة الاخيرة، وذلك لعدد من الاسباب منها.

ـ نوعية القضية. اختار المركز قضية التحديات التي تواجه العالم العربي، وهي احدى الهموم العربية، في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت. وكذلك المرحلة المستقبلية لوضع المنطقة في ضوء انجاز السلام مع اسرائيل، وتنوع المشاريع المطروحة لتحديد مصير المنطقة.

ـ نوعية المشاركة. كان هناك حرصاً من منظمي المؤتمر، كما يقول الدكتور الطيار، على الجمع بين المسؤولين اصحاب القرار والمفكرين. فقد حضر اعمال المؤتمر كل من الدكتور عصمت عبد المجيد، الامين العام للجامعة العربية، وهو في الوقت نفسه الرئيس الشرفي للمركز، وعدد كبير من المسؤولين في الجامعة. كما شارك ايضاً الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد كبير من المسؤولين في المجلس، بالاضافة الى حضور ممثل عن الاتحاد المغاربي. وكان مقرراً حضور محمد عمامو الامين العام للاتحاد، ولكن الاعداد للقمة المغاربية كان السبب وراء اعتذاره. هذا بالاضافة الى عدد كبير من السياسيين العرب والاوروبيين خصوصاً من فرنسا، وعلى راسهم البرت هولستون، مدير ادارة الشرق الاوسط في الاتحاد الاوروبي.

ـ جدية القضايا. رغم ان المؤتمر حدد منذ البداية، كما قال الدكتور مفيد شهاب رئيس المؤتمر، التحديات التي يقصدها، وهي التحديات السياسية والستراتيجية، التحديات الامنية والعسكرية، والتحديات الاقتصادية والتنموية، الا انه لم يتوقف عند ذلك بل زاد عليها بعض القضايا والهموم المستحدثة، ومنها التطرف والارهاب في المنطقة العربية، والصدامات العرقية ومشاكل البيئة، بالاضافة الى قضية مستقبل العلاقات العربية ـ الاسرائيلية.

في البداية، تحدث الدكتور عصمت عبد المجيد في ورقته عن دور الجامعة العربية لتحقيق الامن العربي بمفهومه الشامل. فأكد ان التحولات والمتغيرات المختلفة اظهرت الحاجة الى ضرورة بلورة مفهوم جديد للامن القومي العربي، قوامه التكامل والترابط بين الامن الوطني لكل دولة عربية، والامن القومي العربي بمفهومه الشامل. وتحدث عن دور الجامعة العربية ودراستها حول الامن القومي العربي، والتي قامت على ثلاث مسلمات رئيسية: شمولية الامن القومي ووجود ترابط وتفاعل بين مختلف جوانبه، الاحترام الكامل للحقوق السيادية للدولة في كل المجالات وفق المواثيق التي يقوم عليها العمل العربي المشترك، واحترام المواثيق والقرارات العربية بما يؤدي الى احداث انسجام وتكامل بين الامن الوطني والامن القومي باعتبار ذلك يمثل القاعدة الرئيسية لتاسيس العلاقة الحتمية بين هذين المفهومين.

وشملت المقترحات التي تضمنتها الدراسة ايضاً وضع ستراتيجيات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومائية واعلامية، فضلاً عن دعم وتعزيز مؤسسات العمل العربي المشترك. «ونحن الآن في انتظار ردود وتعليقات الدول الاعضاء، وقيام اللجنة الوزارية المختصة ببلورة هذه المقترحات».

وتحدث الدكتور عبد المجيد عن تحدي عملية السلام، وما يرتبط بها من موضوع الشرق الاوسط الجديد، او السوق الشرق اوسطية، واكد ان هذا الموضوع لا يجوز ان يكون مصدر خوف للعرب لعدة اسباب، اهمها:

ـ ان السلام مع اسرائيل لن يترتب عليه ان يكون لاسرائيل اية ميزة اقتصادية مع الدول العربية، انما سيتم التعامل معها وفق معايير وضوابط تضعها كل دولة عربية وفق مصالحها.

ـ ان كل دولة عربية تتمتع بسيادتها التامة على كامل اراضيها، وعلى كامل مقدراتها الوطنية، وبالتالي لن يكون هناك ارغام او اكراه في التعامل مع اسرائيل.

ـ ان اي ترتيب شرق اوسطي تكون اسرائيل طرفاً فيه، لا يجوز ان يكون على حساب العلاقات العربية ـ العربية «ذلك ان وراءنا نحو نصف قرن من التعاون العربي العربي، تجسد في اتفاقات عربية ومؤسسات عربية وشركات عربية. ولا يجوز ان تتأثر سلباً في اتفاق اي مؤسسة او مشروع في اطار التعاون الشرق اوسطي».

ـ ان التعاون الاقليمي الشرق اوسطي لا يقتصر بالضرورة على البلاد العربية واسرائيل، انما قد يمتد الى بلاد غير عربية في المنطقة مثل ايران وتركيا وقبرص.

ـ ما يسمى السوق الشرق اوسطية لا تخرج عن كونها منطقة تجارة حرة تقوم قواعدها على تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية، مع احتفاظ كل دولة عضو بنظامها الجمركي وسياستها الجمركية الخاصة بها، ولا تتمتع فيها دولة عن غيرها من الدول الاخرى باية ميزة او اهمية.

وعن المقاطعة العربية، قال الدكتور عبد المجيد: «انها بند ثابت على جدول اعمال مجلس الجامعة منذ عام ١٩٥٤، وستتم مناقشته في الدورة المقبلة في آذار (مارس) المقبل، وله ان يقرر ما يراه في هذا الشأن، اما بالابقاء على المقاطعة، او الغائها بالنسبة للمقاطعة الثانية والثالثة. اما بالنسبة للمقاطعة «الاولية»، فهذه لا يمكن الغاؤها قبل ان تنتهي الاسباب التي ادت الى فرضها».

وتحدث عن المصالحة العربية باعتبارها المدخل العملي والواقعي لبناء الامن القومي العربي، وللتعامل بجدية وفعالية مع عالم الغد، وفق المبادرة التي طرحها في ربيع عام ١٩٩٢. واضاف: «ان ما نراه من بوادر مصالحة عربية ـ اسرائيلية، يجعلنا نتساءل. الم يحن الوقت بعد الى مصالحة عربية شاملة؟».

وعلى المنوال نفسه، سارت محاضرة الشيخ فاهم القاسمي، الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي حملت عنوان «دور المجلس في تحقيق الامن اقليمياً وعربياً». فاشار الى ان تجربة المجلس انتهجت النهج الوظيفي الاقتصادي، كآلية للتعاون والتكامل من خلال ازالة الحواجز امام انتقال الافراد وتدفق وانسياب السلع والخدمات، واتاحة حرية العمل واقامة مشاريع مشتركة.



المصدر : الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : 11 فبراير 1994

وحدد الشيخ فاهم القاسمي مفهوم الامن بالنسبة لدول المجلس، وقال انه ليس احاديا ضيقا يتحصر في المجال العسكري، بل هو مفهوم واسع ومركب ذو ابعاد وجوانب متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية وتنموية. واكد ان تامين البعد الاقتصادي التنموي لدول المجلس كان منطلق قيامه، مع ملاحظة بعض الحقائق، خصوصاً ان التنمية الاقتصادية لا يمكن ان تتحقق الا في بيئة مستقرة:

- الحقيقة الاولى. ارتباط أمن الخليج بالامن العربي الشامل ارتباط الجزء بالكل.

- الحقيقة الثانية ان هناك تداخلاً وتشابكاً ما بين الامن والاستقرار في جميع المناطق الجغرافية للوطن العربي، فالاجزاء تؤثر وتتاثر بعضها البعض. ولهذا جاء دور مجلس التعاون الخليجي مع الجامعة العربية في وضع نهاية للحرب العراقية - الايرانية.

- الحقيقة الثالثة ان المجلس اكد بصورة واضحة وقاطعه على الارتباط الوثيق ما بين الاستقرار في منطقة الخليج وتسوية المسالة الفلسطينية. وكان هذا وراء تحرك المجلس في مرحلة الثمانينات على محورين: دعم الموقف العربي مالياً وسياسياً لتعزيز وصفه العسكري والتفاوضي، والثاني مساندة التوجه العربي الساعي الى ايجاد الحل الشامل والعادل للقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي.

- الحقيقة الرابعة: السعي للوصول الى تفاهم اقليمي مع دول الجوار لا سيما ايران، قائم على اسس من حسن الجوار والندية واحترام سيادة الدول ووحدة اراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل المنازعات بالطرق السلمية، وتوازن المصالح.

- الحقيقة الخامسة ان منطقة الخليج الحيوية والستراتيجية، بما تحتويه من مخزون نفطي وممرات وخطوات ملاحية عالمية، اكتسبت بعداً دولياً واصبح أمن واستقرار هذه المنطقة مرتبطاً ايضاً بعوامل اقتصادية جيوبو لتيكية بالامن العالمي. وهذا البعد الدولي لأمن الخليج لا يمكن اغفاله من المعادلة السياسية عند الحديث عن أمن الخليج.

وتحدث القاسمي عن دور المجلس في انهاء الحرب العراقية - الايرانية من خلال نشاط مكثف في المنظمات العربية والاقليمية والدولية، وكان له دوراً في استصدار مجلس الامن للقرار ٥٩٨ القاضي بوضع نهاية للحرب. وأشار الى «المحنة - الكارثة»، كما سمي الغزو العراقي للكويت، والذي تسبب في انهيار النظام العربي، وعصفت بالكثير من المرتكزات والمفاهيم والانجازات التي قام عليها العمل العربي المشترك. وهذا ما يفسر - والكلام للشيخ فاهم القاسمي - ما تعلقه دول المجلس على المبادىء التي تضمنها اعلان دمشق، والذي يمثل اطاراً للحوار والتفاهم العربي المشترك في اطار الجامعة العربية بتوفيره ارضية الاطمئنان في العلاقات العربية، وترسيخه للتعاون القائم على احترام السيادة والاستقلال والمصالح المتبادلة، واحترام مبدا سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

لم تكن هذه بالطبع هي الرؤى الوحيدة التي قدمت، او تمت مناقشتها. فقد تنوعت مع دراسات استراتيجية قدمها عرب وأوروبيون من الباحثين الدكتور بسكال بونيفاس، مدير معهد الدراسات الامنية في باريس، الذي تحدث عن التحديات الداخلية التي يواجهها العالم العربي من وجهة نظر اوروبية. وكمال شاتيلا، رئيس المركز الوطني للدراسات في لبنان، وتحدث عن التحديات الاقليمية والدولية التي يواجهها العالم العربي.

اما الجنرال جان لوي ديفور فقد تحدث عن العلاقات العربية - العربية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، وعن التحديات الامنية والعسكرية. وتحدث هيثم الكيلاني عن التعاون العسكري العربي - العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي، واللواء عثمان كامل، الخبير المصري في مركز الدراسات الستراتيجية، عن ضبط التسلح في منطقة الشرق الاوسط. والدكتور جورج جوفي، نائب مدير معهد الابحاث ودراسات الحدود في لندن، عن مسائل الحدود العربية - العربية والشرق اوسطية. وانعكاساتها على الامن القومي العربي، والدكتور سيغفرد بولنجر من النمسا، السكرتير العام لمركز بحوث السلام في فينا، عن مشروع النظام الامني الاوروبي وانعكاساته على الامن العربي.

ونال تحدي الارهاب والتطرف في المنطقة العربية اهتماماً مماثلاً. فتحدث اوليفيه كاريه، استاذ الاسلاميات في السوربون، عن الاسباب التي تساعد على انتشار الارهاب والتطرف. ود. صبحي حبش اشار الى الاثار المترتبة على انتشار التطرف والارهاب، وهو محاضر في جامعة السوربون ايضاً. اللواء الدكتور احمد جلال عز الدين، الخبير بالامم المتحدة، تحدث عن الاساليب العاجلة وطويلة الاجل لمواجهة التطرف والارهاب في المنطقة العربية، والدكتور عبد الله الجاسر اشار الى دور وسائط الاعلام في مواجهة هذه الظاهرة.

وعن التحديات الاقتصادية والتنموية، قدم عبد الله القويز، الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي، ورقة عن التكتلات الاقتصادية الحديثة واثرها على العمل الاقتصادي العربي. الدكتور جمال مظلوم، مدير معهد الدراسات الستراتيجية، اشار الى ضريبة الكربون المقترحة واثرها على التنمية في الدول العربية المنتجة للبترول وتحدث الدكتور حبيب بوسوف، الاستاذ في المعهد العالي للعلوم الاقتصادية والاجتماعية في باريس، عن نقل التكنولوجيا الى الدول العربية واثره على التنمية الاقتصادية. وكانت ورقة الدكتور عبد الله الاحدب، رئيس الهيئة العربية للتحكيم الدولي في باريس، عن حماية وضمانات الاستثمار الاجنبية في التشريعات العربية.

وخصص المؤتمر الجلسة الاخيرة للبحث في مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية. فقدم الدكتور مفيد شهاب ورقة خاصة عن الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي «خطوة على طريق التسوية الشاملة». وتحدث سعيد كمال، سفير فلسطين في القاهرة، عن مستقبل العلاقات الفلسطينية - الاسرائيلية واثرها على الامن القومي العربي. اما استاذ

التاريخ المعاصر في جامعة باريس، بنجمان ستورا، فاشار الى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، وانعكاساته السياسية والاجتماعية على العلاقات الاوروبية المغاربية. واشار الدكتور زكي حنوش، من سوريا، الى افاق السلام العربي الاسرائيلي بين الماضي والحاضر.

بعض الاوراق المهمة، ومنها ورقة جان لوي ديفور الخاصة بالعلاقات العربية ـ العربية في ظل المتغيرات الدولية، اوضحت بصورة لا تقبل الشك «الرؤية الغربية» للعرب، والتي تتسم بالسوداوية. فهو يقول: «ان الصورة التي تكونها عن العالم العربي في فرنسا، انه عالم مقسم، يثير التهديد، ويترك انطباعاً في العقلية الاوروبية بانه مرتبط بالحركات الاسلامية التي تظهر احياناً بمظهر الارهاب. وتحدث عن ما اسماه «آلاف الانقسامات السائدة بين العرب، بين من يعيشون في المشرق، او من يعيشون في المغرب، بين الاغنياء والفقراء بين مالكي البترول وفاقديه، بين من يملكون المياه بوفرة والمحرومين منها، بين الشيعة والسنة، واولئك الذين ينتمون الى مذاهب وأديان مختلفة، بين الذين يقبلون بالخضوع لاميركا وبين المؤمنين باوروبا. انها انقسامات لا تحصى وذات طبيعة سياسية واقتصادية وجغرافية ودينية».

ويعود ديفور للتأكيد على بعض الملاحظات، منها ان هذه الانقسامات لا تمنع المواطنين من التكاتف. فكل هذه الخلافات والخصومات بالامكان تجاوزها. ان نهاية الامبراطورية السوفياتية ساعد في انهاء الانقسام بين الذين يؤيدون من العرب الاشتراكية ـ الماركسية، وخصومها. ومع تغير الاوضاع، الم يعد العرب ولا اسرائيل يعتقدون بالحصول على مساعدات بشكل آلي من دولة عظمى في حال نشوب صراع، مما ساهم في الحد من طموحات المحاربين. «ومن الآن فصاعدا يمكن للعالم العربي ان يحدد مصيره بيده، دون وصاية او تأثير من القوى العظمى التي كانت تستخدمكم كادوات. ولكن على العرب ان يعرفوا ماذا يفعلون، وماذا يريدون. يبدو انكم تريدون الاتحاد الاقتصادي، والدفاع المشترك والسلام. ولكن الامور الثلاثة تحتاج الى ارادة سياسية».

وسار د. جورج جو في ورقته في الاتجاه نفسه، عندما تحدث عن مسائل الحدود العربية ـ العربية والشرق اوسطية، وانعكاساتها على الامن القومي العربي. وقال ان مشاكل الحدود في منطقة الشرق الاوسط، انما تعكس غموضاً من الناحيتين العقائدية الثقافية، وانقطاعا من الناحية الديمغرافية، وازمات حول الموارد. فان هذه الازمات تمت السيطرة عليها عبر لواء الوحدة العربية، مع انه لم يعد ذلك مقبولاً مثلما كان عليه الحال منذ خمسة وعشرين عاما. انما هذه المشاكل حول الحدود الشرق اوسطية للعالم العربي تحمل في طياتها امكانية اثارة الازمات. خصوصاً ان الاوضاع في منطقة شط العرب وفي الخليج ليست واضحة، ويحدد جو في مشاكل الحدود ويقول: «في العالم العربي تسعة عشر خلافا حول الحدود البرية و ٧ خلافات حول الحدود البحرية، و ١١ خلافا حول الموارد، واربعة خلافات حول الاتصالات، وهي تؤثر اليوم على الشرق الاوسط وشمال افريقيا».

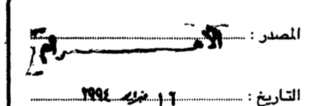
ولا يعني التركيز على بعض ما جاء في ورقتين من اوراق المؤتمر من الاجانب والاوروبيين تقليلاً من جدية الدراسات التي قدمها باحثون عرب. ولكن ذلك رغبة في التوصل الى حقيقة نظرة الاوروبيين، وهم الاقرب في اي تحالفات مقبلة، على حقبة ما بعد السلام العربي ـ الاسرائيلي من جهة، وبروز اوروبا كقوة عظمى جديدة.

وايا كان الامر، فقد نجح مركز الدراسات العربي الاوروبي، ورئيسه الدكتور صالح بكر الطيار، في تقديم مؤتمر هو الاهم، والاكثر اثراء، في العاصمة المصرية التي تزدخر بالمؤتمرات، وبمراكز البحوث والدراسات.

ويبقى السؤال: كيف يمكن تجسير العلاقة بين هذه المراكز، وبين المسؤولين في الدول العربية؟ واعتبار هذه المراكز بجهودها في مجال الابحاث، احدى الادوات المساعدة في صياغة العقل العربي، والسياسة العربية؟

القاهرة: أسامة عجاج





المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٤

نحن والغرب .. صور متناقضة ومصالح مشتركة !

أخذتني رحلة عمل عاجلة إلى لندن في جوها القارس والكئيب هذه الأيام بالذات، حيث شاركت في حلقة نقاشية أدارها الإعلامي الكويتي البارز يوسف الجاسم، ودارت حول الإعلام العربي ودوره في مواجهة التحديات الجديدة المطروحة على البلاد العربية، بل المفروضة عليها فرضا، في ظل تسارع تطورات ومتغيرات دولية، تداهمنا يوما بعد يوم.

وبعكس برودة الطقس البريطاني، كانت حرارة المناقشات تتدفق بالحيوية واختلاف الرؤى وتعدد الاجتهادات، فالموضوع حيوي، ورسالة الإعلام مثيرة للاختلاف، وتقويم المتغيرات جانب للجدل محرض على الحوار، وهذا بالضبط ماقد كان، ولم لا فجوهر النقاش ساخن، والمتحاورون إعلاميون مسيسون واعون مطلعون على معظم التطورات الراهنة، ولكل منهم اجتهاده ورؤيته ومنظاره الذي يرى به الحاضر ويستشرف المستقبل.

ورغم تركيز الحوار على مهمة الإعلام العربي - وهذا ما سنعود إليه فيما بعد - إلا أن التطورات السياسية التي تهم العالم العربي كانت حاضرة بل ضاغطة وملحة.. من تعثر مسارات التفاوض العربي - الإسرائيلي عامة، إلى دلائل اتفاق القاهرة بين إسرائيل والفلسطينيين بحضور الرئيس مبارك والرئيس عرفات وبيريز وزير خارجية إسرائيل، ذلك الاتفاق الذي اختلف عليه كثيرون لأسباب عديدة، ومن أزمة الصومال التي تعود هذه الأيام بسرعة شديدة إلى المربع الأول، حيث الفصائل المتناحرة تستعد للاقتتال من جديد، مع بداية انسحاب القوات الدولية من هذه الدولة المنهارة على نفسها، إلى مأساة البوسنة، التي يذبح فيها البشر وتهدر الدماء بسهولة ووحشية معقدة تحرك الحجر، لكنها لا تحرك قلوب الأوروبيين والأمريكيين.

وفي كل الأحوال، كانت هواجس «المؤامرة» والتفسير التامري للأحداث، تضغط علينا بقوة هائلة، بعد أن أتاحت للوحش الصربي النازي الجديد، الفتك بفريسة ضعيفة وحيدة، لا لشيء إلا لأنها بؤرة مسلمة صغيرة محاصرة وسط محيط أوروبي مسيحي واسع وغلاب.. ولقد عادت بنا هذه الهواجس التامرية مرة أخرى، إلى مؤامرة حرب الخليج الثانية، التي اندلعت بعد طيش النظام البعثي العراقي الحاكم بغزو الكويت في عام ١٩٩٠، فاتحا بالتامر أيضا، كل أبواب الجحيم، ليس فقط على الخليج بل على شعب العراق الشقيق المغلوب على أمره أيضا، الذي يدفع ثمن المغامرة الطائشة لصدام حسين من لحمه الحي ومن قوت يومه حتى اليوم، دون ذنب جناه إلا قبوله حتى الآن ببقاء حاكمه الذي دمره، في سلطة الحكم دون محاسبة أومعاقبة.

لقد عاقب الغرب وتحالفه الدولي المسلح، منذ عاصفة الصحراء حتى اليوم، شعب العراق، دون أن يعاقب الحاكم الذي جرنا جميعا إلى هذه المأساة، بعد ما فعله بشعب الكويت من احتلال وتدمير وقتل وهتك أعراض الرجال والنساء.. أليس في كل هذا طعم التامر والتواطؤ الفاضح ؟!

لقد عادت بنا الذاكرة إلى كل هذه الأحداث المأساوية، فاسترجعت معها تذبذب مقاييس السياسات الغربية، وكيلها بمكيالين مختلفين، بل متناقضين، تجاه الوقائع المتشابهة، وهذا هو بالضبط ما يوحي بأن التفسير التامري للأحداث شيء قائم وواقع، خاصة إذا علمنا أن المصالح وحدها هي الحاكمة والمحركة!

■■■

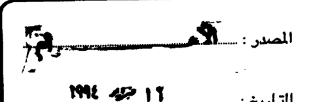
من هذا المدخل السياسي، نعود إلى صلب موضوع الحلقة النقاشية التي شاركنا فيها، حول الإعلام العربي ودوره في ظل المتغيرات السياسية الداهمة والمفاجئة لنا نحن في هذه المنطقة من العالم على الأقل، فإذا ببعضنا يقف مذهولا مشلولا غير قادر على الاستيعاب، عاجزا عن الحركة النشيطة والتلبية السريعة، في مواجهة مايجري!

للأسف الشديد، يتصور البعض منا - خطأ - أن ارتفاع صوت الإعلام العربي وصراخه الدائم وانتشاره الزائف شرقا وغربا، يمكن أن يؤثر في صنع السياسات الأوروبية والأمريكية، كما يفعل الإعلام الغربي أحيانا.. يتصور البعض منا - خطأ مرة أخرى - أن علينا أن نوسع قدراتنا الإعلامية، من إصدار الصحف في العواصم العالمية، إلى شراء الأقمار الصناعية وإطلاق القنوات التليفزيونية العربية تجوب الأثير في السماوات المفتوحة، لكي نستطيع من خلالها أن نصل إلى عقل المواطن وفكر القادة في أوروبا وأمريكا، فنؤثر فيهم مثلما يؤثرون هم فينا.. ولدينا المال - أو لدى بعضنا على الأقل - لكي نفعل ذلك الآن قبل الغد!

ونحسب أن في هذا مغالطة كبرى وخداعا للنفس، قبل خداع الآخرين في أوروبا وأمريكا بالذات الأكثر احتكاكا سياسيا وثقافيا وجغرافيا وتاريخيا بنا، لأنهم - بحكم هذا الاحتكاك المستمر والمبني أساسا على المصالح لا العواطف - يدركون حقيقة أحوالنا العربية



المصدر : ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٢ يونيه ١٩٩٤

من الداخل، اكثر على وجه اليقين من إدراكنا نحن لها.. هم يعرفون بالأرقام والحقائق، حالة الفقر - حتى مع تراكم الأموال - والتخلف والأمية والقهر وطبائع الاستبداد التي تلتف حول أعناقنا، فتعوق التقدم وتعرقل التطور وتنتهك ابسط حقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم ل حيث جاء الاسلام يحض بقوة على احترام حقوق الإنسان، وليصون حرياته ويعدل بين الحاكم والمحكوم، بين الفقير والغنى وبين الضعيف والقوى.

■■■

نقطة البداية إذن - كما نؤمن بها - هي ان نبدأ نحن من داخل بيوتنا، لنصلح حالها ونرتب مالها، قبل أن نحاول تعديل سياسات الآخرين ونظرتهم لنا.. صحيح أن صورة العربي والمسلم عموما في الإعلام الغربي مازالت هي صورة الوحش البدوي الشرس البترولي السفيه المقامر المغامر زير النساء، مغتصب الحقوق، الميال دائما للعدوان والاغتصاب !!

وصحيح ايضا ان الإعلام الغربي - بكل قوته وجبروته وتأثيره الهائل في الرأى العام، بل

صلاح الدين حافظ

في صنع سياسات الحكام والحكومات - لا يتحدث عن عالمنا العربي والإسلامي، هذه الأيام إلا وهو يركز على شيئين أساسيين هما بالتحديد أولا «الإرهاب الإسلامي» كما يسمونه باعتباره «ظاهرة إسلامية تعبر عن حقيقة التركيبة العربية الإسلامية العدوانية الشرسة»، فإذا بالتضخيم والتحليل المغرض يتناول انفجار قنبلة هنا، أو يرصد صداما بين الشرطة وجماعة إرهابية مسلحة هناك، ليصنع منه حدثا عالميا يعكس الواقع المضطرب، ويهيئ المناخ لسقوط الدول العربية والإسلامية، واحدة بعد الأخرى، في قبضة «الأصولية الإسلامية» الصاعدة والكارهة لكل ماهو غير إسلامي أصولي، والمعادية بالضرورة لكل ماهو غربي أو مسيحي!

أما الشيء الثاني الذي يركز عليه الإعلام الغربي في تغطيته للأحداث العربية والإسلامية، فهو حالة الاستبداد غير الديمقراطي جنبا إلى جنب مع تراث التخلف والفقر رغم الثروات الهائلة.

وبقدر مافي هذه المبالغات الإعلامية الغربية من تضخيم وتزييف متعمد، بقدر مافيها من حقائق حتى لو كانت قليلة، وهذا هو مايجب أن يلفت انتباهنا، حين نتعامل مع الإعلام الغربي، بل مع السياسات الغربية، فليس كل ما يقولونه كذب بواح، كما انه ليس بالضرورة حقائق مصدقة.

فنحن لا نستطيع، ولا يجب، أن ننكر أخطاءنا، أو نتعامى عن الأخطار التي تنخر داخل عظامنا، بحجة أن الغرب يعادينا دائما، ومن ثم فهو يعمد إلى التزييف والمبالغة والتضخيم، لكي يشوه صورتنا، إذ اننا نحن الذين نشوه صورتنا في الأصل والأساس، ونحن الذين نجبر الآخرين على عدم احترامنا، بفضل ممارساتنا الخاطئة، ونحن الذين نعطيهم مادة صالحة وجاهزة للحديث عن تخلفنا وفقرنا وتوحشنا واستبدادنا ومعاداتنا لغيرنا!

صحيح ان تراثا متراكما من العداوات القديمة والصدامات التاريخية، بين الحضارة العربية الإسلامية، وبين الحضارة الأوروبية الغربية، لايزال قائما ومؤثرا حتى اليوم، الأمر الذي يحرض الغربيين على بناء روح دفينة معبأة بالحذر منا والشك فينا والتوجس الدائم من حركتنا صعودا وهبوطا، لكن الصحيح أيضا ان سلوكنا وأفكارنا وسياساتنا غير المنطقية، وغير المتسقة مع وقع العصر، تدفع هي الأخرى نحو زيادة الشك فينا، والحذر من مغامرات غير محسوبة قد يقدم عليها هذا أو ذاك من جانبنا.

وحين يصبح الشك متبادلا بهذه الدرجة، وبهذه القوة المنعكسة خاصة في وسائل الإعلام الغربية، يصبح واجب بناء الثقة وتضييق الفجوة وتنظيم الفهم والتفاهم، واجبا مشتركا بيننا وبينهم، وبما أن لهم - أى الغرب عموما - مصالح استراتيجية هائلة في بلادنا، فإنهم حرصا على مصالحهم يعملون ليل نهار لفهم طبيعة ما يجرى عندنا، لكى يتعاملوا معنا بطريقة تحفظ لهم مصالحهم، حتى لو كان ذلك على حساب المبادئ والأخلاق، في حين اننا لم نبذل المجهود المقابل، لا لإصلاح حالنا وتحسين صورتنا المشوهة، ولا لبناء جسور التفاهم الحقيقي مع الآخرين!

■■■

من أين نبدأ إذن؟

نبدأ بالضرورة بأداء واجبنا المنزلي أولا وأساسا لأنه نقطة البداية الحقيقية والجوهرية، وبصراحة شديدة فإننا إن لم نبدأ إصلاح أحوالنا الداخلية، عن طريق التنمية البشرية الكاملة والمستمرة استغلالا لثرواتنا الطبيعية والبشرية، وتحقيقا للتقدم والعدل الاجتماعي والتطور الاقتصادي من ناحية، وعن طريق التطور الديمقراطي الكامل واحترام حقوق الإنسان الأساسية، خاصة حريات الرأى والتعبير والمشاركة السياسية في إدارة مصالح الأوطان من ناحية أخرى، فإن حالنا من التخلف سوف يستمر، وتستمر معه الصور السائدة عنا في العقل والوجدان والإعلام الغربي - تلك الصور التي نكرهها ونشكو منها الآن - وتستمر معه تبعيتنا للغرب الأغنى والأكثر تقدما - ويكفي أن نعرف أن ديون ١٢ دولة عربية مثلا للغرب قد بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٣ نحو ١٩٤ مليار دولار فقط! وأن متوسط دخل الفرد في بعض الدول العربية يتدنى إلى حد ١٥٠ دولارا في السنة، مقارنة بنحو ٢٥ ألف دولار في معظم الدول الغربية، وأن نسبة الأمية مازالت في بعض الدول العربية تقفز إلى ٩٥٪ على الأقل.. وكل الإحصاءات السابقة مأخوذة من مصدرين دوليين، أولهما أحدث تقرير سنوى أعده البنك الدولي بعنوان «ديون العالم عام ١٩٩٣» وثانيهما الكتاب السنوى لليونسكو المحترم عالميا.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٤

■■■

فكيف يستطيع اى إعلام عربى - مهما كانت قوته وإمكاناته - أن يعكس للعالم غير صورتنا الحقيقية وحالتنا الواقعية.. المدهش فى الأمر ان بعضنا لايزال يتصور أن واجب الإعلام هو تحسين الصورة حتى بالزيف والبهتان، بينما الحقيقة الصريحة تقول إن الإعلام هو مرآة الحقيقة فى مجتمعه، يتقدم ويتحسن إن تقدم المجتمع والعكس بالضرورة صحيح لان فاقد الشىء لا يعطيه، خاصة إذا كانت بعض حكوماتنا مازالت تنظر لرسالة الصحافة والإعلام، على أنها رسالة حكومية توجيهية إرشادية، بصرف النظر عن الصدق والحقيقة والأمانة، وباعتبار ان مثل هذا الإعلام تابع لتلك الحكومات مسير بامرها مطيع لتعليماتها وحدها!

الخطير فى الأمر اخيرا.. اننا لا نستطيع ان ننعزل ونغلق حدودنا الجوية والارضية علينا، لكى تفترس الحكومات شعوبها، وتصطدم الشعوب بحكوماتها فى مصارعة رومانية نتيجتها الحتمية قاتل وقتيل.. ذلك ان تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد فتحت السماوات وأزالت الحدود السياسية والجغرافية، واقتحمت البيوت بلا استئذان واسقطت قدرة الدولة على التحكم والمنع والتشويش والمصادرة، وهاهى شبكات التليفزيون الإقليمية والعالمية المبهرة والمتقدمة والجبارة تبث بحرية وتقتحم مخادع الناس، لتطلعهم ليل نهار على تفاصيل كل ما يجرى بادق المعلومات والتحليلات، الصادق منها والمزيف.

فكيف لنا نقف حتى الآن حيارى مشدوهين منذهولين امام هذا الموج الجارف، المحمل بالمعلومات والإيحاءات والأخلاقيات والقيم والأفكار الجديدة والجريئة التى نتفق معها أو نختلف، دون أن نبنى داخلنا من جديد وبعزم اكيد وإصلاح مفيد!!

■■■

■ خير الكلام: قال على بن أبى طالب:
ما جاع الفقراء، إلا بمنع الأغنياء!



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

خبراء عرب وأجانب في القاهرة يرصدون أهم التحديات العربية :

الإرهاب والبطالة وإيران وإسرائيل بؤر تهديد للأمن العربي

الإرهاب ، والبطالة، وإسرائيل ، وإيران .. أربعة تحديات أساسية يواجهها الوطن العربي وهو يعبر جسور الزمن في إتجاه قرن جديد، وفي ظل تحولات كونية لم يسبق لها مثيل .هذه التحديات فرضت نفسها على الحكومات العربية . والنخب المثقفة، فراحت تضع لها حلولا وتصورات للمواجهة، لا سيما وأن مراكز الأبحاث الأميركية والأوروبية والإسرائيلية نشطت هي الأخرى لوضع تصورات حول مستقبل المنطقة في المدى المنظور، وشهدت العاصمة المصرية «القاهرة» مؤخرا أكثر من ندوة، ومؤتمر، شارك فيها خبراء عرب وأجانب لوضع تصورات للتفاعل مع التحديات الداخلية والخارجية. «الوطن العربي» تابعت هذه الندوات، والتقت مع أكثر من مفكر وخبير في الشؤون العربية، والشرق أوسطية، وطرحت عليهم سؤالا واحدا: كيف ترى التحديات المطروحة على الأمة العربية حاليا، وما هي انعكاساتها في المستقبل القريب؟

وليام كوانت : انهاء الصراع مع إسرائيل يفتح الآفاق لمرحلة من التعاون في الشرق الأوسط



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٤

وليام كوانت نائب مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق «جيمي كارتر»، والأستاذ – حاليا – بمعهد بروكنجز بواشنطن أجاب على السؤال، مؤكدا ان تحدي السلام وتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة، يعتبر أهم التحديات لما لعلاقة السلام بالتنمية والتطور الاقتصادي، وقال: ان مفاوضات التسوية الحالية تعد فرصة ذهبية للوصول الى اتفاقات مرضية لكل الأطراف، تنهي حالة الصراع وتفتح مجالا للتعاون بين دول المنطقة، وهنا تبدو أهمية تحريك المسار السوري – الإسرائيلي، لا سيما بعد اللقاء التاريخي بين الرئيسين، الأميركي بيل كلينتون، والسوري حافظ الأسد، ووصف كوانت الرئيس الأسد بأنه يتمتع بمهارة في إدارة الحوار، وهو يتقدم في المفاوضات لكن ببطء شديد، وقال: ان سوريا تمتلك أوراقا مهمة في عملية التفاوض مع إسرائيل، والرئيس حافظ الأسد مفاوض بارع، يجيد استخدام ما لديه من أوراق وفي الوقت المناسب.

وحول الدور الأميركي في تحريك المسارات الأخرى، بعد أن تحرك قطار السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية، قال كوانت: أميركا رعت عملية السلام منذ مؤتمر مدريد، وتركت للأطراف المعنية حرية التفاوض بشكل ثنائي، وكلما احرز المتفاوضون نتائج ايجابة، فإن الادارة الأميركية تبدى استجابة سريعة، وقال: أتوقع أن ينشط الدور الأميركي في المراحل الأخيرة من المفاوضات، وعندما تكون الأطراف المتفاوضة توصلت إلى حسم للنقاط المعلقة بينها.

التطرف والإرهاب

ويعتبر المفكر الفرنسي د. أوليفيه كاري أن التطرف الديني المصحوب بعمليات عنف وإرهاب يمثل أهم التحديات الداخلية التي تواجه عددا من الأقطار العربية، خصوصا في منطقة المغرب العربي ومصر، وقال: ان التطرف الديني اتخذ شكل الصراع الطائفي منذ عام ١٩٧٠ في عدد من بلدان الشرق العربي، وفي إيران والهند وباكستان وماليزيا، مما أدى إلى ظهور تطرف لدى الأقليات غير الإسلامية، كما هو الحال في لبنان لدى الموارنة، وفي مصر لدى الأقباط، وفي الهند لدى الهندوس المتطرفين.

– لكن بعض الحركات الاسلامية وصلت إلى السلطة. فهل حققت تقدما اقتصاديا وتنمويا؟

■ يقول د. أوليفيه : لقد تبين أن الحركات الإسلامية المتطرفة حين تمارس السلطة فهي تؤدي إلى احباط اقتصادي وسياسي اكثر مما احدثتها القومية العربية، وتكفي نظرة إلى ما حققته حركة «الخوميني» في المجتمع الإيراني حيث تراجعت معدلات الانتاج، وانخفضت الروح التحديثية التي كانت سائدة في السبعينات، وهنا لا يعود إلى النهج الاسلامي الحنيف، وانما يرجع إلى تخلف قيادات الحركة الإسلامية المتطرفة، فالشريعة حتى في قانون الأحوال الشخصية هي الهام، ونهج معبر عنه بشكل واضح في نص تاريخي محدد منذ زمن بعيد، يتوافق مع المفاهيم العالمية «للقانون الطبيعي» ولحقوق الإنسان» ولأكبر المبادىء القانونية.

أوليفيه كاري : لا مستقبل للجماعات المتطرفة التي تفكر بطريقة «أرثوذكسية منحرفة»

د. احمد جلال عز الدين : لا حوار مع الإرهابين ولا تفاوض

– وما هو تفسيركم للجوء الحركات الدينية المتطرفة الى العنف؟

■ لأنها عجزت عن ايجاد قنوات حقيقية للتواصل مع الجمهور، فهي نوع من «الخبلية الجديدة» المستوحاة من ابن تيمية تدمج الدين بالسياسة والحياة الاجتماعية العامة، وهذا ما يدينه محمد أركون بقوله «ان شعار الدين – الدنيا – الدولة» هو «العقل الأرثوذكسي» الحالي، والذي أسميه أنا «الأرثوذكسية المنحرفة».

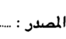
– وكيف ترى مستقبل الحركات الدينية المتطرفة في الوطن العربي؟

■ اشكالية هذه الحركات انها واقعة في مأزقين وهما الفكر السلفي المنعزل عن ايقاع الحياة، والنموذج المستورد من إيران والذي فشل في تحقيق النهضة. وإن كان نجح في الاطاحة بنظام الشاه والثورة عليه، وأتوقع أن لا تحقق هذه الحركات النجاح في الوصول إلى السلطة، لكن السلطات الرسمية في غير بلد عربي ستضطر إلى مراجعة قوانين وممارسات المؤسسات لكى تطبق المفاهيم الإسلامية.

في مواجهة الإرهاب

وتأكيدا على أن التطرف والإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه الأمة العربية، **يقول د. أحمد جلال عز الدين الخبير بالأمم المتحدة:** «ان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الوطن العربي

التاريخ : ١٨ يونيه ١٩٩٤

خطر الإرهاب على الأمن القومي للدولة يماثل في كثير من الأحيان خطر الحرب النظامية، وكثير من الدول قد لا يحمل خطر الحرب بالنسبة لها احتمالا قويا للهزيمة، ولكن خسائرها مؤكدة في حرب مع الإرهاب».

ويضيف: ان الدول المعرضة لخطر الإرهاب لا يمكنها في المرحلة الراهنة أن تعتمد كلية على فكرة اتخاذ اجراء حاسم يقوم به المجتمع الدولي، وعلى هذه الدولة او مجموعة الدول أن تعتمد فقط على الحق المتوارث للفرد والجماعة في الدفاع المشروع عن النفس الذي اكده ميثاق الأمم المتحدة في المادة (٥١)، لأنه بدون التنسيق والاتفاق الدولي لا يمكن الحيلولة دون تمويل المنظمات الارهابية وقطع السلاح عنها. وبدون هذا التنسيق لا يمكن وضع الخطط الطموحة لمكافحة الإرهاب الدولي موضع التنفيذ من المجتمع الدولي ككل، مثل انشاء وحدة دولية لمكافحة الإرهاب تتبع الأمم المتحدة يكون شأنها شأن قوات الطوارئ الدولية، او انشاء محكمة جنائية دولية لمحاكمة الإرهاب يكون شأنها شأن محكمة العدل الدولية.

لكن التنسيق الدولي غير كاف حاليا، وبالتالي نسأل عن السبل التي يمكن أن تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها ضد الإرهاب؟

■ **يقول د. أحمد جلال عز الدين:** هناك مجموعة من الاجراءات المهمة التي ينبغي اتخاذها اهمها: عدم الاستجابة لمطالب الإرهابيين أو الرضوخ لتهديدات المتطرفين، مهما كان حجم الخطر الذي يمثله الإرهاب على الدولة.. وأن تضع تشريعا وطنيا متكاملا يفرض عقوبات صارمة على جرائم الإرهاب مع التأكيد على ضمان شرعية الإجراءات والالتزام الكامل بقاعدة سيادة القانون.. وان يشمل ذلك بناء اجهزة قوية لجمع المعلومات عن الإرهابيين ونشاطاتهم بالتعاون مع الدول الصديقة، والتي تشترك معها في وحدة المصلحة، وان توقع معاهدات ثنائية او متعددة الأطراف مع الدول التي تشاركها وجهة نظرها نحو الإرهاب، وأن تؤمن الأشخاص والمنشآت المستهدفة من العمليات الإرهابية، وإنشاء وحدات حديثة في الشرطة والقوات المسلحة قادرة على قمع العمليات الإرهابية.

- وماذا عن دور الجماهير ووسائل الاعلام في مواجهة التطرف المصحوب بالإرهاب؟

■ تعاون الجمهور مع اجهزة الشرطة قضية مهمة جدا، لأن من ثمار هذا التعاون الكشف عن اي تدبير للإرهابين قبل وقوعه، كما يحقق بصورة حاسمة نجاح أجهزة الأمن في تعقب الإرهابيين، أما بالنسبة لوسائل الاعلام فهناك أهمية شديدة للتنسيق مع أجهزة الشرطة، لتغطية نشر العمليات الإرهابية. إذ أن الإرهاب يعمد دائما إلى القيام بعمليات مثيرة من شأنها جذب انتباه الجماهير واثارة الراي العام، وغالبا ما تستدرج وسائل الاعلام إلى التغطية المكثفة لنشاطات الإرهابيين، وتحقق بذلك - ومن حيث لا تدري - الأهداف الخبيثة للإرهاب.

المصالحة العربية

وعند الدكتور عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية تحديد آخر للتحديات، فهو يؤكد أن تحقيق الحوار العربي - العربي في هذه المرحلة يعتبر من أهم القضايا ذات الأولوية، وإذا كانت هناك فوائد بالجملة من الحوار العربي - الأوروبي، أهمها تحقيق التوازن الدولي في ظل سياسة القطب الأميركي الأوحد المهيمن على القرار في العالم، إلا أن الحوار العربي - العربي، وتحقيق المصالحة يمثل قضية حيوية في ظل التكتلات العالمية الجديدة، والتي تنحو إلى التكامل الاقتصادي، والأمة العربية تمثل في مجموعها

د. هيثم كيلاني : إسرائيل وأثيوبيا وإيران وتركيا قوى مناوئة للأمن العربي

قوة سياسية واقتصادية كبيرة يمكن أن تدعم المفاوض العربي في مفاوضات السلام. وان تحقق للعرب مصالحهم في اطار التحدي المفروض من خلال اتفاقات (الجات)، ونحن لا تعوزنا مقررات الجامعة او مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والقصور ليس في الدراسات، وإنما في الارادات، لأن حركة التبادل التجارية الحرة على امتداد الساحة العربية المترامية كانت تعزز الروابط القومية الجامعة، ولقد كانت أمتنا على مدى التاريخ، وحتى الحرب العالمية الأولى، مراكز تجارية مفتوحة أحدثت نوعا من التكامل والنهوض الاقتصادي نحن أحوج ما نكون إليهما الآن.

إيران وتركيا

ويحدد الدكتور هيثم الكيلاني الخبير الاستراتيجي العربي مصادر التهديد العسكري المحتملة ضد العرب، منطلقا من حقيقة وجود ١٣ دولة تحيط بالوطن العربي على درجة من الاختلاف

والتباين ليس فحسب في طبيعتها وطموحاتها وإنما ايضا في علاقاتها مع الوطن العربي، لكن هناك أربع دول تمثل تهديدا - مختلف الدرجات - للأمة العربية هي إسرائيل، وتركيا، وإيران، واثيوبيا. وكان طبيعيا أن نبدي الدهشة لوجود أثيوبيا بين الدول التي يمكن أن تهدد الوطن العربي، لكن د. الكيلاني يقول: صحيح أن العلاقات العربية - الأثيوبية تنعم حاليا بالهدوء، بعد فترة من الاضطراب والنزاعات والمشكلات، وبخاصة في عهد النظام الشيوعي السابق بقيادة منجستو هيلامريام، الذي كان عنصر قلق واضطراب في القرن الأفريقي، إلا أن تطورات قد تنشأ في المستقبل، وتنشأ معها بالتالي احتمالات اعادة ولادة بؤرة التهديد هذه، مع احتمال تغيير الأهداف والوسائل وبخاصة أن العوامل التي ترشح هذا الامكان متوافرة في القرن الأفريقي، إضافة إلى أن أثيوبيا هي احدى دول منابع نهر النيل.

د. عدنان عمران : المصالحة العربية ضرورة حيوية في زمن التكتلات العملاقة

أزمة المياه

- بالمناسبة، كيف تنظر إلى مشكلة المياه، هل تمثل احد مصادر التوتر في المنطقة مع الجيران؟

■ **يقول د. هيثم الكيلاني:** مشكلة المياه بين الدول العربية والجوار مشكلة رئيسية وخطيرة، وليس غريبا أو منافيا لمنطقيات الواقع أن يكون التنافس على المياه في الشرق الأوسط سببا لخلق توترات قد تبلغ حد التهديدات أو حد استخدام السلاح. ويمكن تلمس مظاهر هذه المشكلة في أربع أحواض هي: النيل، الفرات، الأردن، الليطاني، ومسألة المياه قضية استراتيجية تخص حياة المنطقة وشعوبها، لهذا تتطلع اسرائيل وتركيا إلى أن تقوما بدور اقليمي من خلال التحكم في مصادر المياه، أو سرقة الروافد، خصوصا أن اسرائيل ورغم جهود السلام المبذولة حاليا لا تفرط في نظريتها الأمنية القائمة على التفوق سواء بامتلاكها أسلحة متطورة أو احتكار القوة النووية، وسوف تبقى إسرائيل لأمد غير منظور القوة الضاربة المتفوقة في الشرق الأوسط، والمهدد الرئيسي للأمن العربي بمجمله.

- وماذا عن تركيا؟

■ تمتد اهتمامات تركيا الى ثلاث دوائر اقليمية: أوروبا، العالم العربي، آسيا الوسطى، وتشكل هذه الدوائر فضاءات لحركة تركيا الاقليمية والدولية، ولرغبتها في أداء مربع الأبعاد: أوروبيا وشرق أوسطي، وإسلاميا وعرقيا، ولقد أعطت حرب الخليج الثانية تركيا زخما جديدا لسياستها العربية والشرق أوسطية، فنشطت في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وتبدي تركيا - صراحة - عدم ارتياح لأي اندماج أو توحيد عربي - مهما كان جزئيا - إذا ما كان سيؤدي إلى تعديل ميزان القوى في المنطقة وبخاصة في جوارها. كما تطمح تركيا إلى تبوؤ مكانة مركزية في أي تنظيم اقليمي للشرق الأوسط، وهذا يستدعي بالضرورة الحفاظ على قوة عسكرية ضاربة، وقادرة على الردع.

- يبقى دور إيران كعنصر تهديد في المنطقة؟

■ بالرغم من وجود عناصر كثيرة استراتيجية واقتصادية وتاريخية وثقافية تجمع إيران والعالم العربي، إلا أن العلاقات العربية - الإيرانية تتسم بالقلق والاضطراب، وبخاصة بعد أن رسخت إيران احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث وتعرضت مرارا لاتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها، ولإيران طموحاتها في الاطارين الاقليمي والإسلامي، ويمكن القول أنها تعمل لتحقيق الأهداف التالية: أولا أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج، وقوة مؤثرة في الشرق الأوسط، وأن تطبع علاقاتها مع جيرانها العرب بقدر ما يساعدها هذا التطبع على تحقيق الهدف الأول.

اعداد : قسم التحقيقات (مكتب القاهرة)



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٤

لا تهربوا من الواقع!



■ فتحى غانم ■

رغم كل ما يقال عن أهمية التعاون العربى وضرورة وضع سياسة اقتصادية مشتركة لمواجهة السلام مع اسرائيل، إلا أن حسابات الواقع تقول لنا بوضوح إنه لا توجد سياسة عربية موحدة، وأن الجامعة العربية التى تمثل الحد الادنى من التلاقى العربى أصبحت كيانا مظهريا ليست له القاعلية أو التاثير المطلوب لتنسيق سياسة عربية تتفق عليها الدول الاعضاء فى الجامعة. والمناقشات المحتدمة بين المثقفين العرب حول قضية التطبيع مع اسرائيل تصور لنا الموقف العربى باتجاهاته المتباينة، وأبرز هذه الاتجاهات هو الذى يتحدث بإصرار عن «ضرورة» اتفاق العرب على سياسة واحدة و«حتمية» التنسيق بين الجميع فى خطة موحدة والذى يتحدث عن حلول يبدأ حديثه بكلمات من نوع «لابد أن» و«يجب على العرب».

لكن مضت سنوات وسنوات وهذا الحديث عن الضرورى والحتمى وما يجب أن يكون وما لابد منه، أصبح معادا ولا ينسجم مع الواقع، بل تحول إلى نوع من الكوميديا السوداء بعد حرب الخليج. وأزعم أن الناس قد أصابها الملل من هذا الخطاب الذى فقد مصداقيته.

فمن يتصور اليوم أن مقالا يبدأ بالحديث عن تراث الأمة العربية وحضارتها وإمكانياتها الهائلة، ويطالب بأن تأخذ الأمة مكانها اللائق فى المجتمع الدولى وتشارك فى بناء التطور الحضارى، وتساهم فى صنع مستقبل الانسانية ثم ينتهى المقال إلى أن هذه الاهداف العظيمة سوف تفرض على الجميع الاتفاق فورا وإقامة وحدة عربية وسوق عربية مشتركة ونظام أمن قومى باستراتيجية موحدة؟!

إن الكلمات الضخمة الفخمة والأحلام الكبيرة لا تكفى وحدها لمواجهة الواقع كما أنها لا تصلح للهرب من الواقع. وهذا هو ما يفعله الكثيرون. يلجأون إلى الحديث عن الأمة العظيمة وحضارتها الخالدة ليتوهوا داخل الأحلام الكبيرة. ولا شىء بعد ذلك إلا ترديد كلمات «يجب» و«لابد» و«ضرورى».

ويخيل إلى أن الكثير من المناقشات التى تدور الآن حول مستقبل العالم العربى فى مواجهة سلام مع إسرائيل، خاصة بعد توقيع معاهدة غزة ـ أريحا أولا. تعكس مشاعر وانفعالات حائرة بين حديث السلام وبين رفض للسلام فى أية صورة من الصور. سواء كان عادلا أو غير عادل لانها لا تتصور أن يكون هناك سلام من أى نوع من «العدو» الصهيونى وهى حالة نفسية لا نستطيع أن نتجاهلها. ويقابلها فى اسرائيل الذين لا يتصورون السلام لأى سبب من الاسباب مع العرب، ولا يرتاحون إلى كلمة أو ميثاق يجمع بينهم وبين العرب ويطمئنون إليه. ونتجه هذه المشاعر اختلط حديث السلام فى الجانبين ـ العربى والاسرائيلى ـ باعتراضات وتحفظات ومخاوف وشكوك. وأصبح على المفاوضين من الجانبين مسئولية مواجهة هذه العوامل ووضعها فى الاعتبار. ويبقى بعد ذلك السؤال عن الموقف العربى وإلى أى مدى «لابد» ومن «المحتم» أن يصل إلى اتفاق لمواجهة قضية السلام.

إن رؤيتنا للواقع العربى تجعلنا أقرب إلى قبول الاختلاف فى وجهات النظر حتى نستطيع أن نتقدم عدة خطوات إلى الامام، فلا تعطلنا أحلام عظيمة لا يوجد فى الواقع المحيط بنا ما يساعد على تحقيقها ولا توجد معجزة سوف تحقق فى الزمن القريب وحدة عربية كما أننا لا نستطيع أن نرسم خطواتنا فى الواقع بناء على افتراض مفاجآت تاريخية لا نعلم عنها شيئا. ثم نقول إن التاريخ ملىء بالمفاجآت. وإذا كان العالم العربى لم يصل اليوم إلى اتفاق شامل كامل فإن مفاجآت التاريخ لن تبخل علينا بمفاجأة تحقق الوحدة وتتصدى الأمة العربية من الخليج إلى المحيط لإسرائيل ولبناء المستقبل كقوة واحدة لها كلمة واحدة!

إننا لا نستطيع أن نغرق فى أحلام وحدة اقتصادية ـ الآن ـ وتيار الاقتصاد الدولى



والعالمى يكتسح سدود وحواجز الكيانات الاقتصادية. ولن نشرع اليوم فى تصور أسواق المال العربية المستقلة فى عالم فقد فيه المال استقلاليته. ولا نستطيع أن نضع اليوم خططا عسكرية عربية موحدة لمواجهة عسكرية مع إسرائيل والولايات المتحدة وحلف الأطلنطى وروسيا ولن يفيد ان نكتب أو نصرح أنه «لابد» و«لا مفر» ومن «المحتم» أن نفعل ذلك. فالكتابة أو الصراخ لن ينزعا السلاح النووى الاسرائيلى ولن يمنعا مخاوف عربية فى بلاد عربية من احتمالات هجوم عربى عليها!

ولست أدعو إلى اليأس بل أدعو إلى توفير الطاقة والجهد فلا نبددها مع أحلام هى فى واقعنا اليوم مجرد أوهام، لنمضى فى طريق طويل وشاق وواقعى يساعدنا فى مرحلة قادمة ومعَ أجيال قادمة على رؤية أسس واقعية لتوحيد الموقف العربى سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى إطار المتغيرات العالمية والكونية المحيطة به.

علينا أن نعود إلى الصياغة التى اكتشفها جمال عبد الناصر بعد نكسة الوحدة مع سوريا. إن البداية الحقيقية للوحدة هى فى اهتمام كل بلد عربى بتظيم شئونه الداخلية، وترتيب أوضاعه ومواجهة مشاكله الخاصة به فلا خير فى دولة عربية ينال الأمة العربية كلها. إذا لم تهتم بشئونها أولا؟ وعلينا أن ندرك أن الواقع العربى اليومى يهتم فى المقام الأول بألا تتدخل دولة عربية من الجيران فى شئونه الداخلية. وأن هذا المبدأ له أهميته القصوى منذ حرب الخليج. ولن تقبل دول عربية كثيرة باسم التعاون والتقارب أو الوحدة أى تدخل يؤثر فى ترتيب البيت من الداخل، خاصة وأن تيارات عديدة تهاجم المجتمعات العربية وهى تفضل أن تتعامل معها حسب أوضاعها الخاصة، ولا تقبل أن يفرض عليها نظام ليست مهيأة له، ولا تقبل أن تفرض عليها أساليب للتنمية أو التطوير الاجتماعى قد تحدث خللا فى استقرارها السياسى والاجتماعى. ومازالت الأولويات فى عالمنا العربى محل خلاف فبينما هناك اتفاق على أهمية القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأم إلا أن وسائل الاقتراب منها اختلفت من مصر إلى لبنان أو سوريا أو الأردن أو منظمة التحرير أو بقية الدول العربية.

وفى تقديرى أن الكلام الانشائى لم تعد له قيمة ولقد كان جمال عبد الناصر ينشر نصائحه فى التنظيم الطليعى للحد من مشاعر الاحباط أو الغضب والاندفاع، وفى إحدى نشراته جاء بالحرف الواحد:

«نحن أقوياء قوة تعرف حدودها وتعرف مالها وما عليها. لقد كان فى استطاعتنا أن نقول إننا سنمحو اسرائيل من الوجود ولقد كان فى استطاعتنا أن نقول الكثير ولكن القول ليس بديل العمل إننا لن نكسب مما نقوله أكثر من ثورة الدنيا علينا».

باختصار لا نريد أن تكون المناقشات حول قضية التطبيع وأهمية التعاون العربى وتوحيد السياسات الاقتصادية والأمنية سببا لمزيد من الخلافات العربية على حساب كلمات كبيرة مثالية لم تستقر بعد على أرض الواقع.

إن تغيير الواقع يحتاج إلى مواجهة لا إلى الهرب منه فالقفز فوق الواقع يؤدى إلى متاهات وإنها لمأساة حقيقية أن يكون تحركنا إلى السلام مع إسرائيل سببا فى مزيد من الخلافات العربية. فلا نجنى سوى الخلاف بينما السلام الحقيقى مازال فى عالم الغيب!



نظام عالمي جديد
أم سيطرة استعمارية جديدة؟

جمال قنان

استاذ معهد التاريخ، جامعة الجزائر

مقدمة

منذ سنة ١٩٩٠، وبالضبط منذ أزمة الخليج بدأ الحديث عن نظام عالمي جديد يفتح امام الانسانية أبواباً عريضة نحو مستقبل سمته الرخاء والحرية والديمقراطية. لقد انتشر استعمال هذا المصطلح إلى درجة أنه أصبح الموضوع المهيمن في الأدبيات السياسية العربية في يومنا هذا وتمثل الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٨٦ وحتى منتصف سنة ١٩٩٠ بدايات تقيم النظام العالمي الجديد.

وتعتبر سنة ١٩٨٦ من زاوية تاريخ العلاقات الدولية سنة مرجعية لاعتبارات أساسية ثلاثة: ففي هذه السنة أشهرت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون حرباً اقتصادية استهدفت البلدان المنتجة للبترول، لتتسع دائرتها في ما بعد لتشمل كل بلدان ما يسمى بالعالم الثالث. كما سجلت هذه السنة تطور الاستراتيجية الأمريكية، منذ حرب الفيتنام، في اتجاه التدخل المباشر في ما كان يسميه البيت الأبيض بالنزاعات "الخفيفة الحدّة"[1] كما بدأت التغييرات التي حدثت في القيادة السوفياتية في ربيع سنة ١٩٨٥ بتعيين غورباتشيف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي ـ والتصفيات التي أعقبت هذا التغير للعناصر «المحافظة» في داخل هياكل الحزب وفي السلطة التنفيذية ـ تنعكس آثارها على الساحة الدولية، ليبدأ بذلك فصل جديد في العلاقات السوفياتية ـ الأمريكية المتمثل في الوفاق بين الشرق والغرب، الذي سيكون فصل الختام للحرب الباردة.

أولاً: قيام النظام العالمي الجديد

تعتبر أزمة الخليج الحديثة التي أوجدت الظرف الملائم لإعلان نهاية الحرب الباردة بصفة رسمية وبروز الوضعية الدولية الجديدة تحت اسم «النظام العالمي الجديد»، وسنحاول رسم معالم

(١) M.T. Klare, «La Nouvelle doctrine d'intervention americaine: les conflits de faible intensité,» *Le Monde diplomatique* (mars 1986)



هذا النظام كما بلورته الحياة الدولية خلال هذه السنوات الثلاث الأخيرة، وقبل ذلك سنعمد للإجابة عن هذه الاشكالية: كيف كانت أزمة وحرب الخليج الثانية ضرورة حيوية لقيام هذا الوضع الدولي الجديد.

لن نضيف جديداً عندما نؤكد الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية لمنطقة الخليج. وهي العوامل التي كانت السبب في اندلاع الأزمة ثم تطويرها لتتحوّل إلى الحرب، ولتؤدي إلى النتائج التي تمخضت عنها.

لقد أحدث سقوط شاه ايران ارتباكاً شديداً للسياسة الأمريكية الشرق الأوسطية، وخاصة في الخليج بسبب الخلل الخطير الذي أحدثه في ميزان القوى في المنطقة. لقد أصبحت هذه المنطقة من زاوية المصالح الأمريكية، منطقة مكشوفة وغير مأمونة، وسيصبح الخطر داهماً إذا ما تم التقارب بين أكبر قوتين اقليميتين فيها، وهما ايران والعراق. لقد تركزت جهود الدبلوماسية الأمريكية منذ سنة ١٩٧٩ على منع هذا التقارب بأي شكل من الأشكال. ومن هناك كان موقفها من الحرب العراقية - الايرانية هو تغذية هذا الصراع والوصول به إلى تدمير بعضهما البعض. ليس هنا محل شرح دور القوى المحلية في تحقيق هذا الهدف الأمريكي وسعيها لتمديد هذا الصراع المدمر على مدى ثماني سنوات.

غير أن هذا، ما هو إلا هدف مرحلي بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، أملته ظروف الفراغ الذي أحدثه اختفاء نظام الشاه في ايران في انتظار إعداد قوات أمريكية لتقوم بحماية منطقة الخليج هي بنفسها. وليس مجرد صدفة أن توالت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن الشروع في إعداد قوات التدخل السريع منذ سنة ١٩٧٩، كما توالت منذ هذا التاريخ التهديدات التي كانت تصدر تباعاً عن البيت الأبيض وعن المسؤولين البارزين في الادارة الأمريكية ضد كل ما من شأنه أن يشكّل خطراً مباشراً على المصالح الأمريكية في المنطقة. لم تكتف الولايات المتحدة بالتصريحات بل عمدت إلى تكثيف تواجدها البحري في عرض مياه الخليج وفي المحيط الهندي. لقد وجد البنتاغون ذريعة لحشد قوات ضخمة في المنطقة، في الطلب الذي قدمته الكويت لواشنطن لحماية سفنها وناقلاتها عبر مياه الخليج (١٩٨٦).

إن الحرص على استمرار تدفق البترول وبأسعار بخسة وتأمين وصول هذه الطاقة الحيوية للاقتصاديات الغربية ليس سوى عامل واحد من العوامل العميقة التي تسبّبت في حرب الخليج الثانية. فهناك عوامل أخرى ساهمت بشكل حاسم في الدفع إلى إشعال نار الحرب.

إن العلاقات بين اقطاب مركز الرأسمالية العالمية بدأت تسجل اختلالاً لغير صالح الولايات المتحدة بنمو وتعاظم دور المجموعة الأوروبية واليابان، في الحلبة الاقتصادية العالمية. وتؤكد الدراسات الاستطلاعية حول التطورات المحتملة لأقطاب المركز الثلاثة تعاظم دور القطبين الأوروبي والياباني على حساب مكانة الولايات المتحدة. وهو ما يجعل من مسألة استمرار هيمنة واشنطن على المركز وعلى العالم هي قضية وقت فقط(٢). وتؤكد الدراسات الاقتصادية من جهة أخرى أن الاقتصاد الأمريكي مصاب بالشلل لا يستطيع أن يتجدّد دون القيام بالإصلاحات العميقة التي من شأنها أن تعيد له الحيوية والقدرة على التعايش تنافسياً مع اقتصاديات قطبي

(٢) P. Dommergues, «Comment inverser la spirale du déclin américain?» *Le Monde diplomatique* (octobre 1992).



المركز الأخيرين[٣]. وليس هذا بأمر سهل، فليس هناك مؤشرات ضاغطة تبنى عن وجود شعور بضرورة هذه الاصلاحات، لا على الساحة الفكرية الأمريكية ولا في سلوكات رجال الأعمال، ولا لدى الطبقة السياسية الأمريكية. فأسهل طريق إذن للاحتفاظ بالهيمنة على المركز التي تمارسها والتي لم يعد لها ما يبررها بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي، هو جعل اقتصاديات دول المركز الأخرى في وضعية رهائن عن طريق السيطرة المباشرة على منابع الثروة النفطية التي تختزن منطقة الخليج وحدها ثلثي الاحتياطي العالمي المعروف. هذا التفسير لدوافع حرب الخليج الثانية أصبح يقرّه الآن الأمريكيون أنفسهم، بمن فيهم القريبون من دوائر البنتاغون[٤].

لن نستكمل استعراض الدوافع العميقة لحرب الخليج دون الإشارة إلى ذلك الجهد الضخم والذي لن نخشى المبالغة إذا وصفناه بالنموذج الذي بذله العراق من أجل البناء وعلى جميع الصُعُد. لقد أكدت بعثة الأمم المتحدة التي زارت العراق عشية الحرب (في المنتصف الثاني من شهر آذار/ مارس ١٩٩١) بكون العراق حقق تنمية شاملة في جميع الميادين بما فيها قطاع الخدمات، جعلته يحتل، باستحقاق مكانة من بين الدول الصناعية في العالم[٥].

ثانيا: معالم النظام العالمي الجديد كما أبرزته وقائع الحياة الدولية منذ حرب الخليج

١ ـ على المستوى السياسي

أ ـ الهيمنة الأمريكية

أبرزت وقائع الحياة الدولية بعد حرب الخليج الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في الحياة السياسية الدولية، وقد نجم عن ذلك تهميش كافة القوى المحلية منها والجوهرية، بما فيها القوى التي تشكل طرفا في مركز الرأسمالية العالمية (مجموعة السبعة الكبار). كل شيء يسير وكأن الولايات المتحدة تملك تفويضاً من دول العالم كافة يعطي لها هي وحدها، الحق في التوجيه وإدارة شوون المعمورة دون تحريك. إن ما يثير الانتباه حقاً، هو الغياب الكامل للمجموعات الجهوية وللأمم المتحدة نفسها كقوى مؤثرة في الساحة العالمية في نظام دولي يسبغ على نفسه صفة العالمية. فالمتتبع للتحركات الباهتة التي تقوم بها هذه الهيئات، سواء على المستوى الاقليمي مثل منظمة الدول الأمريكية، أو منظمة الوحدة الافريقية أو الجامعة العربية أو منظمة المؤتمر الاسلامي، او دول عدم الانحياز وغيرها، يلاحظ أنها لا تتجرأ حتى على اتخاذ مواقف مبدئية في أية قضية من قضايا الساعة، حتى وإن كانت ساخنة ومأساوية مثل قضية البوسنة والهرسك. وحتى المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة نفسها (الجمعية العامة) مصابتان

---

(٣) Marie France Toinet, «Comment les U.S.A. ont perdu les moyens de leur hegemonie,» *Le Monde diplomatique* (juin 1992).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة عن العراق في: «تقريرا بعثة الأمم المتحدة حول الحاجات الانسانية في العراق والكويت في المدى الفوري لما بعد الأزمة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩١)، ص ١٢٠ ـ ١٣٠.

بالوجوم نفسه الذي عليه المنظمات الاقليمية الأخرى. كل شيء يجري وكان العالم تحكمه ديكتاتورية متشددة لا تسمح ولا تستسيغ حتى حرية التعبير. فالولايات المتحدة هي وحدها القائمة و (الساهرة) على ادارة شؤون العالم. فهي في كل مكان، وطرف في كل شيء[٦].

إن التناول الأمريكي للشؤون الدولية خلال الثلاث سنوات الأخيرة يعطي انطباعاً بكون ادارة واشنطن تصنّف دول العالم إلى أربع مجموعات رئيسية، اقلّها درجة هي دول الرعية وتليها الدول المخزنية[٧] أي دول الأداة ثم دول المشاركة بالتبعية، وآخرها وهي الدول المستعصية وعددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، والتي تأتي في مقدمتها العراق والجماهيرية الليبية وكوبا وكوريا الشمالية. والعمل جار لاستكمال ترتيبها في الخانة الأولى إذا استطاعت ذلك.

لقد أكدت الأحداث منذ أزمة الخليج انعدام وجود إرادة ذاتية مستقلة عن الارادة الأمريكية للدول المشاركة بالتبعية وهي دول المجموعة الأوروبية الأربع الكبرى (المانيا، فرنسا، انكلترا، وايطاليا) واليابان. ويبقى موضوع مسايرتها ودعمها الموقف الأمريكي ـ هل كان عن اقتناع أو انجرت إليه انجراراً ـ موضوع جدل يستثنى منه الموقف البريطاني فتوزيع حصص المساهمة في إعمار الكويت بين أطراف التحالف الغربي يبين أنها خرجت بخفي حنين، أو شيء مثل ذلك.

أما بالنسبة إلى روسيا التي ما تزال تعيش على وهم ماضي الاتحاد السوفياتي، ولم تهضم بعد وضعها الجديد كدولة من الدرجة الثانية، فان البيت الأبيض يعتقد أنه بواسطة سلاح المليارات من الدولارات التي ستدفعها دول المشاركة بالتبعية وبعض دول المخزن سيتمكن من جزها لتتخذ مكانها بين الدول صاحبة الامتياز في النظام العالمي الجديد

ب ـ الفوضى العالمية

عندما بدأت مؤشرات الانهيار تبدو في الأفق السوفياتي، بدأ الحديث عن امكانية قيام نظام عالمي يحل الانسانية في عهد جديد سمته الرخاء والتكافل والديمقراطية. وتحت دفع هذا التفاؤل العام الذي كان سائداً، قام بعض الكتّاب بتقديم تصورات كمساهمة من طرفهم في تحقيق حلم الانسانية القديم[٨]، تذكرنا هذه الأدبيات بتلك التي صاحبت قيام عصبة الأمم عشية الحرب العالمية الأولى، وتلك التي واكبت قيام منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. وتضيف أدبيات النظام العالمي للتجربتين الأمميتين السابقتين، التأكيد على كون الانسانية هي أمام خيارين لا ثالث لهما. إما نظام عالمي في خدمة البشرية وإما فوضى عالمية عامة نعرف بدايتها ولكن لا ندري ماذا ستكون نهايتها. ويبدو من خلال الخطوات الأولى للنظام العالمي الجديد أنه يتجه نحو هذا الخيار الثاني

إذا نظرنا إلى خريطة العالم اليوم، تبدو لنا وكأن المعمورة تهتز من اقصاها إلى أقصاها. فعالم الجنوب كله وجزء كبير من عالم الشمال هو في حالة غليان شديد. أكثر من ثلاثين صراعاً

---

(٦) لمزيد من التأمل حول أسس الهيمنة الأمريكية ومقوماتها، انظر سمير أمين، «بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١١٠ (نيسان / ابريل ١٩٩٣)، ص ٤ ـ ٢٢

(٧) مصطلح مقتبس من مؤسسات المغرب العربي قبل العهد الاستعماري حيث كانت بعض القبائل التي تسمى بقبائل المخزن، مقابل بعض الامتيازات، تقوم بدور يشبه دور الشرطة الريفية في الوقت الحاضر

(٨) انظر على سبيل المثال: ستيفن برنارد، «كيف ينتقل العالم من دنيا الأمس إلى دنيا جديدة»، **لوموند ديبلوماتيك** (الطبعة العربية) (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩٠).



دموياً تمزّق أحشاءه. والأجزاء التي لم تُدمَّ بعد، هي في حالة اختمار وتقيّح تتهيأ للتفقع في أي وقت. وتزيد صورة العالم كآبة عندما نلاحظ أن آلية الصراعات الجارية والتقيّحات التي تعتمل هي ذات طبيعة داخلية أي تتجه نحو التعفن وتدمير الذات. كل شيء يبدو وكأن العالم مكتوم الأنفاس سائر في طريق الاختناق والتحلّل.

إن التناقض القائم بين المبادىء التي يزعم بكونها تشكل القاعدة التي يرتكز عليها النظام العالمي الجديد الشرعية الدولية، الديمقراطية وحقوق الانسان وبين التزامات الولايات المتحدة الدولية وممارستها الفعلية جعلها تتبنّى سلوكاً مزدوجاً في تعاملها مع المتاكل الدولية. لقد استصدرت ستة قرارات من مجلس الأمن في أقل من ثلاثة أسابيع لإدانة العراق، في الوقت الذي تطلب الأمر ما يزيد على شهر من مداولات هذه الهيئة لإصدار قرار يدين ادانة مائعة العمل الإجرامي الذي قامت به اسرائيل ضد الفلسطينيين (مذبحة المسجد الأقصى). وكذلك الأمر بالنسبة إلى قرار إرجاع المبعدين الفلسطينيين إلى ديارهم. والسلوك نفسه اتبعته بخصوص البوسنة والهرسك. فهي تندّد بالتصريحات ولكنها لا تفعل شيئا ولا تفيد الاجتهادات التي يقدمها الأمين العام الحالي للمنظمة الأممية في طمس حقيقة هذه الإزدواجية عندما يزعم بكون قرارات مجلس الأمن هي على صنفين قرارات ملزمة، وهي التي طبقت ضد العراق، وقرارات غير ملزمة وهي التي تخص اسرائيل وأطرافا أخرى محظوظة مثلها.

إن "الفوضى "السائدة في عالم اليوم تشكل عنصراً أساسياً في بنية النظام العالمي الجديد. فبإبقاء العالم في حالة لهث، مشدود الأنفاس يمثل هدفاً استراتيجيا للإدارة الأمريكية وشروطاً للمحافظة على مكانتها المهيمنة على شؤون العالم (٩)

٢ ـ على المستوى الاقتصادي الاجتماعي

رغم الادعاء الشائع بكون عالم اليوم يمثل نهاية عصر الايديولوجيات. وهو الادعاء الذي لا تزال بعض وسائل الاعلام في الغرب تردّده حتى الآن ـ وكذلك توابعها في بلدان الجنوب ـ بمناسبة أو غير مناسبة مما يؤكد أن هذا الشعار يشكل في الواقع عنصراً في الخطاب الثقافي للنظام العالمي الجديد، ومع هذا، فإن أول ما نلاحظه عندما نحاول تلمس المضمون الاقتصادي والاجتماعي لهذا النظام، هو محتواه الايديولوجي.

إن نظرة تحليلية للآليات الاقتصادية في البلدان المصنعة تعطي لنا مؤشرات أولى بكون الهياكل الاقتصادية لهاته البلدان بدأت تتجاوز مرحلة الاحتكارات التي جسّدتها الشركات عبر القوميات والشركات المتعددة الجنسيات في فترة الحرب الباردة على الخصوص، وأنها بدأت تنتقل إلى مرحلة أرقى من التجميع والتمركز وهي المرحلة التي بدأ وصفها باسم مرحلة «عالمية الاقتصاد».

ويلاحظ على هذا التطور تقلص دور عنصرين أساسيين في البنية الانتاجية وهما قوة العمل ووسائل الانتاج لحساب العنصر الثالث الممثل في الرأس المال. والمعروف أن هذا الأخير نادراً ما كان يتوجّه إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة إلّا بحوافز مشجعة. فنزعته الطبيعية هي التوظيف

---

(٩) بعض الكتابات الأمريكية تعتبر أن الفوضى العالمية السائدة هي أمر واقع وتنصح حكومتها بالعمل على ايجاد صيغة ملائمة للتعامل مع هذه الوضعية وليس تجاوزها.

في مجالات قليلة التكلفة وسريعة المردودية. فالمضاربة توفر له هذه الشروط وبسهولة تامة بفضل التطورات التقانية (التكنولوجية) الهائلة التي أدخلت في ميدان الاتصالات وفي المعاملات المالية

إن التوجه الغالب لحركة رؤوس الأموال منذ بداية عقد الثمانينيات هو نحو المضاربة في الأسواق العالمية الكبرى المتمركزة في الشمال. ولقد أقلقت هذه الظاهرة البلدان الصناعية الكبرى نفسها وسببت لبعضها هزّات نقدية عنيفة زعزعت اقتصادياتها زعزعة شديدة (مثل التي حدث في بورصة نيويورك في عام ١٩٨٨ أو في ايطاليا في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٩٢) أما أثر هذا التوجه على بلدان العالم الثالث فقد انعكس سلبياً في ظاهرتين، أولهما ندرة رأس المال المعروض للاستثمارات المنتجة التي أصبحت لا تكاد توجد خارج التعاقد بين الحكومات وعن طريق المؤسسات النقدية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وثانيهما نمو حجم القروض التجارية في المعاملات المالية بين الشمال والجنوب في العشرية الأخيرة وخاصة منذ سنة ١٩٨٦. هذه القروض تشبه في حقيقتها عمليات المضاربة، فهي قصيرة الأجل وذات سعر فائدة مرتفع وغالباً ما تكون مشروطة باستيراد السلع الاستهلاكية من البلد المقرض

إن توقف البرامج التنموية في بلدان الجنوب عند منتصف الثمانينيات ليس سوى من هذه الظاهرة التي تميزت بها حركة رؤوس الأموال في العشرية الأخيرة فليس هناك علاج لهذه الظاهرة الخطيرة، كما أنه ليست هناك قوة تستطيع ان تعيد للرأس المال رشده[11].

فعالم الجنوب وشرق أوروبا في حاجة ماسة للاستثمارات ولكن لا يوجد مستثمرون . والقروض المشروطة ـ بإعادة هيكلة الاقتصاد وتحرير الأسعار وغيرها ـ التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هي في خدمة الرأس المال المعارفي. وليس لتنمية بلدان العالم المختلفة

أما المحتوى الاجتماعي للنظام العالمي الجديد، فما يلاحظ هو أن هناك شبه حرب يشنها أصحاب هذا النظام ضد كل ما له رابطة او علاقة بالعدالة الاجتماعية ورفاه الانسان في مجتمعه. فعلى المستوى العالمي يبدو كأنه حرب أعلنها الشمال المتطور ضد الجنوب المتخلف وفي داخل كل مجتمع في الشمال وفي الجنوب يشبه حرب الأغنياء ضد الفقراء. وفي داخل مجموعة الأغنياء نفسهم هناك أقلية مستبدة بشؤون الباقي عبر نظام أوليغاركي في خدمة الأقلية وقد أدت هذه الوضعية إلى مفارقة عجيبة فعالم اليوم أغنى من عالم الأمس. ولكن معظم مجتمعات ترزح تحت البؤس والاحتياج. فبلدان الشمال نفسها لا تستثنى من هذه الظاهرة. إن ... سكان أغنى دولة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) يعيشون تحت عتبة الفقر. وفرنسا ... خلال العشرية المنصرمة بنسبة ١٠ بالمئة ارتفع عدد العاطلين عن العمل فيها ... في الفترة نفسها[12].

فالحرب التي شنتها المؤسسات المالية للنظام العالمي الجديد ضد المكتسبات الاجتماعية حركة التحرر الوطني والحركة الاشتراكية هي أبلغ تعبير عن محتواه الاجتماعي من زاوية

---

(١٠) D. Gervais, «Les Marches financiers ou l'irresponsabilite au pouvoir,» *Le Monde diploma-tique* (janvier 1993).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) من مليون وثمانمئة ألف عاطل عن العمل عام ١٩٨١ إلى ثلاثة ملايين ومئة ألف في ... (١٩٩٣). انظر: C. Julien, «Les Elites qui regnent sur des masses de chomeurs,» *Le Monde di-plomatique* (avril 1993).



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : ص ع فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أذهان الرأي العام الغربي، التي مفادها أن هناك خطراً يكمن في الجنوب، الذي حل محل «الخطر الشيوعي»، وأنه يجب على الغرب أن يبقى في حالة تعبئة دائمة للتصدّي له[13].

إن وراء ترسيخ هذه الفكرة مصالح أمريكية، سياسية واستراتيجية وصناعية ضخمة، ومن الصعب فصل الامبريالية عن نزعتها العسكرية الغربية. فالولايات المتحدة، كما لاحظ أحد المحللين العرب البارزين تعيش «منذ عام ١٩٤١ على الاقتصاد الحربي، وما إن انهار هذا الاقتصاد حتى غرقت البلاد في أزمة خطيرة لا يمكن تجاوزها إلّا إذا أعيد النظر في التركيبة الاجتماعية»[14].

٢ ـ الشرعية الدولية

الدعامة الثانية للنظام العالمي الجديد تتمثّل فيما تسميه واشنطن وحلفاؤها بـ «الشرعية الدولية». إنه لما يثير الدهشة والاشمئزاز في الوقت نفسه أن يتم الاحتماء بهذه الذريعة القانونية والأخلاقية من طرف دول لها سجل حافل بالانتهاكات والاعتداءات على ميثاق منظمة الأمم المتحدة نفسها. فجلسات الجمعية العامة للهيئة الأممية منذ نشأتها حافلة بالشهادات والتنديدات ضد الاعتداءات والتي اقترفتها، ولا زال بعض منها تقترفه حتى الآن، ضد الشرعية الدولية التي نصّبت نفسها اليوم داعية لها ومدافعة عنها.

إن استخدام هذا الشعار لا يمكن أن يغطي الواقع المتردي الذي آلت إليه الأمم المتحدة اليوم. فالتوازن الثلاثي الذي كان يحكمها ـ وهو بين دول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية والدول الغربية، الذي كان إلى حدّ ما سبباً في نجاحها في أداء الرسالة التي نشأت من أجلها[15] ـ قد اختل باختفاء طرف رئيسي على مستوى القرار فيها. وهو مجلس الأمن، حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها على رأس سلطة أممية في خدمتها ورهن إشارتها. لواشنطن تجربة كبيرة في هذا الميدان فقد سبق لها أن حولت سلطة القرار من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أثناء الحرب الكورية. وعندما فقدت السيطرة عليها بظهور كتلة عدم الانحياز حوّلت مجلس الأمن إلى أداة لشلّ كل مبادرة لا تتماشى مع سياستها ومع مصالحها، تتخذها المجموعة الدولية. وما نلاحظه اليوم من تهميش لدور الجمعية العامة للمنظمة يشكّل استمراراً للنهج الذي سارت عليه الولايات المتحدة في علاقاتها مع هذه الهيئة منذ نشوب الحرب الباردة.

شكلت أزمة الخليج منعطفاً خطيراً في مسيرة المنظمة الدولية. فلأول مرة في تاريخها تتورط في عمل عدوانيّ مسلّح، ضد أحد أعضائها، أعد من خارجها دون أن يكون لها حق الاشراف عليه ومراقبته من خلال مؤسساتها المتخصصة. لقد عرتها الولايات المتحدة ونزعت عنها كل مصداقية لتحولها إلى مجرد مصلحة فنية من مصالح الادارة الأمريكية مهمتها اضفاء «الشرعية الدولية» على اعتداءاتها على حقوق الشعوب، على حريتها.

---

(١٣) لفت عدد من المحللين الأوروبيين الانتباه إلى خطورة توجيه علاقات شمال ـ جنوب وجهة صراعية تصادمية. انظر على سبيل المثال مقال موريس برتراند، «مخاطر نشأة جماعة أمنية للشمال موجهة ضد الجنوب،» لوموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) (شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩...)

(١٤) أمين، «بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟»

(١٥) بالرغم من هذا القصور فإن المنظمة الأممية ساهمت مع ذلك في دفع مسيرة الانسانية إلى الأمام. تبلورت في رحابها المبادىء والأسس التي تشكل مرجعاً لعلاقات عادلة ومتكافئة بين أعضاء المجموعة الدولية وبين الأفراد وبعضهم البعض وكذا بين هؤلاء وأنظمة الحكم في بلادهم.

المنظور التطوري لحركة التاريخ فإن هذا النظام يمثل ردّة حقيقية، فهو ادنى مستوى، من الزاوية الحضارية، من النظام الدولي السابق

ثالثاً: دعائم النظام العالمي الجديد

يرتكز النظام العالمي الجديد على ثلاثة دعائم أساسية، في حسب عدد من الرواد تتوفر له الغطاء الايديولوجي والعلمي لمساندته وترسيخ قواعده. وهذه الدعائم هي **القوة العسكرية الأمريكية**، و**الشرعية الدولية** وما يتصل بها من تضامن بين الرأسمالية بين بعضها البعض، إلى جانب **تعبئة الرأس المال** لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد.

١ ـ القوة العسكرية الأمريكية

في فترة الحرب الباردة وتحت مظلة الرعب النووي، تمكنت الولايات المتحدة من بناء شبكة من التحالفات العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفياتي. غطت جميع مناطق المعمورة. فعلى اعتبار كونها القوة الوحيدة التي خرجت منتصرة من الحرب دون أن تخرج مستنفدة منها في الوقت نفسه، فقد أخذت على عاتقها مهمة الدفاع عن العالم الحر في مواجهة الخطر الشيوعي. غير أن ظهور حركة التحرر الوطني في الميدان خاصة منذ بداية الخمسينيات أدت إلى فشل شبكة التحالفات التي بنتها في معظم المناطق الساخنة في العالم آنذاك، في الشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا. ولم يبق قائماً سوى منظمة حلف شمال الأطلسي وهو ما اضطر الولايات المتحدة الى التدخل المباشر في جنوب شرقي آسيا (حرب الفيتنام) وعن طريق اسرائيل في الشرق الاوسط، في الصراعات المتواصلة ضد حركة التحرر العربية حتى أزمة الخليج (١٩٩٠).

كان من المفروض أن الزعامة الأمريكية ستتقهقر بعد انهيار المعسكر الاشتراكي واختفاء حلف وارسو لأن مبرر وجودها لم يعد قائماً، فالمنافسة في ظل النظام العالمي الجديد هي منافسة اقتصادية بين دول المركز الرأس مالي وليست عسكرية. لكن ما حدث هو العكس. فقد بقيت منظمة حلف شمال الأطلسي، بل وازدادت تماسكاً أكثر مما كانت عليه في الماضي بعودة فرنسا لاحتلال مقعدها في المنظمة من جديد، إلى جانب عودة الحديث عن امكانية إحياء الأحلاف التي تلاشت في جنوب شرقي اسيا وفي الشرق الأوسط تحت تسميات جديدة، كأنظمة عسكرية اقليمية تحت اشراف وتوجيه الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت واشنطن قد استطاعت أن تقنع ـ بسهولة ـ حلفاءها الغربيين، بضرورة الابقاء على منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن مهمتها ستكون صعبة جداً في جنوب شرقي آسيا وفي الشرق الأوسط؛ وعياً منها بهذه الصعوبات وبردود الفعل المضادة التي قد يتجها حرصها وتسرّعها في إقامة الأنظمة العسكرية الاقليمية، فقد ارتأت التريّث وعدم الاستعجال، في انتظار التطورات المقبلة. وفي الوقت نفسه، فقد أوجدت بدائل عملية عن طريق ابرام معاهدات عسكرية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومع اسرائيل ومصر وكذلك مع بعض دول جنوب شرقي آسيا وكوريا الجنوبية.

تطرح مسالة إصرار واشنطن على الابقاء على هيمنتها العسكرية بعد اختفاء ما كان يشكّل في السابق مبرراً لها سؤالاً ملحّاً، وهو: ضد مَن تتمّ هذه التعبئة؟ إن الحملة المسعورة التي شنّتها الإعلام الغربي ضد العراق أثناء أزمة الخليج وخلال الحرب، تبين أن هناك فكرة يراد غرسها في



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ص ٢ فبراير ١٩٩٤

لا يبدو أي مؤشر لحد الآن ينبىء عن وجود نيّة لتقويم هذا الانحراف، بل على العكس: فالتقرير المطول الذي أعدّه الأمين العام الحالي للمنظمة، الذي نشر في الخريف الماضي (١٩٩٢) يدعم هذا التوجه الذي اتخذته المنظمة منذ صيف ١٩٩٠ أكثر مما يسعى إلى علاج الانحراف الذي انجرفت إليه. فالأمم المتحدة هي الآن أمام خيار حاسم: إما أن تستعيد دورها لتأدية الرسالة التي أنشئت من أجلها، وإلا سيكون مصيرها الاضمحلال والتلاشي كسابقتها عصبة الأمم.

٣ ـ تعبئة الرأس المال

إن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على بلدان الجنوب منذ بداية عقد الثمانينيات، وخصوصاً منذ سنة ١٩٨٦ هي حرب اقتصادية، وسلاحها الأساسي هو الرأس المال.

لقد تبيّن بالفعل أنه سلاح فتّاك، أشد تأثيراً من السلاح التقليدي. لقد تمكّنت الرأسمالية العالمية، لحد الآن من كسب معارك حاسمة ضد المشروع التنموي لحركة التحرر الوطني وضد النظام الاشتراكي. ولا يزال هجومها مستمراً تحت لواء الليبرالية الجديدة التي شعارها «اتركه يفعل، اتركه يمر». وهو الشعار الذي أعيد ترتيبه للتصدير إلى بلدان الجنوب وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية لتدمير القاعدة الصناعية التي بنتها بعرق وتضحيات أجيال على مدى عشرات من السنين، مع العلم، أن البلدان الرأسمالية الكبرى نفسها لا تطبق هذا المبدأ إلا في الحدود التي تخدم مصالحها وتنميتها.

فحرية انتقال الرأس المال ليست مكفولة إلا في إطار دائرة ضيقة جداً داخل محيط دول مركز الرأسمالية العالمية. وخارج هذه الدائرة، فهو تحت وصاية المؤسسات المالية الكبرى التي تتحكم في توجيهه، ليس وفقا لمتطلبات قانون السوق وإنما حسب الأهداف التي حددت لدوره في المعركة.

فأين الليبرالية من كل هذا؟ يضاف إلى هذا أن النزوع الطبيعي للرأس المال نحو المضاربة يعني نفوره من أسواق الجنوب إلا في حالة تصدير السلع الاستهلاكية أو تجارة المخدرات. وفي الحقيقة، فإن الغاية من تعبئة رأس المال ضد بلدان الجنوب ليس من أجل تطوير هذه البلدان، كما يدّعي حاملو راية النظام العالمي الجديد ودعاته، وإنما للعودة بها إلى الحالة التي كانت عليها أثناء العهد الاستعماري.

لقد استُخدمت لتحقيق هذه الغاية أداتان رئيسيتان

المديونية ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

أ ـ المديونية

إن خطر المديونية على حاضر بلدان العالم الثالث وعلى مستوى مستقبلها لا يناقش فيه أحد، فهي تحتل حالياً مكانة الصدارة في العلاقات بين الشمال والجنوب. لقد اختفت من قاموس هذه العلاقات كلمات مثل «المساعدة من أجل التنمية»، و«التعاون التقني» وغيرها من الألفاظ التي كانت تعكس انشغالات بلدان الجنوب في الستينيات والسبعينيات. لتحل محلها كلمات مثل «خدمات الدين» و«إعادة الجدولة» و«شروط التسديد المفضّلة» وغيرها من المصطلحات المبتدعة للتعبير عن الآليات المعقّدة لسلاح المديونية.



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

إن هذا السلاح في الواقع، لم يستعمل لأول مرة. فمنذ منتصف القرن التاسع عشر استخدمته الدول الاستعمارية بفعالية كبيرة في العمليات التي كانت تسميها بـ «التغلغل السلمي» التي كانت تشكل مقدمات للاستعمار المباشر. فقد تبيّن لها أنه أقل تكلفة من الناحية البشرية والمالية من الغزو المباشر دون مقدمات. فتجربة غزو الجزائر كانت عالية التكلفة في الأرواح والأموال مما جعل فرنسا، عندما بدأت تتأهب لاحتلال كل من تونس والمغرب، تتبنى سياسة التغلغل السلمي التي مكّنتها من فرض رقابتها على الخزينة التونسية، وبالتالي على الاقتصاد التونسي قبل أن تحتل البلاد عسكرياً وتفرض حمايتها عليها، وهو ما فعلته نفسه في احتلال المغرب أيضاً، حين فرضت رقابتها على [illegible] منذ عام ١٩٠٤ على أثر القرض الذي منحته للحكومة المغربية. كما أن احتلال انكلترا لمصر عام ١٨٨١ بدأ بالأزمة المالية التي امتدت في السنوات الأخيرة من حكم الخديوي اسماعيل وهي الأزمة التي أدّت إلى وضع الخزينة المصرية تحت الرقابة المزدوجة الفرنسية - الانكليزية وقيام الدولتين بالتدخل المباشر في تعيين الموظفين السامين، وحتى الوزراء في الحكومة المصرية كخطوة أولى، تلاها احتلال البلاد بعد ذلك بفترة قصيرة. هذا التذكير كأمثلة للنتائج التي ترتبت عن المديونية في القرن الماضي ليس في غير محله: ذاك أن مؤشرات المخاطر التي تترصد بدول [illegible] الجنوب من جرائها، ما فتئت تتضاعف.

فمنذ بداية السبعينيات قام بعض [illegible] في الشمال بدق ناقوس الخطر، ولفت الانتباه إلى الأضرار التي ستترتب أجلاً عما كان يسمى في ذلك الوقت بـ «المساعدات» التي تقدمها الدول الصناعية لبلدان العالم الثالث، التي تهدف في حقيقتها إلى إحكام روابط التبعية بها أكثر مما كانت تهدف إلى مساعدتها للخروج من دائرة التخلف.

فمنذ أواخر الستينيات بدأ يطرأ على بنية الديون تغيير ليس في صالح المستفيدين، عندما بدأت تتقلص نسبة الديون العامة لحساب الديون التجارية، أي الخاصة، وما تحتوي عليه من شروط تجعلها غير قابلة للاستثمار في القطاعات المنتجة في معظم الحالات. ففي سنة ١٩٦٨، على سبيل المثال، فإن القروض التجارية التي قدرت قيمتها بحوالى أربعة مليارات من الدولارات كانت تستحوذ على نسبة ٤١ بالمئة من خدمات الدين العام الذي يبلغ ٤٥ مليار دولار للسنة نفسها[18].

هناك وجه آخر في هذه المديونية الربوية وهو كون المقترض، وبعد مرور فترة من الوقت (عشر سنوات في المعدل) يبدأ في دفع أكثر مما اقترض. ومع ذلك فلن يستطيع أي بلد فك نفسه من شراكها إلّا إذا تحلّى بإرادة صارمة لقبول تضحيات قاسية (كما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية ورومانيا وتايلاندا سنة ١٩٨٩) أو توفرت [illegible] ظرفية غير متوقعة كارتفاع أسعار النفط فجأة واستقرارها عند مستوى السقف [illegible] مدة طويلة نسبياً، كما حدث في سنتي ١٩٧٤ و١٩٧٩. إن أقساط التسديد وخدمات الدين تقتطع من صادرات البلد المدين، وبالتالي من

---

(١٦) حول موضوع المديونية التونسية في القرن التاسع عشر، انظر
Jean Ganiage, *Les Origines du protectorat français en Tunisie, 1861-1881*. Publication de l'Institut des hautes etudes de Tunis (Paris: Presses universitaires de France, 1959)
لمزيد من التفاصيل حول المديونية المغربية، انظر P. Guillen, «L'Emprunt marocain au 1904,» (These dacty-lographiee exposee à la bibliothèque de la Sorbonne, 1967)
وحول المديونية المصرية انظر خلاصة المسألة في Jean Ganiage, *L Expansion coloniale de la France, 1871-1914* (Paris: [s.n], 1968).

(١٧) T. Mende, *De l Aide à la recolonisation*, 2ème ed (Paris [s n], 1975)

(١٨) المصدر نفسه.



مداخيله من العملة الصعبة. وعندما تكون نسبة الاقتطاع أقل من خمس الصادرات تبقى المديونية محتملة. ولكن عندما تتجاوز هذا الحد، تصبح خطراً حقيقياً على البلد المقترض، لكونه سيجد نفسه مضطراً لوقف مشاريعه التنموية، مما سيكون له انعكاس سلبي، سيؤثر لا محالة في الاستقرار والسلم الاجتماعي فيه.

إن الانعكاسات السلبية للمديونية التي تمّ رصدها منذ نهاية الستينيات ازدادت استفحالاً منذ ذلك الوقت. لقد ارتفع حجم المديونية من جهة، وتعسّرت شروطها من جهة ثانية. ففي عام ١٩٦٧ كان حجم مديونية بلدان الجنوب ٤٥ مليار دولار، ليرتفع إلى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٠، ليصبح ٢٥٣ ملياراً في عام ١٩٧٧ و٧٠٠ مليار دولار عام ١٩٨٣، وليقفز إلى ١٢٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٩ (١٩).

وإذا كانت خدمات الدين (تسديد الأقساط الفائدة) تشكّل في المعدل عشر المديونية، فإن ما يقرب من ١٣٠ مليار دولار تدفعها بلدان الجنوب سنوياً لبنوك الشمال منذ سنة ١٩٨٩، هذا على افتراض استقرار حجم المديونية عند المستوى الذي وصلت إليه في هذه السنة، وهو ما يشكّل نزيف حقيقياً لها.

لقد شكّلت خدمات الدين عبئاً ثقيلاً لا يحتمل بالنسبة إلى بلدان أمريكا اللاتينية، مما جعل بعضها يعلن عن احتمال وقف تسديد ديونها بسبب العجز. وبالفعل فإن مديونية بلدان هذه المنطقة كانت تمثّل نصف مديونية العالم الثالث عام ١٩٨٣ (٣٥٠ مليار دولار من ٧٠٠ مليار مجموع مديونية الجنوب)، وتأتي البرازيل والمكسيك في مقدمة البلدان المدينة بـ ٩٠ و٨٠ مليار على التوالي.

بدأ الحديث في هذه الفترة (بداية الثمانينيات) عن امكانية البحث عن مخرج من هذا المأزق في إطار عمل جماعي على مستوى الجنوب. لكن بنوك الشمال تحرّكت بسرعة لامتصاص هذا الخطر المحتمل قبل أن يتحقّق. لقد ابتدعت وصفات عدة لهذه الغاية مثل آليات تأجيل الدفع وإعادة تمويل خدمات الدين، وصيغ أخرى مشابهة. وقد نجحت فعلاً في تمييع الموضوع فلم يعد هناك حديث اليوم عن ضرورة بلورة موقف مشترك لبلدان الجنوب حول مشكلة المديونية، فالمؤسسات المالية الدولية تشترط تناول هذه المشكلة حالة حالة، وليس كموضوع تشترك فيه كل الأطراف المعنية. ومع هذا فلم يلاحظ أي تحسن في اتجاه تخفيف هذا العبء للحالات الأولى التي تمّت معالجتها بواسطة مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بل على العكس. فقد ازداد عبئه أكثر. وإذا أخذنا البلدان الأكثر مديانة في بداية الثمانينيات، وهي بلدان أمريكا اللاتينية، كأمثلة، فإننا نلاحظ أن المكسيك ارتفعت ديونها خلال ثلاث سنوات فقط (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨) إلى ٤٧ بالمئة. والبرازيل ٣٥ بالمئة. والأرجنتين ٥٥ بالمئة، وفنزويلا وهي بلد نفطي عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول إلى ٣٩ بالمئة في المدة نفسها (٢٠).

ويبقى السؤال قائماً هل المديونية الحالية ستقود بلدان الجنوب إلى النهاية نفسها التي قادت بعضاً منها في القرن الماضي؟

---

(١٩) حول تطور المديونية بالنسبة إلى العالم الثالث منذ بداية الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، انظر
P. Jallée, *Le Paillage du tiers-Monde*, 2eme ed. (Paris: [s.n.], 1975), p. 131 et suivre. Mendez, Ibid., p. 45 et suivre, et *Le Monde bilan economique et sociale* (1977, 1983 et 1986).
(٢٠) *Le Monde bilan economique et sociale* (1988).



ب ـ وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

إن ما يلاحظ على الوصفات العلاجية التي تقدمها هاتان المؤسستان أنه لحد الآن لا يوجد مثل واحد لبلد تقدم للعلاج في مستوصفيهما واستردّ صحته. والبعض منها تردد ولا يزال يتردد عليه منذ ما يزيد على عقد ونصف العقد من الزمن. وما يقال عن نجاح بلدان رأسمالية الأطراف هو حالات خاصة لا تصلح كنماذج. فكل بلد تجرّع وصفات المؤسستين ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منها عافيته، إذ يصبح في حالة مرض مزمن في حاجة إلى حقن دورية للبقاء على قيد الحياة. أليس هذا هو الدور الذي أنيط بالمؤسستين؟ وليس من قبيل المصادفة إذا لاحظنا أن كل الأنظمة الوطنية في العالم الثالث الملتزمة بمصلحة شعوبها كانت تستنكف عن التعامل مع هاتين المؤسستين حتى بشروط تفضيلية، تجنباً لمخاطرها واتّقاء شرّها.

رابعاً: روافد النظام العالمي الجديد

يتوفر النظام العالمي الجديد على عدد من الروافد الهامة تسنده وتشد مسيرته ويأتي في مقدمتها الخطاب الايديولوجي الذي يتبناه والتعبئة الاعلامية على المستوى العالمي لنشر طروحاته وترسيخها في أذهان الناس على أنها حقائق مطلقة لا تقبل النقاش، وتوظيف مراكز البحث العلمي، خاصة في العلوم الاجتماعية لخدمة أهدافه.

١ ـ الخطاب الايديولوجي

وهو يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية الديمقراطية، وحقوق الانسان، واقتصاد السوق

ومما يلفت الانتباه هو غياب الرؤيا الاجتماعية في هذا الخطاب. وليس ذلك ناجماً عن غفلة أو نسيان، وإنما ما يعكس في الواقع حقيقته هو كونه لن يستطيع أن يعد البشرية بأي شيء، عدا كونه يلتزم بخلق الظروف ومحيط عام يكون فيه الحق للأقوى والبقاء للأصلح.

فالديمقراطية في منظور النظام العالمي الجديد هي مفهوم مجرد مطلق صالح لكل زمان ومكان وليست عقيدة اجتماعية لها قواعدها ومرتكزاتها وآلياتها الداخلية التي تحركها وتقود مسيرتها.

فالتعدّدية الشكلية هي مقياس الديمقراطية في هذا المنظور، وليست التعددية الموضوعية التي تعكس بالفعل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع. ومن هذا المحتوى التقزيمي لمفهوم الديمقراطية أدركت الامبريالية في الماضي القريب، والنظام العالمي الجديد الآن أنها لم تعد تشكّل خطراً، بل على العكس، فهي لم تعد مرادفة لـ «الخطر الأحمر» كما كانت عليه في الستينيات والسبعينيات، بل قد تتحول إلى أداة لتقويض أركان النظم المستعصية في علاقاتها معه (مثال رومانيا) فهناك خطر تزييف الديمقراطية عندما تتحول إلى أداة بين أيدي دول المركز للرأسمالية العالمية. مع ذلك، فبالرغم من قشورية الديمقراطية التعددية فإنه لم يتشبث بالمطالبة ولا حتى بالتوصية بها في دول الأطراف الرأسمالية ولا في دول المخزن (دول الأداة) أصدقائه. فهو يبرر غيابها لدى الأولى بدعوى أنها تنمو وتتطور ولدى الثانية بعدم توفر الشروط التي تسمح بقيام التعددية السياسية.
إن الديمقراطية التي هي في نظرنا عقيدة اجتماعية قبل أن تكون هيكلة فوقية تعرضت في مسارها



الطويل إلى تطور كيفي ثري المحتوى[٢١] وهو التطور الذي يرشدنا إلى أن هناك خيارين في المسار الديمقراطي. خيار مأمون وآخر محفوف بمخاطر الانتكاس والعودة إلى نقطة البداية، أي الدكتاتورية. ويخشى أن يكون النظام العالمي الجديد يدفع بلدان العالم الثالث نحو هذا الخيار الأخير. على أن التخوف من هذا الاحتمال يجب أن لا يدفع إلى قبول التعايش والاستسلام للأنظمة المعادية للديمقراطية، وإنما يستدعي التأمل في كيفية تأصيل الديمقراطية التي هي ضرورة حضارية في العالم المعاصر، في مجتمعاتنا. فالنقاش الدائر حول موضوع الديمقراطية في عالم الجنوب اليوم يمثل مؤشراً ايجابياً لبداية التأمل، وبرؤى مستقلة، حول هذه المسألة الهامة[٢٢].

إن الدعوة لاحترام **حقوق الانسان** تمثّل عنصراً في الخطاب الايديولوجي في النظام العالمي الجديد. ومن المفيد التذكير بكون الدعوة إلى احترام وحماية هذه القيم الانسانية ليست من مبتكراته، وإنما هي جزء من مكاسب نضالات الانسانية المعاصرة، التي بعضها كرّست في مواثيق أممية، وفي دساتير الدول، كما انشئت منظمات وهيئات عبر العالم لحمايتها والدفاع عنها. إن ما يخشى هو أن تتحول هذه القيمة الانسانية إلى سلاح سياسي في يد حماة النظام العالمي الجديد، لاستخدامه ضد الرافضين هيمنتهم. عدد من الشواهد تؤكد هذه النزعة. إن ما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك على مرأى ومسمع من حماة هذا النظام دون أن يحرّكوا ساكناً لهو أبلغ دليل عن حقيقة إيمانهم بحقوق الانسان؟!

إن الدعوة إلى تعميم الليبرالية البدائية لتشمل جميع مناطق العالم تحت اسم **اقتصاد السوق**، الذي بدأ حالياً في تغيير اسمه ليصبح «عالمية الاقتصاد» تمثل الوجه الاقتصادي في ايديولوجية النظام العالمي الجديد. إن ما يثير الاستغراب هو الكيفية التي طرح بها هذا الشعار مجرداً من كل خلفية تاريخية، وكأنه مولود جديد لم يسبق للانسانية أن عاشت في ظله. والحقيقة عكس هذا. فاقتصاد السوق بالمفهوم الذي يتضمنه اليوم ظهر مع الليبرالية الصناعية عند أواخر القرن الثامن عشر وسار معها، بل كان الوجه الاقتصادي لها منذ ذلك الوقت. إن هذه المغالطة تهدف إلى طمس مسألة تقلق دعاة اقتصاد السوق، ويريدون اسدال ستار النسيان عنها، المتمثلة في التكلفة الاجتماعية لليبرالية القرن التاسع عشر، وبالتالي تغييب المبررات التاريخية لظهور الاشتراكية[٢٣].

إن مطلب العدالة الاجتماعية الذي هو مسعى الانسانية المقهورة عبر العصور، الذي اتخذ في القرنين التاسع عشر والعشرين اسم الاشتراكية يشكّل رد فعل من حالة البؤس الشديد التي

---

(٢١) محتوى الديمقراطية بمفهوم الفكر السياسي في منتصف الأول من القرن التاسع عشر غير الذي اصبح عليه في منتصف الثاني منه، كما أن مفهوم الديمقراطية في الفكر الاشتراكي غير الذي صممته لها الليبرالية، ونعتقد أن النقاش حول الديمقراطية في بلدان العالم الثالث سيرتكز بعد هدوء عاصفة الليبرالية حول أشكال العلاقات بين الديمقراطية الاجتماعية والمؤسساتية.

(٢٢) ازداد الاهتمام بالمسألة الديمقراطية في الساحة العربية خاصة منذ منتصف الثمانينيات. انظر حصيلة هذا النقاش في آخر محطاته في محمد عابد الجابري، «المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٧ (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ٤ - ١٦، وفهمي هويدي، «الاسلام والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٤ - ٣٧.

(٢٣) حول التطور التاريخي لليبرالية منذ القرن السادس عشر حتى الثورة الفرنسية، انظر لاسكس، **نشأة التحررية الأوروبية** (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ومنذ القرن التاسع عشر، انظر:

Georges Burdeau, *Le Liberalisme* (Paris: [s.n.], 1983).

(٢٤) لأخذ فكرة عن ظروف ولادة الفكر الاجتماعي منفصلا عن الفكر السياسي انظر

K. Schilling, *Histoire des idées sociales* (Paris: [s.n.], 1962).



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

كانت تروج تحته المجتمعات الأوروبية في ظل الليبرالية الصناعية، ولم تتمكن هذه المجتمعات من اصلاح خلل النسيج الاجتماعي فيها(٢٥) بالقوانين التي سنّتها والتي يعود الفضل في تحقيقها إلى النضالات المريرة التي خاضتها الطبقة العاملة في هاته البلدان. فاقتصاد السوق ليس إذن مولوداً جديداً، وإنما هو الرأسمالية نفسها في عنفوانها وبدائيتها الأولى المثقلة بتركيبتها الاجتماعية المأساوية.

إن محاولة التركيز على افلاس التجربة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في مساعيهم للارتقاء بالانسانية إلى مستوى أعلى، واعتبار ذاك مبرراً وذريعة للدعوة إلى تعميم اقتصاد السوق لا يمثل جواباً ملائماً لاحتياجات المجتمعات المعاصرة. لقد فشلت الفيزيوقراطية ونجحت الليبرالية، وكلا المذهبين ظهر في الوقت نفسه. لماذا؟ لأن الفيزيوقراطية كانت رداً متخلفاً لاحتياجات مجتمعات أوروبا الغربية في المنتصف الثاني من القرن الثامن عشر والليبرالية كانت هي الجواب الملائم في ذاك الوقت. إن اقتصاد السوق لا يحمل مشروعاً للمستقبل. ولا يمكن موضوعياً أن يتحمّل مثل هذا المشروع. فما هي الآفاق التي يفتحها أمام الانسانية؟ وإلى أي مستقبل يقودها؟ ليس له جواب عن هذين السؤالين، ولا عن أسئلة أخرى مشابهة لها.

٢ ـ التعبئة الاعلامية

يحتل الاعلام في عالم اليوم مكانة بارزة في توجيه الرأي العام والتأثير فيه. وبدخول التلفزة إلى الميدان، وما واكب ذاك من تطور تقني هائل في ميدان الاتصالات جعلته يحتل مكانة [illegible] وعن بعد بين وسائل الاعلام الأخرى. فمنذ بداية الثمانينيات بدأت هذه الأداة [illegible] حقيقية على هذا القطاع على المستوى العالمي، في الوقت نفسه الذي فقدت فيه [illegible] كل سلطة مباشرة عليها لتصبح خاضعة، وبالدرجة الأولى لقانون السوق

في قطاع الاعلام والتبليغ، فإن هذا القانون تحكمه عدد من [illegible] الإشهار [illegible] الذي يشكّل المصدر الرئيسي، إن لم يكن الوحيد للمؤسسة الاعلا[illegible] [illegible]ات. وهو مرتبط في الوقت نفسه بدرجة إقبال الجمهور وحرصها على أن [illegible] واسعاً وفي ازدياد مستمر فإن البرمجة تسعى بكل ما في وسعها لتحقيق هذه [illegible] كبيرة لمقاييس الذوق والنوعية ولا الصدق والنزاهة في العرض والتعليق على [illegible] فإرضاء الجمهور الواسع هو شغل الشاغل بالنسبة إلى المؤسسة التي استثمر[illegible]

وهذا ما يفسر انزلاق التلفزة نحو [illegible] قليلة التكلفة والمستهدفة للجمهور الواسع دون مراعاة لأي اعتبار. ومع [illegible]ثمانينيات أصبحت التلفزة لا تصنع الحدث في مخابز الصور وتبثه على أنه الحق[illegible] [illegible]ت في الميدان. فالأحداث التي جرت في رومانيا عند نهاية عام ١٩٨٩ أبرز مثل على [illegible] مسرحيه(٢٧)، وأثناء أزمة وحرب الخليج سوف تتوسع هذه الممارسة لتصبح جزءاً من مخطط العمليات العسكرية التي نفذها البنتاغون في حربه ضد العراق(٢٨)، ولم يبد لحد الآن أي مؤتمر في اتجاه تصحيح هذه الوضعية.

---

(٢٥) إلا غداة الحرب العالمية الثانية بفضل التشريعات الاجتماعية التي سنتها [illegible]

(٢٦) سجل بعض الأدباء الأوروبيين صوراً ناطقة عن هذا البؤس في تلك الفترة مثل الشاعر والروائي الفرنسي فيكتور هيغو في قصته الرائعة البؤساء.

(٢٧) [illegible] «Télévision mecrophyle,» *Le Monde diplomatique* (mars 1990).

(٢٨) [illegible] Ignacio «La Télévision loin du front,» *Manière de voir*, no 11, pp 29-30.

لقد كشفت أزمة الخليج كثيراً من الحقائق الزائفة: ففي ميدان الاعلام والتبليغ عرّف ادعاءات الليبرالية وزعمها بكونها الحامية لحرية التعبير وحق المواطن في الاعلام النزيه. إن السهولة التي تمّت بها تعبئة الإعلام الغربي بكامله من طرف البنتاغون في حربه الاعلامية والنفسية ضد العراق وضد العرب، ليس لها تفسير واحد، بل هناك عدة عوامل تضافرت لتسهيل هذه التعبئة: فالصراع الحضاري ليس أقلها تأثيراً.

ونظراً لهذه المكانة الخطيرة التي يحتلها الاعلام، ليس فقط في توجيه الرأي العام، وإنما في صنعه أيضاً، فليس من المعقول أن نتصور بقاءه خارج دائرة التخطيط والتوجيه للنظام العالمي الجديد. ونستطيع أن نزعم بكون معركة الامبريالية من أجل السيطرة على الاعلام والتبليغ كانت قد بدأت منذ وقت طويل. فقد قام عدد من الكتّاب منذ بداية هذا القرن بلفت الانتباه إلى الأهمية التي توليها الامبريالية في مرحلة نزوعها لقطاع الاعلام. والنظام العالمي الجديد لم يبتدع شيئاً سيره على هذا النهج الذي هيئته له الامبريالية.

٣ ـ توظيف الثقافة والبحث العلمي

عدد من النتائج تحققت فعلا لصالح الامبريالية والنظام العالمي الجديد. في مقدمتها إحلال ثقافة التسلية محل ثقافة العقل، أي تسطيح مدارك الانسان، والسرور به نحو البلادة والركود العقلي.

تلعب الثقافة عادة دور متنفس للانسان، خاصة في الأزمات. ففي الظروف الصعبة ظهرت أعمال أدبية أصبحت خالدة. وما يلاحظ في عصرنا اليوم هو الفراغ الثقافي الذي يخترقه، وانهيار دور الثقافات الوطنية لحساب ثقافة النموذج في عصرنا الحالي، أي ثقافة شعبية. وهي كما هو معروف ثقافة استهلاكية، وليست مبدعة، ارتبطت في الماضي القريب بالامبريالية. وتلتحم اليوم بالنظام العالمي الجديد. غير أنه لن تتم لها السيطرة المطلقة ما لم تتم محاصرة الثقافات الوطنية وتهميش دورها، لأنها تشكّل العائق الموضوعي في طريق ثقافة النموذج الجديد. فليس مصادفة إذا لاحظنا اهتزازات الثقافات الوطنية في مختلف مناطق العالم، بفعل ضغوط ثقافة النموذج من الخارج ومحاصرة الثقافات الأولية من الداخل. وقد أعطى لنا هذا الصراع نتائجه الأولى المتمثلة في انتاج ثقافة تغييب الوعي، للساحة الفكرية.

يعاني البحث العلمي بدوره، خاصة في العلوم الاجتماعية، من ضغوط الوضعية الدولية السائدة. ذلك أن نمو المجتمعات المعاصرة قد أدى إلى هذا التطور الملاحظ في تكوين الانتاج الفكري أصبح يمر عبر قنوات تشكلها الجمعيات والهيئات العلمية والثقافية ومراكز البحث. ويشكّل الانتاج الفكري التلقائي الذي ينجز خارج هذه القنوات نسبة ضئيلة من مجموع الانتاج الفكري العام، بسبب ارتفاع التكلفة وما يتطلبه الانتاج الفكري المعاصر من بنية تحتية وتقنية لا يمكن أن تتوفر إلّا عن طريق مؤسسات وهيئات متخصصة. وبدخول نظام المعلوماتية في البحث العلمي، خاصة في العلوم الدقيقة والعلوم التطبيقية، أصبح من الصعب إن لم يكن مستحيلا إنجاز عمل علمي خارج هذه القنوات.

هذه المؤسسات التي تشكّل البنية الرئيسية للانتاج الفكري تضع مخصصات للإنجاز حسب

---

(٢٩) هوبسون، الامبريالية (القاهرة. [د. ن.]، ١٩٦٢)



الطلب وحسب الموارد المالية التي تتوفر به. مكان من الطبيعي ان تنتشر المردودية الفكرية بالأزمة العامة التي يعانيها عالم اليوم. كما ان محاور اهتمامات تخضع هي الأخرى لعنصر الطلب الذي يستهلك انتاجا معيناً يخدم حاجاته. فليس مستغرباً في ظل هذه الظروف أن تظهر الاهتمامات بقطاعات أخرى قد يؤدي الاشتغال بها إلى الإضرار بمصالح مراكز الطلب نفسها التي تكاد تكون محصورة في تلك المستفيدة من توجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام العالمي الجديد. هذا الجانب قد يكون أحد العوامل التي تفسر تيار الاهتمام بالدراسات التاريخية والجغرافية والاقتصادية الكلية وتحول الدراسات الاجتماعية عن الوضعية التي سارت عليها خلال العقود الثلاثة التي سبقت الثمانينيات، لتسير في اتجاه ...

وقد زاد هذا الاختلال حدّة باختفاء مؤسسات الانتاج الفكري في البلدان الاشتراكية سابقاً، وضعف مساهمات مؤسسات بلدان العالم الثالث التي انعكس غيابها هي الأخرى لوضع الأزموي الذي عليه بلدان الجنوب.

إن تقلص الانتاج الفكري على المستوى العالمي وانحصاره في مجالات عادفة يوفر شروطاً مثالية لسيادة طروحات النظام العالمي الجديد.

خامسا قراءة في التسمية والمحتوى

إذا تأملنا بنية النظام العالمي بشكله الذي عليه اليوم، سيبرز منذ الوهلة الأولى ذلك التناقض القائم بين التسمية (النظام العالمي) ومحتواها الحقيقي الذي تجسده واقع الحياة الدولية منذ حرب الخليج.

إن تسميته بنظام عالمي جديد، تبدو في غير محلها فهو لم يتحقق عن إرادة جماعية كنتاج لوفاق عالمي شاركت فيه جميع الأطراف، وإنما هو حصيلة الاختلال الذي حدث في النظام الدولي السابق الذي أفرزته فترة الحرب الباردة لصالح طرف في المعادلة الدولية. فالاعلان عن نهاية الحرب الباردة من طرفي زعيمي المعسكرين في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ لا يعني أن الوئام العالمي قد تحقق. ومع ذلك فقد أتيحت لأول مرة في التاريخ فرصة للبشرية لكي تشيد نظاماً عالمياً بمعنى الكلمة، معتمدة على الترسانة الهائلة من النصوص التي تشكلها الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها، وكذلك تلك التي تشكل المنظمات الجهوية والقطاعية التي تشكل قاعدة صلبة تتميز بالواقعية والقابلية للتطبيق. وصالحة لكي تشكل القاعدة لنظام شمولي ...

غير أن نشوة الانتصار الذي تحقق على الأنظمة الاشتراكية البيروقراطية وغريزة حب السيطرة دفع بالولايات المتحدة إلى توظيف هذه الفرصة في عمل عدواني باسم (الشرعية الدولية) لخدمة أهدافها الانسانية التسلطية. فحرب الخليج تمثل خيبة الأمل الأولى في الوضع الدولي الجديد، وعليها انزلق ليصبح نظاماً دوليا حسب احادي الهيمنة.

إن الغرب من خلال إعلامييه ومحسيه لا يزال يتمسك بتسمية الوضع الدولي الجديد بـ «النظام العالمي»، ولكن هذا لا يغيّر من واقع الأمر شيئاً، فتعامله مع الشؤون الدولية منذ قيامه،

---

(٣٠) انظر على سبيل المثال كيف حولت الجغرافيا من ميدانها الطبيعي إلى ميدان آخر في:
Yves Lacoste, *La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre* (Paris: [s.n.], 1976).



المصدر : المستقبل العربي

التاريخ : ٥ ع فبراير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

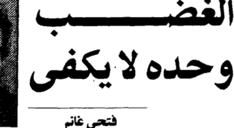
ومعالجته المشاكل المطروحة على الساحة يعكس يوم تؤكد كونه نظاماً دولياً متسلّطاً يعمل ليحقق مصالح آنية أو آجلة لمجموعة من الدول التي تقف على رأسه. فالقوى الفاعلة والمؤثرة في قراراته هي أطراف دولية وليست أممية. فتغييب الجمعية العامة للأمم المتحدة وإهمال دورها تماماً منذ أزمة الخليج يؤكد هذه الحقيقة.

إن النظام الدولي في وضعه الحالي لا يمكن له إلا أن يكون في خدمة المصالح الخاصة للدول التي تتحكم فيه وتوجّه مساره بحكم كون المشرفين عليه هم مفوضون أساساً لخدمة مصالح ناخبيهم. وعلى هذا فإن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد هو في حقيقته عبارة عن ائتلافية بين عدد قليل من الدول الكبرى لإعادة فرض سيطرتها على العالم، مع انفراد الولايات المتحدة في هذه المرحلة بالهيمنة. التي ستتحول إلى مكانة متميزة بين أقرانها على المدى المتوسط. فهو في حقيقة أمره نظام استعماري جديد مغاير في الشكل فقط للنظام الاستعماري القديم. ولكنه يسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها أي استغلال الشعوب بالسيطرة عليها وفي مقدمتها شعوب بلدان الجنوب □



المصدر : الأسبوع اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤



الغضب وحده لا يكفي

فتحي غانم

لا مفر من الاعتراف بأن المصالح الاقتصادية تتغلب اليوم على الافكار والايديولوجيات وهي صاحبة الكلمة الحاسمة - إذا كان لابد من حسم - في مواجهة ازمات السياسة. إذا كانت الصراعات الدموية تدور في أكثر من موقع في العالم في البوسنة والصومال وفي الارض المحتلة حيث وقعت مذبحة الحرم الابراهيمي، إلا أن التهاب المشاعر والغضب الشديد الذي استولى علينا يقابله للأسف الشديد - حسابات مادية واقتصادية تتحكم في تصرفاتهم - في المجتمع الدولي وتحاصر الاجراءات «الانسانية» التي كان من الواجب أن يفرضوها على الوحوش اللا إنسانية التي ترتكب المذابح سواء في البوسنة أو في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد تراجعت النظريات والمبادىء وانسحبت القيم الإنسانية والاخلاقية ولم تبق إلا مصالح الذين يواجهون ازمات الاقتصاد سواء كانت بطالة أو تضخما أو كسادا.

ولقد تصورنا في وقت ما أن قضية حقوق الإنسان لم تعد قضية هامشية بل تبرز وتفرض وجودها فيعلو صوت الذين يطالبون بحرية الانسان واحترام حقوقه واحترام البيئة التي يعيش فيها بحيث تخلو من التلوث والجراثيم التي تضر بحياة الانسان. لكن المذابح العلنية والوحشية التي يمارسها المعتدون الذين يسفكون الدماء وينهتكون الاعراض والدمار الذي يلحقونه بالمدنيين المحرومين من أسباب الحياة كالماء والطعام والدفء. قد جعلت من الحديث عن حقوق الانسان، نوعا من الرفاهية يتشدق بها المثقفون - بينما تطغى أصوات القهر والنزعات العنصرية والفاشية تحرق وتدمر وتقتل وتعيث في الارض فسادا. لقد دخلنا مرحلة يعيش فيها المجتمع الدولي مرتبطا بهموم البطن والامعاء اكثر من اهتمامه بهموم الضمير والتقوى والاخلاق. وأصبحت لدى البعض نزعة الافتراس يمارسونها فيتعاملون مع غيرهم من البشر كضحايا وقرابين يفترسونها بعد أن حصروا الانسانية في جنس معين كالجنس السلافي أو الآري، وماعداه لا يدخل في حسابات البشر أو يحصرون الانسانية في نظرة ضيقة خفيفة كجماعة كاخ اليهودية التي ترى أن من حقها ابادة من لا ينتمون إلى عقيدتها لأنهم ليسوا في عداد البشر!

لقد خرجنا من صراعات المذاهب السياسية وحروبها الساخنة أو الباردة، لندخل على الفور في صراعات مادية وحروب عنصرية وقتال طائفي. ولا يوجد منطق يحكم أي صراع، فالقتال الطائفي تشرذم إلى قتال بين مسلمين ومسلمين وبين مسيحيين ومسيحيين وبين يهود ويهود. ثم بين هذه العقائد بعضها وبعض رغم التوحيد الذي يجمعها حول اله واحد لا شريك له. وهذه الصراعات جديدة تماما. قلبت الكثير من المعايير القومية والاجتماعية التي كان يسترشد بها الساسة والمفكرون في توجيه شعوبهم حتى وقت قريب ولابد من إعادة النظر في أساليب التعامل والتقييم للعلاقات العربية - العربية. ثم العلاقات العربية مع المجتمع الدولي. لأن الحسابات التقليدية لم تعد صالحة ولا تؤدي وظيفتها. وإذا لم تراجع فسوف تنتهي إلى عدم استقرار غير مرغوب فيه. والعالم كله يتحدث منذ سنوات عن التغيير وضرورته وأسقطوا المسلمات بل البديهيات المتوارثة. هذا ما حدث في الامبراطورية السوفييتية. وهذا هو ما طالب به كلينتون عندما رفع شعار «التغيير» الجذري ليفوز برئاسة الولايات المتحدة. أما العالم العربي فمازال يؤجل المواجهة وهو تأجيل لا يمكن أن يستمر لانه يشجع قادة اسرائيل على افتعال مواقف أو احداث تؤدي إلى تأجيل اي تحرك نحو السلام يؤدي إلى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٤

انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضى العربية ويؤدى إلى تحطيم احلام اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل إلى الفرات.

اننا فى حاجة إلى إعادة الحسابات السياسية وإعادة تقييم مواقفنا قبل التورط مرة أخرى فى اى مشروع لاستئناف مفاوضات السلام. لأن المواطن العربى قد فقد الثقة فى كل الحسابات القديمة. ويتوقع الشر لا الخير من اية علاقة سلام أو تطبيع مع اسرائيل. واقول بصراحة إن الثقة فى امكان الوصول إلى سلام عربي - إسرائيلى لن تعود قبل إن يثق المواطن العربى فى نفسه أولا. وقبل أن يطمئن بدرجة كافية إلى قوة الكلمة والارادة العربية. وإعادة الحسابات التى تبنى الثقة العربية فى العرب أنفسهم أصبحت مطلبا ملحا إذا أردنا الاستمرار فى قيادة وتوجيه المواطن العربى وتصدينا لهذه المسئولية بشعور من المسئولية. ونتهاون ثم نندم على إهمالنا عندما تواجهنا انفجارات غضب جامح فقدت الثقة فى المستقبل بعد أن خاب ظنها فى الحاضر.

ان الازمة التى تفجرها مذبحة الحرم الابراهيمي تحتاج إلى مرجعة للسياسات والتقييمات القائمة، كما تحتاج إلى بناء الثقة العربية فى النفوس العربية، قبل أية محاولة لبناء ثقة بين العرب وإسرائيل عن طريق مفاوضات سلام. وبناء الثقة العربية يحتاج إلى استخدام لغة العصر. وهى لغة التنمية السياسية والاقتصادية التى يشعر معها المواطن العربى انه يعيش فى وطن يملك ارادته ولا يعتمد على الاجانب فى كل كبيرة أو صغيرة. ولا يحتاج إلى المعونات ليحافظ على وجوده. ولا يشعر بالرهبة أو الخوف نتيجة ما يتعرض له اشقاؤه فى الارض المحتلة بل يثق فى أنه قادر على أن يضع الخطط المناسبة على المستوى الاقليمى أو العالمى لمحاصرة العدوان وتضييق الخناق عليه.

ولقد حان الوقت لان تكون السياسة العربية على مستوى الجامعة العربية - على أقل تقدير - ايجابية وليست مجرد ردود أفعال أو اجتماعات تفرضها الاحداث ومناقشات تبدأ من مفاجآت الواقع تؤدى إلى مواقف تترنح من الغضب والانفعال لكنها لا تمثل يدا قوية تستطيع أن تمسك فى وقت ما بزمام الأحداث. ان اسرائيل - الحكومة - لديها استراتيجيتها. وهي تعرف بدقة ووضوح طبيعة علاقتها مع أمريكا كحليف. وتعرف مقدما - فى أى ظرف - الحدود التى سوف تتعامل بها مع الادارة الامريكية وسواء كان الذى فى الحكم اسحق شامير، أو اسحق رابين. فهو يستطيع ان يعلن فورا موقفة من أى تصريح يصدر عن مسئول أمريكي وهو واثق ان البيت الابيض سوف يؤيده فى نهاية الأمر. ولو فقد مسئول امريكى اعصابه أو فلت لسانه بنقد يوجهه للحكومة الاسرائيلية فلابد ان يصطدم بالثوابت الاستراتيجية المتفق عليها بين اسرائيل والولايات المتحدة. والمواطن الاسرائيلى يثق تماما فى العلاقة القائمة بين اسرائيل وامريكا. بل مع دول العالم فى الغرب والشرق هذا بينما العلاقات العربية الامريكية. والعلاقات العربية مع دول العالم مازالت غير واضحة أو غير مفهومة بالقدر الكافى الذى يحقق للمواطن العربى الاطمئنان. وقراءة الرأى العام فى اسرائيل سهلة واضحة والتقارير التى تسجل قياس الرأى العام فى اسرائيل واتجاهاته معروفة وتحت ايدى الخبراء فى حكومات العالم. أما الرأى العام العربى فغير واضح ولايوجد مايطمئن الدبلوماسية الاجنبية الى ثبات الرأى العام وان كانت هناك فورات غضب واضحة ضد الاعتداءات الاسرائيلية الا ان الفورات من الصعب ترجمتها الى افعال وتصرفات من الممكن تنفيذها. والعالم كله يشهد العقبات التى تثور فى العالم العربى فى وجه سياسات التنمية واقامة الاسواق أو الاتفاق على سياسات للامن القومى بين جيران عرب. ومن هنا نشعر كعرب بنوع من العزلة النفسية عندما نغضب لعدوان يقع علينا وجريمة بشعة يرتكبها المجرمون ضدنا. ثم لانستطيع ان نتفاهم مع المجتمع الدولى الذى يتعامل بمنطق المصالح فى كل وقت ونلقى باللوم على الجميع وعلى رأسهم الولايات المتحدة وننسى ان نلقى باللوم أولا على انفسنا لاننا غير واضحين وغير مفهومين وغضبنا وانفعالنا يزيد من غموضنا امام الجميع.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢ / ٢ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ الدكتور مصطفى الفقى للأهرام المسائى:

التمسك بالمصادر الأصيلة للإسلام.. ضرورة مستقبلية

المواجهات بين الشرق والغرب ليست دينية ولكنها سياسية

الدكتور مصطفى الفقى واحد من ألمع العقول الفكرية والسياسية فى عالمنا العربى.. والحديث معه سياحة نحو اعماق الاحداث والافكار يغوص فيها.. يحلل.. يحدد نقاط الضعف .. ويشير الى عوامل القوة .. والأحداث الساخنة على الساحتين العربية والاسلامية - تطرح نفسها بطبيعة الحال على مائدة الحوار فهذه هى الاحداث الارهابية، وماساة البوسنة والمجازر الفلسطينية والنزاعات المشتعلة بين الدول الاسلامية وبعضها.. بل قد وصل النزاع الى داخل الدولة الواحدة كما يحدث فى اليمن الشقيق، هذا فضلا عن الابادة التى يتعرض لها المسلمون فى بورما والفلبين وكشمير.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

كل هذه القضايا عندما تطرح نفسها على مائدة الحوار مع المفكر البارز الدكتور مصطفى الفقي لابد ان تقدم لنا وجبة دسمة وصحيحة - في الوقت نفسه - من الاراء الصائبة والأفكار والاقتراحات المفيدة التي تؤدى الى تشخيص الداء وتقديم الدواء وكان السؤال الأول للدكتور الفقي رئيس المعهد الدبلوماسي عن رؤية لواقع ومستقبل العالمين العربي والاسلامي...؟ فماذا قال؟

●● يموج العالم الاسلامي بتيارات متعددة وأفكار مختلفة وفي النهاية يرتفع صوت الحكمة المستمد من روح الاسلام الحنيف الذى يدعو الى تغليب مصلحة الأمة على مصالح الأفراد او نزعاتهم لذلك فان الأمة الاسلامية مطالبة اكثر من اى وقت بتاريخها الطويل لتتمسك بالمصادر الأصيلة للاسلام والمنابع العظيمة لفكره بعيدا عن كل الشوائب التي لحقت به في العصور المختلفة على اساس ان الاسلام رسالة حضارية اثرت في الانسانية تاثيرا واضحا وتفاعلت مع حضارات اخرى في عالم اليوم في ظل سياسية الأخذ والعطاء والتبادل والاتصال حتى ان الحضارة الغربية الاسلامية قد اسهمت بنصيب وافر من الحضارة الغربية المسيحية عبر قنوات مختلفة بدءا من المواجهات العسكرية ومرورا بالاتصالات الثقافية سواء كان ذلك في الأندلس وصقيلة وغيرهما.

ويضيف الدكتور مصطفى الفقي قائلا: وكانت مصر مركزا تاريخيا هاما كقلعة للاسلام وكحافظة للتراث الاسلامي ولعب خلالها الأزهر الشريف دورا ممتدا عبر أكثر من الف عام ساهم خلالها في دعم العالم الاسلامي بالدعاة والائمة ونشر مبادىء الدين والعقيدة ويحفظ اللغة العربية ويعطى وجودها وموقعها المتميز قوة جديدة في عالم تتشابك فيه الثقافات وتتعدد على ارضه الحضارات.

الحضارة تواصل وعطاء

هل ترى في تتابع الأحداث المتعددة على الاراضي الاسلامية في البوسنة او الصومال او حتى الحرم الابراهيمي مواجهة بين العالم الاسلامي وغيره من حضارات العالم وثقافاته؟

●● يجيب الدكتور مصطفى الفقي: انى ممن يؤمنون بان الحضارة تواصل وعطاء وليست مصادمات او مواجهات بل هي تفاعل حقيقي عبر مفهوم تراكمي وليس تصادميا ولذلك فان مايحدث على ارضه من خلافات سياسية ومصالح قومية لايعني بالضرورة مواجهة دينية.

الاسلام يعني السماحة

ويجب ان نعي هذه النقطة جيدا (نحن المسلمين) بان تحويل المواجهات الى طبيعة دينية سوف لايكون في صالح المسلمين او غير المسلمين لان الاصل في الاسلام هو السماحة والتكامل بحب الآخرين وان نؤمن باننا نعيش العالم نحن وغيرنا.

وقد يكون من سوء الحظ ان هناك درجة كبيرة من العنف السياسي على الارض الاسلامية سواء اكان ذلك في البوسنة والهرسك او في الصومال وفلسطين المحتلة ومع ذلك ينبغي علينا ان نضع كل هذا في اطاره السياسي وان نحاول المواجهة من منظور تعارض المصالح والاهتمامات.

وفي نفس الوقت يجب الا ناخذ هذا من منظور ديني لان اعتماد النظرة الدينية سوف يؤدى الى تغليب النظرة الروحية وهو امر لانقف ضده ولكنه يؤدى الى خلق مشاعر القلق وربما التعصب بين اطراف المجتمع الاسلامي.

والاسلام نظر دائما الى غير المسلمين نظرة مساواة وتدين ودعا الى التعامل بالحسنى والاتفاق والتعاقد ولذلك فان تغليب روح الحكمة والتمسك بموضوعية الصبر (ان جاز هذا التعبير) سوف ياخذ بيد الامة الاسلامية لتفادى هذه المواجهات التي ماعرفت مثلها من قبل خلال تاريخها الطويل.

مصر ارض الوحي..

● ماهو تصوركم لدور مصر الاسلامية في مستقبل العالم الاسلامي؟

●● قال الدكتور الفقي: قد لاتكون مصر هي ارض الوحي وليست ارض الاماكن المقدسة ومع ذلك فهي بكل المقاييس مقصد العالم الاسلامي وركيزته وانا اذكر عندما كنت اعمل دبلوماسيا في الهند منذ اكثر من خمسة عشر عاما كيف ان النظرة الى مصر الاسلامية والأزهر الشريف نظرة تحوى كثيرا من التعظيم والاكبار ففي الهند مائة مليون مسلم من مجموع مايقرب من مليار نسمة ومع ذلك فان هؤلاء المسلمين ينظرون الى الاسلام وكانه يجد قاعدته الاساسية في مصر ويتطلعون الى علوم الأزهر ورجاله ومقرئي القرآن الكريم وكانه لايمكن ان تاتى هذه المصادر من غير ارض الكنانة.

■ وحين تلم بالعالم الاسلامي نازلة فان الجميع يتطلعون تلقائيا الى مصر صاحبة الدور الطبيعي والطليعي في ذلك ولاشك ان مصر تتحمل مسئوليتها كاملة في نشر الدعوة الاسلامية الصحيحة ومواجهة القوة المعادية لمسيرة هذه الأمة وتنقية الاسلام من مظاهر العنف الدخيلة عليه ومحاولات تطويعه لخدمة اهداف سياسية قد تكون بعيدة عنه

مصر قلعة العروبة..

هل ترون ان النظام السياسي في مصر يعمل جاهدا لخدمة اهداف الامة الاسلامية واغراضها والتمهيد لمستقبلها؟!

ويقول الدكتور مصطفى الفقى: لا اعتقد ان بلدا اسلاميا يقدم خدمة للاسلام والمسلمين مثلما تفعل مصر فالرئيس مبارك حريص على ان يحضر المناسبات الدينية الكبرى سواء فى المولد النبوى الشريف . او فى الاحتفال بليلة الاسراء والمعراج او فى ذكرى نزول القرآن الكريم فى ليلة القدر ويلقى فيها خطابات وافية تعتبر بكل المقاييس رسائل موجهة الى المسلمين فى كل مكان تدعوهم الى الوحدة ونبذ الفرقة وجمع الكلمة والتضامن فى مواجهة عالم متغير.

ولقد كان خطابه الاخير منذ ايام نموذجا لذلك حيث بدأت دعوته الى ابراز الروح السليمة للاسلام والدعوة الى الابتعاد عن مظاهر العنف والابتعاد بالدين عما لايليق به وجاء ذلك تلبية لطبيعة الدور المصرى فى حماية الدعوة الاسلامية وتنقيتها من الشوائب التى يمكن ان تعلق بها.

واقول كلمة أخيرة أؤكد فيها على ان الشعب المصرى بطبيعته من اكثر شعوب العالم تدينا والاسلام فى مصر محل تقدير واحترام من المسلمين عبر القرون الطويلة ولا اظن ان بلدا اسلاميا يواظب ابناؤه على اداء الصلوات بمثل هذا النظام الذى تعوده المصريون عبر تاريخهم الطويل فالفلاح يصلى ببساطة على ضفاف النيل ولايعرف الشعب المصرى تعدد الفرق الاسلامية او الاختلاف بين المذاهب المتعددة فمصر هى بحر السنة ومنارة الاسلام وقلعة العروبة هكذا كانت وسوف تظل دائما.

على النويشى



ادراك العصر هــــل يمكن تدارك الزمن؟

■ مصطفى الحسينى ■

ليس العرب وحدهم. إنما جميعا تلك الشعوب والدول التى تخلفت لاسباب تاريخية متعددة ومتنوعة عن إدراك الثورة الصناعية والدخول فى ركبها وسياقها منذ البداية أو اللحاق بها بعد البداية بزمن يقبل اللحاق ويتسع له. ليس العرب وحدهم انما تلك الشعوب والدول جميعا لديهما مشكلة يمكن تلخيصها فى جملة قصيرة: إدراك العصر وتدارك الزمن أو بالاحرى أن المطلوب هو إدراك العصر. لكن السؤال هو هل فى الزمن متسع لهذا التدارك؟

والمشكلة لا تقف عند هذا الحد، وهو حد يكاد يكون هاوية يأس انما يضاف إليها ويزيدها تعقيدا وخطرا أن لدى هذه الشعوب والدول حالة من الرضا المتزايد عن النفس وعن ما هىَ فيه من أوضاع.

وانها ـ هذه الشعوب والدول تتصور أن ما كان هو ما سيكون وانه ليس تحت الشمس جديد أو إن شئنا الدقة فإنها كأنما تعتبر أن التجديد ليس من مهمتها ولا هو فى طاقتها وأن مالها وما عليها كله هو أن تستقبل ثمار الجديد وتستخدمها ما استطاعت إلى هذا سبيلا والمشكلة فوق هذا وهذا وذاك أن سرعة التجديد والتغير لاتكفى فى وضعها بلاغة التشبيه بلهاث الانفاس. يعنى، مازالت هذه الشعوب والدول لا تعرف اولا تريد أن تعرف اننا أصبحنا فى السنوات الاخيرة التى لا تزيد على عشرين عاما نعيش زمانا تتحول فيه الثوابت المألوفة إلى متغيرات عصر يصدق عليه وبيلاغة تنذر بالحظر قول عروة بن الورد منذ ما يقرب من خمسة عشر قرنا نحن نعيش فى زمان عجيب «٢٠٠٠ لورأيناه فى المنام فزعنا»

هل يبدو وهذا الكلام ملغزا؟

فلنوضح: ولنبدأ من أمثلة مألوفة:

١- إذا كان اختفاء الاتحاد السوفييتى وانهياره يعتبر حدثا دوليا جليلا، فإن أهم مغزى له يقبل التعميم لايقف عند حد التغير الجذرى والعميق فى النظام الدولى، انما يعنى فوق هذا غياب أداة مهمة وظلت سائدة لوقت طويل لتحليل السياسة الدولية وعلاقاتها وانما يعنى فوق هذا تراجع الجغرافيا السياسية كعامل لتحديد مصالح الدول وما يترتب عليها من علاقات وما يؤدى إليه هذا من صراعات.

لكننا فى هذه المناطق التى اصطلح على تسميتها «العالم الثالث» نبتهج للحديث عن «نظام دولى جديد» وترجمة هذا الابتهاج ان ننتظره لنرى ما ستفعل بنا أما القلة منا التى لا تبتهج انما تتوجس، فهى ايضا تنتظر ماذا سيفعل بنا وتهاجم ـــ كلاميا ـــ الفاعلين.

٢- أننا مثلا ـــ وهذا المرة نتحدث عن العرب بالذات – مازلنا نقيس مركزنا فى العالم بأهمية الموقع الجغرافى «الجغرافيا السياسية بمعناها الذى تعودنا» وبحيوية مالدينا من مواد خام للاقتصاد العالمى (يرجع هذا إلى هيكل اقتصاد الثورة الصناعية التى انتهت لانها اكتملت وحلت محلها ثورة اخرى اسمها الثورة العلمية التكنولوجية) وإلى ضخامة مالدينا من «فوائض نقدية» لانكاد نفعل بها شيئا اكثر من زيادتها بتنشيط الضخ اليها حيث هى أو باستثمارها فى اقتصادات اخرى تؤدى إلى زيادة ارقامها وبغض النظر عن تراجع القيمة الحقيقية للنقود، أى قدرتها على

الشراء أو وعلى الطرف الاخر إنقاصها بانفاقها فى الاستهلاك وحتى الاستثمار نفسه لا نفرق بينه وبين التثمير، اى استخدام النقود بحيث تتحول إلى أموال تنتج اشياء اخرى غير مصدرها الذى هو المواد الخام وتزيد من قيمته.. قيمتها الاقتصادية وليس مجرد قيمتهاالنقدية.

فإذا انتقلنا من الامثلة المألوفة إلى امثلة اخرى لم تقم بعد بيننا وبينها الفة سنجد:

١- ان هذه «الثورة العلمية التكنولوجية» التى نعرف اسمها ونكرره كثيرا تتجه إلى ما يقترب من إلغاء المسافة اى تقليل قيمة الجغرافيا. فى الولايات المتحدة الابحاث ناشطة حول ما يسمى تكنولوجيا الالياف البصرية التى ستجعل آلة الفاكس ناقلة الصورة عن طريق الهاتف ستجعلها شيئا من أثار زمن بعيد فعلماء الألياف البصرية يتوقعون انه فى خلال سنوات سيصبح ميسورا نقل الاف الصفحات من اقصى الاراض إلى اقصاها فى زمن يحسب بالدقائق وبجهد لايزيد على الضغط على زر واحد والابحاث ناشطة لإنتاج «الطائرة الفضائية» اى الطائرة التى تنطلق من الارض إلى خارج الغلاف الجوى للكرة الارضية وعندئذ تصبح الطائرة عند نقطة تتساوى فيها المسافات إلى أى بقعة على الكرة الارضية أى أن الزمن الذى تستغرقه اين رحلة جوية وأى كانت المسافة سيساوى ما يستغرقه انطلاق الطائرة زائدا ما ستغرقه هبوطها وبغض النظر عن المبعد أو القرب بين موقعى الانطلاق والهبوط. وسيكون الزمن الاطوال ليس زمن السفر وانما زمن الوصول من بيتك إلى المطار. المهم فى هذا هو ان إلغاء المسافة يعنى إهدار الجغرافيا كعنصر فى علاقات الامم والدول اى فى السياسة.



٢- هناك علوم جديدة نسمع عنها جميعا لكن معظمنا لايرى ان ثمة علاقة بينها وبين السياسة اى بين اقدار الدول ووزنها فى العلاقات الدولية علوم مثل الهندسة البيولوجية والهندسة الوراثية وأهم ما ترى إليه هذه العلوم هو القدرة على تحويل المواد باكتساب صفات مواد اخرى اى انه قد يصبح ممكنا تحويل القطن إلى حديد صلب «مثلا» وقصة انتاج الطاقة بكميات كبيرة وعلى نحو يقبل اختزانهما فى حيز صغير «حجم بطارية جهاز الراديو الصغير» عن طريق المعادلة المعاكسة لمعادلة التفجير النووى باستبداله بالاندماج النووى وهل عندئذ تبقى للمصادر التقليدية للطاقة قيمة تقترب على أى نحو من قيمتها التى نعرفها؟

٣- كلنا نعرف ان النقود تتحرك نحو «الالكترونية» أى أنها ستصبح مجرد ارقام مختزنة فى ذاكرة جهاز؟ فإذا اضفنا إلى هذا ان التقدم الذى يجرى تحقيقه فى علوم وتكنولوجيا عديمة سيؤدى إلى زيادة غير متخيلة فى القدرة على إنتاج السلع وبخامات قليلة وعند ما تزيد وفرة السلع تقل قيمة النقود. ولكن هذا لا يعنى بالضرورة عموم الرخاء لان الرخاء سيملكه الذين يملكون ناصية هذه العلوم والتكنولوجيات.

اما من عداهم؟

فهل يا ترى مازال لدينا من الزمن ما يسمح لنا بادراك العصر؟



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٤

أين هذا النظام الموعود ؟

لا نعرف مرحلة في التاريخ الحديث، تاهت فيها البوصلة السياسية، كما الوضع الان . فبعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الخريطة السياسية للعالم واضحة وتمثل تقاسم الغنيمة بين الحلفاء. وعندما برز الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، صار هناك «مع» و «ضد» وتوزع العالم بين الطرفين ، واتخذت التوترات الاقليمية وتيرة التقسيم العالمي. وكان بامكان المحللين ان يجيبوا بوضوح على السؤال : لماذا؟!.

اما الان فالجواب على مثل هذا السؤال (لماذا ؟) في علم الغيب ، ويدخل في باب علم التنجيم لا علم السياسة ، فلا مؤشرات دولية يمكن الاهتداء بها . صحيح انه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتلاشي الشيوعية في موسكو واندثار مدها ، وبالتالي نفوذ موسكو في العالم، كثر الحديث عن النظام العالمي الجديد ، إلا انه حتى الان لا يمكن تبيان ملامح هذا النظام.

الولايات المتحدة الاميركية ، ولاشك ، خرجت من محنة الشيوعية بكأس الفوز الاعظم، لكن واشنطن ، التي بنت مدرستها السياسية على اعمدة الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، وتخرج ساستها من مدرسة صراع النفوذ الدولي ، لم تجد حتى الان المفردات الصالحة للتعامل مع عالم خالٍ من «عدو شيوعي» فاذا كان غياب مثل هذا «العدو» يفترض نظاماً يسود فيه التعامل السلمي بين دول العالم ، في ظل منظومة عالمية متحدة الأهداف الانسانية ، فان شيئاً من ذلك لم يحصل . ومازال العالم يتلمس طريقه وراء النظام المدعو مثل اعمى في قفر شاسع خال من الناس.

وليد أبو ظهر

المقولة السابقة التي كانت تدعي ان التوترات الاقليمية هي وليدة الحرب الباردة بين عملاقين يخافان المواجهة المباشرة بينهما ويستعيضان عنها بحرب البدائل الصغرى ، يفترض انها سقطت بسقوط رياح الحرب الباردة ، وكان يفترض بالتالي ان تهمد بؤر التوتر الاقليمية ، تبعاً لانتهاء الحرب الباردة . ولكن شيئاً من هذا لم يحصل ايضا.. بل اثبتت الأحداث ان القوى الاقليمية قادرة على «صنع» التوتر من تلقاء نفسها ، لا بوحي من غيرها.. واذا كانت الاحداث في عهد الحرب الباردة تسير على مبدأ المثل المقلوب القائل « يعملها الكبار ويقع فيها الصغار» ، فان الاحداث اليوم تسير حسب مبدأ «يعملها الصغار .. وقد يقع فيها الكبار»!.

هذا ما حدث في الصومال ، عندما دخلت اميركا في الصراع بعدتها وعديدها ولكن في غياب نهج يحدد اهداف سياستها ولهذا فانها اضطرت الى الخروج مهزومة، على خطى هروبها الكبير من بيروت وانسحابها المشين من فيتنام . وهذا ما تشير اليه الاحداث في البوسنة ، حيث ان غياب الارادة الدولية على الحسم ، لا يعكس تناقض مصالح



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٤

بقدر ما يعكس عدم وجود تعريف واضح لمصالح الدول التي مازالت كبرى في تلك الدولة المسلمة المنكوبة.

والوضع نفسه ينطبق على الحظر الدولي المفروض على العراق، فاستمرار هذا الحصار لا يدل على تواصل التشدد العالمي ازاء نظام اعتبروه خارج الشرعية الدولية، بقدر ما يعكس غياب بديل دولي لنظام الحظر المفروض.

ولنفس السبب صار الباب مفتوحاً لتوالي الانفجارات في دول العالم الثالث. فها هي كشمير تهدد باندلاع حرب في القارة الاسيوية بين عملاقيها الهند وباكستان ، وها هي كابول تكاد تغنى في حرب اهلية لا يملك احد في العالم الارادة والتصميم لاخماد نارها، لانها حتى الان خارج التصنيف الدولي، بعد ان كفت عن كونها «منطقة حيوية» تبعاً لكونها شوكة دامية في الخاصرة السوفياتية «السابقة».

والامر نفسه ينطبق على الدول الافريقية ، حيث عادت الخلافات السياسية «الدامية» الى سابق حدتها الدموية على خلفية قبلية ، كل ذلك في وسط تجاهل دولي ، في عالم لايجد ما يقوله لانه لايملك نظامه الذي يحدد اين مصالحه ومن يهددها ؟.

وعالمنا العربي هو ايضا ضحية غياب النظام الدولي . فمع ان منطقتنا مازالت تتمتع باهميتها القصوى بالنسبة للعالم اجمع ، فان التوترات المحلية ذات الطابع الذاتي حلت بحدة محل التوترات المحلية ذات المصدر العالمي.

والجزائر نموذج حي على ما يجري، فالصراع فيها غير محكوم بصفارة حكم دولي . بل هو صراع مفتوح بين قوى ذات طابع اقليمي. ولولا تحركات خجولة من فرنسا لصدمنا بغياب اي رد فعل دولي. صحيح ان المتطرفين الجزائريين مرتبطون بمنظومة مذهبية اقليمية ، إلا ان الصراع الجزائري - الجزائري محلي بكل مقوماته ، وله ذاتيته الخاصة ، ومستمر بقدرة اندفاع ذاتية لا تجد كابحاً من المصالح الدولية لوقفه عند حده.

وقد يقال ان اجهزة امنية في الولايات المتحدة هي التي ترعى الارهاب الاصولي ، وهذا صحيح ، فالولايات المتحدة هي الراعية الاولى للارهاب الاصولي ، الاسلامي والمسيحي واليهودي، وهو يفرخ في الاراضي الاميركية ومنها ينتشر ولكن هذا الوضع يعكس ايضا فراغا في العقل السياسي الاميركي ، فهو مازال مستمراً بنفس المفردات السابقة المتوارثة من عهد الصراع الدولي ، ولم يجد مفردات النظام الجديد حتى الان.

اما ما يجري في اليمن فهو نموذج اخر، حيث تختلط العوامل المحلية ، القبلية والسياسية والنفعية مع عوامل التطرف الاصولي ، لتفجر صراعاً في منطقة يعتبر استقرارها بالغ الاهمية بالنسبة للمصالح الدولية ، ومع ذلك فغياب الراي الدولي واضح هناك، حيث تركت الاهواء الذاتية تتحرك على سجيتها دون اي كابح لحماية المصالح الدولية نفسها.

والوضع في لبنان لايختلف في مساره عن هذا الاتجاه ، وهذا ما يفسر التقاعس الدولي في دعم مشاريع الاعمار لتعزيز مسيرة الامن



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤

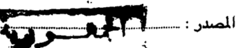
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فيه ، رغم الوعود السابقة.. وكأنما لبنان ترك ليقلع شوكه بيديه، رغم انعكاسات الظروف الاقليمية عليه.. نتيجة التحالف غير العلني بين الحركات الاصولية والفصائل الرافضة للسلام في الشرق الاوسط.

ولو كان هناك نظام عالمي ، هل كانت الولايات المتحدة لتسمح بأن ينطلق قطار سلام الشرق الاوسط من اوسلو ، التي اظهرت الراعي الاميركي وكأنه «كومبارس» يؤدي دورا في مسرحية لايعرف الا دوره المحدود فيها.

وهل نستغرب ان تشتعل بعد ذلك بؤر التوتر المحلية والاقليمية تحت سمع وبصر العالم .. ولا من مجيب ؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦

الجمهورية تقول :

الكتلة الاقتصادية العربية

اكد عمرو موسى وزير الخارجية ان مصر تعمل على ضمان الحد الممكن من الامن العربى الشامل . وقال ان هناك قوى خارجية تعمل على عدم اقامة نظام عربى متماسك .. اضافة الى وجود قيود داخلية من قلب النظام العربى ذاته .

وكان عمرو موسى واضحا حين قال ان هذه العوامل هى اخطر مايواجه الامن القومى العربى .

والحقيقة ان مصر كانت حريصة دائما على اقامة نظام متكامل وواضح للامن القومى العربى . وخاضت مصر معارك .. ومواجهات رهيبة من اجل ضمان وجود عربى فعال اقليميا ودوليا .

ونحن اليوم لانبدأ من فراغ .. لكننا نستكمل طريقا طويلا وشاقا لابد ان نقطعه .. ونمضى فيه حتى تتحقق كل الاهداف العربية .

ان العالم يقوم على تكتلات اقتصادية كبرى .. وتسعى اوروبا الغربية للانفتاح على السويد وفنلندا والنمسا والنرويج . وبدأ التفكير فى فتح الابواب امام دول وسط وشرق اوروبا .. لتصبح القارة البيضاء قوة اقتصادية عالمية واحدة ولايغيب عنا مايحدث فى امريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .

او مايحدث بين اليابان ودول شرق وجنوب اسيا . ان العالم يتغير .. ولابد ان نفتح الابواب امام الاستثمارات العربية فى العالم العربى .. ولابد ان نحاول استثمار الاموال العربية فى مشروعات عربية على الارض العربية .

لقد حان الوقت ايضا لتحويل السوق العربية المشتركة من هدفه سياسى نتطلع اليه الى حقيقة اقتصادية اقليمية .. ولابد ان تتمتع السلع العربية بافضلية واولوية فى الاسواق العربية .

ان القوة الاقتصادية هى الركيزة الاولى لبناء قوة عربية كيان ووزن اقليمى ودولى . وليس غريبا ان القوة الاقتصادية وحدها القادرة على تمويل اية قوة عسكرية يمكنها فرض السلام العربى .. وحماية الامن والحقوق العربية .

بهذا فقط يمكن ان يكون للعرب مكان واضح تحت شمس النظام الدولى المنتظر .. ولايوجد مستحيل فيما يمكن ان يحققه العرب .. لان الطريق الى نظام عربى متماسك لن يكون ابدا مفروشا بالورود . وسيكون هناك دائما بين القوى الخارجية من يرفض قيام نظام عربى .. كما سيكون هناك دائما بين العرب من يرفض ذلك . ولكن هذا كله لايعنى اننا لايمكن ان نحقق الهدف القومى الكبير .. الكتلة الاقتصادية العربية . والزمن كفيل بتحقيق الاهداف والاماني بالصبر والدأب .



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العلاقة (الصحية) مع الغرب «نعم» للمصالح.. «لا» للأهواء

زين العابدين الركابي

● لماذا لا تخصص سفينة عملاقة تحمل ممثلين لكل الأجناس والأعراق والألسنة والألوان، وتجوب حول العالم في رحلة طويلة تكون منتدى مفتوحاً يجري فيه تعارف موسع ومباشر حول الثقافات والأديان.. حاضر البشرية ومستقبلها؟

من المعروف عن (جولدشتاين) - الذي نبح المصلين في المسجد الابراهيمي - انه، وهو طبيب - كان يمتنع عن معالجة اي مسلم، يعرف ذلك عنه اصدقاؤه ومعارفه في الحي. وقد قالوا ذلك علانية.. وهذا الموقف له سبب او دافع وهو تدخل (الهوى) في المهنة، او السلوك المهني. فإذا نقلنا المسألة الى مستوى اخر، وهو تدخل (الهوى) في الطب ذاته: في الكشف والتشخيص والجراحة، وفي تركيب الدواء ووصفه. باءت البشرية بمن يتلف عافيتها، ويصرع - باسم الطب - كل من يراجع طبيباً في مستشفى عام او خاص.. فإذا تدخل (الهوى) في تنمية الموارد: تدخل في التخطيط لإعداد القوى البشرية بالعلم والتدريب، وفي برامج الزراعة والتصنيع، ثم في إدارة عملية الانتاج في الجملة، تعطل الانتاج، وهزلت الدخول الفردية والوطنية، وفشلت التنمية.. وهذا المثل ليس تقديراً نظرياً، بل هو مشتق من فشل (التجربة الاشتراكية) - المنفوخة بالهوى - في الاتحاد السوفيتي - سابقاً - وفي البلدان التي قلدته، فورثت مصيره.. ومن ناحية ايجابية، فإن البحث العلمي وتطبيقه نجحا وتقدما باطراد لانهما نقيا وعوفيا وتجردا من (الهوى). فلو دخلت هباءة من (الهوى) في مقادير العملية الكيميائية - مثلاً - وفي قانون تفاعلها، لما نجحت اية عملية كيميائية.

فما (الهوى) الذي يحمل كل هذه البوائق والآثام والمصائر المدمرة؟

هو: الموقف او السلوك الذي لا يتبع منهجاً، ولا ينضبط بقاعدة ضابطة، ولا يصدر على تقدير موضوعي للمصالح الحقيقية. هو النزوع المنفلت الذي يتدخل في الحساب العقلي فيلتوي به، فيبطل او يحرف تسلسله، ويلغي او يضلل نتائج الجمع، أو الطرح، او الضرب، او القسمة. هو الدافع الذي يحمل صاحبه على تخريب بيوت الآخرين في سبيل إعمار بيته، بل هو الذي يحمل صاحبه على تخريب بيته ذاته بيديه!.. إن (هوى) نابليون - لا المصالح الفرنسية الحقيقية والمعقولة - هو الذي دمر نابليون، وانزل ببلاده ما لا تريد، وما لا تطيق.. و(الهوى) في الحرب العالمية الأولى، وفي الثورة الشيوعية، وفي الحركتين: النازية والفاشية - وهذه كلها من اهم احداث قرننا هذا - الهوى في هذه الحرب، وفي هذه الثورات، كان اولى واقوى من حسابات العقل والمصلحة. واسطع برهان على ذلك: هو ان هذه الأعمال والمسالك دمرت القارة والبلاد التي كانت مسرحاً لها.. لا جرم ان المصالح الحقيقية للقارة الأوربية، ولروسيا، والمانيا، وايطاليا، لم تتطلب هذا الغث والدمار، وإنما (الهوى) هو الذي هوى بتلك المناطق في المهاوي المتلفة، على يد نفر استبد بهم الهوى أيما استبداد، فأحلوا قومهم دار البوار.

ويزداد مفهوم (الهوى) سفوراً، بذكر واحد من اهم المفاهيم المعارضة له وهو: المصلحة او المصالح.

فما (المصلحة)؟

هي - بتيسير وايجاز - ما لا تقوم حياة الناس - مؤمنهم وكافرهم - إلا به من علوم ومعارف اساسية وضرورية، ومن معايش طبيعية كالماء والقوت والمواصلات والادارة والصحة والسكن والأمن والعمل، والتطوير المتتابع والمترقي في ذلك كله. وهذا ما يسمى - الآن - (التنمية) او (البنى) الاقتصادية، او (التقدم) المادي والعمراني.. هذه المصالح الحقيقية المعتبرة، لا ينبغي ان يتدخل فيها (الهوى)، او ينبغي ان تحمى من تدخلات الهوى، وإلا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير. فوقائع التاريخ والحاضر تثبت: ان اقحام الهوى في هذه المصالح، رجم العالم بالكوارث والاضطرابات، ولا يزال يرجمه.

ولقد حمى القران وحصن هذه المصالح الانسانية العامة من تدخلات (الهوى)، وعصم المسلمين من الاستجابة للأهواء في هذا المجال عن طريق العلم بان هذه المصالح معتبرة لجميع البشر، وانه ليس من حق المسلمين - وما ينبغي لهم وما يستطيعون - ان يمنعوا احداً من التمتع بحقه الذي وهبه الله من هذه المصالح والمنافع «كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً». بل ان هذا المفهوم يشمل كل كائن وكل مخلوق على هذه الأرض: «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها».. ولئن حصن القران المسلمين من تدخل (الهوى) في المصالح العامة المشتركة، فإنه ليس من حق احد في هذه الأرض - بذات المنطق ولذات السبب - ان يحاول فعالية هذه الحقائق الكونية ليمنع المسلمين حقوقهم، ويجور على مصالحهم بدوافع الهوى.

والمصالح المعتبرة، والأهواء العاصفة كثيرة لا تحصى، فلا نستطيع في هذا المقال إلا تقديم نماذج من تلك وهذه.

المصالح المعتبرة والمقبولة

1 - المصالح الاقتصادية: للغرب مصالحه المعتبرة والمتقبلة في العالم الإسلامي، في المجال الاقتصادي، كالاستثمار، والتبادل التجاري.. الخ. لا سيما في هذا العصر الذي اتسم بالتداخل الشديد، والتفاعل اليومي بين الاقتصاد الوطني، والاقتصاد العالمي: في حقول تحديد أسعار العملات، او أسعار المواد الخام او مستويات القوى الشرائية، او الأحداث المهمة التي تؤثر في الموقف الاقتصادي العالمي، فتؤثر - ضمناً - في الوضع الاقتصادي الوطني.. هذه حقيقة.. والحقيقة الاخرى: ان الخلاف العقدي والحضاري، ما هو بحاجز ولا مانع من التعاون والتعامل الاقتصادي مع الغرب. فالمسلمون الأوائل - في ذروة قوتهم العقدية - مارسوا التبادل التجاري مع غير المسلمين، ووفوا لهذا الآخر بمصالحه ومنافعه كأصدق ما يكون الوفاء، بل كان هذا التعامل السمح الأمين النشط دعوة الى الاسلام بالسلوك.. ومن الحقائق الفقهية المقررة - هنا - انه ليس من شروط المضاربة مثلاً: ان يكون طرفاها مسلمين، بل هي حل بين المسلم وغير المسلم كما هي حل بين المسلم والمسلم. وهذا دليل حاسم على أن الاسلام



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٤

يفتح مجال المنافع والمصالح الاقتصادية لغير المسلم، وعلى ان هذه المصالح معتبرة ومرعية، بذات الدرجة التي ترعى بها مصالح الطرف المسلم.. فهذه المصالح - لغير المسلم - إذا قامت، فإنها لا تعطل، ولا تسرق، ولا تتلف، لأنها مودعة وموثقة بعقود يجب الوفاء بها ابداً. إذ العقود لم تشرع إلا لتحقيق المصالح، ودفع المضار. والعقود إذا كانت عند غير المسلم التزاماً قانونياً، فهي عند المسلمين، التزام قانوني واخلاقي وايماني «يا أيها الذين امنوا أوفوا بالعقود».. هذه حقائق ينبغي ان يعرفها الغرب حتى يطمئن - بعمق واطراد - الى مصالحه المعتبرة في العالم الاسلامي، ولئلا يتوهم - بدافع ذاتي او بتحريض من جهات معروفة: ان المسلمين هم أعداء مصالحه ومنافعه، فيجن، فيرسم استراتيجيات جائرة ومتوترة بناء على هذا التوهم.. وهذه الحقائق ينبغي ان يعرفها المسلمون انفسهم، وان يجهروا بها دوماً، لئلا يتحملوا تبعة تصرفات فريق منهم، تصدر عنهم أقوال وأفعال، تؤكد مخاوف الغرب، وتكون سلاحاً في يد الذين مردوا على تاجيج مخاوف الغرب من المسلمين.

2 - مصالح الأمن المشتركة: الاقليمية والعالمية.. هل للغرب مصلحة في ان يتوطد الأمن الاقليمي والعالمي؟ لئن كان كذلك فإننا ملاقوه بذات الإرادة، بل بإرادة أقوى واثبت. فمن مفاهيمنا العالمية الأساسية: ان امن الانسانية واحد، وان العدوان على انسان واحد، عدوان على الناس جميعاً، ومن هنا، يلزم ان تتضامن البشرية على رده وردعه.. سواء أكان الانسان الذي تعرض للعدوان يسير على اليابسة بقدميه او بسيارة. أو يركب ثبج البحر، او يجلس في جوف طائرة.. وتامين الانسان الفرد، بهذه الصورة البالغة الحرص، يعني - بالضرورة - تامين الشعب أو الأمة او الدولة التي تتعرض حياتها للخطر والعدوان.

3 - وهل للغرب مصلحة في النضال الانساني المشترك من اجل كوكب خال من التلوث، والأوبئة، واسلحة الدمار الشامل؟ لئن كان كذلك فإننا نبسط اليه أيدينا - بحماسة واريحية - ابتغاء التعاون في سبيل هذه المهمة النبيلة، مرتفقين منهجاً كاملاً قوامه آيتان من القرآن - وجه الخطاب فيهما الى الانسانية كافة وهما: - «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» «ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين».. وحديث نبوي يحفز الى إماطة الأذى عن الطريق، وعن الكوكب الأرضي كله: أفقه، وهوائه، ويابسته، ومائه. فالحفز على البعض ينطوي على الحفز على الكل في هذا المجال.

4 - وهل للغرب مصلحة في التعارف الانساني - وما ينبثق عنه من تحاور وتفاهم؟.. هذه مصلحة حبيبة إلينا من حيث انها تحقق مقصداً جليلاً من مقاصد شريعتنا وهو (التعارف) الانساني العام الذي تتجلى فيه حكمة الله في خلق الناس، وجعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا.. ونقترح - كصيغة تطبيقية من صيغ هذا التعارف -: انشاء أو تخصيص سفينة عملاقة، تحمل ممثلين لكل الأجناس والأعراق والألسنة والألوان والمواقع الجغرافية، تمتطي ظهر المحيطات والبحار، في رحلة طويلة حول العالم، وتكون منتدى مفتوحاً - لمدة عام مثلاً - يجري فيه تعارف موسع، وحوار مباشر حول الثقافات والأديان، وحاضر البشرية ومستقبلها.

نعم، ليس لنا أي اعتراض او تحفظ على هذه المصالح، بل هي عندنا في موضع الترحيب، والدعم، والانماء، والرعاية الموفورة.

الأهواء المرفوضة

والترحيب والتقدير للمصالح الحقيقية المعتبرة، يقابله - في ذات الوقت، وحرصاً على المصالح نفسها - رفض للأهواء:

1 - هوى (الأنانية الاقتصادية) المتمثلة في صور اقتصادية عديدة منها: توفير أسرع وأعلى معدل من الرخاء للذات، على حساب الغير الذي هو نحن.. والحصول على السلع الحيوية بارخص الأسعار.. ومحاولات العودة الى ظروف الاستعمار في التعامل مع هذه السلع.. والتباطؤ - على الرغم من المقابل المجزي - في التزويد بتقنيات ونظم وآليات النهضة الاقتصادية الحقيقية.. والسؤال المواتي الآن هو: كيف يكون ذلك هوى؟.. يكون هوى، لأن من المصالح المعتبرة للذات: تقدير مصالح الآخرين، فإذا أهدرت مصالح الآخرين فبالهوى أهدرت.. ولأن هذه الأنانية تلغي قاعدة رأسمالية مهمة وهي: دعه يربح.. ولأن الاستماتة في خفض أسعار النفط - مثلاً - لم يواكبها خفض مماثل في السلع المصنعة المصدرة، وهو خفض طبيعي وموضوعي من حيث: أ - ان سلعة النفط المنخفضة السعر، هي وقود وعماد السلع المصنعة. ومن هنا، فإن انخفاض تكلفة السلعة المصنعة يفضي الى خفض سعرها بداهة. ب - ان قلة الدخول - الناتجة عن تدني أسعار النفط - توجب تقديم السلعة المصنعة بسعر معتدل: حفاظاً على معدل متوازن للقوى الشرائية.

2 - هوى (الرغبة) في ترك الاسلام.. وفي الحقيقة ليس هناك اي سبب موضوعي أو مصلحي حقيقي يسند هذا الهوى. ولذا نسأل: لأي سبب نترك الاسلام؟ ألأنه يدعو الى ايقاظ العقل والفكر؟ ألأنه يدعو الى العدل المطلق حتى مع مخالفيه وشانئيه؟ ألأن شريعته تصون الدماء والأموال والأعراض؟ ألأنه يدعو الى ان يتحمل الانسان مسؤوليته عن قوله وفعله؟ ألأنه ينادي بأن الكوكب الأرضي، بيت كبير للأسرة البشرية كلها بمختلف اعراقها وأديانها؟ ألأنه يحترم مصالح الآخرين ويصونها من التلف والاهدار؟ ألأنه يقرر المساواة بين البشر بردهم الى أصلهم الواحد؟ ألأنه يشترط - لصحة إيمان المسلم - الايمان بالانبياء والمرسلين جميعاً، وبالكتب كلها؟ ألأنه يدعو الى الرفق ويندد على العنف؟ ألأنه قرر ان التعارف الانساني من الآيات الكونية التي لا تبديل لها ولا نسخ؟.. وبانتفاء كل سبب موضوعي يسند هوى ترك الاسلام، يتضح ان المطلب محض هوى، وهو مطلب سلبي (الترك بدون بديل مساو او افضل): «وإن كادوا ليفتنونك عن الذي اوحينا إليك لتفتري علينا غيره وإذا لاتخذوك خليلاً».

3 - هوى الاصرار على (النموذج الحضاري الوحيد)، أو هوى السيطرة المطلقة، والدليل على انه هوى هو: ان حضارة الغرب اجتهاد واحد في المجتمع الانساني والتاريخ البشري، وانها - لذلك - لا تستطيع ان تقول الكلمة الأولى والأخيرة في حاضر البشرية ومستقبلها. فمن الهوى - إذن - الادعاء بأنها هي النموذج الحضاري الوحيد. فإذا جزنا الهوى الى الحق، وجدنا الموضوعية والواقعية، وسعة الأفق: «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم امة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون».

وإذ يدعى الغرب الى التحرر من الهوى والتجرد للمصالح، يدعى المسلمون انفسهم الى اجتناب الخلط بين مصالح الغرب وأهوائه، فهو خلط ينبني عليه سلوك شديد الضرر في حالة تقبل المصالح والأهواء معاً، أو في حالة النفرة من المصالح بسبب النفرة من الأهواء. وهذه النفرة العامة يمليها (الهوى) كذلك. فما حيا الهوى إلا بإماتة مصلحة.

بقيت نقطة أخيرة وهي: تشجيع القوى والتيارات التي تفصل - في الغرب - بين المصالح والأهواء، مهما كانت الظروف، وبغض الطرف عن نوع الدوافع. ألم يقل ديجول: «إن الجزائر كلفتنا أكثر مما نتحمل، وان تصفية الاستعمار يعتبر من حيث النتيجة لصالح سياستنا». وإيثار المصالح هو وجهة رجال مثل بريجنسكي، وبول كنيدي مثلاً.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1 ابريل 1994

«الاستعداد للقرن الحادي والعشرين»:

استشراف لقوى الفوز والخسارة على سلم التاريخ البشري

□ بيروت -
من موريس ابو ناضر:

■ ثمة تشابه في كثير من النواحي بين كتاب بول كنيدي «الاستعداد للقرن الحادي والعشرين» وكتابي فوكوياما «نهاية التاريخ» والان منك «العودة الجديدة الى القرون الوسطى». ففي حين ينطلق فوكوياما من مفهوم هيغل للتاريخ القائل ان التطوّر المضطرد للمجتمعات البشرية لا يسير الى ما لا نهاية، وانما هو محكوم بتوصل الانسان الى شكل محدد لمجتمعه يرضي احتياجاته الاساسية، وعندما يتم التوصل الى هذا الشكل يُتوقف التطور او بمعنى اخر يتوقف التاريخ في رسم نظامه الامثل وهو النظام الراسمالي الليبرالي. وفي حين يرد آلان منك بشكل او باخر على هذا المفهوم مستعيناً بنيقولا بيرديابيف الذي يوضح ان التطور بالشكل الذي يسير عليه يقود الى فلتان النوازع الخبيثة لدى الجماعات الاهلية، ويردنا من جديد الى القرون الوسطى... نرى المفكر الاميركي بول كنيدي يلجا الى العالم الانكليزي توماس روبرت مالتوس الذي كتب بحثاً العام ١٧٩٨ بعنوان «مقالة حول السكان» ركّز فيه على مشكلة اعتقد انها اخطر ما يواجه الجنس البشري موجزاً اياها بان «وتيرة النمو السكاني غير محدودة وهي اكثر بكثير من قدرة الارض على توفير مصادر تكفي لحياة الانسان في ظل هذا التسارع»، ومنذراً الناس من جرائها بنشوء فجوة دائمة الاتساع بين حاجة الشعب للغذاء، وقدرة الارض على الايفاء بها، معرباً عن خشيته ان يفضي هذا الوضع الى تفاقم الحرمان والجوع والموت الجماعي، الناجم عن المجاعة وتفشي الامراض، فضلا عن تفكك النسيج الاجتماعي.

• يلجأ كنيدي اذاً الى مالتوس نقيبه في المولد، وملهمه في تحديد الاتجاه ليقول ان ما شهده القرن الثامن عشر، القرن الذي عاش فيه مالتوس، من تحديات تتمثل بالانفجار السكاني، واشتداد الضغط على الارض والهجرة، والاضطراب الاجتماعي من جهة، وقدرة التكنولوجيا على زيادة الانتاج والتخلص من المهن التقليدية من جهة اخرى، هي التحديات ذاتها التي نواجهها اليوم. يكتب كنيدي: «يتحتم علينا اليوم ان نفهم الترابط بين هذه المشكلات من خلال التشابه في ما بينها وبين ازمة عصرنا الحاضر فجوهر الاختلاف لا يكمن في طبيعة مشكلات اليوم وانما في حدتها مقارنة بحدة مشكلات اواخر القرن الثامن عشر. فالارض تواجه اليوم انفجاراً سكانياً ليس في المجتمعات المتقدمة في شمال اوروبا وغربها، ولكن في المجتمعات التي يضربها الفقر في افريقيا واميركا الوسطى والشرق الاوسط وفي الصين والهند. حيث يعني الانفجار السكاني ملايين البشر وليس الملايين منهم. وفي الوقت نفسه نشهد انفجاراً معرفياً في حقول شتى من التكنولوجيا والانتاج، لكن تاثير كلا الانفجارين يفوق تاثيرهما في ما مضى، ويلمسه الناس بصورة اسرع، وعلى نطاق واسع».

يحصر المفكر الاميركي كنيدي جهده على ما يبدو في تعيين بعض قوى التغيير التي تتخطى في تاثيرها الحدود القومية، التي يمكن ان تحدث في المستقبل زعزعة وصراعاً لا يسلم منهما الا من حضّر نفسه لدخول القرن الواحد والعشرين. ذلك ان التزايد السكاني، والتغيير الاقتصادي، والتطور التكنولوجي، شانها جميعاً شان الحروب والدورات الرياضية، لا تنطوي في العادة على منفعة لجميع الاطراف، ان من انتفع - على ما يقول كنيدي - من التقدم الذي هللت لمجيئه الاصوات المتفائلة ابتداء من حركة التنوير حتى عصرنا الحالي هي الجماعات والامم التي غدت قادرة على تسخير العلوم والوسائل الحديثة لمصلحتها، فيما لحق الضرر بالامم الاخرى الاقل استعداداً للاستجابة للمتغيرات التكنولوجية والثقافية والسياسية.

في تحليله للتحديات التي يواجهها عصرنا في مجال «الانفجار السكاني» يشير الكاتب الى ان النتائج المادية لتزايد الجنس البشري تنطوي على خطورة جسيمة على البيئة الطبيعية لا سيما على الغلاف الجوي للارض الذي يتاذى من التلوث، ومن انعدام حركة المياه والخضار، وتنطوي على خطورة كبيرة على الناس انفسهم من جراء تناقص الموارد الطبيعية، ومن جراء التزايد في «الدفء الكوني»: «ان التاثير الممكن لزياده الدفء الكوني على الزراعة في الدول النامية يشكل سبباً اخر للقلق، اذ سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة الى الافراط في استخدام المياه، كما قد يتفاعل مع تلوّث الغلاف الجوي وزيادة الرعي واستنزاف الغابات، ومن المحتمل ان يؤدي الى تقليص التنوّع البيولوجي للانواع النباتية».

ان ظاهرة زيادة دفء الارض امر من شانه ان يغيّر من النظم البيئية بشتى الوسائل، وان يقلل من قدرة الارض على مواصلة تقديم الغذاء لعشرة بلايين من الناس يلتهمون الموارد بمعدل استهلاك الدول الغنية في هذه الايام، او حتى بنصف هذا المعدل.

وفي عرضه للتحديات الاخرى التي يواجهها عصرنا ومنها التكنولوجيا الحديثة (الكومبيوتر والاقمار الاصطناعية والاتصالات/المعلومات) يتحدث عن ان الارتفاع الهائل في التدفقات الراسمالية العالمية التي تجاوزت المستويات المطلوبة لتمويل الطفرة في الصناعة والتجارة العالميتين مرتبط بصورة مبدئية بحدثين آخرين هما: تحرير اسواق النقد العالمية من القوانين، والثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن الاشكال التكنولوجية

الجديدة. ولولا هذا التقدّم الهائل في قوة الكومبيوتر والبرمجيات والاقمار الاصطناعية وكابلات الالياف البصرية والتحويلات الالكترونية ذات السرعة العالية لما امكن للاسواق العالمية ان تعمل كسوق واحدة، ولما أمكن نقل المعلومات الاقتصادية وغيرها من سياسة وافكار وثقافة وثورات واتجاهات استهلاكية بصورة فورية الى ملايين الناس في كل انحاء العالم. علاوة على ذلك، بدا منذ فترة ان هذه الوسائل (خصوصاً الراديو والتلفزيون) ستفضي الى تعزيز سلطة الحكومات، بيد ان تاثيرها في الآونة الاخيرة كان تاثيرا معاكسا، ذلك انها كسرت احتكار الدولة للمعلومات، واخترقت الحدود القومية، وأتاحت الفرصة للشعوب لان تسمع وترى كيف يؤدي الآخرون أعمالهم بطرق مختلفة، كما جعلت الدول الغنية والفقيرة اكثر وعياً بالهوّة التي تفصل بينهما.

ان ثورة المال والاتصالات تركت بصماتها على الجنس البشري في ايامنا من حيث انها حوّلت الاعمال التقليدية الى اعمال فائضة عن الحاجة في الزراعة والصناعة. وهذا امر، كما يقول الاميركي كنيدي، لا يلقى الترحيب ذلك ان التاريخ الاقتصادي للعالم والازدهار الشامل المتنامي للجنس البشري ينبعان اصلاً من ابتكار الاساليب الاحدث والاكثر تطوراً في صنع الاشياء، من انتاج المنسوجات بالات تعمل بطاقة البخار الى تصميم السيارات بواسطة الكومبيوتر. بيد ان بعض التغييرات اكثر اكتساحاً من غيره، ويمكن خلال العقود القادمة ان تغدو الزراعة التقليدية فائضة عن الحاجة بفعل ثورة التكنولوجيا الحيوية، فيما تقوم ثورة الانسان الآلي بتغيير طريقة التصنيع وهيكلية العمالة الصناعية التي سادت على مدى القرنين المنصرمين.

ان المواجهة التي يروي فصولها الكاتب الاميركي بين التكنولوجيا والتغيير الاقتصادي والنمو السكاني، كما يرعاها عصرنا، ستؤدي ببعض المناطق الاقليمية والاقطار المختلفة، تبعاً لموقعها الجغرافي ودرجة كفاءة شعوبها ومواردها القومية وموجوداتها من رأس المال، الى حجز مقاعدها بين قائمة الفائزين، او قائمة الخاسرين على سلّم التاريخ.

يعتبر كنيدي ان المواقف الاجتماعية والمعتقدات الدينية والثقافية هي من اهم العوامل التي تؤثر في استجابة الامم للتغيير. والدليل ان الشعوب التي تنفر من الصناعة والتصنيع، وتشك في جدوى التجارة والمشروعات التجارية، ولديها الاعتراض الديني والايديولوجي للعادات الغربية والقيم الرأسمالية وتشهد التركيبة السلطوية التي تؤثر تعزيز الحاشية والبيروقراطية والجيش، ما زالت في ادنى سلّم التقدّم، تعيش ماضيها متناسية حاضرها الموعود بمستقبل افضل. ويوضح كنيدي ان المعوقات الثقافية للتغيير اذا كانت قائمة في كل المجتمعات فلانها تشكل تهديداً للعادات القائمة وأنماط الحياة والمعتقدات الدينية والاجتماعية، فان البلدان التي فقدت سيطرتها في الشؤون الاقليمية والدولية وتخلّفت اقتصادياً عن الدول المتقدّمة، هي الاكثر اخذاً بهذه المعوقات. ويُعزى ذلك لاسباب عملية في بعض جوانبها، ولاسباب نفسية وثقافية في الجوانب الاخرى، اذ ترى تلك البلدان التي بلغت الذروة في ظروف تاريخية محددة انه من الصعوبة بمكان ان تتقبل الظروف المتغيرة والمعطيات الجديدة في تنظيم الصناعة، وتعليم الإناث والذكور، وتوزيع الموارد، واتخاذ القرارات السياسية.

انطلاقاً من هذه المقدّمات ينظر المفكّر الاميركي الى الدول المتقدمة والنامية، ويجري عليها الامتحان لمعرفة من منها سيفوز في مواجهة تحديات عصرنا ليدخل غانماً الى القرن الواحد والعشرين. يقول في هذا السياق ان الدول النامية الاكثر نجاحاً باللحاق بالغرب هي تلك الدول التجارية في منطقة المحيط الهادىء وشرق آسيا، ثم تاتي بعدها دول اميركا اللاتينية، اما الدول العربية والاسلامية فانها بعيدة عن ذلك. يكتب بول كنيدي في هذا السياق: «بعيداً عن الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، يبدو ان معظم العالمين العربي والاسلامي يجد صعوبة بالتعامل حتى مع القرن التاسع عشر بمبدأه العلماني وديموقراطيته واقتصادياته القائمة على مبدأ «دعه يعمل» الحرّ، وبارتباطاته الصناعية والتجارية عبر القومية، وبتغيراته الاجتماعية واسئلته الفكرية».

ويتساءل كنيدي كيف يمكن للعالمين العربي والاسلامي ان يتقدّما اذا كانت الاصولية آخذة بالاستشراء ونصف المجتمع المكوّن من الإناث لا يسمح له الا بتحصيل العلم القليل؟ وكيف يمكن لهذين العالمين ان يتقدّما اذا كان المهندسون والفنيون غالباً ما تستغلّ خبرتهم في اهداف حربية، كما في العراق، والبطالة سائدة في مصر، والتعليم تشوبه الكآبة في اليمن؟

في هذه الحالة، ما الذي يمكن عمله؟ وكيف يمكن للدول، متقدمة ونامية، ان تستعد بصورة افضل للقرن الواحد والعشرين؟ قبل وضعه الإجابة يلاحظ كنيدي ان هناك حتمية واضحة لحدوث اتجاهات ديموغرافية وبيئية شاملة تدفع نحو اليأس. وبما انه من غير المحتمل ان يغدو بالامكان احداث تغيير كبير في اتجاهات من هذا القبيل، فالافضل ان يتم التفكير في سلسلة من الاصلاحات والحلول، منها تعزيز دور التعليم بمعناه الواسع الذي يتخطّى «صقل» القوة العاملة من الناحية الفنية، او ظهور طبقات من ذوي المؤهلات الفنية العالية او حتى تشجيع الثقافة الصناعية الى استيعاب عميق لاسباب الفقر في عالمنا، ولمشاعر الناس والثقافات الاخرى تجاه تلك

التغييرات. اضافة الى ذلك يتعيّن على عملية الاستيعاب هذه ان لا تكون خالية من قيمة. ففي نهاية المطاف، لا يكفي فقط ان نعي ما نفعله بكوكبنا، كما لو كنا نراقب التغيرات عبر منظار عملاق من على ظهر المرّيخ، بل ان نعي ان ما نفعله بكوكبنا يعود علينا بالخير لاننا اعضاء في مواطنة عالمية يجب ان تقوم على نظام اخلاقي متسامح، واحساس بالعدل وبالتناسب كبير. ومنها ايضاً تحضير القيادة السياسية القادرة على ان تلمّ بمواجهة التحديات المقبلة من الانفجار السكاني الى الدفء الكوني، والتطورات التكنولوجية، قيادة تحرر الناس من اوهام صفائها، سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وفرنسا واليابان، او في مناطق واسعة من اميركا اللاتينية وافريقيا والشرق الاوسط: «انه لمن الواضح ان اي مجتمع يرغب في ان يرتقي بدرجة استعداده لمواجهة القرن الحادي والعشرين سوف يدفع الثمن لقاء انجاز ذلك الانتقال، اذ انه سيحتاج الى اعادة شحذ مهاراته القومية وبناه التحتية وتحدي القوى التقليدية وتغيير الكثير من العادات القديمة وربما يجري تعديلات في هياكله الحكومية. بيد ان ذلك يستلزم رؤية بعيدة المدى في زمن نادراً ما يستطيع معظم السياسيين في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء ان يعالجوا حتى المشكلات ذات المدى القصير».

في كتابه «صعود القوى العظمى وسقوطها» الذي صدر في نهاية الثمانينات ولم يترجم بعد، ركّز الاميركي بول كنيدي على الدولة القومية باعتبارها اداة الفعل المركزية في الشؤون العالمية. اما في كتابه «الاستعداد للقرن العشرين» المترجم الى العربية بمسعى دار الشروق في بيروت فينتقل الى تحليل قوى التغيير المتنفذة والمؤثرة في تحديد آفاق القرن المقبل بدءاً بالانفجار السكاني والدفء الكوني، وصولاً الى الانسان الآلي والتكنولوجيا الحيوية. وتحليل كنيدي لهذه القوى لا يتأتى بالدراسة التاريخية القائمة على متابعة الحدث الذي يحدث، وانما على القوى الفاعلة التي تؤثر في التطور التاريخي بهذا الاتجاه او ذاك، من خلال الربط الشامل والمتكامل بين الانفجار السكاني وتزايد الهجرة غير القانونية، وبين التكنولوجيا وانحسار مبدأ السيادة، وبين ثورة الانسان الآلي، والطلب العالمي على الايدي العاملة، وعبر التطرق الى مناطق العالم المختلفة شرقها وغربها، شمالها وجنوبها، وقدرة كل منطقة في احتلال موقعها على سلّم التاريخ القادم الينا مع القرن المقبل.

كتاب بول كنيدي غني في الكلام عن كوكب مضطرب ومتفسخ، تستحق مشكلاته اهتماماً جدياً من قبل قادة الفكر والسياسة والشعوب على حد سواء.



الغربية فهى أربعة :

أول الدروس أسبقية التعاون والتكامل ثم التوحيد اقتصاديا على أية محاولة للوحدة السياسية .

وثانيها أن بناء سوق واحدة بين عدد من الدول عملية تراكمية تستغرق عقودا بكاملها (٣٥ سنة بين معاهدة روما التى أنشأت الجماعة الأوربية ومعاهدة ماستريخت التى أقامت الاتحاد الأوربى) .

وثالث الدروس أن التوجه التكاملى يمكن أن يضم فى بدايته عددا محدودا من الدول ثم يتوسع (ست دول فقط وقعت ونفذت معاهدة روما . وخمس عشرة دولة فى الاتحاد الأوربى فى ١٩٩٤) .

ورابعها أن تكامل التكافؤ يقتضى تقارب مستويات الأداء الاقتصادية . أما التفاوت الاقتصادى الكبير فيورث التبعية مثل تكامل مصر وبريطانيا فى إطار الامبراطورية التى « لا تغيب عنها الشمس » .

ونخلص من ذلك إلى أن الدعوة لتوحيد الأقطار العربية لاتقوم على أسس من إرث تاريخى ولا بناء على مبدأ « القوميات » الذى برز فى أوربا بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين والقائل بأن كل قومية لابد أن تجتمع فى دولة واحدة . وإنما تملى أوضاع الاقتصاد العالمى وحال الأوضاع الدولية السائدة الآن على كل دول العالم الثالث ضرورة « التكامل الاقليمى » بين هذه الدول سبيلا إلى تنمية سريعة ومتوالية . وأصبح حجم السوق الحالية أو الاحتمالية عنصرا قويا فى المفاوضات الدولية . ولذلك فإن سوقا عربية تضم أكثر من مائتى مليون مستهلك حالى أو احتمالى تكتسب بالضرورة اهتمام الشركات متعدية الجنسية والدول الصناعية المتقدمة .

وهذا وارد على أقطار العرب حتى إذا لم يجمع بينها إلا الجوار وواقع التخلف والتطلع للتنمية والتقدم . وتصبح وحدة اللغة والقيم الحضارية المشتركة نظريا على الأقل عاملا حاسما فى تطوير التعاون نحو التكامل ثم التوحيد .

وعلى سبيل المثال اعتمد الاتحاد الأوربى ثلاث لغات رسمية من بين اللغات الخمس عشرة المتداولة فيه : الانجليزية والفرنسية والألمانية . وللقارىء أن يتصور أعباء التعامل فى وقت واحد بلغات ثلاث . وأخيرا بعد « الجات ١٩٩٤ » غدا التكامل الاقليمى الوسيلة الرئيسية لتفادى الآثار السلبية التى ستعانيها دول العالم الثالث . فالاتفاقية تقوم أساسا على تعميم « شرط الدولة الأولى بالرعاية » على كل الأطراف الموقعة عليها ، بمعنى أن مصر إذا أقرت بميزة للسودان فى التجارة بين البلدين تنطبق تلك الميزة على كل الدول المتعاملة مع مصر . والاستثناء الوحيد الذى احترمته الاتفاقية هو حالات التكامل الاقليمى حيث لاينطبق على إجراءات تسهيل تبادل السلع ورأس المال والعمل بين أعضائها على بقية الموقعين على اتفاقية الجات التى حددت معالم واضحة لما يجب أن يعد تكاملا اقتصاديا ليس هنا مجال عرضها .

• • •



وخلاصة كل ماسبق هي أن الأطار المؤسسي العربي يحتاج إلى إعادة نظر شاملة من حيث بناء المؤسسات في ضوء مهام محددة وواضحة يحكمها جميعا التوجه الثابت نحو تنمية عربية شاملة ينال كل قطر فيها مايساعده على الارتفاع بمستوى معيشة أهله . وتلك ليست بالمهمة السهلة . وقد يكون افضل سبيل لها اختيار « مجموعة حكماء » محددة العدد محدودة المهمة والزمن اللازم لها ومزودة بالموارد المالية التي تمكنها من استثمار طاقات مراكز البحوث العربية حيث إن الخبرة المتراكمة لاتغني عن البحث والدراسة تحريا للضبط العلمي ومتابعة للتطور الجاري عالميا وافاقه المستقبلية . فلاجدوى تذكر لأى مدخل بيروقراطي في هذا المجال ، كما ان اى مفاوضات بين الحكومات العربية تفترض وجود تصورات محددة للاهداف واختيارات واضحة من حيث الوسائل وعنصر الزمن . ذلك ان رشد القرار السياسي مرهون بكمية ونوعية مايتاح لمتخذيه من معلومات وحلول تبادلية . ولايقل عن هذا اهمية ضرورة فتح واستمرار المناقشات العامة حول تطوير الاطار المؤسسي العربي عبر وسائل الاعلام والندوات العلمية والمؤتمرات المهنية ... الخ .

ولما كنت من المهتمين بهذه القضية خلال الثلاثين عاما الماضية وفي ضوء ماتعرفت عليه في تجارب التنمية والتكامل في مختلف القارات فإنني أريد ان اطرح على القراء بعض الخطوات والأفكار أملا ان تستدعي المناقشة والنقد واقتراح افكار أخرى .

وابدا بالمؤسس الأم ، جامعة الدول العربية وهنا اقترح مايلي :

١ - ان يتشكل مجلس الجامعة من الملوك والرؤساء مع إمكان مشاركة ممثل شخصي مفوض بدلا من بعضهم إذا فرضت ظروف معينة غيابهم .

٢ - ان ينشأ « مجلس وزارى » يتكون اساسا من وزراء الخارجية مع إمكان دعوة وزراء غيرهم إذا اقتضت ذلك طبيعة المداولات . ومهمة هذا المجلس التنسيق بين مواقف الدول العربية في الأمور الدولية . ويجب ان تكون له سلطة البت في معظم الأحوال ورفع الموضوع مدروسا للعرض على مجلس الجامعة .

٣ - ان يحل محل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحالي « مجلس التعاون والتنمية » يتمتع بصلاحية كاملة في كل ما من شانه ان يؤثر على التعاون الاقتصادي بين الاعضاء ومتابعة التنمية في الاقطار المختلفة مع الاهتمام الخاص بالاجراءات التنموية المشتركة ، ومن الطبيعي ان يكون له الراى الاخير في نشاط المنظمات المتخصصة من حيث إنها مؤسسات تنمية مشتركة وتعاون متزايد وسعى نحو تكامل اقتصادى حقيقي . واقترح ان يكون حضوره في مستوى رؤساء الوزارات .

ويجب ان تتحول امانة هذا المجلس لتقوم بمهام تماثل ما تؤديه الأمانة العامة «لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية» التي تجمع ٢٤ دولة صناعية متقدمة، وتتمثل هذه المهام اساسا في جمع وتنسيق وتداول كل البيانات القطرية المتعلقة بالتنمية وكذلك اجراء قراءة عربية للبيانات الدولية واتاحة البيانات والتعليق لكل الاعضاء، وكذلك تصنيف وحفظ كل تلك البيانات في «بنك معلومات التنمية العربية».

والمهمة الثانية هي تهيئة الدراسات



المصدر : المصور

التاريخ : أبريل ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التفصيلية الدقيقة لموضوعات واجبة لتيسير انشطة التعاون والتنمية، ويجب ان تستعين فى هذا الصدد بمراكز البحث العلمى العربية على اساس تعاقدى، وتعرض نتائج هذه الدراسات على مجلس التعاون والتنمية لتبادل الراى وليس بالضرورة لاصدار توصيات او قرارات. ثم تنشر هذه الدراسات لتتاح لكل مهتم بها.

ومن المفيد للتنويه بهذا العمل ان وزراء الدول الاعضاء فى منظمة التعاون والتنمية لايتخذون اى قرارات وإنما ينقلون لحكوماتهم ولوزاراتهم محتوى مادار فى الاجتماعات. وبقدر كفاءة عمل الامانة يكون تاثيرها فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء.

• • •

اما فيما يتعلق بالمنظمات المتخصصة فالحديث يطول ويقتضى مراجعة نشاطها فى الماضى ووضعها الراهن والتصورات المتاحة لمستقبلها، ويعن لى فى هذا الصدد موضوعات مهمة فى مسيرة التعاون والتنمية اعرض لبعضها فيما يلى:

١ ـ منظمة العلوم والثقافة والتربية: يجب ان تركز على مايلى: إنشاء مجمع رئيسى للغة العربية مزود بامكانات بحث فى علوم اللغة العربية وفى علم الألسنة الذى تطور بسرعة فى الخمسين سنة الاخيرة، كذلك لابد من السعى لانشاء «مراكز تميز» فى العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية تستقبل الشباب المتفوق لدراسة مابعد الدكتوراه. وبهذا ترسى المنظمة اساسا لقاعدة عربية فى العلم والتكنولوجيا.

٢ ـ منظمة التنمية الصناعية تتحول الى بيت استشارى من مستوى عال ينشط فى كل الاقطار العربية على اساس تعاقدى وتنافسى، والعمل الاستشارى يبدا من مستوى خطة التصنيع الى مستوى دراسة الجدوى لاى مشروع، ومن الوارد ان تلعب دورا مهما فى كثير من المشروعات المشتركة بين قطرين عربيين او اكثر.

٣ ـ منظمة التنمية الزراعية، تركز على مشكلة المياه وصيانة التربة واستصلاح الاراضى ومقاومة التصحر.

٤ ـ الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى، يصرح له بالاقتراض عن طريق اصدار سندات تطرح فى الاسواق المالية الدولية، وبهذا يتحول من صندوق الى بنك تنمية يغنينا عن مشروع بنك الشرق الاوسط.

٥ ـ منظمة العمل العربية: تركز كل نشاطها على اسواق العمل العربية شاملة حركات انتقال العمالة بين الدول الاعضاء وبحث الضمانات والفرص المتاحة، واذا رفضت الدول العربية كلها هذا التوجه تصفى المنظمة.

٦ ـ صندوق النقد العربى يجب ان ينصرف الى عمليات بنك تجارة خارجية لتمويل التبادل التجارى بين الدول الاعضاء بالتنسيق مع البنوك القطرية المتخصصة فى هذا المجال. وبهذا يمكن ان يكون اكثر فعلا فى مساعدة الدول الاعضاء على تغطية عجز ميزان المدفوعات الطارىء وليس البنيوى.

٧ ـ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: يدخل ضمن المؤسسات التى يرعاها مجلس التعاون والتنمية ويكلف بدراسات متعمقة لمقتضيات نجاح الاشكال الاساسية للتعاون الاقتصادى وامكانات التنفيذ حاليا او فى مستقبل قريب، والتسلسل هنا معروف: منطقة تجارة حرة، ثم السوق المشتركة، ثم السوق الموحدة.



المصدر : المصـــــور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

وافترض ان نصيب هذه الافكار من الفجاجة كبير، ومن ثم فان هذا الطرح يستهدف شق الطرق فى مجالات مجهولة نسبيا فى الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادى العربية، فهذا ليس الا نوعا من «جدول اعمال» لانشطة بحثية ودراسية اراها مهمة، واعتقد ان القارىء قد لاحظ ان الجامع المشترك بين كل الاقتراحات هو تغطية ارض تتجاوز عادة اهتمامات واضع السياسة القطري. فهي تكمل الرؤية القطرية في جوانب تحتاج الى عمل عربي مشترك.

واخيرا إن كل الأطر المؤسسية الموروثة يثور حولها الجدل ويسلم معظم الناس بضرورة اعادة النظر فيها وفى مقدمتها منظمة الامم المتحدة ذاتها. فكثير هم من يدعون الى ان يكون الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشائها مناسبة لتطويرها، ومن لايغير بنفسه اوضاعه يقبل سلفا التغيير المفروض خارجيا تحت شعار ضرورة مجاراة المتغيرات الدولية.

نظـرة

العرب .. وحق الحياة

لاتزال قضية العرب «الحالية» هي اين موقعهم .. او اين هم من العالم المتغير الذى نتنفسه الآن؟

هل نظل نتحدث ثم نبرر بان مجلس الأمن او القوى الكبرى تكيل بمكيالين فتمنح ماتشاء لمن تشاء .. وتمنع وتفرض ماشاءت من عقوبات على من تريد؟

بالأمس تحدثنا ونتحدث عن امثلة كثيرة منها المواقف المتنوعة بالنسبة للعراق - والصومال - والبوسنة والهرسك .. وغيرها، وغدا سوف نتحدث وها نحن ننبه الى مسالة اخرى هامة - فإنهم - اعنى القوى المسيطرة - تبحث الآن باهتمام وجدية شديدة مسالة التصديق على معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية التى جرت مناقشتها والتوقيع عليها بالاحرف الأولى فى يناير من العام الماضى بواسطة ١٥٦ دولة لكن ٦٥ دولة فقط حتى الآن هى التى صدقت عليها .. وتريد القوى تنفيذها بدءا من يناير القادم ومن ثم فهى تسعى بجدية إلى دفع الدول للتصديق على المعاهدة وفق الاجراءات الدستورية لكل دولة .. و - لاحظوا هذا جيدا - تهدد بان من سيتخلف ستوقع عليه عقوبات بحيث يجد نفسه فى عزلة عن المجتمع الدولى !

وليس غريبا ان دولة مثل اسرائيل قد صدقت على المعاهدة .. وليس غريبا ايضا ان دولا مثل مصر لم تصدق عليها من منطلق المناداة بان يسرى نفس الشيىء - أعنى العقوبات - على الدول التى لم ولن توقع على المعاهدة الخاصة بالأسلحة النووية .. فإن هذه الأسلحة، لا تقل خطورة عن الكيماويات بل ربما افدح منها.

من هنا، فإن على العرب ان يفيقوا بوعى الى أنفسهم، فإن اسرائيل التى توقع على حظر السلاح الكيماوى تستهين بمعاهدة حظر السلاح النووى وتنشط فى انتاجه وتخزين أسلحته، الأمر الذى يفرض علينا نحن العرب - كل العرب - ان نفيق ونقف وقفة واحدة لننقذ مانريد وننبه أن تكون منطقتنا - بما فيها اسرائيل - خالية من النشاط النووى المدمر .. ولكن حتى نقف هكذا لابد ان نتجاوز الجراح، فنتصارح لنتصالح .. ولنتكاتف .. فنحقق السلام الذى ننشده عدلا .. وحقوق الحياة التى نرجوها لشعبنا .. وعلى هذا الطريق، وكخطوة عملية - وليست مجرد كلامية، يرتب «الأهرام» الآن لعقد ندوة للمثقفين العرب من كل المجالات، من كل الأقطار العربية، لوضع مشروع حضارى عربى .. يكون وثيقة نتعامل بها مع هذا العالم المتغير .. فنصمد .. ونبادر .. ونكتسب الاحترام وحق الحياة!

محمود مراد



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٤

التضامن... والتجمعات الإقليمية

أحمد حمروش

عقد خلال شهر مارس في القاهرة مؤتمران للتضامن في إطار تجمعين إقليميين، أولهما عربي للجان التضامن العربية وكان مؤتمرها الأول قد عقد في القاهرة ايضاً خلال شهر مايو 1986 في وقت كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين العاصمة المصرية ومعظم العواصم العربية.. وثانيهما في إطار البحر المتوسط وكان المؤتمر الأول للتضامن والتعاون بين شعوبه قد عقد في اثينا خلال شهر فبراير 1992 وجمع بين لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية.

وفكرة التضامن اصلاً تقوم بين مجموعة من الدول او الشعوب التي ترتبط بمصلحة مشتركة.. وعندما ظهرت لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية كانت ثمرة لمؤتمر باندونج الذي عقد في ابريل 1955 وحضره زعماء الدول المستقلة في اسيا وافريقيا وتجسدت في أول مؤتمر للتضامن بين شعوب القارتين الكبيرتين عقد في مصر في نهاية عام 1958 وكانت القضية المحورية للتضامن هي التحرر الوطني من الاستعمار وقوات الاحتلال وعندما تحقق هذا الهدف على مدار الأيام اصبح تطوير فكرة التضامن مرتبطاً بالظروف التي تجسدت على الساحة الدولية او الإقليمية ولذا ظهرت الدعوة إلى عقد لقاء مشترك للجان التضامن العربية بعد حدوث الخلافات التي اعقبت اتفاقيات كامب ديفيد وتوقيع المعاهدة المصرية - الإسرائيلية في مارس 1979 وانتقال مقر الجامعة العربية من القاهرة.

وكان اجتماع لجان التضامن العربية دليلاً على ان العلاقات بين الشعوب لا تتاثر بخلافات الأنظمة وان الدول العربية تشكل تجمعاً إقليمياً له مشاكل وقضايا وهموم خاصة تحتاج إلى اجتماعات مستمرة.. وهو ما تقرر فعلاً منذ عام 1986 حيث اصبحت هذه اللجان تجتمع مرتين او مرة كل عام لمناقشة القضايا التي تثقل كاهل الامة العربية والتي تحتاج إلى رؤية مشتركة وموقف واحد.. وقد ركزت هذه اللجان منذ بدات اجتماعاتها على الصراع العربي - الإسرائيلي باعتباره القضية المحورية التي تؤثر في موقف جميع الدول العربية والتي تحتاج إلى دعم النضال ضد الصهيونية العدوانية التوسعية.. كما واجهت حالة التمزق العربي التي اعقبت ازمة الخليج بحرص على السعي من اجل رأب الصدع ليس باسلوب عفا الله عما سلف وإنما بتثبيت القيم والمبادئ التي يجب ان تكون اساساً للتعامل بين الدول العربية واتحدت هذه اللجان لمقاومة موجات التطرف والإرهاب التي استجدت على المنطقة واصبحت مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار في عدد من الدول العربية.

وشعوراً من هذه اللجان باهمية وجود الية خاصة بها في إطار منظمة التضامن الاسيوي الافريقي تقرر خلال اجتماعها السابق في تونس البحث في وجود صيغة تنظيمية تربط هذه اللجان وهو ما استقر عليه الراي في الاجتماع الاخير بالقاهرة بتشكيل هيئة تنسيق من اللجان المصرية والسورية والتونسية ومنظمة التضامن تتولى الإعداد والتنظيم والمتابعة لتضامن هذا التجمع الإقليمي الذي يرتبط بالتاريخ والجغرافيا معاً.

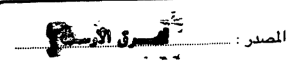
وظهرت بعد ذلك فكرة بعث تجمع إقليمي جديد في إطار التضامن عندما تغيرت الظروف في البحر المتوسط ولم يعد ساحة لصراع كوني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي واعلنت نهاية الحرب الباردة بين بوش وجورباتشوف في جزيرة مالطة إحدى جزر هذا البحر الذي يضم على شواطئه دولاً قامت فيها أعرق الحضارات الإنسانية في تاريخ البشرية.

ونمت فكرة التضامن في هذا التجمع الإقليمي خلال اجتماع تحضيري عقد في القاهرة وحضره ممثلون لهيئات غير حكومية في عام 1991.. وجسد هذا اللقاء عمق الاقتناع الشعبي بضرورة إرساء قواعد راسخة للعلاقات في ظل الظروف الجديدة التي لم تعد فيها دول شمال البحر تحتل دول الجنوب.. وظهور قضايا موضوعية تستوجب البحث والتعاون المشترك.

ولم يحل دون انعقاد هذا التجمع الإقليمي الجديد على أساس شعبي ارتباط الدول الأوروبية على شاطئ البحر المتوسط. كما لم يحل وجود إسرائيل دون انعقاد المؤتمر الأول في اثينا 1992 وإن كانت اللجنة المنظمة للمؤتمر الثاني قد اعتذرت عن عدم حضور الهيئات الشعبية الإسرائيلية كنتيجة لمذبحة الحرم الإبراهيمي التي فجرت عواصف من الغضب اصبح من الصعب معها تفسير الفرق بين اسلوب الحكومة الإسرائيلية التي تعمد إلى محاولة تثبيت الاستعمار الاستيطاني عن طريق المراوغة والمماطلة والتهاون مع المتطرفين الإسرائيليين وبين القوى الإسرائيلية التي تدعو إلى السلام الشامل

٣٤٦٩





المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٤

العادل وإعطاء شعب فلسطين حقوقه المشروعة.

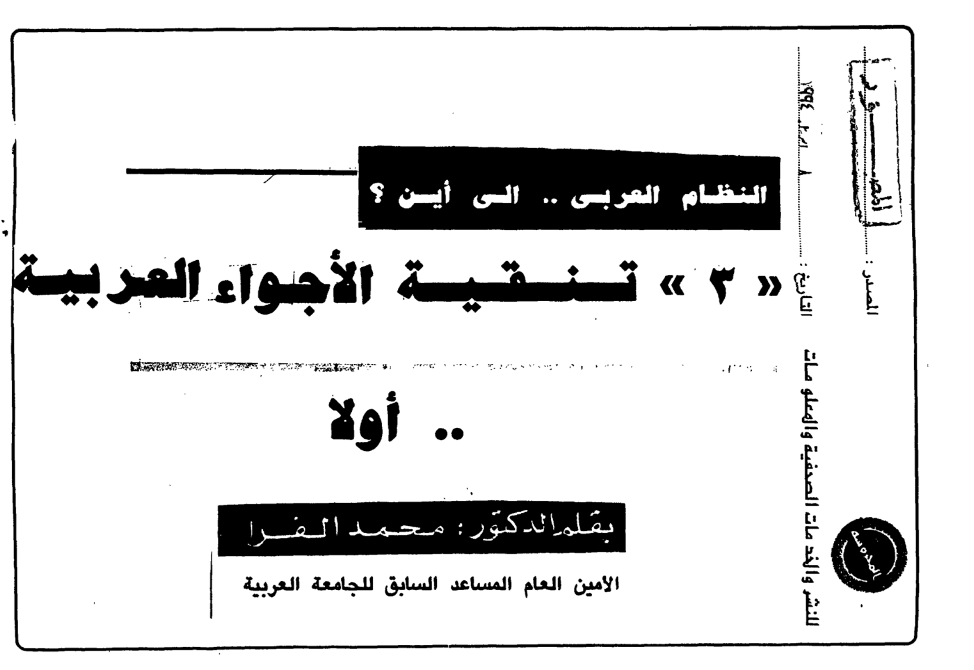
وقد وضح تقدم كبير في المؤتمر الثاني ظهرت معالمه من عدد لجان التضامن والمنظمات غير الحكومية المشتركة والتي بلغت حوالي 70 لجنة ومن حرص وزير خارجية اليونان بصفته رئيساً للجنة وزراء خارجية الاتحاد الأوروبية على إرسال رسالة للمؤتمر قرأها سفير اليونان بالقاهرة في الجلسة الافتتاحية، إلى جانب كلمات الأمين العام للجامعة العربية ووزير خارجية مصر وممثل دول الاتحاد الأوروبي.

كان المؤتمر الثاني تدشيناً فعلياً لفكرة التضامن في هذا التجمع الإقليمي الجديد حول البحر المتوسط والذي بدأت تنحسر عنه حدة الصراعات والنزاعات الإقليمية رغم انها ما زالت موجودة في حوادث دامية.. فالمفاوضات العربية - الإسرائيلية قد تقررت عودتها بعد تاكيد ضمان الأمن للمواطنين الفلسطينيين بما يبشر باحتمال وصول قريب لسلام شامل وعادل تقبله جميع الاطراف.. ومآسي البوسنة التي اثارت مشاعر الرأي العام العالمي قد وصلت إلى اتفاق بوقف نزيف الدماء.

وهكذا يدخل البحر المتوسط في مرحلة جديدة لا تكون الصراعات والنزاعات الإقليمية فيها دموية وعنيفة وإنما تدخل في إطار تسويات تتمسك بالشرعية الدولية والالتزام باخلاقيات عالمية جديدة تعتمد على وحدة السلام العالمي والأمن بدون تجزئة كما اعلن في مؤتمر اثينا الرسمي الذي عقد في ابريل 1992 وهو ما يضع حداً ونهاية للتعامل الذي ينحرف إلى الوزن بميزانين والكيل بمكيالين. ويرتبط بتسوية النزاعات المحلية ضرورة التقليل من الفجوة الاقتصادية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه وهو ما يحتاج إلى دعم الوعي باهمية تحقيق «مفهوم تكاملي» يظهر حاجة الدول لبعضها حيث يتضاعف سكان الجنوب بحيث يصبحون سوقاً مهمة لدول الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تقام فيه مشروعات تنمية مشتركة تتوافر لها العمالة الرخيصة.. وهو ما يعود بالفائدة وتحقيق التوازن بين دول جنوب أوروبا ودول الشمال ويخلق فرصة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على ترسيخ نظام القطب الواحد.

ومن النقاط المشتركة التي فرضت نفسها على المؤتمر الثاني لتضامن البحر المتوسط وظهور نزعة التعصب والعنصرية ورفع الشعارات الفاشية في بعض دول أوروبا وزيادة ظاهرة التطرف والإرهاب في بعض الدول العربية وهو ما يخلق دافعاً مشتركاً للبحث عن وسائل للقضاء على هذه الظواهر باعتبارها خطراً يهدد مستقبل الشعوب.. كما أن الاهتمام بمعالجة تلوث البيئة قد فرض نفسه بعد ان اصبح خطراً يهدد الصحة والحياة لشعوب البحر المتوسط.

كثيرة هذه القضايا التي تنسج العلاقة بين الشعوب بخيوط من المصلحة المشتركة في هذه التجمعات الإقليمية العربية والمتوسطية.. الأمر الذي يجعل للتضامن دوراً مستقبلياً اكثر فعالية بعد ان أسهم في مرحلة التحرر الوطني بدور إيجابي كبير.



المدوسه للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٨ / ٢ / ١٩٩٤

النظام العربى .. الى أين ؟

« ٣ » تنقية الأجواء العربية

.. أولا

بقلم الدكتور : محمد الفرا

الامين العام المساعد السابق للجامعة العربية



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

كانت بداية العمل العربى المشترك بقيام جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ والتى ولدت قبل قيام منظمة الامم المتحدة .. وكان ميثاق الجامعة كما ميثاق الامم المتحدة . وكذا دساتير الدول المختلفة فيه غموض ورد متعمداً كى يتطور النص بالممارسة ولا يحتاج الى تعديل كلما استجدت تطورات او تغيرات .. وقد واجهت مسيرة العمل العربى المشترك نكسات كثيرة بفعل التحديات التى واجهتها الامة العربية سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى ولذا فقد مرت جامعة الدول العربية - وهى انعكاس امين لاحوال العالم العربى - باحداث اصابتها بالضعف ونالت من مصداقيتها مما ادى الى كثرة الهجوم عليها دون مبرر حقيقى .

ولا شك ان غياب توافق الارادات السياسية العربية وعدم الرغبة فى تدعيم الجامعة العربية هو السبب الحقيقى فى ضعف الجامعة وبالتالى العمل العربى المشترك وبالتالى عدم ايلاء قرارات الجامعة الاهتمام اللازم .

وتحضرنى هنا تجربة ذاتية فعندما اشتركنا مع الدول الاوروبية فى الحوار العربى - الاوروبى فى إحدى العواصم الاوربية كانت اجتماعاتنا معهم تستمر احيانا حتى مطلع الفجر.. وكانوا يقولون لنا فى لقاءاتنا الخاصة انهم يناقشون المواضيع المدرجة فى جدول اعمال المجموعة الاوربية بكل جدية واحيانا تتناول المناقشة كل جملة وكل كلمة الى ان يتوصلوا الى اتفاق .. وعندها يسهل عليهم تنفيذ ما يصدر من قرارات لانها تكون قد وضعت بعناية واقرت بموافقة دولها التامة ولمصلحتها .. وهذا هو الفرق بيننا وبينهم .

وبالمقارنة بالوضع العربى فقد ابرمت اتفاقية بين الدول العربية من اجل قيام مجلس الوحدة .. وصادق العدد المطلوب لتنفيذها وعقد اول اجتماع لمجلس الوحدة الاقتصادية . وفى دورته الاولى التى كان لى شرف رئاستها قامت السوق العربية المشتركة واقرت فى هذه الدورة حريات التنقل والاقامة والعمل وانتقال رءوس الاموال . كما اقر مجلس الوحدة كل ما يساعد فى دعم المشاريع التنموية . وبقيت هذه الالتزامات بدون تنفيذ .. وزادت المضاعفات بعد حرب ١٩٦٧ ويكاد يكون نشاط مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق مجمدين الآن .. فقد توقفت معظم الدول عن دفع التزاماتها تجاه المجلس .. وسبب هذا - كما اعتقد - عدم وجود الارادة لتحقيق ما كانت تطمح لتنفيذه القوى القومية الوحدوية .

وها نحن نرى الدول الغربية تشجع العلاقات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية والاسلامية وتساعد فى تحقيق الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة .. وخطر هذه الهيمنة يجب ان يؤخذ بمنتهى الجدية .. ولا شك انه يراد ان يكون لاسرائيل فى النظام الشرق اوسطى الجديد الهيمنة الكاملة على اقتصاد المنطقة .. والقوى الغربية تعمل على اضعاف التنسيق بين الدول العربية ولم تعد تحاورها كمجموعة . بل هى تشجع العلاقات الثنائية .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

وكلنا يذكر كيف ان اسرائيل وامريكا رفضتا فى مؤتمر مدريد فكرة الوفد العربى الموحد وهى الفكرة التى نجحت فى مباحثات لوزان عام ١٩٤٩ وحققت توقيع بروتوكول لوزان بين دول المواجهة واسرائيل بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٩ والذى اعترفت اسرائيل بموجبه ان لا حق لها فى فلسطين الا ما اقرته الامم المتحدة فى قرار التقسيم رقم ١٨١ تاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وبعد هذا النجاح قالت امريكا كلماتها المعروفة : ما حصل فى هذه المباحثات لن يتكرر (*NEVER AGAIN*) .

وجدير بالانتباه ان النظام الشرق اوسطى الجديد الذى يؤيده البعض منا يسعى لحرمان الشعوب العربية من هويتها واقتصادها ويريدها ان تكون شعوبا شرق اوسطية : شعب مصرى وشعب سورى وشعب اردنى وشعب لبنانى بالاضافة الى الشعب الاسرائيلى ، والشعب التركى ، والشعب الايرانى وهكذا .. وهذا يضعف الجامعة ويحقق لاسرائيل التغلغل فى المنطقة ومن لا يدرك هذا ما عليه الا ان يقوم بزيارة الى نيويورك ولوس انجلوس وجنيف ليرى بأم عينيه كيف يسيطر اليهود على اقتصاد هذه الدول .

ولا شك ان اقتراحات الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله التى اوردها فى مقالة بالمصور الاسبوع الماضى مهمة جدا ولا خلاف عليها وهى جديرة بالتفكير والدرس .. غير اننى اعتقد ان اعادة تشكيل لاجهزة جامعة الدول العربية - على اهميتها - واعطاء ممثلى الدول سواء على مستوى رؤساء الوزارات او غيرهم صلاحيات كاملة فى كل ما يتعلق بالتعاون الاقتصادى بين الاعضاء ، ومتابعة التنمية فى الاقطار العربية المختلفة ، كل هذا على اهميته يمكن توفيره عندما تكون الاجواء العربية مساعدة خصوصا ان هناك اتجاها نحو عدم اعطاء الجامعة الدور المطلوب لحل خلافاتها التى تنشا واطفاء النار قبل اشتعالها .. وقد يكون سبب ذلك هو ازدياد الشعور القطرى لدى بعض الدول العربية ، وغياب نظرة اشمل للمصالح العربية العليا ، وللامن الجماعى العربى ، التى وضعت اطرها فى ميثاق الجامعة العربية .

وفيما يتعلق بتعديل الميثاق اعتقد ان الميثاق مازال صالحا ولا يحتاج الى تعديل فى الظروف الحالية ، ومشكلة الميثاق هى عدم توفر الارادة السياسية لتنفيذه .. والغموض فى نصوص الميثاق امر صحى يتطور بتطور العلاقات العربية ويفسر بالممارسة تماما كما هى الحال بالنسبة لدساتير الدول .. ولا ننسى ان اى تعديل يتفق عليه فى المجلس وفى هذه الظروف بالذات هناك تخوف من الا يجد موافقة الجهات التشريعية فى كل دولة .. وماذا يكون وضع الجامعة لو اقر عدد من



المصدر : الشروق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

الدول التعديلات واجل البعض الاخر البت فيها لسنوات طويلة .. الا يعقد هذا اعمال الجامعة فتعود الى الوراء بدل التقدم الى الامام ؟

ولا شك ان التخطيط للعمل العربي المشترك خلال المرحلة الدقيقة القادمة هو تخطيط صعب بسبب التمزق العربي ، وعدم توفر النية لتحقيق تنفيذ الافكار الطموحة التي يدعو اليها الاستاذ الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله ، ولهذا في هذا الظرف السيىء الذى تمر به الامة العربية قد يكون من الخير ان تركز الجامعة على الامور المحدودة الممكنة بدلا من السعي لتحقيق امور بعيدة المنال .. لابد ان تكون البرامج المطلوبة او المقترحة قابلة في ظل الظروف السائدة للتنفيذ .

وان تكون لدى دول الجامعة العربية النية الصادقة لتنفيذها .. ولما كانت الخلافات العربية قد خلقت جوا تعيسا ادى الى مواقف عربية متباينة وجب ان تكون اولى اولوياتنا العمل لتحقيق المصالحة العربية ووحدة الصف العربي وباقل الدرجات قبل الدخول في مناقشة تعديل الميثاق .

ان الافكار النظرية مهما كانت قيمتها اذا لم تتوافر لها الظروف الموضوعية الملائمة فانها تصبح ضربا من التمني - فمثلا فكرة الوحدة العربية هي الرد الطبيعي على الاحداث الدولية وما يخطط للمنطقة وما تواجهه من تحديات ، لكنني اعرف ان هذه غير ممكنة في الوقت الحاضر ولابد من تنقية الاجواء العربية قبل التقدم بهذا الاقتراح الطموح خصوصا بعد ان اصبحنا نتطلع الى الخارج لحل مشاكلنا بينما الحل عندنا هنا !

ومما يضيف الى خطورة هذا الوضع انه ينعكس بالضرورة سلباً على المفكر العربي الذى يواجه حالة من التمزق والاحباط .. وقد اخذت الكفاءات تهاجر الى امريكا وكندا واستراليا واوروبا .. ولما كان العلم والمعرفة هما قوام كل تقدم وكل تنمية في الوطن العربي ككل ، فلابد من العمل على اعادة هؤلاء الرجال كل في تخصصه ومجاله ، وذلك لملء الفراغ الذى تركوه وبالتالي النهوض بالتنمية الشاملة على مستوى الوطن العربي .. وهذا يستدعي وضع برامج لعودتهم وبناء مؤسسات لهذه الغاية وتحقيق الفرص المواتية لهم واجراء اتصال مستمر بهم .. وحتى يستطيع المواطن المغترب اداء واجبه على اكمل وجه لابد من تمتعه بحقوقه كمواطن وكانسان .. والديمقراطية المسئولة هي عامل اساسي لكل مواطن وهي التي تخلق الصلة المطلوبة بين الحاكم والمواطن .

واود ان اشير هنا الى فكرة سبق ان كتبت عنها اكثر من مرة وهي ملحة الآن اكثر من اى وقت مضى حول عقد مؤتمر يحضره مائة من رجال الفكر في الوطن العربي ويطلق عليه « مؤتمر قمة المفكر العربي » وتعد له لجنة تحضيرية وتكون مهمة المؤتمر معالجة احوال الامة العربية والاقطار المحيطة بها وما وصلت اليه العلاقات العربية من تردٍ .

هذا المؤتمر يتيح الفرصة لرجال الفكر ليلعبوا دورا لمساعدة جامعة الدول العربية في تحقيق رسالتها .. وقد تنبثق عن المؤتمر لجنة متابعة تقوم بالاتصال بالدول العربية من اجل تحقيق قبول مقترحات المؤتمر وقد يناقش هذا المؤتمر الذى تضع جدول اعماله اللجنة التحضيرية النقاط القيمة التي اشار اليها الدكتور اسماعيل عبدالله وغيرها ، وقد يقترح عقد قمة عربية لمعالجة ما تواجهه الامة من تحديات وقد يلعب هذا المؤتمر دورا في تحقيق المصالحة العربية .

هذه هي نقاط مبدئية ارجو ان تثير افكارا اخرى تكون جميعها بحاجة الى المزيد من الدراسة والاستقصاء .



المصدر : المصور

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

النظام العربى إلى أين ؟!

●● طرح د . اسماعيل صبرى عبدالله فى مقاله المنشور بالعدد الماضى من « المصوّر » افكارا للمناقشة حول النظام العربى القائم والمتمثل فى الجامعة العربية ومؤسساتها الأخرى ، وامكانات تحسين ادائها . وهذا الاسبوع يسهم السفير صلاح بسيونى والدكتور محمد الفرا فى هذا الحوار ●●

« ٢ » إذا لم نتحرك الآن .. لن نلوم إلا أنفسنا



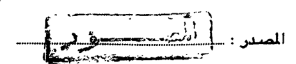
بعد أن انتهت أعمال الدورة ١٠١ لمجلس جامعة الدول العربية، لا يملك المراقب السياسى إلا أن يقرر أن التوصيف الذى قدمه السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر لنتائج اجتماعات المجلس من أن الجامعة العربية ليست إلا انعكاسا للوضع العربى العام، وأن أحدا لا يمكن أن يرضى عن هذا الوضع وبالتالى لن يكون راضيا عن نتائج العمل العربى حاليا. ولعل أوضح ما يؤكد هذا التوصيف أنه ما إن بدأ مجلس الجامعة فى بحث بنود جدول الأعمال حتى تم تأجيل أو بالأحرى استبعاد - أهم بنود جدول الأعمال وفى مقدمتها تعديل ميثاق الجامعة بإضافة ملاحق لتعديل قاعدة التصويت وإنشاء محكمة عدل عربية ثم تأجيل مناقشة تقرير الأمين العام حول الأمن القومى العربى العام بسبب استمرار الخلافات العربية وعدم تهيئة الأجواء المناسبة له ثم عدم تنفيذ مبادرة الأمين العام تحقيق المصالحة العربية.

وقد نتصور أن هذه الأوضاع تعتبر محصلة لحرب الخليج، وأنه مادام أغلب المواقف العربية الرسمية لايقبل أية مصالحة مع العراق ويتمسك بما يسمى بالشرعية الدولية والتزام العراق المطلق بها، فإنه من الصعب أن يحدث تحرك جاد على أى من المحاور الأساسية لكى ينتقل العمل العربى إلى مرحلة جديدة تواجه التحديات القائمة. ولكن مثل هذا التصور بعيد عن الواقع السياسى العربى. فالقضايا الملحة حول تعديل ميثاق الجامعة العربية وإنشاء محكمة عدل عربية والأمن القومى العربى سابقة على حرب الخليج وبسنوات. بل بدأ بحثها خلال الانتقال المؤقت للجامعة العربية فى تونس وتولت لجان متخصصة لهذا العمل وتقاريرها عرضت على الدول الأعضاء فى الجامعة دون أن تلقى الاهتمام الواجب بالتعليق أو التعديل أو القبول أو الرفض. ومن هنا يحاول الأمين العام أن يقدمها لكل دورة لمجلس الجامعة وتكون النتيجة التأجيل تلو التأجيل.

ولست أنوى الدخول فى الأسباب الكامنة وراء هذه المواقف العربية، ولكن يكفى القول بأن المخاوف والشكوك القائمة بين الأنظمة العربية فى صور شتى، ثم الاختلاف حول النظرة القومية الشاملة سواء فى مجال السياسة أو الاقتصاد كافية لتوضيح هذا الموقف العربى والذى لم يعد يحقق الحد الأدنى من أى عمل عربى مشترك. بل يمكن أن نضيف أنه مع ازدياد حجم التحديات الماثلة أمامنا فى مرحلة مفاوضات السلام وما سيتلوها من آثار ونتائج، ومرحلة التكتلات الاقتصادية الدولية واتفاقية «الجات»، فإن ما نراه ونلمسه لا يمثل إلا حالة من الانطواء على النفس فى أغلب الدول العربية دون أن يكون هناك وعى حقيقى بحجم هذه المخاطر والتحديات.

فى هذا الإطار المعتم، يقدم لنا أستاذنا د. إسماعيل صبرى عبدالله هذه المجموعة المتناسقة من أفكار جادة حول جدول أعمال للعرب بحيث



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

بقلم: السفير صلاح بسيوني

يخرجون من خلاله من هذا الاطار الجامد الذى نعيش فى ظله . وهو اطار مؤسسي كان بعيدا تماما عن النظرة الى قضية التنمية الشاملة للعالم العربي والتي لم تكن من القضايا المطروحة حينذاك مثلما ما لها من اهمية واسبقية الآن وباعتبارها ركنا اساسيا ليس فقط فى نجاح اى نظام سياسي او فشله . بل لعلها تتعدى ذلك إلى شرعية او عدم شرعية النظام السياسي ذاته . ولذلك فإن د . اسماعيل صبرى عبدالله يرى بحق ان عملية التنمية يجب ان تبتعد عن الإرث التاريخي او مبدا القوميات - مثلما حدث فى التجربة الأوربية - وإنما يجب ان تتجه إلى التكامل الاقليمي . وهو ما يفيد الخروج من الإطار العربي إلى الإطار الاقليمي الأوسع تحسبا لاية تطورات مستقبلية . ولكن البداية فى هذا التكامل الاقليمي يجب ان تبدا بمعالجة اوضاع المؤسسات العربية القائمة وعلى راسها الجامعة العربية . وهنا ندخل فى مقترحات ايجابية يحاول من خلالها ان يكون التنظيم العربي من خلال هذه المؤسسات مواكبا للمتغيرات والاوضاع الاقليمية والدولية . ففكرة ان تكون القمة العربية المؤسسة الأولى فى النظام العربي وتنعقد فى إطار دورى مثلما هى الحال فى منظمة الوحدة الافريقية او الاتحاد الأوربي . من المقترحات الأساسية المطلوبة فى تعديل الميثاق وحيث ان القمة العربية ليست حتى الآن ضمن المؤسسات الرسمية فى الجامعة طبقا للميثاق ولذلك فهى لاتنعقد منذ سنوات بسبب الموقف العربي بعد حرب الخليج . وهو ما يشكل احد العوائق الأساسية الحالية . ويكفى مثالا لذلك الانعقاد المنتظم للقمة الافريقية والتي تضم الرؤساء دون نظر إلى اى خلاف . بل ان هذه القمة هى الطريق المنظم الرئيسي لحل مثل هذه الخلافات منذ قيام المنظمة وحتى الآن . ومن الطبيعي انه اذا قبلت الدول العربية هذا التعديل فإن دور المجلس الوزارى سيكون البحث واعداد التوصيات المدروسة إلى مجلس القمة . وإذا كان الاتحاد الأوربي يتجه إلى إقرار مبدا الأغلبية فى التصويت بدلا من الاجماع . فإنه من المنطقي ان تتخلى الجامعة عن هذا المبدا غير الديمقراطي . ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه هو مدى موافقة الدول العربية على هذه التعديلات فى الوقت الذى ترفض فيه مناقشة مقترحات تعديل الميثاق وهى تضم مثل هذه الأفكار !

وإذا ما انتقلنا من هذا الجانب المؤسسي المهم إلى بقية المنظمات العربية مثل المجلس الاقتصادى والاجتماعي وتحويله إلى مجلس للتعاون والتنمية له صلاحياته الكاملة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ ابريل ١٩٩٤

فى كل ما من شانه ان يؤثر على التعاون الاقتصادى ثم يكون له الراى الاخير فى نشاط المنظمات المتخصصة ويكون حضوره على مستوى رؤساء الوزارات ، فإن مثل هذا الاقتراح له وجاهته ويسمح بلا شك ان يصبح مجلسا مماثلا لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والتى تقدم دراسات وابحاثا وتنظم البيانات التى تسترشد بها الدول الاعضاء ، وعلى هذه الصورة ، نخرج المجلس الاقتصادى والاجتماعى من جموده وعدم فعالياته إلى دور اكثر ملاءمة مادام لن يصدر قرارات لن تنفذ وانما هدفه الرئيسى اعداد الدراسات التى تتلقاها الحكومات من خلال المجلس الوزارى او مباشرة .

المهم إذن أن ننقل من هذه الاجهزة التى تصدر قرارات على مدى السنين دون ان يكون وراءها جهاز بحث علمى متكامل قادر على تقديم التوصيات المناسبة .

وبالمنطق نفسه فإنه اصبح محتما ان تتحول منظمة العلوم والثقافة والتربية - والتى انشئت على نسق منظمة اليونسكو الى المجالات التى اشار اليها د. اسماعيل صبرى عبدالله ، فبدلا من ان نتصور انها اليونسكو العربية - دون توافر الارادة السياسية او الامكانات المادية - عليها ان تتجه الى انشاء المراكز المتميزة فى اللغة العربية والبحث العلمى ولتشكل فى النهاية قاعدة عربية حقيقية فى العلم والتكنولوجيا .

وبالمثل ، فإن بقية المنظمات التى وردت فى هذه المقترحات عليها ان تتحول إلى مراكز للدراسات والابحاث ودراسات الجدوى وبحيث تستخدم ما لديها من خبرات فى هذا المجال .

ولكن الاقتراح الذى يلفت الانتباه بوجه خاص هو تحويل الصندوق العربى للانماء الاقتصادى الى بنك للتنمية وان يتحول صندوق النقد العربى إلى بنك للتجارة الخارجية ، فمثل هذا التحول اصبح اكثر من ضرورى فى هذه المرحلة الانتقالية إلى ما بعد السلام وبحيث يكون هذان البنكان سندا للاقتصاد العربى فى الاطار الشرق اوسطى الجديد .

• • •

لاشك فى ان كل هذه المقترحات تتطلب ثورة فى التفكير السياسى والاقتصادى العربى وهى تنبه إلى مخاطر الجمود المؤسسى العربى وانه على هذه الصورة سيضطر العرب إلى قبول ما سيفرض من الخارج ، ويبدو لنا اننا تعودنا فى عالمنا العربى ان نبقى حيث نحن وننتظر حتى تفرض علينا المتغيرات الدولية والتى تحركها القوة الخارجية ، والنظام الذى يتوافق مع مصالحها والذى قد لا يضمن لنا الحد الأدنى من مصالحنا القومية .

ودون مبالغة . فقد نجد انفسنا نقبل قمة شرق اوسطية ومجلسا وزاريا شرق اوسطى وبنكا للتنمية شرق اوسطى ... وحينئذ لن يجدى البكاء على اللبن المسكوب ولن نلوم إلا انفسنا او قد نكون اكثر سعادة ورضاء بالنظام الذى يخرجنا من الحرج العربى او المصالحة العربية او التضامن العربى او العمل العربى المشترك إلى الإطار الجديد الذى يغنينا عن كل هذه المتاعب والاشكاليات !



المصدر : الأخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٦

نحو الغد !

بح صوتنا من المطالبة بالوحدة والتضامن العربي واقامة تكتل اقتصادي امني عربي على غرار تكتلات العصر . فقد توحدت اوربا الغربية من ست عشرة دولة . وانضمت اليها السويد والنرويج وفنلندا والدانمارك . بينما تطالب الدول الاوروبية الشرقية السابقة بالانضمام لهذا التكتل وقامت الوحدة الاوربية الشاملة على اسس حرية مرور الاشخاص والاموال والبضائع والقوى العاملة . واصدرت لها عملة نقدية واحدة !

وفي امريكا قامت وحدة اقتصادية عملاقة من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك . وفي اسيا تسير اليابان ودول جنوب شرقي اسيا المعروفة بالنمور الخمسة على نفس الطريق !

فنحن الآن نعيش عصر التكتلات العملاقة بجميع اشكالها . ورغم ذلك لم يدرك العرب روح هذا العصر .. عصر التكتل والتوحد . ومما يبعث على الدهشة والغرابة ان الدول العربية تمتلك اكثر من غيرها مقومات الوحدة من ثقافة مشتركة لغة واحدة وتاريخ واحد وموقع استراتيجي هام وامتداد جغرافي شاسع وثروات مادية وبشرية طائلة وهائلة ،

وبدلا من ان تستلهم الدول العربية روح العصر وتستثمر جميع عوامل الوحدة التي تربط بينها فقد اجتمع وزراء الخارجية العرب لدراسة انقسام العرب بعد حرب الخليج ، واعادة وحدتها فقد اجتمعوا في اطار اجتماع الجامعة العربية الأخير لرأب الصدع وانتهى بهم الأمر بتعميق اسباب الخلاف والفرقة والتشرذم واستعانت دول الخليج العربية بالقوات والاساطيل الاجنبية لحمايتها فقدمت للعالم نموذجا مناقضا لروح العصر .

ومن اعجب العجب ان تتوحد الدول الاوربية والامريكية واغلب الدول الاسيوية رغم العداءات والحروب .. التي استمرت بينها عبر القرون ، ورغم اختلاف ثقافتها ولغاتها ومصالحها ، بينما يبقى العرب على حالهم وكانهم يعيشون خارج العصر . عاجزين عن اجتياز الفجوة الهائلة التي تفصلهم عن تقدم التكتلات الدولية الكبرى وان تزداد الفرقة . ويتردى وضعهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي والسؤال الذي يفرض نفسه هو : هل من طريق للتوحد والتقدم .

ونجيب على هذا بأن الطريق مفتوح على مصراعيه امامنا اذا اكتمل لنا الوعي وتوافرت النية واجتمعت الارادة .. واستيقظنا من سباتنا ولكن هيهات مادمنا منقسمين مختلفين متشرذمين .

حسين فهمي



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٤

كما ان الولايات المتحدة والغرب وجدوا ان عبء متابعة الامور التفصيلية للمنطقة ثقيل وينوؤن به، فضلا عما تبين من أن ماكانت تحلم به هذه الدول من احتكار عمليات اصلاح ماخربته الحرب على الصعيد الاقتصادي حجمه اقل مما كانت تتوقع وقد انتهى خلال السنوات الثلاث، ومن هنا فانه يمكن القول ان العامل الخارجي لم يعد بنفس الحدة التي كانت عليها في عرقلة السعي لترتيب هذه العلاقات كما كان عليه قبل ثلاث سنوات، خاصة وان ذلك الموقف كان مطلوبا على الصعيد الدولي للسير في صيغة مدريد كما جرى تصميمها وللوصول الى اتفاق غزة اريحا. وامام التعثر الذي حدث في مسار مدريد وامام التعثر في تطبيق اتفاق غزة اريحا اصبح الذهن مفتوحا لاراء جديدة.

اما العامل الآخر فهو الداخلي وكما اوضحنا فانه تبين بشكل جلي بالنسبة لاستعراضنا للأوضاع الاقتصادية والامنية والسكانية ان الخلل في العلاقات ومحاولة انزال العقاب بعضو في جسم العالم العربي انما هو في حقيقة الامر انزال عقاب بالجسم كله. وهنا نستحضر قول شاعرنا العربي : فاذا رميت يصيبني سهمي .. وقد قاله في معرض اقتتال عربي في الفترة نفسها .. فبنوعمه قتلوا اخاه .. وبالهول دعوته للثار والانتقام ولكنه اذا انتقم ورمى السهم فان السهم يصيبه هو ومن هنا تاكد انه لابد من مراجعة، وباتت الاصوات التي لاتزال اسيرة الانفعال ولاتزال تردد ما كانت تقوله من ان المصالحة لابد ان لاتقوم على مبدا عفا الله عما سلف وانما على اساس شروط معينة .. باتت هذه الاصوات تخفت امام حقائق الامر الواقع، كما ان شعار المصارحة قبل المصالحة قد اخذ وقته واستنفد الغرض منه، فالمصارحة تحققت عمليا من خلال هذا الواقع الذي نراه ومن خلال المعاناة التي تعانيها كل دولة عربية بمفردها في ظل تدهور هذه العلاقات العربية، وهي ليست مصارحة في الكلام وانما مصارحة قائمة علي دراسة موضوعية للاوضاع .. ما السبيل اذن ؟ وكيف يكون البدء ؟

لابد هنا ان نقف امام الدلالة الاستراتيجية لقمة جنيف كمدخل للحديث عن كيفية البدء، اذ انه من المعلوم ان اسرائيل والقوى المشايعة لها رمت بكل ثقلها لتمنع لقاء على مستوى القمة بين سوريا والولايات المتحدة مثلما رمت بكل ثقلها لتفرض مفاوضات سرية بين سوريا واسرائيل .. ولتفرض لقاء علنيا بين رئيس الوزراء الاسرائيلي و رئيس الجمهورية السورية . ولكن الحد الادني من الوقفة العربية متمثلة في الموقف السوري الرسمي وبمساندة بعض الدول العربية له باساليب الدبلوماسية الهادئة والسرية وبقوى المقاومة في الامة من انتفاضة ومقاومة افسدت محاولات اسرائيل وتم انعقاد القمة التي دلالتها هي ان بحث أوضاع المنطقة على الصعيد الأمريكي يجب أن يكون مع دول المنطقة وليس مع اسرائيل كما تريد تل أبيب .. وهذه دلالة استراتيجية كبيرة تتفق مع رؤية استراتيجية نافذة طرحها بعض المفكرين العرب منذ زلزال الخليج وتوقعوا فيها تحولا امريكيا في النظر الى دور اسرائيل في المنطقة .. نخلص من هذه الدلالة الاستراتيجية الى انه بالامكان حين يتوافر هذا الموقف العربي بحده الأدنى أن نعيد ترتيب العلاقات العربية فكيف يتوافر ؟

لابديل عن ان ننظر إلى دول عربية بعينها لتباشر مهمة البحث الجماعي بينها وتوظف المباحثات الثنائية العربية التي سجلت في عام ١٩٩٣تقدما لا باس به فتصوغ نواة لموقف عربي جماعي. وكما هي العادة تتجه الأنظار في الجزيرة العربية الى المملكة العربية السعودية وفي الهلال الخصيب الى سوريا.. وفي قلب الوطن العربي الى مصر.. وفي المغرب العربي الى المغرب هذه الدول الأربع هي.. ركائز اساسية للتجمعات الاقليمية في الوطن العربي، ويمكن لدول أخرى نشطت على صعيد الدبلوماسية العربية كالاردن أن تسهم بدور

خاصة ان الاردن قام بالتحرك النشيط على مستوى العلاقات الثنائية وواضح ان هذه النواة ستفعل الكثير من اجل التمهيد للقمة العربية الشاملة، ويقينا فان ماتصل اليه يمكن ان ينجز ٩٠٪ من عمل القمة المنتظرة.. وطبيعي ان يتجه النظر ايضا الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية فهي بتطوير اساليبها تدعم دورها بشكل افضل، وهي خلال دراستها للمناخ السائد اليوم تكون اقدر على المبادرة لتتحرك في تناغم مع تحرك هذه الدول..

والحق ان الوصول الى انجاز على صعيد العلاقات العربية - العربية يصل بنا الى تحقيق التضامن العربي، وسوف يكون العامل الافعل في الوصول الى السلام الحقيقي. وقد لفت النظر في قمة جنيف أن مصطلح السلام الحقيقي تكرر استخدامه للتمييز بينه وبين العمليات التي تحمل اسم السلا م فتزيد في التوتر وفي مشكلات المنطقة.. ويقينا فان هذا العمل العربي في ظل التضامن هو الذي سيجعلنا نتقدم ليقترب بنا عام ١٩٩٤ من هذا السلام الحقيقي.

وهي وقفة بمناسبة مضي ثلاث سنوات على حرب الخليج

تتوافق مع دخولنا شهر رمضان المبارك الذي يعطينا القوة الروحية اللازمة للارتقاء بالنفس واعتماد النظرة الشاملة للتامل فيما ينفع الناس.. لان ما ينفع الناس هو الذي يمكث في الارض واما الزبد فيذهب جفاء، ولان الكلمة الخبيثة كالشجرة الخبيثة بينما الكلمة الطيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء..ولابديل عن هذا اللقاء العربي الشامل الذي سوف يجد السبل لمعالجة كل الجزئيات بين الشقيقتين العراق والكويت بمنطق نابع منا ومن قيمنا وتجربتنا الحضارية الطويلة..



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

أزمة الخطاب العربى البديل



بقلم:
د. محمد شومان

احذر بداية عند تناول هذا الموضوع من خطاب ذاع وانتشر في السنوات الأخيرة اسمه خطاب جلد الذات، والذى يركز على وصف الخطاب العربى وتحليله بطريقة مغرضة تتعامل مع الخطاب العربى كخطاب واحد دون تمييز بين الخطابات المتعددة والمتنافسة التى تندرج تحت مسمى الخطاب العربى. وتستهدف هذه الطريقة اساساً إلصاق كل الفاظ وأوصاف العجز والقصور والسلبية والتناقض واللاواقعية بالخطاب العربى عامة، بل وبالعقل الذى انتج هذا الخطاب.

وقد يصبح القول بان الاغراض والتحيز فى خطاب جلد الذات يرجع إلى تردى الواقع العربى ولافاعلية الخطاب نفسه، إلا أن تحليل خطاب جلد الذات يؤكد ارتباطه على نطاق واسع بحملة منظمة لها أهداف سياسية تركز على التشكيك فى القيم والثوابت الاساسية لحركة التحرر الوطنى العربية ولقيم العروبة والإسلام، خاصة أهداف وغايات المشروع الوحدوى العربى.

وبغض النظر عن اسباب وأهداف خطاب جلد الذات فاننى انبه إلى خطورة نقد ورفض أسس وثوابت خطاب المشروع الوحدوى العربى، واقترح فى المقابل الالتزام بمنهج علمى صارم فى تحليل الأدوات والاساليب التى تقترحها الخطابات العربية الكبرى - القومى الإسلامى ، الليبرالى، الماركسى - دون مساس بالأسس والثوابت والغايات الكبرى لكل خطاب، لاسيما أن هناك مشتركات تجمع بينها، ومن ثم قد تساعد على التقاء وتقارب تلك الخطابات.

وعلى سبيل المثال قد يكون من المفيد تحليل ونقد الاساليب والوسائل بل والمراحل التى يقترحها الخطاب الوحدوى العربى لتحقيق أهدافه فى الحرية والوحدة والعدل الاجتماعى، ولكن من غير المفيد، بل ومن الخطر ان يطال التحليل نقد وهدم أسس المشروع باكمله، فما معنى مثلاً ان يطال النقد فكرة الدولة العربية الواحدة، أو الموقف من إسرائيل، وأن يقترح البعض الشرق اوسطية بديلاً عن دولة الأمة العربية

استناداً إلى المحاذير السابقة يمكن القول بان أزمة الخطاب السياسى العربى بمكوناته الإسلامى، والعروبى، والليبرالى، والماركسى تتجسد فى:

١ - الخلط بين الأسس والثوابت والوسائل والاساليب المتغيرة لكل خطاب، فقد تتغير الوسائل والاساليب فى ضوء معطيات الواقع العربى والعالمى، لكن تظل الأسس والثوابت القيمية والتاريخية مكانها كحجر أساس، فمثلاً هل يمكن ان نناقش من جديد ان العرب أمة واحدة،

صحيح ان هذه الأسس والثوابت تحتاج إلى جدل ونقاش حول كيف يمكن الحفاظ عليها وتحقيقها فى أرض الواقع، لكن من غير المعقول مناقشة هل العرب أمة أم لا.

٢ - تركيز كل خطاب على الأسس والثوابت والأهداف والغايات الكبرى دون اهتمام كاف بالوسائل والاساليب، وسبل تطويرها فى ضوء تغيرات الواقع والتحولات الدولية والاقليمية، واللافت للانتباه ان التعميم وعدم التحديد هما سمات عامة تشيع فى الخطاب العربى على اختلاف مكوناته، فالخطاب الإسلامى لايوضح اساليب ووسائل قيام الدولة الإسلامية ووسائل قيامها أو شكلها ومكانة ودور الاقليات فيها، وبالمثل يسكت الخطاب الليبرالى عن توضيح آليات ووسائل التحول إلى الاقتصاد الحر والتعددية السياسية فى ضوء الظروف المجتمعية السائدة فى المجتمعات العربية، حيث تنتشر الأمية، ويمثل الفقراء ومحدودو الدخل الأغلبية، كذلك فإن الخطاب القومى لايوضح وسائل واساليب تحقيق الوحدة العربية فى ظل تراجع المد القومى والصلح مع إسرائيل وقوة الدولة القطرية.

٣ - الافتقار إلى نظام الأولويات، وبالتالى إثارة قضايا والدخول فى صراعات مدمرة، وترجع هذه الظاهرة إلى غياب الإتفاق السياسى بين القوى والفاعليات السياسية الاساسية على خطاب عربى موحد يجمع ويعبر عن اهدافها الكبرى فى مواجهة التدخل الأجنبى ومظاهر التبعية والتخلف وأزمة الديمقراطية والمشاركة السياسية.

والملاحظ هنا أن ثمة قطيعة وصراعا بين الخطاب الإسلامى، والخطاب العروبى، والخطاب الليبرالى، والخطاب الماركسى رغم وجود كثير فى نقاط الاتفاق والالتقاء بينها فى مواجهة مشاكل الواقع، فالخطاب الإسلامى يقدم تطبيق الشريعة الإسلامية احياناً على مواجهة الصهيونية والاستعمار رغم انه يلتقى مع القوى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

الوطن العربي

وقفة أمام العلاقات العربية بنظرة جديدة

بقلم : أحمد نافع

مرة أخرى، نجد أنفسنا في مواجهة موضوع العلاقات العربية ـ العربية، والمناسبة عام ميلادى جديد، ومضى ثلاث سنوات بكاملها على زلزال الخليج فى ازمته الطويلة وحربه الشديدة، والمناسبة تدعونا إلى وقفة للتامل في حال هذه العلاقات وفيما ينبغي أن نعمله بشانها، خاصة وأن أحداثا أخرى واجهتنا فى بداية هذا العام من أهمها على صعيد الصراع العربى الاسرائيلى نظام المنطقة العربية ولقاء القمة بين الرئيسين الأسد وكلينتون فى جنيف. ومن بينها أيضا على الصعيد نفسهعدم إحراز تقدم ملموس في المحادثات الثنائية التى استؤنفت فى واشنطن فى سرية تامة.

والسؤال الذى يتبادر إلي الذهن: هل المناخ صالح لبحث هذا الموضوع بالجدية التى يستحقها؟.. إن كثيرا من المراقبين العرب يجيبون بالايجاب متاملين في الحقائق التى تكشفت خلال السنوات الثلاث الماضية فيما يخص العلاقات العربية. وقد تابع هؤلاء باهتمام خاص هذا المناخ في أوساط دول مجلس التعاون الخليجي الذى انعقد على مستوى القمة في أواخر العام الماضي، وكان ملاحظا أن عدة أصوات فكرية صدرت من منطقة الخليج تطالب بالوقفة، ونشير الى بعض الحقائق الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والأمنية والسكانية الديموغرافية.

ومجمل الآراء فى هذه الأوضاع أن انخفاض أسعار البترول بالصورة التى رأيناها والتكاليف الباهظة لحرب الخليج ولاصلاح ما دمرته هذه الحرب جعل الاقتصاد فى هذه الدول يعاني من وضع صعب. كما أن متطلبات الامن من خلال تامينه على الصعيد الدولى بدت باهظة التكاليف، حتى أن أحد المعلقين السياسيين من أبناء الخليج، الح على ضرورة التوجه في الموضوع الى البيت العربى ففيه عطاء وأخذ بينما لوحظ أن التعامل على الصعيد الدولى فيه عطاء مستمر واستنزاف لاطاقة لمالية هذه الدول به، ناهيك عن انه لا يكفل استقرار الأمن على اسس قوية. اما الموضوع السكاني فقد دق جرس الانذار بشانه بقوة فى بعض دول الخليج، وقد رأينا مجلة اسبوعية عربية تصدر في بداية هذا العام تتحدث عن «القنبلة السكانية» فى الخليج وتشير الى ان نسبة الأجانب في بعض الدول الخليجية الصغيرة وصلت الى ٨٠٪ وكلهم من غير العرب.

والواقع ان مضى ثلاث سنوات اتاح لمواطنى الخليج ان يراجعوا الثوابت والمتغيرات. فاذا بالثوابت تزداد رسوخا واذا بالمتغيرات الطارئة بفعل الحرب والجراح التى سببتها يتضاءل أثرها مع التئام بعض الجراح ومع تاكيد قضية الانتماء. هذا عن المناخ فى منطقة الخليج، فماذا عن المناخ فى العراق، الطرف الأخر فى أزمة الخليج.

لقد كانت السنوات الثلاث بالغة الصعوبة على صعيد التعامل مع قرارات الامم المتحدة التى يجرى تنفيذها بطريقة خاصة وباسلوب لايفرق بين الشعب والنظام، وعلى صعيد الاوضاع العراقية الداخلية . وقد رأينا كيف تطورت الامور فى شمال العراق وفى جنوبه وعلى صعيد المحيط الاقليمي. وهاهو مثل على ذلك: قضية الأكراد التى ماأسرع ان فعلت فعلها في تركيا وأدت الى حدوث اهتزاز على صعيد العلاقات بين تركيا وجيرانها ورأينا كيف انتهت مؤخرا باصوات دولية تطرح رأيا بأن الوقت غير مناسب لاعادة رسم خريطة المنطقة، ثم رأينا لقاء وزراء خارجية سوريا وتركيا وايران الذين اجمعوا على وحدة العراق. وخلال هذه الفترة عانت الأمة العربية كلها ومعها شعوب الخليج مما تسببه المقاطعة من ويلات لشعب العراق وبصفة خاصة ضحاياها من الأطفال، وقد لفت الانتباه مؤخرا مقال أحد المفكرين العرب الذى وجد نفسه يواجه هذه القضية اثناء زيارته الخليج حين سئل «لماذا لم يرفع صوته بشانها»؟!

فاذا ماانتقلنا الى بقية الدول العربية رأينا انه ما من دولة إلا وتشعر بشذوذ الوضع الذى عليه العلاقات العربية ـ العربية الان ـ فكيف السبيل لمعالجة موضوع هذه العلاقات مادام هناك احساس قوى بضرورة ذلك لان هذا يدعونا الى التامل فى عاملين يفعلان فعلهما في هذه العلاقات، أولهما عامل خارجى له تاثيره وواضح انه اغتنم ازمة الخليج وحربه ليحاصر هذه العلاقات فى المجرى الذى يرى انه يريحه ومن هنا رأيناه يحتكر القرار الدولى ويعطل اى قرار عربى بشان معالجة أوضاع مابعد الخليج، ولكننا نرى اليوم ان هذا العامل الدولى بعد مضى ثلاث سنوات يراجع نفسه والأدلة على ذلك كثيرة: فبعض الدول الخارجية التى أسهمت اسهاما فعالا في اتخاذ قرارات معاقبة العراق عانت الكثير اقتصاديا من نتائج هذه المقاطعة وفي مقدمتها روسيا



المصدر : العربي

التاريخ : ١١ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القومية عند ضرورة التحرر الوطني وممارسة الحريات السياسية، بينما يركز الخطاب الليبرالي على الحريات السياسية والاقتصاد الحر دون اهتمام كبير بتحقيق العدل الاجتماعي.

٤ – السلفية والجمود الفكري وعدم مواكبة التحولات الاقليمية والدولية، وتوجد دلائل تعكس تلك السلفية بمعنى النقل عن تجارب تاريخية سابقة دون مراعاة لظروف الواقع ومتغيرات الزمان، كما يبرز ذلك في الخطابين القومي والإسلامي أو النقل الميكانيكي عن تجارب مجتمعات أخرى كما هو حال الخطابين الماركسي والليبرالي.

ولعل ابرز نتائج تلك السلفية والجمود والاعتداد بالذات، محاولة بعض الخطابات نفي بقية الخطابات الأخرى، والتضخيم من قيمة ووزن ماتقدمه، وادعاء ان أطروحاتها وغاياتها هي فصل الخطاب.

٥ – يمكن القول بأن السلفية والجمود يفسّران إلى حد كبير القطعية والصراع بين الخطابات المختلفة التي تكون الخطاب العربي الراهن، إضافة إلى حالة اليأس والاحباط المسيطرة على الخطاب العربي بمكوناته المختلفة، إذ ان كل خطاب ينتمي إلى مرجعية تاريخية أو مجتمعية مغايرة للواقع العربي الراهن، وتقدم هذه المرجعية عادة كنموذج مثالي للحياة كما ينبغي ان تكون، لكن بمقارنة الواقع العربي الراهن بتلك النماذج تبدو الفجوة واسعة بين الواقع والمثال. وتبرز حالة اليأس والاحباط.

٦ – الادراك المشوه للآخر، فالآخر بمعنى كل ما هو غير عربي أو إسلامي يتجسد في إسرائيل والغرب فقط أي إسرائيل والحركة الصهيونية المتحالفة مع الغرب، ومثل هذا الادراك يقلل من أهمية وأثر الشعوب والمجتمعات الآسيوية والأفريقية مقابل المبالغة والتضخيم في قوة إسرائيل والولايات المتحدة. وبالتالي النظر اليهما كقوة لابد من مواجهتها أو دحرها، أو التعاون معها وسواء كانت المواجهة أو التحالف مع الآخر - الغربي الصهيوني - فإن هناك اتفاقا على ان القوة والامكانيات الهائلة للغرب والصهيونية العالمية تستخدم ضد العرب والمسلمين، ويفسر ذلك كثير من الأزمات والهزائم التي لحقت، وربما ستلحق بالعرب والمسلمين.

وقد يكون من الصحيح ان الغرب والصهيونية يتآمران على الأمة العربية إلا انه من غير الصحيح النظر إليهما دائما كتجسيد للآخر، أو اعتقاد بأن كل هزائمنا تقف وراءها إسرائيل والغرب. فثمة اسباب وعوامل داخلية كامنة في الواقع العربي، ونتحمل نحن كعرب ومسلمين مسئوليتها، كما ان هناك قوى دولية واقليمية أخرى غير عربية لها حضور وتأثير متنام في الساحة الدولية

هذه باختصار هي أهم ملامح أزمة الخطاب السياسي العربي الراهن الذي تطرحه القوى السياسية للتغيير، وهي أزمة عامة تظهر بدرجات مختلفة، أي ان ظهورها في الخطاب الإسلامي والخطاب القومي والخطاب الليبرالي والخطاب الماركسي هو سمة عامة، غير ان حدة ومدى انتشار كل منها يختلف باختلاف كل خطاب وثوابته ومكوناته الاساسية، ولابد من فتح باب الحوار والنقاش حول هذه الملامح، والتعامل معها في سياق موقف الأزمة وضرورة مواجهتها والبحث عن حلول تجمع بين القول والعمل لتطوير الخطاب العربي وتجديده والتقريب بين مكوناته وأطروحاته المختلفة

إن مهمة الحوار بهدف التجديد والتقريب بين مكونات الخطاب العربي الراهن أصبحت أكثر اهمية، بل وضرورة في ضوء تعاظم تحديات الداخل والخارج وسرعة التحولات الدولية اضافة إلى ضعف امكانيات كل فصيل او خطاب عن مواجهتها منفرداً، والتغلب عليها اعتماداً على امكانياته الذاتية فقط. فهل نبدأ الحوار.



تآكل الهوامش العربية..!!

يظهر تآكل الهوامش العربية.. كمشكلة مزمنة متفاقمة، تعود بداياتها ربما.. الى خروج العرب من الأندلس، هذا الخروج المأساوي.. الذي كما يرمز للمشكلة.. فإنه يجسد معنى التآكل حرفيا.. من وجهة نظر الجيوستراتيجية المعاصرة، باعتباره لم يقتصر فقط على نزع الأرض لحساب قوة مناوئة - وإنما طوى ثقافتها أيضا.. وخلع سكانها، حيث هي (الأرض + الثقافة + السكان).. بمثابة مؤشرات التآكل ومقاييسه، ويتحدد هدف هذا المقال.. في متابعة هذه المسألة تاريخيا.. في لقطات موجزة.. وإلى وضعيتها الراهنة في المنطقة، وتحديد أبعادها.. وظواهرها بظلالها، ومحاولة تشخيصها بما قد يسهم في التنبيه لخطورتها. وربما مواجهتها، خاصة مع تواتر وقائعها. طوال نصف القرن المنصرم، وتعرض هوامشها للتآكل.. بصورة مباشرة (جزر الخليج العربي). وغير مباشرة (العراق. السودان. الصومال) بدرجات متفاوتة، والتى لاتقل ايقاعاتها المنذرة.. عما سبق حدوثه فى الاندلس. وغيرها بعدها، ومن ثم ايقاف استشراء التآكل الى عقلها.. ونفسية شعوبها.

د. عمر الفاروق
أستاذ الجغرافيا السياسية
آداب عين شمس

لقد أعقب الخروج العربي من الاندلس (١٤٩٢).. سقوط المنطقة العربية برمتها.. تحت السيطرة العثمانية المباشرة.

وقبل ان تسقط الدولة العثمانية.. وقع معظم المنطقة تحت سيطرة قوى أوروبية متعددة، سعت عامدة.. نحو تغيير الهوية الثقافية للقلب ذاته وافلحت في ذلك بدرجات متفاوتة، بلغت أعلاها فى هوامشها الجنوبية (جنوب السودان).. متبعة في ذلك شتى الطرق، وبدرجة اقل.. ولكن أيضا عالية.. فى مناطق الاستعمار الاستيطاني.. الفرنسي خاصة، مما أفضى رغم المقاومة.. الى ثنائية اللغة.. ومايتداعى عن ذلك.. من شروخ ثقافية مستمرية.

ولم تكن العملية بهذه الدرجة فى المشرق العربي.، رغم ماأصاب نواته فلسطين.. من جراء حركة استيطانية. زرعت بها ثقافة مغايرة، لاتزال محطا لاختبار قوته وقدرته على رفضها او امتصاصها، وبموازاة هذه الحركة وضدها.. تعمقت العروبة.. وشكلت نسيجها القومي.. وتجسدت فى الجامعة العربية...، وتبرز مصر.. بحكم كثافة وتجانس سكانها.. وتبكيرها منذ عهد محمد علي. إلى عصر نهضتها، قد استعصت على حركة تغريب ثقافتها.. وعصمت مثل حجر الزاوية منطقتها، وتوصلت الى معادلة متوازنة عامة.. تحقق بها التفاعل مع الثقافة الغربية.. دون تآكل هويتها، وتمكنت من نشرها.. بواسطة الجامعة وبعثاتها التعليمية، وبذا تكون محصلة هذه المرحلة.. ان منطقة الثقافة العربية.. وإن استمرت على انكماشها.. بل واصيبت من داخلها، إلا انها اوضحت عن قوى المقاومة الكامنة.. وجسدت هويتها.. كما وجدت نموذجها، غير أن هوامشها الشمالية بقيت بين شقي الرحى.. تعاني من ثنائية ثقافتها، وكذلك هوامشها الافريقية.. التى تطالب بانفصالها عن بنية الثقافة العربية.

وخلال العقدين الاخيرين.. انتكست صحوة منطقة الثقافة العربية، بل وعاود التآكل هوامشها.. بكافة أشكاله المادية والسكانية والثقافية، فمن الناحية المادية (الارض).. داهمت ايران جزر الخليج (ابو موسى وطنب الصغرى والكبرى) واستولت عليها، وادعت حقوقا لها فى شط العرب.

ودعمت النزعة الانفصالية لأكراد العراق. حيث تقع حقول بتروله الرئيسية، ودمرت حروب الخليج اقتصاديات العراق.. فبات مهيضا. ومعه كل الهوامش الشرقية، قد نزعت منه منطقة الأكراد تقريبا.. وتلوح أحيانا احتمالات تقسيمه. منذرة بما أدهى، ونفذت تركيا مجموعة من مشروعات المياه الكبرى في الفرات الاعلى بما يجعل من الفرات الأوسط والأدنى في سوريا والعراق تحت رحمتها. بمثابة نوع من التآكل المائي لايقل خطورة فى هذه المناطق الجافة عن التآكل الارضي. وقد شاركت فيه أيضا من قبل بانتزاعها لواء الاسكندرونة السورى عنوة، كما تشير بعض التقارير. الى ان إسرائيل قد وضعت يدها على عدد من جزر المدخل الجنوبي للبحر الاحمر.. بموالسة اثيوبيا. أما جنوبي السودان فيكاد يكون قد انفصل بارضه بعد فصمه بسكانه وثقافته، وتحوم الاحتمالات حول مصير الصومال. بعدما فتكت فتنته بسكانه.. وهتكت ثقافته، هذا فيما يتصل باهم ظواهر التآكل الارضي للهوامش العربية، اما مايتصل بالتآكل السكاني. فيظهر في مناطق انتاج البترول الهامشية.. حول الخليج وقربه، هذه التى تعرضت لتدفق تيارات الهجرة الكثيفة.. من الهند وباكستان وبنجلاديش وأفغانستان.. وغيرها، واستقرت بها بشتى الطرق.. مشروعة وغير مشروعة، بما يكاد يحول سكانها.. الى اقلية متآكلة النسبة العامة، غير ماتشوه بها لسانها العربي.. بالمفردات اليومية المهشمة الدخيلة، بما يقترب بها من الوضع فى المغرب العربي..مع اختلاف الدرجة والأسباب بالضرورة.، ويمكن ان يضاف الى ذلك.. مايمكن ان يسمى.. بتفريغ الصحارى العربية من سكانها.. نتيجة للهجرة منها الى مدن البترول وحقوله، بما يكاد يجعل منها فراغا.. خاليا من السكان والثقافة، ومن ثم مهددا بالتآكل.. تبعا لمتغيرات الخطر.. المتطورة وغير المتطورة

وبالنسبة للثقافة.. فانها وان اعتصمت القومية.. فقد استهدفت الاخيرة ضراوة. لتفريغها من محتواها، سواء بالنيل من أصالتها او بالتشكيك في جدواها، واتهمت الثقافة العربية بانها قد انغلقت. واصبحت خارج التاريخ. وان توضع لها كلمة النهاية، ووضع العقل العربي تحت المشارط. لا تكشف سوى سلبياته. تكاد تجمع على كونه في غيبوبة، من مفكرين أجانب وعرب.. بغض النظر عن الادانة، ولكن اية محكات قادت لذلك؟.. انها مؤشرات العرب ومقاييسه، تفضي فى المحصلة الى تفتيت العقل.. دون علاجه، والى مضاعفة التآكل النفسي.. بحكم الشعور الكامن.. بتفوق الغرب التكنولوجي، واخيرا.. طرحت الشرق اوسطية. كبديل بصرف النظر عن القومية. باعتبار الأخيرة مشروع العرب النهائي، وتقتحم الشرق اوسطية الساحة.. مقنعة بقوى السوق ومتطلباته، لقد وعي الغرب درسه.. وبالسوق يلتهم الثقافة أو يشتريها، ولكن بمؤشرات التاريخ ومقاييس الواقع. فإن الثقافة غير السوق.. وهي ليست التكنولوجيا.. وانما الانسان ذاته. عقله وجسده وروحه.

وفى المحصلة الاخيرة فإن التآكل المادي والسكاني والثقافي.. لم يعد قاصرًا على الهوامش العربية. بالمعنى الجغرافى، وانما استشرى منها الى القلب..والى العقل والنفس.. اى لب الثقافة.. فكيف يمكن مواجهة ذلك؟

- العودة الى أسباب الصحوة قبل الانتكاسة، والاعتصام بالقومية مشروعا متكاملا.. بجوانبه الثقافية والحضارية والاقتصادية (السوق العربية المشتركة) جميعا، ورفض التصالح مع غير ذلك من المشروعات المطروحة.. باعتبارها دخيلة ومعادية.
- التصدى القومي لظواهر التآكل المادى التى حدثت (جزر الخليج) أواحتمالاتها المقترحة (جنوب السودان).. وانتشال «العراق» من عزلته.. من زاوية جيوستراتيجية عليا.. تتصل بحماية الهوامش الجنوبية والشرقية.. لمنطقة الثقافة العربية.. من التآكل.
- استنفار كل طاقة ممكنة لاعادة حركة تعريب شمالى افريقية الى عمقها واندفاعها الطبيعي.. خاصة الجزائر.

● منع اى احتمال لاعادة تشطير «اليمن» الى شمالي وجنوبي.. باعتباره مفتاح المدخل الجنوبي لمنطقة الثقافة وتاسيس صندوق عربي لاعادة تعمير «الصومال».. باعتباره أرض التخوم بينها.. وبين الثقافات المغايرة جنوبا، ومعها موريتانيا كذلك.

● الاتفاق على سياسة سكانية عليا.. تستند الى تشغيل قوة العمل العربية أساسا.. في مناطق الطلب البترولية خاصة.

● وضع برنامج جامعي متكامل.. لاعادة الاعتبار للثقافة العربية والعقل العربي. وايقاف التاكل النفسي الساري، وتطوير صياغة التوازن مع الثقافات الاخرى، تلغى التضاد وتقر التفاعل (الأصالة × التفاعل).

ولا شك في وجود غير ماذكر.. فماسبق لايجاوز كونه اجتهادا، قد يمهد لبرنامج أكثر شمولا.. يستغرق العقد القادم، اما مابعد ذلك.. فربما حلما وليس خيالا.. تجاوز منطقة الثقافة العربية.. مرحلة الانكماش الدفاعي.. وتعاود بعدما حصنت هوامشها من التاكل.. اندفاعها على محاورها القديمة.. مستعيدة دوائر اشعاعها المفقودة قادرة على امتصاص أوخامها.. التي علقت بها.. في مسيرتها التاريخية الطويلة..



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ١٥ ابريل ١٩٩٤



النظام العربى إلى أين ؟!

●● طرح د . إسماعيل صبرى عبدالله افكارا للمناقشة حول النظام العربى القائم والمتمثل فى الجامعة العربية ومؤسساتها الاخرى ، وامكانات تحسين ادائها . وقد ساهم الاسبوع الماضى السفير صلاح بسيونى والدكتور محمد الفرا فى هذا الحوار . وفى هذا الاسبوع يسهم فى الحوار د . ناصيف يوسف حتىّ الباحث اللبنانى ، ود . جميل مطر رئيس مركز بحوث التنمية والمستقبل .

٤ ـ المشكلة ليست فى النصوص

بقلم: د. ناصيف يوسف حتى





المصـــدر : المصور .

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ : ١٠/٤/١٩٩٤

□ استوقفنى الحوار الدائر حول مستقبل النظام العربى الذى بداه الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله بالدعوة الى اجراء « بروبسترويكا » لجامعة الدول العربية وقدم من خلاله افكارا خلاقة ومثيرة للاهتمام وجديرة بالدراسة تهدف الى التكيف مع التطورات الدولية والاقليمية وما تفرضه هذه التطورات علينا ، كما تحاول تمكين الجامعة من تحسين ادائها بواسطة توفير مرونة الحركة لها .. ودعا السفير صلاح بسيونى الى ثورة فى التفكير السياسى والاقتصادى العربى للتعامل مع هذه المقترحات فى حين دق الدكتور محمد الفرا ناقوس الخطر داعيا الى قمة المفكر العربى .

ومن الصعب ان لم يكن من المستحيل على الوطن العربى ان يختلف مع هذه المقترحات وهو المفروض عليه ان يستسيغ العيش فى محطة قطار لا توجد فيها سكة حديدية اساسا ينتظر باستمرار اللحظة الموعودة للاقلاع فى حين يمر الزمان .

واذا كان حديثنا عن الجامعة العربية التعبير المؤسسى عن النظام العربى ومرآته وميزان الحرارة للتفاعلات بين اعضائه .. فقد يكون من المفيد التركيز على ما يعرف بالدبلوماسية المتعددة الاطراف حسب ادبيات علم المنظمات وما يعرف فى خطابنا السياسى بالعمل العربى المشترك . وهذا يستدعى تركيز حديثنا على آلية صنع القرار العربى المتمثلة فى مجلس او مجالس الجامعة المختلفة .. واول ما يتبادر الى ذهن الجالس بقلق فى محطة القطار وهو يسترجع فى ذهنه صناعة القرار العربى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : ـ المصور

التاريـخ : ٥/٤/ ١٩٩٠

وتنفيذه قصة ذلك الولد الذى وجد اخاه يخط رسالة باللغة الانجليزية الى صديق له فساله مندهشا ، وقد علم انه يراسله باستمرار فى هذا الشكل ، كيف ترسل خطابا لصديقك بلغة لا تجيد كتابتها فرد عليه لانه هو ايضا لا يجيد قراءتها .

والمتتبع للسياسة العربية يلاحظ ان الية صناعة القرار المشترك تشهد طقوسا وشعائر صارت راسخة مع الوقت تبدا وتنتهى فى الاطار الزمنى لعمل هذه الآلية الرسمى ، ويشبه ذلك رقاص الساعة اذ يجرى الانتقال فى الكلام القومى الضبابى ذى الصياغة الفضفاضة والذى لا يمكن ترجمته الى سياسات عملية وبرامج تفصيلية من جهة الى الممارسة الوطنية المتحررة من مرجعية ذلك الكلام من جهة اخرى فكانما هنك انقطاع ، ولا نقول فجوة فهذه يمكن ردمها ، بين القرار المنبثق عن الدبلوماسية المتعددة الاطراف والممارسة التى تعكس السياسة الخارجية للاطراف العربية ، ولا نقل ان هذه الحالة لا تشهد استثناء فالعروبة السياسية والحمد لله مازالت تمارس احيانا بشكل موسمى نلبس رداءها عند الحاجة ونحجر عليها فى شكلها التراثى بعد ذلك .

لقد عشنا لفترة طويلة ومازال بعضنا يعيش ما مفاده انه يكفى ان ننتمى الى امة واحدة حتى يترجم ذلك الانتماء او بالاصح الشعور بالانتماء الى سياسات واحدة ومصالح مشتركة بقدرة قادر دون اى عناء قوامه ضرورة استكشاف هذه المصالح المشتركة او المتبادلة ، والتى لا يمكن ان تغطى المساحة الكاملة لعلاقاتنا ، وبلورة تلك السياسات .. فاذا كانت الهوية الواحدة بمثابة مسلمة فقطعا ليست هذه هى



المصـــدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريـــخ : ١٥/٤/١٩٩٩

حالة التوافق والانسجام السياسى ، وادى هذا الوهم وتلك الترجمة الفورية من الهوية الى الممارسة الى قيام دبلوماسية اللامعقول احيانا كان نتحدث عن اقامة او تطوير « حوار » او « تعاون » او « توثيق علاقات » مع اطراف ومجموعات دولية خدمة لمصالحنا دون ان نحدد اولا مايحدد مصالحنا وماهية هذه المصالح .

ويقودنا ذلك فى معرض طرح السؤال الى اين يتجه النظام العربى الى جملة من الملاحظات حول العمل العربى المشترك .

١ ـ ان المشكلة ليست فى النصوص وانما هى فى النفوس ، فما نشكو منه ليس غياب الدراسات « العلمية » والموضوعية « والاكاديمية » ولنا تجارب فى الماضى بهذا الشان كما انه يمكن توفيرها عند الحاجة انما قبل ذلك المطلوب تحقيق اتفاق على مسلمات هذه الدراسات ويعود ذلك الى صناع القرار السياسى وادراكهم لمصادر التهديد واولويات سياساتهم وكيفية خدمة هذه الاولويات ، فالدراسات ليست قوالب جاهزة يحشر ضمنها القرار لاحقا ولكنها ترجمة تطبيقية لهذا القرار .

٢ ـ ان العالم كله يتجه نحو التكتلات الكبرى لصعوبة ان لم يكن استحالة التعامل مع معظم المشاكل التى تواجهها الدول على المستوى الوطنى .. فالتعاون خارج اطار الدولة صار ضرورة وازعم حتمية استراتيجية عند الدول وليس خيارا سياسيا او عقائديا .

٣ ـ ان المنظمات الدولية الاقليمية بمختلف اشكالها واهدافها تعيش عملية البحث عن دور والمقصود بذلك تطوير وظائف جديدة للتكيف مع المعطيات



المصـــدر : الأهرام —

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٥/ ٤/ ١٩٩٦

الحاصلة او تجديد وظائف قائمة للهدف ذاته ويجرى ذلك فى خضم اعادة النظر فى كثير من المسلمات .

٤ ـ ان المطلوب عربيا نقل علاقاتنا من اطار يحكمه مفهوم العائلة او الانتماء العاطفى والوجدانى دون اى مضمون آخر والى اطار يحكمه مفهوم المؤسسة ولا بأس لو كان ذلك فى اطار العائلة ، فحسب مفهوم المؤسسة هناك تقاليد واعراف ملزمة وتوزيع مسئوليات وموجبات وحقوق وتنظم مسائله ومشروع يحمل اهدافا .

ويعنى ذلك كله ضرورة التوقف الجماعى امام هذا الوضع الذى نحن عليه وهو وضع يتسم بالقلق والمخاوف والاحباط والهروب الى الامام والاستقالة من الاهتمام بالمستقبل ويبقى المطلوب فى ظل استحالة عقد لقاء عربى على مستوى القمة .. هو عقد جلسة ولا اقول مجلسا ، لأن المطلوب التفكير بصوت عال دون قيود ، لوزراء الخارجية العرب وهى جلسة تكون مفتوحة من حيث عدد اللقاءات واستثنائية من حيث المواضيع .. عنوانها جلسة مصارحة نتحدث فيها عن فهمنا لما يربطنا وما لا يربطنا ، ومن ثم كيفية ترجمة ذلك عمليا فربما نستطيع ان نحدد سقفا متواضعا للتنسيق وربما ننتهى من اوهام العيش فى قصر من ورق لا يحمينا من العواصف ونبدأ ببناء غرفة صغيرة فى سياق تشييد النظام العربى من تحت .



٥ ـ لماذا رفض الحكومات العربية كل مشروعات التكامل ؟

بقلم : د. جميل مطر



المصـــدر : المصور

التاريـــخ : ٨٥ / ٤ / ١٩٩٤

منذ اكثر من اربعين عاما والمفكرون العرب يعرضون افكارا ويتقدمون بخطط لتحقيق التكـامـل الاقتصـادى العربى . وكانوا فى مجالات عدة سباقين . سبقوا الاوربيين وغيرهم فى موضوع التكامل . ثم تقدموا بافكار وخطط بعد ان بدات الخطوات الاولى فى التكامل الاوربى فكانوا مسايرين ومعايشين للزمن . وعادوا وتقدموا بافكار وخطط تهدف الى اللحاق بالزمن . وكان ذلك حين شعروا ان العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى . ولن ياتى عدد منهم فيتقدم بافكار وخطط تتناسب وحجم الخطر الذى يهدد هوية الامة العربية واقتصاداتها فى محاولة لانقاذ ما يمكن إنقاذه .

إن كل ما طرحه الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله يستحق الثناء . فهو من اوائل المفكرين الذين انشغلوا بقضية التكامل الاقتصادى العربى . ومساهمته فى صنع وصياغة استراتيجية العمل الاقتصادى العربى التى اقرها مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ معروفة . ثم تقدم السفير صلاح بسيونى بافكار اخرى . وكذلك فعل الدكتور محمد الفرا من واقع ممارسته الفعلية فى قيادة العمل العربى المشترك . وطرحت انا نفسى على صفحات "المصور" خلال سنوات افكارا للخروج من مازق توقف العمل العربى المشترك . فاقترحت القمة الثلاثية "الترويكا" واجتماعات دورية للمستشارين السياسيين لرؤساء وملوك وامراء العرب . الواضح ان كثيرا من المفكرين لم يتسرب اليهم الياس ، رغم كل الاحباط . وكل الاهمال الذى قوبلت بهم افكارهم ومشاريعهم .

ولذلك ادعو الى ضرورة التمهل فى عرض افكار جديدة . المهم الآن هو الاجابة عن السؤال التالى . لماذا لم تـاخذ الحكومات العربية بالافكار والخطط التى عرضت عليها خلال نصف قرن ؟ لماذا هذا الرفض للتكامل ؟ ولماذا هذا الاصرار فى الرفض .. ؟ لا يجوز ان نستمر فى طرح افكار نعلم مسبقا ان مصيرها الاهمال والحفظ . ولا يجوز ان نستمر فى شرح اهمية التكامل . ففى الشرح وتكرار الشرح اهانة لطرفى الشرح . فالتكامل واقع فى الحيـاة المعاصرة . واهميتـه بـارزة واضحة . وكل الدول العربيـة بدون استثناء تتعامل يوميا مع تكتلات اقتصادية

دولية . فهي اذن تعرف ما هو التكتل . وتعرف اهميته . ورغم ذلك هي لا تريده . ولا تريد التكامل .

والاسباب فيما اتصور كثيرة . ولا يجوز لن نقلل من شانها كما حاولنا دائما . او نتجاوزها كما فعلنا في السابق . او نخجل او نتحرج من مواجهتها كما يتصرف اغلب المفكرين المهتمين بقضايا مستقبل المنطقة . اقول إن الاسباب كثيرة . ولكن هناك اسبابا تتفوق على غيرها . وهي :

اولا : يجب ان نعترف ان المسئولية لاتقع على كاهل اهل الفكر والخبرة . فهؤلاء قدموا بكل ماعندهم . وهو غزير وثمين . المسئولية تقع اولا واخيرا على كاهل الحكومات العربية التي امتنعت عن تحويل هذه الافكار الى سياسات وقرارات . ولن وبعد نصف قرن نستطيع ان نفهم لماذا امتنعت . ان الحكومات العربية جزء من النخبة السياسية العربية . والنخبة السياسية العربية أحد مشتقات ـ بل هي النموذج الامثل ـ للبيروقراطية . هذه النخبة الحكومية كانت ومازالت في معظم الدول العربية اقرب ماتكون الى الحاشية . وبعضها كان ومازال بالفعل يقع في موقع الحاشية . بهذا المعنى لاتستطيع هذه الحكومات وضع سياسة او اتخاذ قرار في شان خارجي وخصوصا اذا كان هذا الشان عربيا ـ دون مراعاة رغبة الحاكم وميوله ومزاجه . وفي الشان العربي كما نعلم ـ تلعب العلاقات الشخصية الدور الاعظم في رسم سياسات الدول الخارجية .

من ناحية ثانية البيروقراطية ـ بحكم التعريف ـ نظام مركزي . والتكامل ـ بحكم التعريف ـ مشروع تعددي . البيروقراطية سواء كانت في شكل حاشية تحيط بالحاكم . او في شكل نظام إدارة متقدم ومؤسسي . لا تقبل ولا تؤمن بالتعددية . ولذلك ـ وطالما ظلت نظم الحكم العربية نظما بيروقراطية ـ وطالما ظلت النخب السياسية العربية نخبا ملتصقة بالبيروقراطية . لا اتصور ان حكومة عربية سوف تقبل بحماس على مشروع تكاملي . لانها إذا اقبلت فمعنى ذلك انها قبلت بمشاركة اطراف اخرى ـ عربية ـ في صنع السياسة وصنع القرار . إنها قبلت قيودا على حريتها السياسية والاقتصادية . وإنها قبلت التنازل طوعا عن جزء من سيادتها .

من ناحية ثالثة ـ البيروقراطية ـ ايضا بحكم التعريف ـ نظام ونسق واقعي . بمعنى انه منشغل بمعالجة الواقع الحياتي اليومي . وغير منشغل بالمستقبل والتفكير العلمي . والتكامل ـ بحكم التعريف ايضا ـ مشروع مستقبلي . وبالتالي يستحيل ان نطالب موظفين ـ مهما بلغت درجة كفاءتهم ومدى إخلاصهم لدولتهم



المصـدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ١٥/٤/١٩٩٠

أوللحاكم فيها - ان يفكروا ويبدعوا فى امور تتعلق بالمستقبل . كنا فى مصر والى عهد قريب جدا . الدولة الوحيدة فى العالم العربى التى يوجد فيها خطة خمسية للتنمية ووزراء للتخطيط، وان ورغم شيوع ظاهرة الخطط الخمسية وتعدد وزراء التخطيط ، نجد ان الاهتمام عاد فى الواقع يهتم بواقع اليوم او الشهر او السنة وتراخى الاهتمام بواقع العقد القادم او الخمسية القادمة .

ثانيا : لا يمكن - ولا يجوز - انكار ان القوى الدافعة لتطوير الاقتصاد فى اى دولة او فى العالم باسره ، هى الطبقة الوسطى المستنيرة ، وخصوصا هذه الشريحة المهتمة بالتصنيع والتجارة والمال ، المؤكد اننا فى العالم العربى كنا نفتقر الى طبقة وسطى مستنيرة ومتسعة ، وفى بعض الدول العربية لم تكن موجودة على الاطلاق ، ولا جدال فى ان هذه الطبقة نشات إن حيث لم تكن موجودة ، وتتسع حيث كانت ضيقة ومحدودة ، ولكن المؤكد ايضا ، إنه فى ظل هذه النظم الحكومية البيروقراطية والمعادية للتعددية ، نشات هذه الطبقة واتسعت ولكن بقيت طبقة او شريحة تمثل مجموعة افراد او عائلات متصلة اتصالا مباشرا بالبيروقراطية الحاكمة ، تنفذ اليها - كافراد او عائلات - ولا تضغط عليها كطبقة ، ولا تمارس حقوقها كطبقة ، وفى كل المجتمعات العربية - بدون استثناء - تسود هذه الظاهرة ، بمعنى اخر ، نشات الطبقة الوسطى ولكن لم تنشا الطبقة البورجوازية اللازمة والضرورية للانطلاقة الاقتصادية داخل الدولة وللتكامل داخل الاقاليم ، وفى اعتقادى ان المسئولية مزدوجة ، فالنظم التى تعتمد على حكم البيروقراطية - الحاشية لا تشجع - على قيام واستقلالية طبقة بورجوازية ، رغم معرفتها اهمية هذه الطبقة فى التقدم



الاقتصادى وكذلك افراد الطبقة الوسطى مسئولون لانهم استسهلوا عملية النفاذ الفردى او العائلى إلى جهاز البيروقراطية ـ الحاشية للحصول على فوائد وامتيازات تحقق ارباحا عاجلة ، بدلا من أن يعملوا كطبقة ـ مستقلة عن البيروقراطية الحاشية ـ تبنى وتخطط لمشروعات صناعية وزراعية وتجارية طويلة الاجل وإن كان عائدها فى البداية اقل . إنها عقلية البيروقراطية ـ الحاشية تمتد فتسود حتى على ظاهرة متقدمة وعصرية ، وهى ظاهرة نشاة طبقة بورجوازية عربية .

ثالثا : إن السياسة فى عالمنا العربى ـ كالاقتصاد وغيره ـ مازالت قطاعا حكوميا ، فالتجارة بين الدول العربية تخضع لاعتبارات حكومية وعلاقات البيروقراطيات الحواشى ببعضها ، اى إنه إذا وجدت إرادة فردية او عائلية لاقامة علاقة تجارية تقف الحكومة حائلا ضدها إذا تعارضت هذه العلاقة التجارية مع العلاقة السياسية ، هكذا تعود التجار والصناعيون العرب على ضرورة انتظار تعليمات البيروقراطية ـ الحاشية الحاكمة قبل اتخاذ اى قرار داخل مؤسساتهم يتعلق بمصالح شركاتهم فى اقامة تكامل او ترابط مع مؤسسة او شركة عربية اخرى . مثال ذلك ما حدث ويحدث اخيرا ، فقد صدر توجيه او مافهمه البعض على إنه توجيه ـ من بعض الحكومات العربية بالاهتمام بما اطلق عليه سوق شرق اوسطية ، لم يفهم كثير من اعضاء الطبقة الوسطى التجارية او الصناعية مضمون هذه السوق او حجمها او ابعادها ، ولكن تصور عدد منهم ان المقصود هو الاسراع بعقد صفقات مع اسرائيل ، الهدف كما هو واضح سياسى وإن بدا لاول وهلة اقتصاديا ، ولكنه بالتاكيد ليس خطوة تكاملية كما حاولت البيروقراطيات ـ الحواشى الايحاء ، بدليل تسميته بالسوق ، إنه التشجيع على علاقة ثنائية لااكثر ولا اقل ، هذه السوق لم تقم لسبب بسيط ، او لكى اكون اكثر دقة ، لاسباب بسيطة ، هى الاسباب نفسها التى حالت دون قيام سوق "تكاملية عربية" ، فالمسالة لاعلاقة لها بقومية عربية ، او



إنتماء عربي ، أو مصالح عربية .

رابعا : لايوجد في معظم انحاء العالم العربي فكر مستقل ، إن وجد فهو إما مستهان به ، أو مرفوض ، وبالتالي عجز المفكرون والمثقفون العرب عن اقامة مراكز دراسات وبحوث تسهم في طرح الجديد من الافكار ، وتجمع لها التاييد ، وترتبط بمصالح شريحة أو اخرى من الشرائح الاجتماعية والسياسية في المجتمع من دون أن تتهمها البيروقراطية ـ الحاشية بانها خائنة أو خارجة عن القانون أو متآمرة ـ وفي مصر تحديدا يوجد عدد من هذه المراكز ، ولكن اكثرها ظل محصورا داخل دوائر محدودة التاثير ، قليل منها انشاته احزاب أو جماعة مصالح ، وحتى هذا القليل لم يتمكن من ان يقترب في صورته أو في تاثيره الى صورة أو تاثير أو تخصص اي مركز من مراكز البحوث الامريكية ، التي صدر عن واحد منها مشروع إقامة تكتل امريكي واستطاع بنجاح اقناع الحزبين الجمهوري والديموقراطي بفوائده وجند له طبقة الصناعيين والبنوك الامريكية ، حتى ان تبنته ادارة كلينتون تحت اسم "نافتا" ..

المشكلة باسرها تكمن في طبيعة سيطرة البيروقراطية ـ الحاشية ، ورفضها للتعددية غير السياسية ، وقصور دورها وكفاءتها وحريتها عن فهم ابعاد المستقبل ، وفي طبيعة تطور نمو البرجوازية الوطنية وانتقالها من الفردية والعائلية الى وضع الطبقة ، وفي طبيعة فهم البيروقراطيات الحاكمة للتطور الاقتصادي الدولي ، واحتمالات استمرار تدهور موقع الاقليم العربي في النظام الدولي الناشيء .

د . جميل مطر



المصـــدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٠/٤/١٩٩٤

العرب لا يحتملون الخسارة

رضا محمد لاري

● حاجة العرب الى التفوق الاقتصادي اليوم تبدو ملحة أكثر من أي وقت مضى، لأن الصلح مع إسرائيل سيفرض حرباً اقتصادية بينهما، تفوق في نتائجها كل الحروب العسكرية الماضية، مما يجعل العرب غير قادرين على تحمل خسائرها، الأمر الذي يحتم الانتصار فيها، أو على الأقل التعادل مع الخصم دون مكسب أو خسارة

تبحث كل دولة عن مصادر قوتها الفعلية وتنميتها، لتتفوق بها على غيرها من الدول، واستمر هذا الصراع على الصدارة بين الدول عبر مراحل تاريخية طويلة، تناوبت على القيادة الدولية تلك الدول، التي استطاعت استثمار مصادر قوتها الاقتصادية والثقافية، وتوظيفها في العلاقات الدولية.

ولجأت الدول التي تفتقد مقومات القوى الحقيقية الى السلاح، واستخدمته لتهدم به قوة غيرها، وتفرض نفسها بالتفوق العسكري، على قمة السلطة الدولية، ويمثل هجوم التتار والمغول اصدق مثل لهذه الحقيقة، لانهم عملوا على تدمير مصادر قوة غيرهم كما حدث في بغداد من اتلاف وحرق للمكتبة العربية، التي كانت تمثل مصدر القوة الحقيقية للعرب، وفرضوا انفسهم بقوة السلاح على قمة السلطة الدولية، على الرغم من همجيتهم وما ترتب عليها من مسلك بربري في التعامل مع الناس والدول.

وغابت هذه الصورة من الصراع عن المسرح الدولي في اعقاب الحرب العالمية الثانية، لانشطار العالم الى معسكرين، يمتلك كل منهما قوة عسكرية متفوقة، حالت دون الاغارة على الحضارات الانسانية القائمة، وما تحققه من تفوق حقيقي، يرفعها الى الصدارة في الاسرة الدولية.

وترتب على هذا الركود العسكري في التعامل الدولي ظاهرة فريدة، تمثلت في انشطار الزعامة الدولية، بين المتفوقين عسكريا والمتفوقين اقتصاديا، الى الدرجة التي جعلت اكثر الدول غنى، المانيا واليابان، لا تمتلكان السلاح اللازم للدفاع عن نفسيهما، وجعلت اكثر الدول تسلحا الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، يشكيان اما من العجز الرهيب في ميزانهما التجاري، واما من الفقر المدقع الذي يحرمهما من ابسط اساسيات الحياة الطبيعية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـدر : الشرق الاوسط

التاريـخ : [illegible]

ادراك واشنطون وموسكو لحقيقة فقرهما على الرغم من
تفوقهما العسكري جعلهما تبحثان معا عبر لقاءات قمة متعددة
عن اسباب هذا التدهور الاقتصادي المصاحب للتفوق العسكري،
وتوصلتا الى ان الانفاق المالي الكبير في المجال العسكري، ادى
الى اهمال الانفاق الطبيعي على تنمية مصادر الانتاج الحقيقية
في بلديهما.

وتمت المفاهمة بين الزعامتين الامريكية والسوفيتية على
تقليص الانفاق العسكري وتوجيه الاموال المتوفرة من ذلك الى
مجالات استثمارية تلك من الاختناق الاقتصادي عنهما، وتجسد
هذا الاتفاق في تخلص كل منهما من نوعية معينة من السلاح،
والانسحاب من مواقع استراتيجية كانتا تشغلانها بالوجود
العسكري.

توفر المال بشكل نسبي في يد الزعامة السوفيتية دفعها الى
المناداة بالاصلاح واعادة البناء لاقتصاديات بلدها، غير ان
طموحات تلك الزعامة السياسية كانت تفوق كثيرا قدراتها
وامكانياتها، فسقطت وادى سقوطها الى انهيار الاتحاد
السوفيتي، تاركا وراءه فراغا استراتيجيا باركته الولايات
المتحدة الامريكية من واقع تصورها لقدرتها على ملء هذا الفراغ
الاستراتيجي، الذي يحقق لها الانفراد بالزعامة الدولية.

هذا الطموح الامريكي في قيادة العالم اصطدم بالواقع
الدولي المعاصر، الذي يرفع مجموعة من الدول الغنية الى مكانة
اعلى من مكانة الولايات المتحدة الامريكية، التي تصل اليها بما
تمتلكه من سلاح. وسارع مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي في
عام 1989 م، مائة عالم استراتيجي الى عقد مؤتمر في لندن
ليفاضلوا بين الاغنياء بالمال.. اوربا الموحدة واليابان، والمدججين
بالسلاح الولايات المتحدة الامريكية وروسيا لقيادة العالم.
وتوصلت المناقشات والمداولات الى قرارات اختارت المجموعة
الاوربية لهذه المهمة الدولية الرفيعة لان الولايات المتحدة
الامريكية غير مؤهلة بحكم ظروفها الاقتصادية المتدهورة للقيام
بهذا الدور الدولي، ولان اليابان ستخضع لظروف صعبة في
المستقبل القريب تحول بينها وبين الزعامة الدولية.

واضح ان اوربا الموحدة وليست الغنية فقط قد اعطت علماء
الاستراتيجية المجتمعين في لندن الاطمئنان في اختيارها لهذه
المهمة الصعبة، لانها تحقق بشكل عملي القيادة الجماعية من
خلال مؤسساتها القائمة، وما فرضته من سابقة العمل المشترك.



وقد فضح الدكتور هنري كيسنجر، الذي شارك في اعمال ذلك المؤتمر بلندن، الاتجاه الدولي الرامي الى اختيار اوربا لزعامة العالم، واخذ يحذر الشعب والحكومة الامريكية من هزيمة اقتصادية كبرى تنزل بها الى مصاف الدول التابعة.

جاءت ردة الفعل الامريكية بشكل عنيف وسافر، بمطالبتها اوربا الغربية بالانفاق المادي على اوربا الشرقية الخارجة عن الاتحاد السوفيتي، . حجة انها جزء من الجسم السياسي الاوربي، لتضعفها من خلال اهدار اموالها في مجالات انفاقية غير مثمرة، او غير ذات عائد، حتى لا تلغي احقيتها في قيادة العالم من مواطن التفوق الاقتصادي.

امتناع اوربا عن الانفاق على اوربا الشرقية كتعبير عن عدم الانصياع لرغبات الولايات المتحدة الامريكية، فتح الباب لصراع اقتصادي اوربي - امريكي شرس، اتضحت معالمه بشكل واضح من مباحثات الجات، التي تضر بالاقتصاد الاوربي في المجال الزراعي. وتوقيع اوربا على هذه الاتفاقية مثل هزيمة لها، في الحرب الاقتصادية الدائرة، بصورة ابعدتها عن زعامة العالم التي رشحت لها منذ سنة 1988م.

لم تكتف الولايات المتحدة الامريكية بانتصارها على اوربا في الحرب الاقتصادية، وانما سارعت الى محاربة اليابان المرشح الثاني لزعامة العالم من المؤتمر الاستراتيجي في لندن.. وجاءت تلك الحرب الاقتصادية عندما طلبت الحكومة الامريكية من الحكومة اليابانية تقليل حجم الفائض النقدي في ميزانها التجاري، عن طريق فتح اسواقها للسلع الامريكية، وتوقيع اليابان على هذه المعاهدة الاقتصادية مع الولايات المتحدة الامريكية يعتبر وثيقة هزيمة في الحرب الاقتصادية الدائرة بين واشنطون وطوكيو.

تكامل الحرب الاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية على العالم، استدعى التحرك صوب منطقة الشرق الاوسط لما لها من اهمية اقتصادية، لا سيما في مجال انتاج الطاقة «البترول».. وتم ذلك بدفع دوله العربية الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل لتشغلها في قضايا حيوية وقومية تبعدها مرحليا، عن الارتباط اقتصاديا مع اوربا الغربية.

اتضحت الرغبة الامريكية في محاربة الشرق الاوسط



المصـدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ٢٠/ ٤ / ١٩٩٤

اقتصاديا من محاولة ابعاده عن اوربا الغربية، وبمطالبة الدول العربية رفع مقاطعتها عن اسرائيل قبل التوصل معها الى التسوية السلمية.. عدم منطقية هذا المطلب تفسره الدوافع الاستراتيجية الرامية الى اشغال السوق العربي بعلاقات اقتصادية جديدة مع اسرائيل تشل، او تحد من حركته الحرة في التصرف الاقتصادي. وليس من الصدفة الغاء الدور الاوربي في مباحثات السلام العربية ـ الاسرائيلية، وانما جاء هذا الالغاء لها بالقيد الامريكي عليها، حتى لا يدعم الاقتصاد العربي ببتروله واسواقه اقتصاديات اوربا فيتعذر عليها الوصول الى مراتب الزعامة الدولية.

تحجيم المجموعة الاوربية وإضعاف اليابان، قد صاحبهما دور امريكي اقتصادي تمثل في الاتحاد الامريكي الكندي المكسيكي، منافاه حتى يتحقق لواشنطون من خلال ذلك التعاون الاقتصادي العملقة الدولية، التي تعيد للولايات المتحدة الامريكية امكانية وصولها مرة اخرى الى الزعامة الدولية.

واستطاعت الحكومة الامريكية وحدها، او بالتعاون مع حكومتي اتاوا ومكسيكو سيتي بعد قيام الاتحاد بينهما، ان تقيم علاقات اقتصادية مباشرة مع العديد من الدول الافريقية، خصوصا بعد سريان اتفاقية الجات المبرمة مع اوربا، ولجتازت بذلك العلاقة الحميمة التي تربط افريقيا باوربا من خلال المجموعة الفرنسية او الكومنولث.

ومع كل هذه التصرفات الامريكية في المجال الاقتصادي لتجعل من نفسها زعيمة العالم، فان الاوضاع الدولية المعاصرة لا تجعل الحكومة الامريكية وحدها في الميدان الدولي، لان الصين الشعبية وروسيا وكوريا الشمالية بدات في تكوين محور دولي جديد، يفتقد المكانة الاقتصادية المتميزة، ولكنه يمتلك القدرة القتالية المتفوقة. وتزداد خطورة هذا الاتجاه العسكري في العلاقات الدولية، بظهور زعامة انفعالية بدات تشق طريقها الى السلطة في موسكو، يدعمها انصار وطنيون يطالبون بالانتقام من الولايات المتحدة الامريكية لاهانتها المتكررة لبلادهم.

هذا الواقع العسكري الدولي الجديد، الذي يحاول ان يفرضه فلاديمير جيرنوفيسكي من موسكو بالتعاون مع حليفيه بكين وبيونج يانج، يقضي على الحرب الاقتصادية الدائرة على المسرح الدولي، ويعيد العالم مرة اخرى الى الصراع الايديولوجي بكل ما يرتبط به من حرب باردة، تحتم انفاقا متزايدا على السلاح ليتحقق التوازن الدولي، بين كتلتين دوليتين متفوقتين عسكريا، متدهورتين اقتصاديا، وتفسح المجال من جديد للبعيدين عن هذا الصراع العسكري الدولي الى مزيد من التفوق الاقتصادي.

والعرب في الماضي كانوا قريبين وبعيدين من الحرب الباردة.. قريبين بالتارجح بين المعسكرين لخدمة مصالحهم القومية، وبعيدين لعدم تاهيلهم، الذي منعهم من الانتماء الى احد الفريقين، وكان من نتيجة ذلك خسارة العرب في المجالين العسكري، بسبب عدم الانتماء الى احد المعسكرين، والاقتصادي بالانفاق على السلاح لمواجهة مسؤولياتهم القومية.



وحتى يتجنب العرب تلك الخسارة في الماضي يتحتم عليهم في ظل الاوضاع الدولية الراهنة التكتل معا، وفرض وجودهم الدولي كمجموعة عربية تمتلك حق اختيار الطريق، الذي يخفف عنهم اعباء الانفاق على السلاح، ويحقق لهم التفوق الاقتصادي بالتعاون مع الكتل الدولية، التي تستهدف من نشاطها الدولي الوصول الى التفوق الاقتصادي.

ونعتقد ان الظروف الدولية الراهنة بالصراعات الاقتصادية الدائرة فيها، والانقسام الايديولوجي بالتفوق العسكري عند الطرفين وما سيترتب عليه من حرب باردة جديدة، يجعل المجموعة العربية امام خيار واحد هو التعاون مع الكتلة الاوربية ليتبادلا الدعم، الذي يحقق لكليهما التفوق الاقتصادي.

حاجة العرب الى التفوق الاقتصادي اليوم تبدو ملحة اكثر من اي وقت مضى، لان الصلح مع إسرائيل سيفرض حربا اقتصادية بينهما، تفوق في نتائجها كل الحروب العسكرية الماضية، مما يجعل العرب غير قادرين على تحمل خسائرها، الامر الذي يحتم الانتصار فيها، او على اقل تقدير التعادل مع الخصم دون مكسب او خسارة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النظام العربى إلى أين ؟

●● طرح د. اسماعيل صبرى عبدالله افكارا للمناقشة حول النظام العربى القائم والمتمثل فى الجامعة العربية ومؤسساتها الأخرى ، وامكانات تحسين ادائها وقد ساهم فى الأسابيع الماضية كل من السفير صلاح بسيونى ود. محمد الفرا ، ود. نصيف يوسف حتى ، والباحث د. جميل مطر . وفى هذا الأسبوع يسهم فى الحوار د. نعمان جلال ●●

أدعو المثقفين العرب أن يقوموا بدورهم

لقد تابعت باهتمام كبير المقالات التى نشرت تحت هذا العنوان "النظام العربى الى اين" ؟ والتى اثارها استاذنا د . اسماعيل صبرى عبدالله وعقب عليها لفيف من الاساتذة الكبار . ولعل مبعث اهتمامى عوامل ثلاثة :

اولها : اننى وجيلى نشأنا فى خضم الحركة والفكر والنشاط المتصل بالمد القومى العربى هذا المد بابعاده المتنوعة من سياسية واقتصادية وفكرية وباختصار كان دعوة لبناء الامة او ما يطلق عليه البعض الآن المشروع القومى العربى .

ثانيها : اننى اعانى كما لاشك يعانى الكثيرون مما نراه من حالة التردى والتمزق فى عالمنا العربى فى هذه اللحظة التاريخية .

ثالثها : اننى بحكم موقعى الوظيفى اسعى لبناء روابط عربية مهما بدت محدودة وجزئية الا انها تشكل لبنات فى بناء كبير لعله يتحقق يوما ما فى المستقبل او على الاقل فان الامل كبير فى وقف حالة التردى والتدهور الحالية وخاصة حالة الاحباط النفسى التى تصيب الكثيرين .

وابادر للقول بان النظام العربى لاشك يواجه مازقا حقيقيا وقبل ان نحلل اسباب هذا المازق وكيفية الخروج منه علينا ان نكون صرحاء غاية الصراحة فى نقد انفسنا ، امناء غاية الامانة فى تشخيص الداء ، واقعيين غاية الواقعية فى رسم خطط المستقبل .

ولعل الصراحة تقتضى ان نقول ان المثقفين العرب لم يؤدوا دورهم وانقسموا شيعاً على احسن الفروض



المصدر : الم...

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٩ / ٢ / ١٩٩٤

واستــراح بعضهم لبــريق المــال واغراءات السلطة والمنصب ، ومن هنا تصارعوا مع بعضهم البعض كل فريق من المثقفين ناصر فريقا من ذوى السلطة والسلطان . ولم يقدر للمثقفين ورجال الفكر السياسى شخصية تسمو حقيقة على المطامع والاهواء على غرار مونيه داعية الوحدة الأوربية او على غرار جاك ديلور ودوره فى العمل من اجل الاتحاد الأوربى .

ومن باب الامانة نقول ان عجز المثقفين قاد الى عجز النظم واهتزاز القيم فخرج الجيل التالى ليجد نفسه ممزقاً مابين تيارات متصارعة وهزائم متلاحقة وتخلف مستمر وشعارات لم تتحقق ، فظهر ما عرف باسم ازمة الانتماء او اغتراب الشباب والمثقفين دون ان يقدر جيل الثمانينات والستعينات اكتشاف طريق حقيقى للامل والتطلع للمستقبل ، وازداد الامر سوءاً ان المثقفين عادوا يطرحون التساؤل حول اساسيات مثل الانتماء العربى والنظام العربى والامن العربى وكاننا نعود القهقرى فى حين ان العالم كله ينطلق للامام بالدعوة للتكتلات السياسية والاقتصادية ونحن نحلم بعصر الطوائف والملل والنحل التى جرت الكوارث على الامة العربية والإسلامية .

انه من واقع معايشتى لهياكل النظام العــربى ومــؤسســاتــه المتعــددة ولنصوصه ومواثيقه اقول انه لا تنقصنا هذه الهياكل ولا تنقصنا المواثيق وانما تنقصنا المصداقية وتنقصنا الارادة والعزيمة ، انه تنقصنا فى المقام الاول القيم العملية الحقيقية التى يجب ان نربى عليها الجيل الحالى لعل الامور تنصلح فى المستقبل .

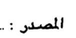
اننى المس فى قاهرة المعز لدين الله ما اطلق عليه البعض الف مكلمة ومكلمة تحريفاً لما كان يقال ان بالقاهرة الف مئذنة ومئذنة . كثيرة هى الندوات ومراكز الابحاث والاوراق ، وقليل من ينفذ تلك الافكار العظيمة او حتى يقرأ ويحلل . يمكن القول ان المثقف ادى دوره بطرح فكره وتصوره للمستقبل .

وفى تقديرى المتواضع ، ان هذا لا يكفى ، ان المثقف عليه ان يسعى لوضع افكاره موضع التنفيذ وان ينقلها الى صاحب القرار يحاوره ويجادله حتى يقنعه . كثيرة هى الافكار المثالية التى يطرحها المثقفون ويستريح ضميرهم بهذا ، ولكن هذا لا يكفى ، ان المطلوب ان يتفاعل المثقف بعقلانية وواقعية مع البيئة التى يعيش فيها ومع صانع القرار الذى يتخذ القرار ويؤثر على الحركة السياسية وعلى الاحزاب والتنظيمات التى تعمل من اجل تغيير الواقع العربى باسلوب ديمقراطى من خلال العمل السياسى الحقيقى .

اما عن الهياكل المؤسسية العربية الكثيرة فلابد من اعادة النظر فيها وتقليصهـا واستبعـاد مـا يمثـل الازدواجية وانعدام الفعالية وتحويل جامعة الدول العربية الى اطار حقيقى للعمل العربى المشترك ، كما يجب ان تعيد جامعة الدول العربية النظر فى اسلوب عملها ووضعيـة موظفيهـا وحصيلة ادائهم لعملهم وكذلك ان تعيد الدول العربية تقييم موقفها من قرارات الجامعة العربية وتنفذ ما يتفق عليه باخلاص وتعترض على ما لا توافق



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٦



بقلم :

د. محمد نعمان جلال

المندوب الدائم لمصر
لدى الجامعة العربية

عليه بشجاعة حتى اذا ما تم اتخاذ قرار فلابد من الالتزام به وتنفيذه كاملاً .

ان القادة العرب عليهم ان يدركوا ان حركة التاريخ ومسيرته تربط مصير هذه الامة بعضها ببعض . ولكى يعيشوا فى اطار التاريخ وليس على هامشه او خارجه . فلابد من ان تتحد كلمتهم وقراراتهم . وان يدرسوا بامانة المتغيرات التى حولهم والتحديات التى تواجههم وان يرسموا الطريق للخروج من هذا المازق . وليس هناك من يستطيع ان يفرض ارادته وسلطته على رجال السياسة سوى المثقف العربى المدرك لحقيقة دوره وللواقع التاريخى الذى يعيش فيه وللمستقبل الذى يتطلع اليه . ومن هنا فاننى ادعو المثقفين قبل غيرهم ان يتحركوا ويضطلعوا بدور اللوبى الضاغط لتحقيق الوئام العربى وتجميع الصفوف وبعث العمل العربى المشترك تنشيطه ودفعه دفعا لتحقيق ولو الحد الأدنى من الآمال العربية المشتركة .



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ ٢ ابريل ١٩٩٤

تنافس دولي على الفضاء الاعلامي العربي

رينه نبعه *

■ بدا العالم اجتياز محطة العام ٢٠٠٠ قبل حلولها بسنوات. هذا هو الواقع الذي نعيشه اليوم، واقع تحولات عملاقة تصنعها تقنيات ملازمة للثورات المتسارعة في الابحاث العلمية متعددة الميادين، خصوصاً في الاعلام. تقنيات احدثت تغييرات في جوهر استراتيجيات وهويتها في آن، من غير ان تنزع عن الجغرافية اهميتها كمعطى لا يزال محافظاً على مكانته: ربما كان الفضل في ذلك لما تختزنه الجغرافيا من ثروات تشعبت وظائفها حتى باتت تشكل جزءاً لا يستهان به من القيمة الوضعية للناس على اختلاف دولهم، وذلك من منظور العلاقات الدولية القائمة بين مستهلك الثروات ومنتجها.

لن نستطرد في تحليل هذه الحقيقة المعاشة لانها تنفتح على ابحاث اخرى، ولنحصر الراي هنا بمجال الاعلام وامواج الاثير التي لا تعترف، بحكم ماهيتها، بالتقسيم الذي اعطاه الانسان للوقت: السنوات. فالتحولات في ميدان الاعلام السمعي - البصري نموذج متالق لما تتوصل اليه التقنيات بتوارث اجيالها حتى كسبت السباق على الزمن المتعارف عليه في مقاييس الانسان التقليدية. من هنا الاشارة الى اجتياز العام ٢٠٠٠ قبل حلوله بسنوات.

وبالنسبة الى المنطقة العربية استجد، على اثر حرب الخليج، معطى جديد، خصوصاً على الضفة المواجهة جنوباً لاوروبا وذلك نتيجة للمتغيرات العميقة التي حدثت على الصعد الديبلوماسية والاقتصادية والديموغرافية، الامر الذي دفع القوى الغربية الكبرى، والقوى الاقليمية، الى صياغة سياستها الاعلامية في الميدان السمعي - البصري الموجهة نحو الضفة العربية من المتوسط، خصوصاً ان هذه المتغيرات عززت القيمة الاستراتيجية للعالم العربي.

على الصعيد الديبلوماسي: تتمثل المتغيرات ببداية ظهور مشروع لحلحلة الوضع بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وباستقرار الوضع في لبنان وبدخول مجموعة دول اسيا الوسطى الاسلامية الست والبلقان في التشكيل الديبلوماسي للمنطقة.

على الصعيد الاقتصادي: ان الشرق الاوسط سيحتفظ بموقعه كمصدر اساسي للنفط اذ من المتوقع ان لا تشكل صادراته من الخام ٦٥ في المئة من مجموع الصادرات في العالم.

على الصعيدين الديموغرافي والديني: للمرة الاولى في التاريخ يتقدم الاسلام ليصبح الديانة الاولى في العالم من ناحية عدد معتنقيها الذي سيبلغ بليون ومئتي مليون مقابل بليون ومئة مليون كاثوليكي. وللمرة الاولى ايضاً ستتقدم الضفة العربية - الاسلامية للمتوسط على الضفة الاوروبية سكانياً، اذ سيبلغ عدد سكان الاولى ٢٤٠ مليون نسمة والثانية ٢٠٦ ملايين نسمة. وهذه الاحصاءات - التوقعات برسم العام ٢٠٠٠.

مع اقتراب حلول هذا الموعد، عمدت بريطانيا الى توسيع ادائها الاعلامي. فهيئة الاذاعة البريطانية تملك محطتين للبث، الاولى في جزيرة قبرص، والثانية في جزيرة مصيره في سلطنة عمان، وعشرين موجة لبرامج تغطي ميادين التعدد اللغوي في المنطقة مثل العربية والفارسية والتركية والانكليزية. وبشكل عام، فان هيئة الاذاعة البريطانية تنمي طاقة اجمالية تبلغ ٤٧٨٠ كيلووات، ما يمثل خمسة اضعاف طاقة منافستها الفرنسية، اذاعة «مونتي - كارلو/ الشرق الاوسط».

اما اذاعة «صوت اميركا» فتملك ثلاثة مراكز للبث: مركز في جزيرة رودس، وآخر في كيفالا شمالي اليونان، وثالث في طنجة في المغرب، بالاضافة الى عشرين موجة، وهي تبث بالانكليزية والعربية والتركية والفارسية بطاقة تبلغ ٤١٠٠ كيلووات.

تتمتع فرنسا بحضور اعلامي في المغرب من خلال اذاعة المتوسط (ميديرا)، وهي ملكية فرنسية - مغربية. وتتمتع بحضور في الشرق الاوسط من خلال اذاعة «مونتي كارلو/ الشرق الاوسط» واذاعة فرنسا الدولية، التي تبث ساعتين في اليوم باللغة العربية. وتملك اذاعة «مونتي كارلو/ الشرق الاوسط» محطة بث واحدة في قبرص طاقتها ١٠٠٠ كيلووات.

خصصت فرنسا للفترة ٩٢ - ٩٣ مبلغ ٣٢ مليون فرنك فرنسي لبرامجها العربية الموجهة الى الشرق الاوسط (٢٠ مليون فرنك لاذاعة مونتي كارلو و١٢ مليوناً لاذاعة فرنسا الدولية)، في حين ان الاذاعة الفتية المنافسة لها، اي «اذاعة الشرق»، ومركزها باريس، خصصت ٤٠ مليوناً في الفترة ذاتها.

صار في امكان البريطانيين والاميركيين تامين تغطية شاملة ومتكاملة للمنطقة المتعددة اللغات في آسيا الوسطى الاسلامية والبلقان.

ففي الساحة الجنوبية المواجهة لاوروبا، اصبحت هيئة الاذاعة البريطانية تبث بالعربية والفارسية والصرب - كرواتية والسلوفينية والروسية والتيكية والافغانية، وبالانكليزية طبعاً. وبالاضافة الى فوز البريطانيين بعقد الشراكة مع الفلسطينيين، لتاسيس الاذاعة الفلسطينية، الذي اخفقت «مونتي كارلو/ الشرق الاوسط» في الفوز به، فإن اذاعة لندن تستعد هذه السنة لاطلاق قناة تلفزيونية تبث من دون انقطاع باللغتين العربية والانكليزية، في اتجاه الشرق الاوسط وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية. وسيتم بث برامج هذه القناة من هونغ كونغ مروراً بالبحرين في الخليج. وسيستهدف هذا البث حوالى ثلاثة بلايين نسمة (الهند وباكستان واندونيسيا واليابان وايران...) ويغطي مناطق ذات اهمية اقتصادية متميزة في العالم مثل جنوب شرقي آسيا ودول الخليج.



اما الاميركيون فيعتمدون، بالاضافة الى «صوت اميركا» على شبكة «سي. ان. ان» الضخمة وعدد لا يستهان به من الشبكات مثل محطة راديو وتلفزيون «ارامكو» في المملكة العربية السعودية، ومحطتي اذاعتين دينيتين الاولى تبث من جنوب لبنان ويملكها القس الانجيلي روبر بون، والثانية تملكها كنيسة اميركية وتبث باسم «اذاعة حول العالم». وهذه الاخيرة تستخدم في بثها موجة اذاعة «مونتي كارلو/ الشرق الاوسط» التي تملكها فرنسا، في الوقت الذي تدافع فرنسا عن «الخصوصية الثقافية» في مفاوضات الـ «غات». فضلاً عن ان هذه الاذاعة الدينية اميركية تبث الى منطقة اسلامية عموماً تشهد غلياناً اصولياً.

وبعيداً عن هذا التناقض الديبلوماسي الخطير في تاجير موجة لاذاعة دينية اميركية، فان الاستنتاجات التي توصلت اليها السلطات الفرنسية تبدو اكثر خطراً. ذلك ان اجتماع الجمعة ٢٢ نيسان (ابريل) لمجلس وسائل الاعلام السمعية - البصرية الخارجية الفرنسية، برئاسة رئيس الوزراء ادوار بالادور، انتهى الى ان الاعلام الخارجي الفرنسي هو في وضع «قاتم» من الناحية الديبلوماسية، وبالتالي فان حصيلته على مستوى الحضور والفاعلية هي حصيلة «سلبية»، وفقاً لما نشرته «لوموند» في عددها الصادر في ٢٤ نيسان.

تدل النتيجة التي توصل اليها هذا المجلس، بعد ستة اشهر من البحث، على «غياب برامج مبتكرة للبث الخارجي»، بالاخص في ما يتعلق بنشرات الاخبار التي تعد للمشاهد الفرنسي ويعاد بثها بكل خصوصياتها المحض فرنسية داخلية الى مشاهدين في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ويقترح مجلس الاعلام الخارجي ان تعمد «اذاعة فرنسا الدولية» و«مونتي كارلو الشرق الاوسط» الى التنسيق في ما بينهما.

وبمعزل عن وسائل التمويل، فان وسائل الاعلام الفرنسية «الخارجية» مدعوة الى نوع من الاصلاح الجذري، بغية تمكينها من البقاء في حلبة المنافسة مع وسائل الاعلام الانغلو - ساكسونية، كذلك من اجل ان تحافظ على شيء من التعددية الثقافية في معركة تكوين الراي العام. ولا بد لفرنسا من ان تدفع ثمناً عالياً كي تتمكن من البقاء في السباق، ومن ان تكون على قدر الامال التي يضعها فيها اصدقاؤها من العرب الذين لا يرغبون في هيمنة اميركية - بريطانية على الفضاء الاعلامي.

يفترض النشاط الجاد والمصيب ظهور الاعلام النابع من البيئة وليس كعابر طريق او زائر غريب. والعلاقة بين الاعلام والبيئة لا تتناقض مطلقاً مع البعد المهني للتغطية الحديثة. ومن البديهي ان يكون هذا «البعد» غنياً دائماً بالصدقية، اذ من ضمن ايجابياته انه يحفظ المؤسسة الاعلامية كـ «مؤسسة» ويحول دون حدوث اختراقات لها قصد الاستغلال بحجة الالتزام بعقود ومهمات يغلفها الالتباس، كما هو حاصل مع الاسف في الكثير من المؤسسات الاعلامية على امتداد القارات الخمس.

تزداد اجهزة الاعلام، وتلك المستخدمة للموجات في المقام الاول، خطورة مع التحديثات التقنية المتدافعة كالسيول. انها درع واقية اذا احسن استخدامها، وسلاح فتاك اذا استبيحت. تؤذي في البدء، ثم يرتد اذاها عليها. يمكنها الاستفادة من المنافسة، او التعرض للاخفاق. والاداء الاعلامي الناجح هو الذي ياخذ في الحسبان ان كل مستمع او مشاهد... مراقب. نعم، مراقب وليس رقيباً، وهنا التحدي الكبير.

كلنا، ابناء حوض المتوسط سنراقب عن كثب المنافسة الحاصلة للسيطرة على الموجات بقصد الاستفادة من هذه الموجات.

• رئيس قسم العالم العربي في الدائرة الديبلوماسية في وكالة الصحافة الفرنسية سابقاً، ومستشار سابق لمدير عام اذاعة «مونتي كارلو/ الشرق الاوسط» من ١٩٨٩ الى ١٩٩٤، مؤلف بحث عن «معركة السيطرة على الموجات في الفضاء الاوروبي - العربي».



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢٠ ابريل ١٩٩٤

كلمة أخيرة في الغزو الفضائي

أختتم هذه الحلقات وأنا على ثقة بأنني سأعود الى طرح هذا الموضوع الجدلي وهو أخطار الغزو الفضائي الأجنبي وكيفية مواجهته لانه يتفاعل يوماً بعد يوم ويتحول الى مشكلة كل بيت وكل مجتمع. وهنا أعود مرة أخرى الى التفريق بين العربي والأجنبي عند الحديث عن الدوافع والأهداف وصراع الحضارات في ظل استراتيجية الهيمنة التي اعتمدها بعض الدول الكبرى ليس في المجالين السياسي والاقتصادي فحسب بل حتى في المجال التلفزيوني والفضائي الذي يعتبر اليوم من أخطر الأسلحة وأهم القنوات التي تتسلل الى عمق المجتمع وقلب الفرد.

ولا شك في ان هذه الاهداف ليست موحدة. اذ انه من البديهي القول انه ليست هناك «خطة موحدة» تعمل بسيناريو واحد ومايسترو واحد، بل هناك جهات عدة واهداف عدة قد تتضارب وقد تتلاقى في بعض الاحيان لتنفيذ اغراض محددة. فالقضية ليست مجرد مشكلة جنس او كبت وعنف فقط كما يحلو لنا ان نصورها في معظم الاحيان عندما نتحدث عن التلفزيون او المطبوعات القادمة من الخارج.

فالعالم يتحدث عن صراع الحضارات وطموحات واستعدادات قيام النظام العالمي الجديد. وهذا ما يظهر جليا في اجهزة الاعلام الاوروبية التي تحذر من الغزو الفضائي الاميركي الذي سيؤثر في «الخاصية» الاوروبية وينشر المفاهيم الاميركية. كما ان دوافع بعض الجهات لا بد ان تكون مغرضة في افساد الاجيال، ومحاربة الاسلام والتقاليد العربية. هناك عوامل تجارية هدفها الربح السريع. وهناك الدافع الاقتصادي. ويتم هذا الغزو عن طريق برامج براقة من خلالها يقدم الاعلان، وبالتالي تحقيق ارباح وترويج تجارة بعض الدول ومنتجاتها في دول تحولت الى مجتمعات استهلاكية. وهناك طبعاً الهدف السياسي اضافة الى بعض الاقنية التي لها اهداف تبشيرية معروفة.

ومشكلتنا في العالم العربي اننا ننظر الى الامور من منطلق الجنس والعنف فقط، في الوقت الذي نعاني من الكبت، والكبت في معظم الاحيان يعطي مفعولاً عكسياً يؤدي الى



الانفلات والانحلال.

ونحن ندعو الى الحرية ولكننا لا ندعو الى الانفلات والفوضى، فقد تسبب التحرر الزائد في وقوع جرائم وحشية وضياع هيبة الامن. لهذا لا بد من ان تكون هناك حرية بعيدة عن التحلل الخلقي، وفي الوقت نفسه يكون هناك نوع من الضوابط التي تحد من مخاطر الغزو الاجنبي ومن تشويه مجتمعاتنا والتاثير عليها من نواح سياسية واجتماعية وأخلاقية واقتصادية واستهلاكية. ولنا عودة قريبة مع زاوية أخرى من زوايا المشكلة.

●●●

● لقطة

لا قيمة لأطنان الكلمات التي نرددها كل يوم حول قضايانا ووسائل الدفاع عنها اذا لم نضح لترجمتها، فكلماتنا كما كان يردد الشهيد سيد قطب تظل عرائس من الشمع حتى اذا متنا في سبيلها دبت فيها الروح.

عرفان نظام الدين



تجديد البحث في اصول الفكرة العربية وتفرعاتها

□ بيروت –
من موريس أبو ناضر:

■ فجرّ تفكك الامبراطورية العثمانية، وهي آخر دولة اسلامية بالمعنى العرفي، أزمة الهوية في طول العالم العربي وعرضه. ومع هذا التفجير طرحت على النقاش طبيعة الكيانات السياسية ومكانة اللغة العربية وقدراتها، ووضع التراث والعلاقة التي تربط بين اللغة والتراث العربيين وهذه الكيانات على المحك. كما طرحت على بساط البحث العلاقة بين الهوية المحلية القطرية والهوية العربية الاسلامية الشاملة.

ولم تكن هذه الطروحات التي سبقت تفكك امبراطورية بني عثمان او لحقتها، وحاولت ان تزود الشعوب الناطقة بالعربية برؤية عقائدية واضحة المستقبل العربي، لتتوطن الارض العربية من دون خلق تناقضات فيما بينها اتخذت مع الايام اتجاهات متعددة المشارب والاهواء. فالى جانب زعماء الاصلاح الذين كانوا يحلمون ببناء دولة الشورى الاسلامية في المنطقة العربية على انقاض السلطنة الظالمة، كان الليبراليون والعلمانيون يرون في زوال هذه السلطنة الفرصة التي لا تعوض للقضاء على السلطة الدينية المنافسة.

في كتاب ناصيف نصار «تصورات الامة المعاصرة» الصادر عن دار امواج - بيروت عودة الى هذه التصورات لتحديد مقوماتها، واستعادة لعلاقة كل تصور مع مجموعة التصورات المحيطة به والمتصلة بنواحيه من مرحلة الى اخرى ومن جيل الى اخر، وكشف عن الجدل الصاخب او الصامت الذي دار حول اصل هذا التصور وفروعه الممتدة في الزمان والمكان. وفي هذه الوجهة يسهل النظر، كما يقول الباحث اللبناني، الى الفكر العربي الحديث والمعاصر «كحقل تاريخي واحد، فوق تعدد الاقاليم والاقطار والتيارات والايديولوجيات والمؤلفين والمعبرين الايديولوجيين». ومن هنا يبدأ التمايز الذي يحدثه نصار بين مؤلفه والمؤلفات السابقة. ففي حين تنحو مؤلفات السيد يسين «تحليل مضمون الفكر القومي العربي» ومارلين نصر «التصور القومي العربي في فكر جمال عبدالناصر» وعبدالعزيز الدوري «التكوين التاريخي للامة العربية»، منحى التعيين والتخصيص، ينحو مؤلف نصار باتجاه «النظرية العامة» اي باتجاه «التركيز على الجوانب النظرية لتصور الامة، لا على جوانبه التطبيقية». ويتوسل عملياً المناهج المطروحة في العلوم الاجتماعية والسياسية تحت عنوان «مناهج تحليل الخطاب» مثل منهج تحليل المضمون، ومنهج تحليل حقول الدلالة، ومنهج تحليل مسار البرهنة وسواها.

يذهب اهتمام نصار بفكرة الامة، على ما يؤكد، الى النواحي النظرية من تصورها، لا الى النواحي التطبيقية العينية. لذلك يلجأ الى تصنيف هذه النواحي في أربعة تصورات:

اولها التصور الديني الذي يقوم على ارادة إخراج المسلمين من وضع الانحطاط والتفكك باستلهام النموذج الاصلي لوحدتهم. ولما كان هذا النموذج الاصلي لوحدة الامة الاسلامية لا يمكن تحقيقه مرة ثانية في الشروط التاريخية القائمة، كان لا بد من التوفيق بين وحدة الامة الاسلامية وتعددها المذهبي، والتوفيق بين الشعور الاسلامي والشعور الوطني، والتوفيق بين اصالة الامة وتحديات الحضارة الحديثة. هذه النزعة التوفيقية مثلها، كما يبين نصار، خيرالدين التونسي وعبدالحميد بن باديس وزعماء الفكر الاصلاحي السلفي الافغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا. ومثلها سياسياً جماعة الاخوان المسلمين الذين دعوا الى بعث الوحدة الاسلامية الشاملة واستعادة الوضع الاسلامي المجيد. كما مثلها في الجانب اللاسياسي علي عبدالرازق وخالد محمد خالد وطه حسين ومحمد النويهي.

ثانيها التصور اللغوي الذي يقوم على تطابق نطاق الامة مع نطاق اللغة، ويقضي بان يكون في عالم لغوي واحد امة واحدة وقومية واحدة ووطنية واحدة ودولة واحدة. مثل هذا التصور المرصفي والحصري والبستاني والطهطاوي، ومثله في جانب آخر منه العريسي وفروخ والقاسمي. اما الذي بلور هذا التصور واغناه فهو ساطع الحصري، ومن بعده زكي الارسوزي، ونديم البيطار الذي ربط بين مقولة اللغة ومفهوم الامة. يكتب نصار «المؤلف العربي الذي أعطى أفضل تعبير عن هذا التصور هو الدكتور نديم البيطار». ولكن تآليف نديم البيطار يأتي في سياق تطور للفكرة القومية العربية لا يتحدد رأساً بما اعطاه الحصري والارسوزي بل بما اعطاه حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة الناصرية. ففي ايديولوجية حزب البعث والايديولوجية الناصرية، تحتل مقولة الوحدة مكانة اولية. وهي لا تعني وحدة اللغة، بل وحدة الوجود السياسي والعمل السياسي للامة التي تقوم في الدرجة الاولى على رابطة اللغة الواحدة».

ثالثها التصور الاقليمي الذي يقوم على اعتبار الانتماء الى اقليم جغرافي معين هو المحدد الاول لكيان الامة. مثل هذا التصور في جانبه الوطني المعلم بطرس البستاني وجواد بولس، ومثله في بعديه السياسي اي بإضافة عامل الدولة الى عامل الاقليم رفاعة الطهطاوي ومن بعده محمد عبده. ومثله انطون سعادة في افقه المتحدي وجمال حمدان في مداه التكاملي. يكتب ناصيف نصار: «اذا كانت الرابطة التكوينية او التشكيلية بين البيئة الاقليمية والامة الوطنية متفاوتة في كتابات المعلم بطرس البستاني وجواد بولس ورفاعة الطهطاوي وانطون سعادة، فإن أياً من هؤلاء لم يكن جغرافياً بالقدر الكافي او بالمعنى الاختصاصي، حتى يبلغ التصور الاقليمي للامة مداه الاقصى والاقوى الذي بلغه مع جمال حمدان في كتابه المطول «شخصية مصر» حيث يتم تناول قضايا الوجود الوطني المصري



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

مايو ١٩٩٤

من وجهة الجغرافيا السياسية، ويتم ربط مستويات هذا الوجود بالمحددات والشروط الجغرافية».

ورابعها التصور السياسي الذي يجعل من عامل الدولة العامل الرئيسي الاول لتكوين الامة. مثل هذا التصور في حدوده الاولى اديب اسحق، ومثله في جانبه المتطور كمال يوسف الحاج في لبنان والبشير بن سلامة في تونس، ومثله في جانبه الحديث جميع الدساتير العربية الحالية. ويلاحظ صاحب الكتاب «ان الدول العربية اذ تلتزم بميثاق الامم المتحدة، تلتزم بالفعل نفسه بالتصور السياسي المباشر للامة اي بالتصور الذي يعرف الامة بالدولة المستقلة القائمة. ولكن هذا الالتزام لا يلغي التزاماً اخر، اتياً من الايديولوجية القومية العربية، وهو الالتزام بالتصور اللغوي للامة. ففي دساتير معظم الدول العربية يقع النص على ان شعب الدولة المذكورة جزء من الامة العربية. وهذا يعني حصول نوع من الازدواجية الاساسية حول معنى الامة والانتماء القومي. ولكن دولاً عربية عدة لا تنص دساتيرها على الانتماء الى الامة العربية. فالامة التي تتحدث عنها دساتير هذه الدول هي امة الدولة التي يحدد الدستور وجودها القانوني في اطار العروبة اللغوية».

في متابعته لتحليل التصور السياسي للامة يدخل ناصيف نصار بعداً جديداً قلما قرأناه بمثل هذا الشمول. هذا البعد هو بعد الدولة الدستورية الذي تتخفف فيه الانتماءات الاقوامية والدينية واللغوية والجغرافية من حمولاتها التاريخية لتنطلق باتجاه الرابطة الدستورية، رابطة المواطنة في دولة العدل والقانون، رابطة قال عنها جواد بولس في كتابه «لبنان والبلدان المجاورة» تعليقاً على الاستمرارية اللبنانية: «ولنكرر هنا ان الامة الحديثة انما هي اتحاد ضمني بين عدة افرقاء اجتماعيين متجانسين احياناً وغير متجانسين احياناً اخرى، يرتضون بحياة مشتركة ضمن اطار اقليمي محدد، فيتعاونون معاً في صراعهم من اجل البقاء».

تكهنات في البؤس العربي

نجاح كاظم*

■ تعيش الشعوب العربية حالة من الركود الاجتماعي ويتميز واقعها المعاصر بالتخلف والتاخر عن حركة الشعوب الاخرى المتسمة بالتطور والتقدم والسعي حثيثاً الى الامام.

مما لا شك فيه ان الواقع الجامد في العالم العربي له انعكاساته السلبية على التركيبات السياسية والاقتصادية والتطورات الاجتماعية والتصورات الحضارية والافرازات العلمية. وتدل الارقام والحقائق في الدراسات الحديثة عن العالم العربي على انخفاض المستوى الثقافي وتردد الجانب الفكري وشبه اختفاء للعلم والتكنولوجيا، وعلى حالة القلق الاجتماعي التي تنتاب هذه الشعوب. ويبدو ان هذه الازمة تزداد سوءاً مع مرور الوقت بل هناك تراجع واضح مقارنة مع فترات السنين الماضية او العقود القليلة السابقة.

والسؤال المطروح هو، كيف وصل العرب الى هذه الحال؟ ولماذا يعانون من ازمة حضارية حقيقية؟ قسم من المحللين يحاول تفسير الواقع المعقد للعرب ويعزو اسبابه الى المستوى العالي من الجهل والامية والهوة التكنولوجية او العلمية والوضعية الاقتصادية. والحقيقة ان الشعوب العربية تمتلك نسبة عالية من التعليم وثمة عقول عربية كبيرة تبرز وتبدع في وسط الاستقرار في الدول الاخرى، اضافة الى ان معظم البلدان العربية ذو بنى تحتية متطورة لحد ما واقتصاديات الدول غير مفلسة تماماً، مقارنة ببعض او معظم بلدان اميركا الجنوبية او ازمة المجاعات في افريقيا. والقسم الآخر يضع اللوم كاملاً على النخب الحاكمة والقيادات السياسية التي لم تحدث النقلة النوعية للمجتمع ولم تسع الى تجديد الاطر والهياكل السياسية منذ فترة التحرر من الاستعمار، نتيجة تغير الوقت والمتطلبات والظروف. كما خلقت جواً تكاد تنعدم الحرية فيه ويكون التعبير عن الراي ظاهرة نادرة. كل هذه الامور اثرت بشكل بالغ على حركة المجتمع وتطوره وادت الى عدم التحرر من التفكير المتحجر والواقع المنعزل عن التحولات الكبيرة في العالم او المتفرج عليها. وقد يكون هذا الامر صحيحاً لحد كبير، لكن من اين جاءت هذه القيادات او الحكومات في الوطن العربي؟ انها بحقيقة الحال نابعة من هذه المجتمعات التي تعاني من الذهنية المغلقة والتقوقع في التصورات والآفاق. بل تعيش البؤس الحضاري والخواء الثقافي والتعثر الفكري وحالة من العواطف الجياشة مما يجعلها سهلة الامتلاء والتاثر، اكثر فهمها ومعرفتها للامور ضيق او سطحي.

لناخذ الجانب السياسي والذي يعكس مدى التخلف وشدته في الشعوب العربية حيث تعيش هذه الشعوب حالة من التعميم التجريدي ذي الصفة الاطلاعية وتنظر للقضايا من زاوية واحدة وعديمة الشمولية مما يجعلها تجزم بالامور. وهذا التخلف السياسي يوفر ارضاً خصبة للايمان بنظرية المؤامرة حيث نعتقد ان كل المشاكل والامور السياسية في العالم العربي من ترتيب القوى الخارجية والاستعمار وهو امر غير حقيقي او واقعي احياناً. صحيح ان هناك تاثيرات خارجية لكن ليس في كل صغيرة او كبيرة، والاهم تشخيص جانب الضعف الذي ينتاب الشعوب العربية والذي لولاه لما وصلت الحال الى هذا المنحدر ولا نجح التامر.

هذا التخلص السياسي ليس في عامة المجتمع فقط بل يصيب طلائعه الواعية وشرائحه المتقدمة. وهناك مثال بسيط يعكس هذه الازمة العميقة هي اللغة السياسية المستخدمه بين الانظمة الحاكمة ومعارضيها من الشعوب، والتي تتميز بالصدام المسلح والعنف وليس لغة الحوار والنقاش كما هو موجود عند الشعوب المتطورة. ثم ان تيارات المعارضة والتي تمتلك احياناً حركات سياسية متنورة تراها تستخدم الاساليب والادوات المستعملة لسنين طويلة او تطرح مفاهيم لا توازي متطلبات العصر او تناغم التغيرات والتحولات الكبرى.

ثم مشكلة الهوية العربية التي لا تكتمل معالمها الا برفض الآخر (غزو، غريب.. الخ) اي النظر للامور بمعيار الاسود والابيض فقط وغياب البعض الثالث (الرمادي) الذي كثيراً ما يكون سمة الامور في عالم اليوم المعقد.

لهذا ان مشكلة التخلف قبل ان تكون سياسية او اقتصادية او علمية الخ. هي مشكلة اجتماعية معقدة وكبيرة لان الشعوب العربية تعيش حالة السبات الاجتماعي الذي يجعل تفكير الانسان محصوراً في قوالب معينة يصعب الخروج منها، او تغير المقاييس الثابتة للنظر الى الماضي بحركة وديناميكية يتناغم فيها مع اخلاقه وتراثه ومعتقداته ويتفاعل مع [illegible] الاحداث خالة التطور للامام.

فالموجود بيئة اجتماعية منغلقة وحالة من الركود وترتيبات جامدة تكون مرتعاً للاوهام واسباباً للتقليد والمحاكاة والترسبات، وبالتالي الوقوف اذا لم نقل التراجع في وضعنا وواقعنا. هذه البيئة هي التي توجه نمط تفكير الناس وتحدد الثقافة السائدة وتمنع التواصل الحضاري وتكون حاجزاً امام تراكم الخبرات والصلة العضوية بين الماضي والحاضر.

---

* كاتب عراقي مقيم في بريطانيا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : مايو ١٩٩٤

الجمهورية تقول :

قراءة في الملف العربي

مازال البحث جاريا عن السلام . مازلنا نناضل على كل المسارات التفاوضية من اجل الوصول إلى سلام يصمد لكل محاولات هدمه وتقويض بنائه .. ومازال الطريق طويلا والهدف بعيدا .. فكل ماجرى ويجرى من مفاوضات ومد وجزر وجدل ماهو الا بدايات وخطوات أولية على الطريق .

والسلام الذى تريده الشعوب العربية لتصل إلى الاستقرار والرخاء الذى ظلت تحلم به طويلا .. إنما يتطلب موقفا عربيا موحدا وتضامنا عربيا غاب بفعل النزوات والمغامرات تارة .. وبفعل المصالح الضيقة والنظرة السطحية للأمور تارة أخرى .. وبفعل المطامع التي استحالت إلى مطامع تضرب عرض الحائط بالمصالح القومية والوطنية العليا من أجل مصالح شخصية أو حزبية أو طائفية ضيقة .

قبل أن نحقق السلام مع إسرائيل لابد أن نحقق السلام مع انفسنا والسلام فيما بيننا .. وانا لنراه بعيدا .. وهذا البعد هو الذى يؤسفنا .. يؤسفنا أن يصبح التضامن العربى .. مجرد الحد الأدنى من التضامن مطلبا عسير المنال .. وأن تصبح الوحدة العربية أمرا محالا .

والنظرة السريعة إلى الساحة العربية تصيب المرء بما يشبه اليأس وخيبة الأمل والاحباط .. فأبناء الأرض واصحاب الوطن في اليمن يتقاتلون والأصح أنهم يقومون بعملية انتحار جماعى من أجل مطامع القادة وبايعاز خبيث من دعاة الانفصال والمتربحين من الحرب وتجار الدماء .. والوضع فى الخليج يشبه النار تحت الرماد .. يوحى بالهدوء .. لكنه ينذر بالانفجار فى أية لحظة .. والسودان غير مستقر بعضه يمزق بعضه أو يسعى إلى ذلك .. ومؤامرات خبيثة وان كانت فاشلة تحاك ضد أمن واستقرار دول عربية مثل مصر والجزائر .. ولبنان يمشى على الأشواك فى طريق الوصول إلى الاستقرار .. ونزاعات حدودية تهدأ حينا وتثور أحيانا كالبراكين .. وليبيا تواجه الحصار والحظر .. والعراق يرزح تحت نظامه وتحت الحظر الدولى المميت .

ووسط هذا الظلام الدامى تتحرك قيادتنا فى كل الاتجاهات العربية شرقا وغربا وجنوبا وشمالا .. تحاول جاهدة حقن الدماء وتغليب صوت العقل .. واحتواء الحصارات .. وتهدئة وحل نزاعات الحدود .. وفى نفس الوقت تبذل جهودا جبارة فى الداخل من أجل البناء وقطع يد الارهاب .. وتفويت الفرصة على المتربصين لمصر .. الراغبين في خلخلة بنائها الاجتماعى والقيمى .. الدافعين الأموال الطائلة من أجل شطب دور مصر .. وإلهائها فى جراحات داخلية .

لكن هؤلاء لايقرأون التاريخ .. ولو قرأوا لعرفوا أن شعب مصر أذاب كل الطغاة والغزاة والمتآمرين وافناهم .. واجهض كل المؤامرات .. وبقى هو .. شعبا ضاربا فى أعماق الزمن .. متماسكا كالهرم .. جاريا متدفقا كالنيل .. ورائدا لكل الأمم .. رضيت تلك الأمم أم أبت .. إنها مصر .. كنانة الله فى أرضه فمتى يفهم الجاهلون ..؟



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٤

رأى

حتى يقرر العرب مصيرهم

حسين فهمي مصطفى

يقف العرب اليوم في مفترق الطرق فهناك من يدعوهم الي التعامل الكامل مع إسرائيل والدخول في ترتيبات اقليمية تتسع لتركيا وايران وباكستان وتشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية. ويقول هؤلاء ان عالمنا يتجه الي اتخاذ شكل تجمعات اقليمية تكفل مصالح الدول الأعضاء فيها وتتبادل المنافع مع غيرها من التجمعات والدول. ولايرغب هؤلاء في خوض جدل طويل لايجدون مايدعو اليه. إذ يرون ان الأمر الواقع يفرض نفسه فالحكومتان المصرية والإسرائيلية بدأتا التعاون الزراعي مثلا بعيد اتفاق السلام بينهما سنة ١٩٧٩ ودون انتظار للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الاراضي المصرية. كما ان الاقتصاد الفلسطيني داخل ضمن دائرة الاقتصاد الإسرائيلي ولن يتسنى له الفكاك منها في وقت قريب. اما عن الدول الاسلامية المشار اليها فلابد من التعاون معها حيث تملك تركيا فائضا من المياه تحتاج اليه بلدان عربية في الشرق الادنى والخليج الموزع على العرب والفرس. اما ايران فان موقعها يحتم التعامل الوثيق معها. وكذلك باكستان التي تدير برنامجا نوويا طموحا يمكن ان يسفر عن انتاج «القنبلة النووية الاسلامية». وفي مواجهة تلك الدعوة يرى آخرون ان انهاء حالة الحرب مع إسرائيل لاتعني تطبيع جميع العلاقات معها. وان اسرائيل لم تصبح بعد عضوا عاديا في مجتمع الشرقين الادنى والأوسط فهل تحتل اراض عربية، وتمثل مصالح أجنبية، وتملك اسلحة نووية. ويجب أن تغير إسرائيل جلدها قبل ان تتقبلها الشعوب العربية اى ان تنسحب من جميع الأراضي المحتلة وان تلغى عمالتها للقوى العدوانية والمصالح الاستقلالية الاجنبية وان تتجرد من الأسلحة النووية وان تبقى من الأسلحة التقليدية مايتفق عليه مع جاراتها لدواعي الدفاع المشروع عن النفس ولن تسلم بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته وحماية مصالحه ومستقبله. واذا انتقلنا الى تركيا لوجدنا المسئولين فيها يرددون انهم يتصرفون في المياه التي تنبع من اراضيهم كما يتصرف العرب في نفطهم. وهذا كلام غريب لم يرد مرة واحدة على لسان احد الفقهاء. ولم يدرج قط في اية اتفاقية وليست له سابقة في عالمنا. لان لبلد المصب حقه في المياه مثل بلد المنبع تماما. واحتجاز او خفض المياه المتدفقة الى سوريا والعراق يصيب البلدين في مقتل. ولما كانت ايران تحتل جزءا من اراض عربية في الخليج دون مبالاة بحق العرب فيها ودون رغبة في مجرد التفاوض والتحكيم بشأنها. فان التعاون معها، يصبح سابقا لأوانه. فالاحتلال لايتغير طابعه باختلاف اسم المحتل. اما باكستان فيتوقف التعاون معها ومع غيرها على المصلحة المحققة. والاهم مما تقدم ان الشعوب العربية لم تبد رأيا صريحا في هذا الاتجاه أو ذاك. وان كان من المحقق انها تشعر بقوميتها وتتوق الى تحقيق ماتم الاتفاق عليه منذ اكثر من ثلاثين عاما من اتحاد اقتصادي وامن جماعي وتكامل ثقافي وتنسيق سياسي الخ. ولذلك نرى من الضروري ان يستفتى كل شعب في البلاد العربية المعنية لكي يقطع في حرية تامة ووعي كامل برأى في الجدل الدائر، ويختار الطريق التي تحقق تطلعاته في مستقبل طيب يتيح حياة انسانية كريمة لاكثر من مائتي مليون عربي. □

المستشار السابق للتليفزيون المصرى والامانة العامة للامم المتحدة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مايو ١٩٩٤

دراسة جدوى لمستقبل العرب

■ فتحى غانم ■



هل فكر أحد فى اعداد دراسة جدوى لمشروع تعاون اقتصادى عربى أو سوق عربية مشتركة على نحو ما يتم فى اعداد دراسة جدوى لأى مشروع استثمارى؟.. ربما لو كانت هناك دراسة جدوى لخطة عربية مشتركة، لاكتشفنا المزايا واضحة ومحددة بالارقام وواجهنا العيوب والاخطار باحتمالاتها المختلفة محددة ـ ايضا ـ بالارقام وبذلك نتخلص من المتاهات النظرية والافكار المذهبية، التى تتعامل بالشعارات والاحلام أو الطموحات السياسية. وكلها فقدت اعتبارها، ولم يعد يثق أحد فى جدواها. أما لو تبين امام المستثمرين احتمالات الربح، واستطاعوا أن يوازنوا بين كفة المكسب وكفة الخسارة، فرجحت الكفة الاولى، فعندئذ يصبح الطريق ممهدا لتحقيق المشاريع التى كانت ولاتزال احلاما أو اوهاما.. ومن ناحية أخرى لو اثبتت دراسة الجدوى صعوبة أو استحالة الاستفادة من رؤوس الاموال العربية فى مشاريع عربية متكاملة فى الظروف السياسية الراهنة. فلا يضيع الوقت ومعه الجهد فى الدعوة إلى مالا فائدة منه ـ لقد قامت السوق الأوروبية المشتركة على اساس دراسات الجدوى فى مشروعات محددة بدأت بصناعة الصلب واستخراج الفحم باتفاق ست دول أوروبية ومع متابعة النشاط العملى وما يحققه من مكاسب، تضاعفت الدول الست إلى اثنتى عشرة واستعدت لفتح ابوابها لدول اخرى كالدول الاسكندنافية. ومازال الفيصل وصاحب الكلمة الحاسمة فى مصير السوق الأوروبية، هو المكسب الذى يعود على المواطن الأوروبى والمستثمر الأوروبى العضو فى السوق.

ودراسة الجدوى فى عالمنا العربى تحتاج فى البداية إلى ثلاثة اسئلة تبحث عن اجابة، قبل المضى فى أية خطوات أخرى.

السؤال الأول عن الذاكرة العربية، وموقفها من الماضى، واسلوبها فى التعامل معه.. لأن هذه الذاكرة هى التى تحدد مواقف الحاضر وتوقعات المستقبل. أى التى تحدد الذى يتحرك اليه العالم العربى. ونقول بصراحة إن التقلبات السياسية التاريخية، والاخطاء التى وقعت وما صاحبها من احداث جسام قد تحول دون الاتفاق على مشاريع عربية متكاملة فى سوق عربية مشتركة. وذلك اذا كانت رؤية الماضى تؤدى إلى التفكير فى تصفية الحسابات أو تكون رؤية الماضى حافزا الإدارة صراع جديد فى الحاضر ـ أو الاعداد لصراع فى المستقبل. وعندئذ تتحول ذاكرة التاريخ إلى بضاعة للمتاجرة وورقة يتداولها الساسة فى مناوراتهم السياسية ـ ومثل هذا الاتجاه لن يؤدى إلى اسس قوية ومتينة لإقامة سوق لتبادل المصالح العربية. وسوف تتبدد حسابات المال ودراسات الجدوى امام العواصف العاتية القادمة من الماضى لتجتاح الحاضر. وليس المطلوب نسيان الماضى، أو اعادة تفسيره لتبرير الاخطاء ـ كل ما هو مطلوب بالنسبة لهذا السؤال الاول عن الموقف من ذاكرة الأمة وتاريخها، هو ألا تتجمد مواقفنا السياسية عند ردود افعال، واقامة محاكمات تاريخية بل نتجاوز الاخطاء مع الاعتراف بوجودها، لنفكر فى الحاضر على اسس صريحة جديدة تحقق مصالح اكبر واوفر للجميع ـ فهل هذا ممكن ـ أم هو فى الظروف الحالية مازال شبه مستحيل؟!.

والسؤال الثانى الذى يفرض نفسه،فى دراسة الجدوى لمشروع التعاون والتكامل الاقتصادى من خلال سوق عربية مشتركة. هو سؤال عن المواقف والبدائل التى نستطيع أن نختار بينها ، والتى هى متاحة امامنا فى الحاضر ـ هل لدينا وسيلة للتفاهم حول دراسة جدوى تقدم لنا بالارقام وليس بالانطباعات والمشاعر المكاسب التى تعود علينا من موقف عربى يؤيد المقاطعة لإسرائيل، أو يرى فيها رأيا آخر. وما هى ارباح أو خسائر الاستمرار فى طريق التفاوض مع اسرائيل. وما هى المكاسب أو الاضرار التى تعود علينا من تحدى الامم المتحدة والمجتمع الدولى أو البحث عن وسائل أخرى لتحديد صيغة للتعامل مع العالم الاجنبى. وهل نستطيع فى الحاضر ـ أن نحشد طاقات المثقفين ذوى الخبرة لتولى مشاريعنا ثقافيا واداريا، وهل نحقق مناخا افضل من التفاؤل، بهذا الحصاد ـ أم لن نحصد سوى التشاؤم ومنافسات تؤدى إلى خيبة أمل.

ونصل إلى سؤال ثالث بحيث يدور عن اجابة عن التصورات التى نستطيع أن نتعامل بها فى المستقبل.. هل لدينا تصورات للعالم العربى فى القرن الواحد والعشرين. هل لدينا تصورات لما قد تؤدى اليه التفاعلات فى العالم الاسلامى شرقا وغربا.. وهل نستطيع الاتفاق حول قدرتنا على توجيه وبناء احداث المستقبل باعتبار أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم. أم أن تصور المستقبل مازال غامضا. ينتظر البعض احداثه المفاجئة فى قلق، ويترقبها البعض فى خوف أو حيرة. وينتظرها البعض فى حماس رفضا للحاضر ودون وعى كامل ـ أو بدون دراسة جدوى ـ لما قد تنتهى اليه الاحداث فى المستقبل.

إننا بحاجة إلى دراسة جدوى تنحى جانبا الافكار السياسية، والبرامج الحزبية، والطموحات والنزعات. التى حركت زعامات طائفية أو قبلية. نريد أن نتعامل بموضوعية دون محاكمة. وللمستقبل دون تحيز. لنحدد فى الحاضر مشاريعنا بعد أن نزت الامور ،يغلب امامنا احتمال رجحان كفة المكسب على كفة الخسارة.

الرأى الآخر

ضرورة لابديل عنها!!

مع التحولات الجذرية الدولية التي يعيشها العالم اليوم ومن ابرزها التكتلات الاقتصادية الكبرى.. ومع المتغيرات العالمية المتلاحقة والسريعة.. فإن التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة بين الدول العربية يعد الآن ضرورة حتمية تفرضها المصالح المشتركة.. حيث أن قوة العرب لاتبرز إلا في ظل وحدة كلمتهم والتقائهم في نطاق وحدة تحقق مصالحهم..

وقد تجلت قوة وحدة العرب على مدى التاريخ في مواقف عديدة تعد معالم أساسية على طريق التاريخ العربي والتاريخ العالمي بدءاً من الانتصار العربي على الغزوة الصليبية الشرسة ايام صلاح الدين الأيوبي وانتهاء بحرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي حققت لهم انتصارات باهرة على جميع الساحات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاستراتيجية.

واليوم مع ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى اهمها الاتحاد الأوروبي وتكتل امريكا الشمالية (نافتا) وتكتل الشرق الأقصى (آسيان).. فإن التنسيق والتعاون العربي في المجالات الاقتصادية له الأولوية الكبرى.. واهم تلك المجالات.. الطاقة بمصادرها المختلفة..

ولهذا يكتسب مؤتمر الطاقة العربي الخامس.. الذي بدأ أمس بالقاهرة.. أهمية خاصة نظراً لانعقاده بعد فترة عصيبة في العلاقات العربية.. وماينعقد عليه من امال وتطلعات يأتي في مقدمتها تهيئة المناخ المناسب لتحقيق الأرضية المشتركة بين الدول العربية في المجالات المختلفة للبترول والطاقة خاصة وأن شعار هذا المؤتمر «الطاقة والتعاون العربي» والذي نرجو أن يحقق اهدافه بالتطبيق العملي حتى تتحول المطالب والآمال إلى حقائق ملموسة تعتمد على التكامل الإقليمي على أسس اقتصادية سليمة من تبادل المنافع والمصالح مثلما حققته المشروعات والشركات المشتركة المنبثقة عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك).. وكذلك ما أثمر عنه التعاون المصري العربي المشترك في مجال البترول.. من مشروعات تعد نماذج ناجحة ورائدة للتكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح ضرورة حتمية لابديل عنها.. ولاهروب منها..

«خبير»

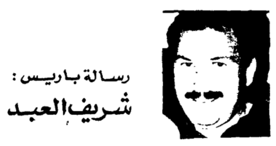


المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ...... 9 مايو 1994 ......

برلمانيات

لمن يوجه اللوم .. العرب ، أم الأوروبيون؟



رسالة باريس :
شريف العبد

فى مؤتمر الحوار العربى الاوروبى الذى عقد بالعاصمة الفرنسية التقت الوفود البرلمانية الممثلة لكل من الشمال والجنوب المتقدم والنامى ويمكن القول بأن العتاب المتبادل احتد والاتهامات بين كلا الطرفين وصلت إلى ذروتها .

الدول العربية تتهم اوروبا بانها غير جادة فى مساعدتها بل أن وفودا عربية نوهت بأن الاوروبيين حريصون على أن يظل العرب متعثرين يواجهون العوائق والعقبات التى تحولت دون تحقيق التنمية المستهدفة لاقتصاديات بلادهم وانهم يتراخون فى تقديم يد العون وأن الامر قد بلغ مداه حيث عقبات التنمية احيانا كانت بفعل اوروبا نفسها ومباركتها كما حدث فى ضريبة الكربون التى كانت من وجهة نظر وفود الخليج الضربة القاضية التى استنزفت موارد المنطقة باكملها وحكمت على اسعار النفط بالاعدام ودفعت دول المنطقة إلى الاستدانة والمعاناة الدائمة من عجز سوف يظهر ويتعاظم فى موازناتها ..

كما اكدت الوفود العربية ان اوروبا يكاد لايكون لها اى دور فى الاسهام والمشاركة لرفع الحصار عن كل من ليبيا والعراق وكانهم يسعدون سعادة غامرة من استمراره ومد العمل به وقال ممثل المغرب أن الحصار على ليبيا لم يؤثر عليها وحدها بل كان هو الضربة القاضية التى حالت دون إتمام التكامل بين دول المغرب العربى وقال ممثل العراق انكم كدول اوروبية لاتريدون لنا ان ناخذ مكاننا الطبيعى بين الشعوب والامم وقد نفذنا جميع إلتزاماتنا بموجب قرارات مجلس الامن ومع ذلك فالحصار مازال مستمرا رغم زوال مسبباته واصبح يمثل ماساة انسانية وآخر الارقام من المنظمات الدولية تشير إلى وفاة ٤٠٠ الف عراقى ومائة واربعين الف طفل وتعرض حياة مليونين من شعبنا للخطر بسبب سوء التغذية وكل هذا من فعل الحصار المشئوم .

كما اتهمت الوفود العربية اوروبا بانها تكتفى بموقف المتفرج وهى ترى اسرائيل تمارس انتهاكاتها وتجاوزاتها فى المنطقة بما يعوق تماما اية محاولات للتنمية والبناء ويؤدى إلى هروب المستثمرين ولم تفكر اوروبا لحظة فى أن تفرض اية ضغوط على اسرائيل لتعيد حساباتها وتتوقف عن افعالها .. واكد ممثل الجزائر أن وقفة اوروبا



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٩ مايو ١٩٩٤

السلبية تجاه مايجرى فى المنطقة العربية لن يدفع ثمنه العرب وحدهم بل سيشاركه فيه الاوروبيون انفسهم وقال انه مايجرى اليوم من عمليات ارهابية فى الجزائر سوف ينتقل غدا إلى كل دولة اوروبية ليشمل المنطقة باكملها دون استثناء .

وعلى جانب أخر يستنكر العرب الموقف الاوروبى المتخاذل من المساعدات الاقتصادية وتتساءل الوفود العربية ماذا قدمته اوروبا للتخفيف من اعباء المديونية على العرب وهى تعلم جيدا العبء الثقيل لهذه المديونية التى تستنزف الجزء الاعظم من موارد كل دول عربية ولماذا لم يقدم الاوروبيون مبادراتهم واقتراحاتهم للتخفيف من هذا العبء لو كانوا جادين بالفعل فى احداث تنمية داخل المنطقة العربية . وتتطرق الوفود العربية إلى قضية التكنولوجيا لتؤكد أغلب الآراء هنا أن اوروبا تضن عن عمد فى تقديم اية مساعدات تكنولوجية متطورة يمكن ان يتاح بموجبها للاقتصاد العربى

أن يخطو خطواته الواسعة إلى الامام ويحقق الانطلاق . ويمتد الحوار ليشمل الحديث عن صادرات العرب التى ليس لها مكان داخل الأسواق الاوروبية بل ويفرض عليها القيود من ان لآخر من أجل ان تتقلص وتنكمش وتتراجع وهذا ماحدث بالفعل ..

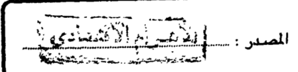
ويتساءل العرب اين الاستثمارات الاوروبية داخل البلدان العربية ؟ انها تكاد تكون منعدمة لاوجود لها وحفاظا على ماء الوجه يعلن جون ليكوفيسكى نائب رئيس المجموعة البرلمانية الاوروبية أن أوروبا على استعداد لان تستثمر ٦٠٠ مليون دولار على فترة ست سنوات بمعدل مائة مليون سنويا داخل المنطقة العربية وتبدو الدهشة على الوجوه لجميع الوفود البرلمانية العربية فالرقم متواضع للغاية وكأن العرب بعد سماعهم لهذا الرقم اصبحوا على يقين من أن أوروبا لن تقدم ابدا يد المساعدة على التحو الذى يريده ويرغبه ويتطلع اليه العرب
اشاروا وارادوا أن يوضحوا للاوروبيين أن المنطقة العربية لم تعد كما تتصور اوروبا منطقة ارهاب وبؤر صراع وحروب وأن الانطباع لدى الاوروبيين مبالغ فيه ولاداعى للتخوف والتردد من ان يأتوا باستثماراتهم فى المنطقة لكن يبدو أن الاوروبيين لهم رأى أخر ومايجعلهم يتمسكون برأيهم أن الاستثمارات العربية نفسها تكاد تكون جميعها غائبة عن المنطقة العربية ومستقرة فى امريكا واوروبا فكيف ينتظر العرب أن الاوروبيون يمكن أن يطمئنوا على اموالهم داخل المنطقة العربية إذا كانت الاموال العربية نفسها هاربة من هذه المنطقة .. ؟

كأن الاوروبيين ارادوا أن يبلغوا رسالتهم للعرب بانه إذا كان ثمة استثمارات مفترض فيها أن تتركز وتتجه إلى المنطقة العربية فيجب أن تكون اولا استثمارات العرب انفسهم وبعد ذلك يمكن ان تطرح قضية تواضع الاستثمارات الاوروبية للحوار .

أيضا نفى الاوروبيون نفيا قاطعا أن هناك قيودا تفرض على صادرات العرب بالاسواق الاوروبية واكدوا أن مايحول دون ذلك هو السلعة العربية نفسها التى ينقصها الكثير من أجل ان تقف وتصمد أمام المنافسة العالمية ولكى تأخذ هذه السلعة طريقها إلى هذه الاسواق فالطريق ممهد ولاقيود مفروضة وكل المطلوب فقط هو ان يتوافر لهذه السلعة الجودة التى ترقى بها إلى مستوى المنافسة .

ورغم الخلاف وتبادل اللوم بين طرفى الحوار إلا أن كليهما اتفق على أن التكتل لايجب أن يضم اوروبا وحدها فى مواجهة القوة الامريكية من جانب ودول جنوب شرق أسيا من جانب أخر وإنما يجب ان تشمل أيضا مع اوروبا البلدان العربية وأن العرب هم الامتداد الطبيعى الذى يفرض نفسه لاوروبا فى ظل التغيرات الاخيرة التى جرت على الساحة الدولية .. لكن يبقى السؤال الذى يفرض نفسه هل الاوروبيون جادون فى التوصل إلى تعاون حقيقى يجمع بينهم وبين العرب قائم على التعاون والمصلحة المتبادلة وعدم الاستغلال .. ؟



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ مايو ١٩٩٤

الواقع يؤكد أن اوروبا يمكنها ان تقدم الكثير للدول العربية وتحقيق استثمار اكبر للثروات العربية التى تبحث عن خبرات يحسن استخدامها . الاوروبيون اكدوا فى المؤتمر حسن نواياهم وتصميمهم على التعاون مع العرب لكن بشرط ان تعقد الدول العربية هى الأخرى العزم على رفع انتاجيتها وتطوير مؤسساتها والعدول من السير فى الطريق السهل طريق الاستدانة والمديونية .

الاوروبيون اعلنوا فى المؤتمر باعلى صوت أن العرب عليهم اولا ان يوحدوا كلمتهم ويتفقوا على موقف يوحد وينتصروا على نزاعاتهم وخلافاتهم قبل أن يطالبونا ان نقف نحن بجانبهم ونتعاون معهم ..

وانفض المؤتمر وبقى التكامل والتعاون بين اوروبا والعرب محددا منحصرا على غير صورته المرجوة وهذا مايجعلنا نكرر التساؤل مرة أخرى من يجب ان يوجه اليه اللوم ومن المسئول عن المحصلة الحالية التى يبدو فيها الاوروبيون وكأنهم فى عزلة عن العرب وهل يمكن أن تجدى مثل هذه المؤتمرات وتغير من الموقف الحالى أنها تظل مجرد جلسات تعقد وتوصيات تطرح من هنا وهناك لينفض المولد وتبقى النتيجة المؤكدة التى تفرض نفسها دائما وهى بقاء الوضع عما هو عليه !!.

متى يطلب الى العرب الاهتمام بالتعاون الاقليمي؟

رغيد الصلح *

■ قبل أسابيع قليلة اقترحت الادارة الاميركية على الدول المشاركة في المفاوضات المتعددة للشرق الأوسط ما دعته مشروع بيان «اعلان المبادئ»، وبعدها بفترة قصيرة، نظمت وزارة الخارجية البريطانية مؤتمراً في لندن حول «الأسواق المالية في الشرق الأوسط». وقد أحيطت المبادرتان باهتمام غير عادي من جانب الحكومتين الاميركية والبريطانية. فمشروع «اعلان المبادئ»، سبق جولة وزير الخارجية الاميركي السيد وارن كريستوفر الى المنطقة، وأدرجت المقترحات التي جاءت فيه على نطاق البحث مع زعمائها. اما مؤتمر الاسواق المالية، فانه لم يكن مبادرة بريطانية خالصة، اذ انه جاء في نطاق نشاط «مجموعة التنمية الاقتصادية الاقليمية»، المنبثقة من مؤتمر مدريد. وقد نظمت الحكومة البريطانية المؤتمر باعتبارها المنسق لهذه المجموعة، وكجهد مساند ومواكب للمفاوضات المتعددة الاطراف التي تجري في اطارها. غير ان وزير الخارجية البريطاني، السيد دوغلاس هيرد، رغب في تاكيد اهتمام حكومته بالمؤتمر وبالفكرة التي يمثلها، فبادر الى حضور افتتاحه والى القاء كلمة استعرض فيها آراء حكومته في مستقبل العلاقات بين بلدان المنطقة.

المبادرتان الاميركية والبريطانية ركزتا على هم مشترك، وغاية واحدة تجمع بين واشنطن ولندن، وهي تعزيز التعاون بين دول المنطقة. فمشروع «اعلان المبادئ» دعا الاطراف العرب والاسرائيليين الى توفير «رؤية جديدة للشرق الأوسط» تفضي الى اقامة «المؤسسات الاقليمية التي تحتاجها المنطقة»، وكما دعا الطرفين الى «تعزيز التعاون الاقليمي والتنمية الاقتصادية (...)»، وذلك «بإزالة العوائق امام التعامل الاقتصادي الحر عبر الحدود وتطوير المصادر الاقتصادية (...) وإنشاء مناطق حرة وبنى تحتية للتعاون الاقتصادي الاقليمي». وحرصاً على عدم اضاعة الوقت في العموميات، حث مشروع اعلان المبادئ، الدول المساهمة في المفاوضات المتعددة الاطراف على «تخطيط مشروعات ملموسة وتنفيذها» مع العمل على ايجاد تمويل كاف لها. وتبنى السيد هيرد في كلمة افتتاح المؤتمر المالي في لندن المبادئ والمقترحات نفسها تقريباً، فاكد أهمية التعاون الاقليمي بين دول المنطقة. ودعا الى انماط «جديدة» من التعاون في الشرق الأوسط تختلف عما هو سائد حتى الآن. ورحب وزير الخارجية البريطاني بالخطوات التي اتخذت مؤخراً على طريق التعاون بين العرب والاسرائيليين وقال ان تطوير هذه الخطوات سيفتح الباب امام الافادة من المدخرات الخاصة التي يحتفظ بها اثرياء المنطقة في الخارج.

في هذه المبادرات وغيرها من التحركات المشابهة، اكد زعماء البلدين ان تشجيعهم للتعاون الاقليمي ينبع من اهتمام بمصلحة المنطقة عموماً وبتحسين اوضاع اقطارها ودولها دون استثناء. وفي هذا التاكيد جانب من الحقيقة يصعب انكاره. فلا ريب ان التعاون الاقليمي يحقق الكثير من العوائد للدول المشتركة فيه. والبلدان مقتنعان بهذه الحقيقة. وبادرت واشنطن، تعبيراً عن هذا الاقتناع، الى اقامة سوق اميركا الشمالية الحرة (نافتا). وتعبيراً عن هذا الاقتناع وقّع الزعماء البريطانيون على اتفاقية ماستريخت على رغم النوستالجيا القومية الحادة التي تجتاح اوساط حزب المحافظين الحاكم. ولكن لئن اقتنع الزعماء الاميركيون والبريطانيون باهمية التعاون الاقليمي من حيث المبدأ، ولئن امنوا بفوائد تنفيذ هذه الفكرة في شرق وجنوب المتوسط فهل هم مستعدون لتبني كافة اشكال التعاون الاقليمي؟ هل ينظرون بنفس المنظار الى مشاريع التعاون الاقليمي العربي؟

لقد عرفت المنطقة العربية هذه المشاريع منذ نشوء دولها تقريباً، اي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. وتطورت الدعوة الى هذه المشاريع بعد نشوء جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينات، وازداد الاهتمام بها بعد منتصف الستينات عندما احيت القاهرة فكرة القمة العربية وسعت الى مأسستها. وكانت حصيلة الاهتمام بفكرة التعاون الاقليمي العربي، منذ قيام الجامعة وحتى توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، انشاء ٢٢ منظمة اقليمية عربية للعمل المشترك، وتوقيع ١٥ اتفاقية للتعاون الوظيفي بين الاقطار العربية. ولو راجعنا هذه الاتفاقات والاهداف التي حددت للمنظمات العربية الاقليمية لوجدناها ملبية لاغراض التنمية والتطور التي دعا اليها مشروع اعلان المبادئ الاميركي والسيد دوغلاس هيرد في افتتاح المؤتمر البريطاني.

فلنأخذ مثلاً اتفاق «الوحدة الاقتصادية العربية»، الذي وقّعته الدول العربية عام ١٩٥٧ - أي سنة التوقيع على اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة - وانشئ بموجبه «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية». في هذا الاتفاق تعهدت الدول العربية العمل على تحقيق «حرية انتقال الاشخاص والعمل (...) ونقل بضائع الترانزيت» و«تسهيل تبادل المنتجات العربية». واعلن هذا الاتفاق الأخذ بقوانين السوق وبالمبادئ الليبيرالية، اذ تعهدت الدول الموقّعة اطلاق «حرية ممارسة النشاط الاقتصادي». وفي عام ١٩٦٨ انشئ المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي»، الذي كان من اهدافه تمويل المشاريع العربية المشتركة عن طريق تشجيع رؤوس الأموال العربية الخاصة على المساهمة فيها والى جانب هذه المؤسسات الرسمية، نشأت عشرات الهيئات والمنظمات العربية الاقليمية غير الحكومية. وكانت الغاية من قيام هذه المؤسسات، الخاصة والرسمية تشجيع التعاون بين العرب كاقطار وأفراد، اي لتحقيق التعاون الاقليمي الذي يقترحه مشروع «اعلان المبادئ»، والسيد هيرد في كلمته، فماذا كان موقف الولايات المتحدة وبريطانيا من هذه المشاريع؟

هل وقفت واشنطن ولندن من هذه المشاريع موقف التشجيع كما تفعلان الآن؟ هل اصدرتا البيانات بتاييدها لانها كفيلة، في حال تنفيذها، بمساعدة دول المنطقة على ولوج طريق التقدم والرخاء والاستقرار؟ هل نظمتا المؤتمرات بقصد احاطة هذه المشاريع بالدعم الدولي وتشجيع المستثمرين من المؤسسات والافراد على توظيف المال والخبرات والجهود في هذه المشاريع الاندماجية؟ اذ لم يقم البلدان بكل ذلك، فهل وقفا على الحياد من هذه المشاريع؟ هل اعتبرا ان قضايا التعاون الاقليمي تخص العرب انفسهم فتركوا للقوى وللحكومات العربية ان تقرر حدود هذا التعاون والمجالات التي يطرقها ونوع المؤسسات التي ترعاه وتعمل على تنفيذه؟ أم خلافاً

لهذين الموقفين. هل اتخذت واشنطن ولندن موقفاً سلبياً ومتحفظاً من هذه المشاريع؟ هل حملت على القوى التي تبنت فكرة الاندماج الاقليمي وظاهرت الجماعات التي كانت تعارضه وتعمل على احباطه؟ هل حاربت الاصل الذي استندت اليه هذه المشاريع ألا وهو فكرة الانتماء العربي علماً بأن كل مشروع اندماجي ينطلق من انتماء معين سواء كان اوروبياً أم أميركياً أم آسيوياً؟

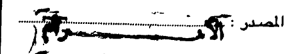
ان حكومات وزعماء البلدين كانوا، في اكثر الاحوال، من متبني الموقف الثالث فكانوا يعارضون مشاريع الاندماج العربي ويسعون الى احباطها ويساندون القوى الاقليمية المناهضة لها. ولربما كان من المفيد هنا ان نرجع الى راي الرئيس الاميركي الاسبق ريتشارد نيكسون الذي توفي قبل ايام قليلة. وقد أبدى نيكسون رأيه من مشاريع الاندماج العربي خلال زيارة شخصية قام بها للرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٦٤: «اكدت، باكبر قدر ممكن من التهذيب، انني اعتقد بضرورة توجيه جهوده نحو خدمة بلده وشعبه. هذا طريق لم يكن يرغب (عبد الناصر) في السير عليه (...) اذ انه كان اكثر اهتماما بمشاريع الوحدة العربية الفضفاضة والفخمة منه بمهمات ادارة وتطوير البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ان موقفه من اسرائيل خدم هذا الهدف السياسي (...) لقد احتاجت الوحدة العربية الى هدف مشترك، وتدمير اسرائيل جسد هذا الهدف».

ولهذا الرأي اهمية من زاويتين: الاولى انه صدر عن شخص يعتبر من حكماء السياسة الخارجية الاميركية، ولقد لبث حتى آخر ايامه، وعلى رغم اعتزاله الحكم بسبب قضية ووترغيت واحداً من اكثر زعماء الولايات المتحدة تأثيراً في السياسة الخارجية الاميركية. ونظرة الرئيس الاميركي الاسبق هذه كانت شائعة في الجسم السياسي الاميركي نجدها تتكرر بين أصحاب القرار وصناع الرأي العام. الثانية ان نيكسون أبدى هذا الرأي في وقت اقبلت فيه مصر الناصرية على فكرة التعاون الاقليمي واعتبرت انه طريق محقق لفكرة الاندماج بين العرب. ومن ثم فان ملاحظة نيكسون لم تكن موجهة ضد فكرة الوحدة العربية الثورية او المركزية بل ضد فكرة الاندماج العربي بكل انواعه، حتى تلك التي كان محورها مؤسسة القمة العربية التي دعت القاهرة اليها في نفس العام الذي أبدى فيه الرئيس الاميركي المتوفي ملاحظته.

وما نجده في الولايات المتحدة نجد مثله الكثير ايضا في بريطانيا من التقديرات السلبية لمشاريع الاندماج العربي سواء هدفت الى تحقيق التعاون الوظيفي ام الوحدة السياسية. بل ان بريطانيا ذهبت الى ابعد من المواقف السياسية السلبية، فلجأت الى استخدام السلاح ضد حملة هذه المشاريع بقصد اجبارهم على التخلي عنها وقصر اهتمامهم «على شؤون بلدهم». لم يتخذ البلدان هذه المواقف من مشاريع الاندماج والتعاون الاقليميين حرصاً على مصلحة الدول العربية، او على امن المنطقة واستقرارها ومن اجل تأمين الرفاه والتقدم لشعوبها. اذ لو كان البلدان حريصين على مصلحة الدول العربية لتوجب عليهما تأييد تلك المشاريع انسجاماً مع المبادئ التي جاءت في اعلان المبادئ وفي كلمة المستر هيرد. غير ان التعاون بين دول المنطقة ليس مرغوباً اذا لم يكن تحت المظلة الاميركية او البريطانية او الاسرائيلية او تحت مظلة هذه الاطراف مجتمعة. والتعاون الاقليمي مطلوب ومرغوب في واشنطن ولندن اذا كان شرق اوسطي الهوية، يفيد اسرائيل ويعزز مكانتها وسطوتها كوكيل اقليمي للبلدين في المنطقة، وكحليف لهما وكممثل للحضارة الغربية وناطق فيها، بل من باب الحرص على مصالحهما، والحرص على مصلحة اسرائيل وأمنها ومن اجل ضمان تفوقها على العرب بإبقائهم متفرقين. الآن لم تتغير النظرة الى العرب ولا اسرائيل ولا الى مصالح الدولتين بل الى التعاون الاقليمي. ذلك ان التعاون الجاد والحقيقي بين الدول العربية يفيدها ويساهم في تنمية طاقاتها وقدراتها. وهذا ما لا يلقى الترحيب في واشنطن ولندن. اما التعاون الاقليمي في الاطار «الشرق اوسطي» الذي تدخل فيه اسرائيل فانه يفيد الاسرائيليين. وهكذا يتحول التعاون الاقليمي من مضيعة للوقت والجهد ومن اهدار لمصالح الشعوب، الى مدخل الى الرخاء والاستقرار. عندئذ يطلب الى الحكومات العربية الانخراط في المشاريع الاقليمية والتضحية بالسيادة الوطنية وبالاهتمامات القطرية الضيقة!

• كاتب وباحث سياسي لبناني.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

إعادة تنظيم هذه الفوضى

صلاح الدين حافظ

غشيتنا الفوضى فدهمتنا بآثارها ومظاهرها الضاغطة، فإذا بالجميع أسير لهذه الفوضى وقانونها وشروطها، مستسلم لانعكاساتها ونتائجها.. والفوضى ليست ظاهرة مؤقتة بالضرورة، ولكنها للاسف ، اصبحت الآن «فلسفة» متكاملة للحياة، تحكم الأفراد والجماعات والدول والشعوب، طالما استسلموا لها!

على المستوى الفردي، تكمن في داخل كل منا زاوية تحكمها فلسفة الفوضى، وتحركها دائما دوافع عديدة، حتى لو كنا الاكثر انضباطا الأشد تنظيما.. هكذا الحال في المجتمعات ومع الدول، يكفي مبدئيا ان ننظر الى حال الشارع المصرى والعربى هذه الايام . خاصة حرب الاشقاء في اليمن السعيد . وندرس ما يجرى فيه على مدار الساعة، لنكتشف مدى سيطرة قانون الفوضى، على محاولة التنظيم، ابتداء من «كسر» اشارة المرور الحمراء عمدا ومع سبق الاصرار والترصد، وانتهاء باندلاع اعمال العنف المسلح وسط هذا الشارع جهارا نهارا.. وفى الحالتين فإن الامر يعبر صراحة، عن بروز روح التحدى الكامنة في داخلنا كافراد، معبرة عن نفسها، برفض القوانين وتحدى النظم وكسر المحرمات، والاسباب عديدة والدوافع واضحة!!

وقبل ان نغوص في تحليل ذلك كله بدءا بالفوضى عند المستوى الفردى، وانتهاء بالفوضى على المستوى الاقليمى والدولى، فإننا نزعم انه مقابل وجود نظرية «فلسفة الفوضى» فى الحياة المعاصرة، فإن هناك بالمقابل، نظرية «فلسفة تنظيم الفوضى» وكل منهما مكملة للاخرى وضرورة لوجودها، إذ انه على سبيل المثال، لكي يكتسب «النظام» شرعية وجوده وقوة تطبيقاته، فمن الضرورى ان تكتسب «الفوضى» شرعية وجودها.. وهكذا قرانا لمفكرين وكتاب فى الغرب الاوروبى الامريكى يروجون دائما، لحتمية نشر الفوضى، بعد خلقها وتشجيعها، تمهيدا لفرض التنظيم اللازم وفق الاهداف والمصالح الحيوية فيما بعد!

تأسيسا على ذلك نستطيع التصديق، بان الفوضى العارمة التى تحكم الشارع الآن على سبيل المثال، سواء كانت فوضى مختلقة ومصنوعة ومقصودة، او كانت فوضى تلقائية، نشات وتوحشت نتيجة، غياب القانون وهز هيبة النظام، هى فى النهاية فوضى تحتم فرض التنظيم عاجلا او اجلا، وتؤكد ضرورة وجود سلطة قوية، تستطيع حسم الامور وتقليص هذه الفوضى، ليس بقوة البطش وعجرفة القوة، ولكن بعدل القانون وتسامح السلطة.

■■■

ان ما يستدعى «تنظيم الفوضى» واضح وضرورى فى حياتنا اليومية، نشهده ونعايشه، نرفضه فى حين يقبله الآخرون، ويقاومه البعض بينما يعيش فى ظله بسعادة البعض الآخر... دعنا على سبيل المثال لا الحصر، نتابع بروز القيم الاجتماعية والاخلاقية الجديدة، قيم الفئات الصاعدة، من الاثرياء الجدد، المتناقضة مع قيم المجتمع القديم، باثريائه وفقرائه على السواء، وهى فى كل الظروف تعبر بصدق عن حالة الفوضى العارمة التى افرزت «فئات الاثرياء الجدد» وفرضت بالتالى قوانينهم ونظمهم ولغتهم فى الحياة العامة والخاصة، وخلاصة كل ذلك هو ان «البيزنس» يحكم ويتحكم، بصرف النظر عن اى شيء آخر، بل بصرف النظر عن مصالح عشرات الملايين من الفقراء الدائمين، او الفقراء الجدد، الذين كانوا بالامس موسرين، لكن الزمن الجديد، بل الفوضى الجديدة، دهمتهم فجرفتهم من حال اليسر او حتى الثراء، لتضمهم الى رصيد الفقراء والمعوزين.

ان الانقلاب الاجتماعى الاقتصادى الذى حدث فى بلادنا، خلال السنوات الاخيرة، قد خلق فوضى عارمة، او صاحبته نفس الفوضى العارمة، بحيث ساعدت بقوة على تفتيت تماسك المجتمع وتحويله الى عدة مجتمعات يعادى بعضها بعضا، ويحقد بعضها على البعض الآخر ويحسده ويذمه ويتآمر عليه سرا وعلانية.

وفى ظل هذه الفوضى «المقصودة او غير المقصودة!!» انطلقت ثلاثة وحوش كاسرة، تعصف بكل شيء وتتحدى النظام والقانون وتكسر هيبة المجتمع والدولة، وتنتهك شرف الجميع فى وقت واحد، وبجبروت صارخ...

■■ فى المقدمة يأتى وحش الخلل الاجتماعى الذى سببه، او نتج عنه، الفساد الاقتصادى والسياسى والخلقى، الذى استشرى فى غيبة القانون والرقابة والعدل . او حتى فى ظل كل ذلك . بدرجة اقلقت الجميع وهددت مستقبل الوطن واهدرت شرعية اى نظام او تنظيم، فإذا بقانون الفوضى هو الاعلى صوتا رغم كل محاولات ترويضه والتحكم فيه.

■■ اما الوحش الثانى الذى ترعرع فى ظل الفوضى، فهو وحش التطرف الفكرى والدينى والعنصرية المقيتة، التى وجدت فى مناخ الفوضى، بيئة حاضنة، وروحا دافعة، لكى تنتعش وتنتشر مستمدة قوة هائلة، من الظروف المحلية والداخلية المعقدة، ومن الدوافع الخارجية العديدة.

ولعلنا نستطيع ان ندعى، انه اذا كان التطرف الدينى والعنصرية العرقية، ظاهرة دولية، الا ان منطقتنا هذه اصبحت الآن المجال الحيوى لتطبيق هذه الظاهرة، وتجريبها



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٤

واختيار نتائجها، بدرجة لافتة للنظر مستدعية للتأمل.. وليس من باب الادعاء المتعسف القول بان ذلك يرتبط بالضرورة بوجود اسرائيل وبقائها، باعتبارها دولة دينية عنصرية متطرفة مزروعة في المنطقة، حتى وهي توقع الآن على اتفاقات السلام والمصالحة.

وبقدر ما خلقت اسرائيل منذ قيامها، حالة من الفوضى العارمة في المنطقة، عبر الصراعات والعداء المسلح، بقدر ما تحاول الآن - او يحاولون من خلالها - خلق فوضى جديدة، تقوم على الترويج العلني للصراع الديني والتطرف العرقي، بشكل يثير حالة هائلة من الفوضى الجديدة، ولعل العودة للاهتمام بقضايا هامشية وتضخيمها، مثل قضايا الاقليات العرقية والدينية في المنطقة، يعد دليلا على سياسة خلق الازمات وترويج الفوضى، وتركها تتفاعل حتى تصل الى نتيجتها الدامية!

■ ■ يبقى الوحش الثالث، ونعني به وحش الارهاب المسلح، الذي يرتبط ارتباطا عضويا بالوحشين السابقين، بل هو في الواقع نتاج شرعي لهما.. وبقدر ما ان موجة الارهاب التي نعايشها الآن، قد تغطت للاسف بشعارات دينية، لها قدرها وقدسيتها، بقدر ما ان هذا الارهاب قد اشاع فوضى عارمة هددت كل شيء واهدرت كل نظام وزرعت الرعب في قلوب الجميع، والموقف السائد الآن لا يحتاج الى مزيد من الشرح او مزيد من حجج الاثبات.

هكذا استطاعت الفوضى المقصودة، او غير المقصودة، التي نتحدث عنها اليوم، ان تطلق تلك الوحوش الثلاثة من قمقمها، لتعصف بنا وتهدد مستقبلنا جميعا، والهدف هو خلق الفوضى وترويج فلسفتها وتوسيع نطاقها حتى يتهيأ المسرح لفرض التنظيم الجديد.. وبقدر ما ان ذلك كله قد يحتمل النجاح، فإنه بنفس الدرجة قد يحتمل الفشل، إذ ان رهان القدرة على التحكم في «ضوابط الفوضى» يساوي الرهان على الفشل في ذلك.. وحين يقع الفشل فإن المصير يكون في علم الغيب حقا!!

■ ■ ■

وحين ننتقل من المستوى المحلي الى المستوى الاقليمي والدولي، فاننا نلاحظ بلا شك اهتماما دوليا واسعا، بفكرة خلق الفوضى وتوسيع مداها، حتى تتفاعل الاوضاع في المنطقة العربية تحديدا، ايذانا بفرض نظام او تنظيم جديد، هو قادم في الافق، بصرف النظر عن اسمه وشكله.

■ ■ ■

واذا كانت جهود السلام والمصالحة الجارية الآن في المنطقة العربية، تعطي معنى ايجابيا، فإن السلام نفسه والمصالحة ذاتها ترتب بالضرورة نتائج وتفرض مستحقات ملزمة.. لقد ظل الصراع العربي - الاسرائيلي يفرض حالة تاريخية من الصراع والصدام والفوضى العارمة في المنطقة العربية على مدى نحو نصف قرن، وفي ظلها قامت نظم وترسخت مبادىء وشاعت شعارات، وسادت منظومة سياسية فكرية عسكرية اقتصادية، فرضت علينا قواعد صارمة مبررها الوحيد هو «الحرب المقدسة ضد العدو الصهيوني» وفي ظل ذلك اكتسبت النظم العربية الحاكمة شرعيتها الاساسية، وقبلت الشعوب منها الحكم الاستبدادي والديكتاتورية السافرة، والفساد المستشري وكبت الآراء ومصادرة الحقوق وقهر الحريات وسلب الاموال وتهريب الثروات، باسم الهدف المقدس الا وهو حشد كل القوى لتحرير فلسطين وإلقاء اسرائيل في البحر!!

■ ■ ■

أما وأن كل ذلك قد انكشف الآن، أما وأن المرحلة الحالية تشهد انتقالا سريعا، من حال الصراع والحرب الى حال المصالحة والسلام، فإن الامر يقتضي فلسفة جديدة واساليب مغايرة، تفرضها ضرورات محلية واقليمية ودولية، وفي المقدمة بالطبع ضرورة اقرار نظام دولي جديد، تبشر به الولايات المتحدة الامريكية وتوابعها في كل مكان!

المؤكد ان الانتقال من حال الحرب الى حال السلم، لن يتم بسهولة ويسر، نظريا وعمليا على السواء، لكن الامر يحتاج الى مرحلة انتقالية، فيها من فلسفة الفوضى المقصودة، اكثر مما فيها من فلسفة التنظيم المضبوط. بمعنى ان الفوضى الاشد قادمة لا محالة، تبريرا لفرض نظم جديدة في المستقبل المنظور، وفق قواعد جديدة، محكومة بحال السلام بين العرب والاسرائيليين، بدلا من القواعد القديمة، التي سادت خلال الصراع الدامي والطويل بينهم.

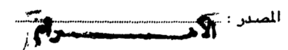
في هذا الاطار نجتهد فنطرح عدة سيناريوهات للمرحلة الجديدة، وهي تعبر عن احتمالات قد تحكم المستقبل سلبا او ايجابا..

(١) السيناريو الاول، هو مشروع تفتيت المنطقة العربية، بديلا عن مشروع الوحدة العربية، الذي تهاوى تحت الضربات الموجعة عاما بعد عام.. والتفتيت المعني هو تقسيم «الامة العربية» الى امم وشعوب، وتقسيم الدول العربية الى دويلات وكانتونات، وفق اسس عرقية ودينية وطائفية، لكن التقسيم يحتاج اولا الى اثارة حالة من صراع الفوضى او فوضى الصراع، بحيث تنضج شروط ومناخ التقسيم والتفتيت، ولعل ما جرى مثلا في لبنان والعراق والصومال، وما يجري في الجزائر ومصر واليمن، يعطينا دليلا على ما نقول، بل ان «الاهتمام المشبوه المفاجىء» من بعض الدوائر المحلية والدولية بقضايا الاقليات مؤخرا، يعطينا دليلا اقوى على سيناريو المستقبل القريب.

■ ■ ■

(٢) السيناريو الثاني يقوم على تعمد تقوية النظم الاستبدادية في المنطقة وتثبيت دعائمها - لفترة قادمة على الاقل - بدلا من حلم الديمقراطية الذي هب ذات مساء، املا في



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ مايو ١٩٩٤

استنشاق النسيم الديمقراطي الصحي والسليم.. وتعمد تقوية هذه النظم الديكتاتورية ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه هدف قصير الاجل بقصد زيادة حدة الصراع واسباب الصدام في المنطقة العربية، بحيث يتحول الاتجاه العام، من التركيز على الصراع العربي - الاسرائيلي في الماضي، الى الصراع العربي - العربي في الحاضر والمستقبل، سواء كان صراعا بين الاقليات والاغلبية، او بين الاديان والمذاهب، او كان صراعا بين الحكام والمحكومين، والاغنياء والفقراء.. حتى تحكم الفوضى الكاملة قبضتها، وتستدعي بالتالي تنظيما جديدا!!

(٣) السيناريو الثالث، يقوم على سياسة استمرار إفقار المنطقة واستنزاف ثرواتها وتراكم ديونها ومن ثم أسر ارادتها، مثلما يقوم على تعطيل التنمية البشرية الشاملة والموصولة، مقابل زيادة مساحة الفقر والتخلف والجهل والتعصب، ومن ثم تشجيع موجات التطرف والعنف والفساد والارهاب، بدرجة تحدث فوضى اشمل واعمق، تستدعي التدخل!!

■ ■ ■

ونحسب ان كثيرين يتساءلون حائرين، وما هي مصلحة الغرب الاوروبي الامريكي - المتهم - في زعزعة النظم العربية الحاكمة الآن، وفي هز اسس شرعيتها.وقواعد استقرارها، بنشر كل هذه الفوضى، بينما هذه النظم حليفة له!!

وبقدر منطقية التساؤل، بقدر منطقية الاجابة، ذلك اننا نعتقد، ان هذا الغرب الاوروبي الامريكي، له مصالح حيوية رئيسية في منطقتنا، وهي مصالح زائلة مثل النفط ومصالح دائمة مثل الموقع الاستراتيجي والكثافة السكانية والعمق الحضاري والسوق الاستهلاكية، ونثق ايضا ان من مصلحة هذا الغرب الحفاظ على مصالحه عبر سياسات مستقرة، وبواسطة التحالف مع النظم الحاكمة، سواء كانت صالحة او فاسدة.

كل هذا صحيح.. لكننا نعتقد ان مرحلة التحول التاريخي التي نشهدها الآن، سواء كان التحول الدولي الهائل، اثر سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، او كان التحول الاقليمي المهم، في ظل جهود السلام بالشرق الاوسط وبدء المصالحات التاريخية بين العرب واسرائيل، هذه المرحلة تقتضي فلسفة جديدة وقواعد جديدة، وبالتالي تفرض شروطا جديدة على كل الاطراف، بل تستدعي اختفاء اطراف معينة وبروز اطراف جديدة تماما على المسرح المضاء!

ولا يمكن أن يتحقق هذا كله إلا في ظل حالة شديدة من الفوضى العارمة، تنطلق فيها عناصر جديدة وموجات عاصفة، تهدم القديم والقائم، وتمهد الارض لبناء الجديد والقادم.. وهذا بالضبط ما يجري وسيجري تنفيذه، ومن يعش يرى ويسمع، ولعل ما جرى ويجري في اليمن والصومال والسودان، بل في مصر والجزائر، يعطينا مؤشرا على ذلك، الامر الذي سنعود اليه تفصيلا إن شاء الله!!

■ ■ ■

■ ■ خير الكلام : يقول صديقي فاروق جويدة :

لو أستطيع حبيبتي، لنثرت شيئا من عبيرك..

بين أنياب الزمان، فلعله يوما يفيق ويمنح الناس الأمان.



المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٤

مطلوب تحديد سياسة عربية للمرحلة المقبلة

أحمد أبو الفتح

قد يكون من الصعب عقد قمة عربية تجمع كل القادة العرب نتيجة الآثار التي خلفها احتلال الكويت وخلفتها حرب الخليج، ولكن هناك عدداً ضخماً من الدول العربية التي لا تفرق الخلافات اتجاهاتها السياسية، وهذه الدول يستطيع ان يجتمع كبار المسؤولين عنها لينسقوا المواقف.

الأمر المؤكد ان هذا الاجتماع لو كان قد انعقد عند أول اعتداء من قوات الصرب على المسلمين في البوسنة والهرسك، وأعلن المجتمعون غضبهم وثورتهم على هذه الاعتداءات لكانت كل وسائل الاعلام في مختلف الدول اهتمت بكل صغيرة وكبيرة تتعلق بالمؤتمر.

ولو كان المؤتمر قد أسفر عن خطب تحمل التهديدات للدول التي تمنع تسليح المسلمين وتترك لقوات الصرب ان تتدفق عليها الاسلحة من كل الدول المحيطة ومن دولة روسيا بان الدول العربية ستقفل أسواقها في وجه منتجات تلك الدول التي تمنع تسليح المسلمين وتعمل على مد الصرب بالأسلحة.

ولو كان المؤتمر الذي عُقد اتخذ قرارات اخرى صارمة بالنسبة للدول التي تمنع تسليح المسلمين والتي ترسل الأسلحة للمعتدين الصرب لكان ولا شك مسار تلك الحرب الاجرامية قد تغير تماماً.

لم يتم ذلك ولم ينعقد الاجتماع ولم يحدث ان صدر أي بيان عربي مشترك، وأصبحت بيانات الشجب والاحتجاج تصدر متفرقة ضعيفة لا تحدث أي اثر في الميدان الدولي ولا في مجرى الجرائم التي تشيب منها الأطفال التي ارتكبت ضد المسلمات والمسلمين.

الدول العربية والإسلامية تمثل في هيئة الأمم ثلث اعضاء هذه المؤسسة الدولية، ولو ان هذه المجموعة كانت هددت بالتوقف عن حضور جلسات هيئة الأمم ومجلس الأمن تعبيراً عن الغضب نتيجة العجز الكامل للمؤسسة عن اتخاذ أي اجراء يؤدي الى وقف الاعتداءات.

اليست هيئة الأمم هي المؤسسة الدولية التي رسالتها وسبب وجودها هو وقف العدوان.

لو ان مجموع الدول الاسلامية كانت قد اتخذت ذلك الموقف وقاطعت اي نشاط لهيئة الامم ومجلس الامن وكل المؤسسات التابعة للهيئة كمؤسسة الصحة العالمية واليونسكو ومكتب العمل الدولي لكان انضم اليها عدد كبير من دول العالم الثالث، وكان هذا سيحدث ضجة كبرى ويزلزل اركان هيئة الامم ويجعل الدول الكبرى تشعر بمدى الأثر الخطير المترتب على هذه المقاطعة.

اننا نملك الكثير وتعداد الدول المتعاطفة معنا كبير ولكننا للأسف الشديد لا نستغل ما نملك ونترك للدول الكبرى ان تتصرف في امورنا ونطالبها بان تحمي المسلمين في البوسنة والهرسك... هل هذا معقول او مقبول.

وها هي نتائج عدم اتحاد دولنا العربية أو على الأقل اتحاد جانب كبير من هذه الدول.

والغريب في الأمر ان بين مجموع الدول العربية ما لا يقل عن 20 دولة تتفق في الراي والمبادئ السياسية في الميدان الدولي، ومع ذلك لا تجتمع هذه الدول وتعلي صوتها وتفرض رايها وتدعمه بخطوات ايجابية تشعر العالم انها دول جادة وانها متضامنة في مواقفها.

وإذا كانت الدول قد فاتها عقد اجتماع قمة من اجل البوسنة والهرسك فإنني لأرجو الا يفوتها عقد اجتماع يضم الدول المتفقة في الراي لاتخاذ مواقف جماعية بالنسبة للأمور التي تواجهنا.

تدور في هذه الأيام مفاوضات مختلفة تشترك فيها دولة اسرائيل، وهذه المفاوضات تحدد البت في مستقبل العلاقات بين الدول العربية واسرائيل. وفكرة عقد اجتماعات لبحث كل مسائل العلاقات مع اسرائيل، قبل ان تجلو قوات هذه الدولة عن كل الأرض العربية، هي فكرة شيطانية لا أدري كيف قبلها العرب.

كيف نقبل ان يتم الاتفاق على توزيع المياه بين الدول العربية واسرائيل قبل ان يتحقق



السلام.

وان يتم الاتفاق على شبكة المواصلات مع اسرائيل وان يتم الاتفاق على تبادل الثقافة وعلى الحد من الأسلحة وها هي اسرائيل مسلحة بكافة الأسلحة، وان يتم بحث كل ما تنطوي عليه العلاقات قبل ان ترد اسرائيل الجولان وقبل ان ترد الضفة الغربية وتنسحب من أرض لبنان وتعترف بالحقوق العربية كاملة في القدس الشرقية.

اننا نسلم لاسرائيل بما تريد قبل ان يستخلص العرب معشار المطالب والحقوق العربية... كيف نقبل ذلك.

لقد طالبت دولة قطر في اجتماع الحد من الأسلحة الذي انعقد في الدوحة وحضرته اسرائيل، طالبت الدولة العبرية ان توقع اتفاقية منع انتشار الأسلحة الذرية، وطبعاً مر هذا الطلب دون أية استجابة من جانب اسرائيل.

لو كانت الدول العربية والاسلامية قد اتخذت قراراً برفض اي اتفاق مع اسرائيل قبل قبولها الالتزام والتوقيع على اتفاقية منع الأسلحة الذرية لكان وقع خطاب امير قطر يختلف كل الاختلاف عن أثره الذي مر اثناء الاجتماع. حتى اليوم لا توجد للدول العربية سياسة واضحة وثابتة ومعلنة بالنسبة للعلاقات مع اسرائيل وكل دولة تتصرف على انفراد ووفود عربية تسافر الى تل أبيب ودول عربية على اتصال بحكومة تل أبيب.

ومن أغرب الأمور ان تقبل الدول العربية تقسيم الاطماع العربية الى بنود يتم مناقشة كل بند على حدة مع ان المفروض إذا كان ولا بد من اقامة علاقات عربية مع اسرائيل ان تتناول المفاوضات كل المطالب الاسرائيلية في حزمة واحدة ليتمكن العرب من المساومة.

ان تفصيص الأطماع الاسرائيلية وقبول الدول العربية ذلك يجرد هذه الدول من استعمال رفضها لكل المطالب الاسرائيلية كاسلوب ضغط يسعى الى استعادة العرب حقوقهم.

ثم الا يوحي تقسيم الاطماع الاسرائيلية في فتح كل الحدود التي تغلقها الدول العربية في وجهها وقيام لجان تنعقد في اماكن مختلفة وفي أزمنة مختلفة بان من حق اسرائيل طرح كل طلباتها على موائد المفاوضات وتقرير امرها قبل ان لا يتقرر الا جزء ضئيل من المطالب العربية.

فبينما اسرائيل تسوف الاتفاق بالجلاء عن الجولان وارض لبنان وبينما هي تعلن في صلف ان القدس العاصمة الموحدة للدولة العبرية وترفض مجرد الحديث عنها وبينما هي تفرض على ياسر عرفات الا يعلن انه رئيس الدولة الفلسطينية يتم بحث ما تطلبه اسرائيل من الدول العربية ويتم اتخاذ قرارات في هذه الأمور وبذلك يصبح لاسرائيل حق ثابت قبل الدول العربية.

لقد بات الموقف العربي مهدداً بان تحصل اسرائيل على كل أو أكثر ما تتطلع إليه بالنسبة لعلاقاتها مع الدول العربية دون ان يحصل العرب على حقوقهم كاملة من اسرائيل.

اسرائيل تريد ان تكون الدولة الاهم في هذا الجزء من العالم والرئيس الامريكي وإدارته وكل الدول الغربية تبذل كل الجهود لتمكينها من ذلك. وما مطالبة وضغوط أمريكا على الدول العربية لالغاء المقاطعة إلا خطوة من سلسلة الخطوات المرسومة والتي تمارس الدول الكبرى الضغوط لتحقيقها، ومن بينها انشاء السوق الشرق أوسطية، ليست إلا خطوات يراد بها تسييد اسرائيل على دول هذا الجزء من العالم، أي على البلاد العربية.

الا تدعو كل هذه الامور الى عقد اجتماع للدول العربية، إما في اطار الجامعة العربية، أو اجتماع للدول التي تجمعها نفس السياسة، كي يتم بحث كل ما نحن مقبلون عليه، وهي امور لا يكفي أبداً لبحثها ان تعقد الجامعة العربية اجتماعات لمندوبي هذه الدول او حتى وزراء خارجيتها.

اننا نملك الكثير الذي يساعدنا على تحقيق الاهداف الوطنية ولا ينقصنا إلا التضامن واصدار القرارات الصريحة والواضحة.

هل يجتمع الشمل، أم تضيع الفرصة؟

حال الأمة!

فهمى هويدى

امن الاقطار العربية الآن فى أدنى مستوياته منذ حقبة الاستقلال السياسى، والنظام العربى فى اسوا حالاته، والصراع العربى ـ الصهيونى يمر بمنعطف خطير يهدد العديد من ثوابت الأمة، وشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان يعانى إما من الركود أو التدهور، كما شأن التنمية فى الاقطار العربية.

هكذا بدا المشهد القومى فى أحدث إطلالة عليه، تمت فى الأسبوع الماضى. والعبارات واردة فى بيان إلى الأمة، وجهه «المؤتمر القومى العربى» الذى انعقد فى بيروت، وضم عددا تجاوز المائة من المثقفين العرب قدموا من ١٦ قطرا مختلفا.

مثيرا كان مشهد المؤتمر، ليس فقط من زاوية شريط «حال الأمة» الذى عرض على المجتمعين، أو المناقشات التى دارت حول قائمة «هموم الأمة»، ولكنه كان كذلك أيضا بالنظر إلى المشاركين فيه ومفردات خطابه والمسرح الذى جرى عليه العرض كله.

من طرف القاعة الفسيحة، حيث جلست، بدا المجتمعون وكأنهم يمثلون قبيلة منقرضة، تستخدم مصطلحات غريبة بل تتحدث لغة غير مفهومة فى هذا الزمان. الأغلبية ابيضت شعورهم وتقوست ظهورهم، منهم من استعان بعكاز فى مشيته ومنهم من أضاف سماعة وراء أذنه تعينه على متابعة الحوار، ومنهم من ارتعشت يده وهو يكتب أو ثقلت الحروف على لسانه وهو يتكلم. لكنهم للدهشة لم يتوقفوا عن الحلم!

تقدم الجميع شيخ العروبيين قسطنطين زريق وظهر حوله نفر من جيل الحرس القديم ضم الدكاترة خير الدين حسيب الأمين العام للمؤتمر ومدير مركز دراسات الوحدة العربية، ويوسف صايغ وأحمد بن صالح وشفيق الحوت وأحمد صدقى الدجانى وإسماعيل صبرى عبدالله ومحمد محمد الإمام ونقولا زيادة ومنح الصلح وكريم مروة وضياء الدين داود، وغيرهم وغيرهم. أما أمثالى ممن يقتربون من سن الستين فقد بدوا «شبابا» يافعا فى القاعة، قدر لهم أن يستمتعوا بذلك الشعور لمدة ثلاثة أيام فقط ـ للأسف ـ هى المدة التى استغرقها المؤتمر.

ذكرتنى الصورة بالحوزة العلمية بمدينة «قم» فى إيران، وآيات الله المقيمين هناك، الذين أصبحوا مراجع المذهب الشيعى، حيث لا يتاح لأحد أن يحمل ذلك اللقب إلا بعد سن السبعين كقاعدة، بينما تلاميذهم فى الستين ونازلا!

بدا قسطنطين زريق فى ثمانيناته «آية عظمى» ومرجعا أعلى، بينما الآخرون من حوله يقفون على سلم المرجعية بدرجات متفاوتة. ورغم أن هؤلاء وهؤلاء يؤدون مهمة حراسة المذهب الشيعى هناك والدعوة القومية العربية هنا، إلا أن ثمة فارقا مهما فى المآلات، فمراجع الشيعة حققوا مرادهم وأقاموا دولتهم، بينما مراجع الدعوة القومية يجترون خيبة الأمل، ويتقلبون بين إحباط وإحباط، ولا تلوح أمامهم بشائر الأمل فى الأجل المنظور، فقط يراهنون على التاريخ وسننه القاضية بأنه ـ فى النهاية ـ لن يصح إلا الصحيح!

حساسية الخرائط الجديدة

الخطاب أيضا بدا غريبا، من حيث أن عناوينه ومفرداته ومصطلحاته مما سقط من قاموس هذا الزمان، بدءا من الأمة العربية وانتهاء بالوحدة، ومرورا بالأمن القومى والقضية الفلسطينية والاستقلال الحضارى!

ولأن الشخوص من القبيلة العربية المنقرضة، والخطاب على ذلك المستوى المستغرب، فلم يكن ممكنا أن ينعقد المؤتمر إلا فى بيروت، وهى المدينة التى لم توضع بعد فى القوالب المعتمدة، حيث لاتزال أجواؤها تتمتع ببعض العافية، التى تمكنها من احتمال تلك الشخوص وذلك الخطاب.

لقد كان مقررا أن ينعقد المؤتمر فى إحدى العواصم المغاربية، التى اعتذرت عن عدم استقباله لأسباب مفهومة، وثيقة الصلة بالخرائط التى استجدت على المنطقة، وباتت تضيق بمثل تلك الأفكار والأشخاص والمفردات. ويبدو أن الاعتذار تكرر من عواصم أخرى، حتى كتب أحدهم فى صحيفة «النهار» يقول بأن «الدنيا العربية» ضاقت بالمؤتمر ولم تعد هناك إلا بيروت. وأبدى الكاتب ـ الأستاذ رياض نجيب الريس ـ خشيته من أن تتغير بدورها بيروت، بحكم ما يدور فيها من حركة سياسية الآن، ومن ثم يصبح المؤتمر «لاجئا» فى عاصمة أوروبية ما، ويغدو «المنفى» عاصمة العمل القومى العربى، ويكون «المغترب» مكان التكامل الديمقراطى الوحيد! (النهار ٩/٥/٩٤).

فى ظل أية ظروف عادية، لا يثير مجرد انعقاد المؤتمر القومى حساسية من أى نوع، باعتباره لقاء دوريا للمثقفين العرب بمختلف اتجاهاتهم السياسية، شاغله وهاجسه الأوحد هو هموم الأمة فى حاضرها ومستقبلها. ولا شرط للمشاركة فيه سوى الالتزام بالتعبير عن ضمير الأمة وأحلامها الطبيعية، وهو من هذه الزاوية ليس حكرا على أحد، وإنما هو وعاء يلتقى فيه ممثلو النخبة الوطنية فى العالم العربى، من قومية إلى يسارية وإسلامية وليبرالية، ولأنه كذلك، فهو ليس حزبا ولا جماعة ولا تكتلا من أى نوع. ولكنه كما قيل بحق بمثابة مرجعية فكرية وسياسية للأمة العربية، وفية لقيم الانتماء وعصية بالتالى على

محاولات الالحاق والاستتباع.

غير ان الخرائط الجديدة للمنطقة استصحبت فيما يبدو انواعا جديدة من الحساسية جعلت امثال تلك الحوارات غير مرحب بها، واغلب الظن ان الذين غلقوا بعض عواصم العرب دون المؤتمر القومي غلبوا المنطق القائل بان الباب الذى تاتيك منه الريح اغلقه حتى تستريح!

فإذا كانت الريح تحمل عنوان الشرق اوسطية فلا محل إذن للعودة إلى الحديث عن خطاب العروبة. وإذا كان الكل فرح بتسويق غزة واريحا وسنغافورة الجديدة، فسيغدو ثقيلا وعسير الهضم ذلك الكلام عن «القضية» بعناصرها التى تتساقط من الذاكرة. وإذا اصبح الجهر «بلكنوبة» الأمن القومي العربى مشروعا، فإن استحضار مختلف مفردات الخطاب القومي - وامن الأمة فى مقدمتها - يصبح من المكروهات على مذهب البعض، ومن المحرمات فى قول آخر!

اتسع صدر بيروت او صبرها، فانعقد المؤتمر فى رحابها، رغم انها لم تتعاف بعد من جراح سنى الحرب وإن خرجت من نفقها المظلم. كان بين ايدى الجميع تقرير عن «حال الأمة» فى عام ٩٣، اعدته نخبة ممتازة من المثقفين والخبراء العرب فى مختلف التخصصات، وهو تقليد متبع منذ اربع سنوات، ان يحاط الجميع علما باهم مؤشرات العام المنصرف فى مستهل اجتماعهم، ليكونوا على بينة مما كان او سيكون من أمر الزمن العربى.

واشنطن مع المتعددة

«حال الأمة» تم رصده من ثلاث زوايا اساسية هى: العرب والعالم، والصراع العربى - الصهيونى، والنظام الإقليمى العربى، أو العرب والعرب.

فى الاستهلال قرر الباحثون ما يلى: لم يكن عام ١٩٩٣ عاما متميزا بصفة عامة فى كثير من علاقات الأمة العربية، سواء على المستوى العالمى او الإقليمى او مستوى علاقاتها فيما بينها، او ادائها الاقتصادى او تطورها السياسى او تجددها الحضارى. فقد سارت هذه الأبعاد جميعا وفقا لنماذج تشكلت وتبلورت فى سنوات سابقة، خاصة منذ إعصار المتغيرات التى حلت بالنظام العالمى والنظم الإقليمية الفرعية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

غير ان الحدث الذى يمكن ان يقال بحق انه صبغ عام ١٩٩٣ بتداعياته، كان توقيع إعلان المبادئ الفلسطينى - الإسرائيلى فى شهر سبتمبر من ذلك العام، الأمر الذى انعكس على مسار الصراع العربى - الإسرائيلى فى اتجاهات اثارت جدلا واسعا داخل الأمة، وارتد سلبيا على آليات التنسيق العربى - العربى فى جهود التسوية السلمية بشكل عام.

بعد ذلك الاستهلال دخلت الدراسة التى استغرقت ٤٠ صفحة من الحجم الكبير فى التفاصيل موزعة على المحاور الثلاثة، ولأن المقام لا يتسع لعرض تلك التفاصيل فسوف نجتزئ منها بعض الإشارات على النحو التالى:

● فى علاقات العرب مع الدول الكبرى، اشارت الدراسة إلى ان الشرق الأوسط لايزال يمثل مكانه ضمن اولويات السياسة الأمريكية من ناحيتين: عملية السلام العربية - الإسرائيلية ومنطقة الخليج. فيما يتعلق بالسلام والمفاوضات الثنائية الجارية بشانه فإن الإدارة الأمريكية ادركت ان تلك المفاوضات تمضى بشكل مستقل نسبيا عنها، لكنها معنية اكثر بالمفاوضات المتعددة لكونها تستهدف إقامة نظام إقليمى جديد يضم إسرائيل اولا وتركيا ثانيا. اما بالنسبة لموضوع الخليج فإن الموقف الأمريكى ليس واضحا، لا إزاء العراق ولا إزاء إيران، وإنما يبدو ان إدارة الرئيس كلينتون مازالت تبحث الأمر وتجتهد فيه.

● فيما يتعلق بالجماعة الأوروبية فالواضح انها تسعى إلى تقديم ذاتها كمنسق مركزى للمساعدات إلى الكيان الفلسطينى المستقبلى، محاولة بذلك تعويض غيابها القسرى عن المفاوضات الثنائية. ويلاحظ ان هناك ثلاثة محاور إقليمية لسياسة الجماعة تجاه المنطقة العربية،

ليس بينها اى إطار عربى، وتتمثل تلك السياسة فى: العلاقات مع المغرب العربى، التى تعد من وجهة نظرهم الأكثر حيوية واهمية، خصوصا إزاء المغرب والجزائر وتونس. والمحور الثانى هو محاولة تعميق الحوار مع مجلس التعاون الخليجى. اما الثالث فهو السياسة الموجهة إلى «إقليم الشرق الأدنى» الذى يفترض أن يضم الأطراف العربية فى المفاوضات وإسرائيل، وتهدف سياسة الجماعة الأوروبية إلى دفع عملية الاندماج فى هذا الإطار وتشجيع بلورة هيكل سياسى له مستقبلا، وربط ذلك عبر المتوسط بالجماعة الأوروبية.

● على صعيد الصراع العربى - الصهيونى، سجل تقرير «حال الأمة» عام ٩٣ الملاحظات التالية:

- فى بداية العام ابرمت الإدارة الأمريكية صفقة منفردة مع الحكومة الإسرائيلية بشان قضية المبعدين، استهدفت منع مجلس الأمن من تنفيذ قراراته بشان ضرورة إعادتهم. واعلنت الإدارة الأمريكية عزمها على أن تكون «شريكا كاملا» فى عملية التسوية الجارية تحت رعايتها. واتفقت مع الحكومة الإسرائيلية على أن معنى الشريك الكامل يقتضى «مشاورة إسرائيل قبل تقديم اية مقترحات بشان مستقبل منطقة الشرق الأوسط» كما اتفقت على تطوير التحالف الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى الذى وقع قبل خمس سنوات فى المجال العسكرى خاصة.

- اخطر ما نجم عن الدعم الأمريكى لإسرائيل الذى قدمته إدارة الرئيس كلينتون هو ازدياد تجرؤ حكومة رابين على تصعيد الإرهاب الصهيونى الذى سجل خطه البيانى ارتفاعا حادا. وقد اوضحت دراسة مقارنة لهذا الإرهاب بين عهدى شامير ورابين ان شهر مارس ٩٣ شهد اعلى رقم من الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا بالرصاص الإسرائيلى، واعلى رقم للضرب وتكسير العظام. وشهدت هذه الفترة قيام الحكم العسكرى فى قطاع غزة بنسف البيوت وضربها بالصواريخ. وسجل الخط البيانى للممارسات الإسرائيلية قفزة بالعملية الحربية على جنوب لبنان فى ٩٣/٧/٢٥ التى استمرت اسبوعا. واعلنت حكومة إسرائيل انها استهدفت من العملية تهجير ٢٠٠ الف لبنانى من بيوتهم، للضغط على الحكومة اللبنانية كى تمنع المقاومة المستمرة للاحتلال الإسرائيلى فى جنوب لبنان.

● بالمقابل تصاعدت الانتفاضة بشكل ملحوظ ردا على تصعيد الإرهاب الصهيونى، حتى فرضت على الجيش الإسرائيلى ما اعتبره المعلق العسكرى زئيف شيف «حرب استنزاف» ازعجت السلطات الإسرائيلية إلى حد بعيد.

- بينما شهدت الساحة الفلسطينية تصاعدا فى المقاومة والصمود، لاحت فى الآفاق بوادر تآكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بدا تفكك مؤسسة جيش التحرير، وتجمدت مؤسسة مجلس إدارة الصندوق القومى، واصيبت جبهة الفصائل فى الصميم. وقد بدات تلك الشروخ تظهر جلية منذ انعقاد مؤتمر مدريد فى عام ٩١، الأمر الذى تجسدت انعكاساته بصورة اقوى واوضح فى مباحثات اوسلو، واتفاق إعلان المبادئ الذى وقع فى واشنطن (٩٣/٩/١٣). وكانت السلبيات العديدة التى تخللت الاتفاق تعبيرا عن الخلل فى مختلف المعادلات الفلسطينية والإقليمية والدولية.

مهددات الأمن القومى

● تاثرت مفاهيم الأمن القومى العربى واختلت إلى حد مثير للقلق، من جراء عوامل عدة فى مقدمتها: تداعيات حرب الخليج التى كان من إفرازاتها ان اصبح طرف عربى (هو العراق) بمثابة الخطر الرئيسى الذى يهدد بعض الدول العربية، وبصورة نسبية ادت تلك الحرب إلى حصار وإضعاف دول المساندة، واكتمال طوق الحصار حول ما عرف بدول الطوق او دول المواجهة.

● على صعيد آخر، فقد ادى توقيع إعلان المبادئ بين القيادة الفلسطينية وإسرائيل إلى اهتزاز

الحقيقة الاستراتيجية التى تقرر بان إسرائيل هى العدو الرئيسى للأمة العربية، من ناحية ثالثة فإن انهيار الاتحاد السوفيتى ادى إلى تقنين تدخل الدول الغربية ضد بعض الدول العربية، عبر استصدار قرارات بهذا الخصوص من الأمم المتحدة. اخيرا فإن التطور التقنى فى مجالات الصواريخ والأقمار الصناعية والرادار والحرب الالكترونية، هذا التطور ادى إلى تغيير مفاهيم دول الجوار ودول الطوق، وادى إلى انتقاص سيادة الدول واختراق حدودها، بصورة تستدعى إعادة النظر فى العديد من عناصر الأمن القومى ومتطلباته.

● من العوامل التى اثرت فى الميزان العسكرى بالمنطقة، يحتل الأولوية عنصران هما: انهيار الاتحاد السوفيتى وحرمان عدة دول عربية من مصدر رئيسى لتسليحها، والدعم العسكرى القوى الذى قدمته الإدارة الأمريكية الجديدة لإسرائيل. وبينما استمر تفكك الروابط الدفاعية العربية، تواصل عقد الاتفاقات العسكرية مع الدول الأجنبية، وتمت خلال العام اكثر من ثمانين مناورة مشتركة بين قوات عربية واخرى اجنبية.

● فى صدد العلاقات العربية - العربية اثبت التقرير ان عام ٩٣ لم يشهد تغيرا يذكر فى خرائط الصراعات العربية، حيث استمرت الصراعات والخلافات التى افضت إليها ازمة وحرب الخليج واحتل مقام الصدارة إلى جانبها الخلاف المصرى - السودانى. وبينما احتفظ ذلك الخلاف الأخير بطابعه الثنائى إلى حد بعيد، فإن بقايا صراع الخليج واصلت آثارها المعوقة لإعادة بناء حد ادنى من التضامن العربى الفعال.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مايو ١٩٩٤

● انماط التعاون والتحالفات العربية - العربية غلب عليها الطابع الثنائى الذى يغلف فى الأغلب الأعم مصالح وقتية، ولا يصلح لبناء موقف عربى جماعى عليه. أما آليات العمل الجماعى فإما إنها ضربت فى الصميم كما فى آلية التنسيق بين دول الطوق فيما يتعلق بجهود التسوية السلمية فى الصراع العربى - الإسرائيلى، او ان عجزها قد تاكد بشكل حاسم كما فى حالة التجمعات الفرعية، او انها بقيت تعمل بانتظام دون أن يكون بمقدورها إحداث الحركة المطلوبة إلى الأمام، كما في حالة الجامعة العربية

● فى هذه الأجواء التى يسودها التشرذم والانقسام يعاد طرح مشروع النظام شرق الأوسطى، الذى برزت فكرته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لإعادة تشكيل المنطقة على اساس جديد - غير قوى - يهدد بتصفية الرابطة العربية ذاتها.

● المأزق القومى مستمر فى مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث شهد عام ٩٣ العربى صورا عديدة من المعاناة ينطبق عليها وصف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وفى مقدمتها انتهاك الحق فى الحياة خلال المنازعات السياسية والقبلية والاغتيالات واعمال القمع والاعدام خارج نطاق القانون، وتفشى ظاهرة الاعتقالات.

كذلك شهد العام العديد من مظاهر تقييد الحريات الأساسية، وفى مقدمتها حرية الرأى والتعبير والحق فى التجمع السلمى وتكوين الجمعيات والحق فى المشاركة السياسية.

● من السمات التى ظهرت فى مجال التنمية الاقتصادية خلال العام: زيادة معدلات البطالة وسوء التوزيع، وتراجع حركة عناصر الإنتاج عبر التطريد.

على صعيد اخر، فقد وصل الاستثمار العربى فى الخارج إلى ٦٧٠ مليار دولار، مقابل استثمار اوروبى بالمنطقة العربية لا يتجاوز ٤ مليارات دولار، واستثمار عربى داخل المنطقة لا يتعدى ١٢ مليار دولار. أما المديونيات العربية فقد اخذت منعطفا خطيرا، حيث وصلت إلى ١٩٤ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، وتقدر خدمتها «فوائدها» بحوالى ١٨ مليار دولار. وتمثل الديون العربية ٧٥ بالمائة من الناتج المحلى العربى، وضعف قيمة الصادرات، وتصل خدمتها إلى ٣٠ بالمائة من إجمالى الصادرات.

هذه معالم المشهد القومى، كما طالعه اعضاء المؤتمر قبل أن يبدأوا حواراتهم حول حال الأمة. وهى حوارات خيمت عليها فى البداية احداث اليمن ومنها دخل الجميع إلى ساحة الهموم التى احتل منها الشأن الفلسطينى نصيبا وافرا، وقيل فى صدده كلام غاية فى الأهمية والخطورة.

فى النهاية اصدر المؤتمر بيانه إلى الأمة، وقد بدا فى بعض جوانبه مرثية حزينة تنعى إلى الأمة حالها، وتدعو نخبها الحية إلى التنادى والتماسك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، قبل ان تغرق السفينة بمن عليها فى خضم الطوفان الذى لاحت إرهاصاته فى الآفاق.

كان البيان رصينا وقويا، حتى انه يعد أهم نفخ فى قربة الزمن العربى المقطوعة!



المصدر : [illegible]

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

سؤال الأسئلة في الحياة العربية (١ من ٢)

لماذا يتكرر "رسوب" العرب في اختبارات السياسة؟

محمد جابر الأنصاري *

■ معضلة صارت مقيمة في الحياة السياسية للعرب. وعادت لتطرحها - بإلحاح - كارثة اليمن الأخيرة.

وهي بطبيعتها أولوية علمية وبحثية وفكرية، لكنها في الوقت ذاته أولوية سياسية ومصيرية ملحة وعاجلة وضاغطة.

انها حاجتنا الى «التحديق» بعيون مفتوحة - وبفكر مفتوح قبل كل شيء - في ظاهرة تدني مستوى الأداء السياسي في الحياة العربية، وعلى امتداد الوطن العربي، بصورة تدعو الى الاعتبار والى القلق الشديد والى ضرورة ايلاء هذه «الظاهرة» المزمنة والمقيمة في واقع العرب ما تحتمه من «اعتراف» أولاً بوجودها وخطورتها البالغة - فهناك مشكلة في الغالب بين العربي وبين تقبله للحقائق والوقائع القائمة حتى لو حاصرته! - ثم بالشروع في دراستها ومناقشتها في أوساط المفكرين والساسة والمثقفين والمواطنين العرب كافة بما تستحقه من تشخيص معرفي علمي موضوعي قبل كل شيء، ثم بما تتطلبه من تحليل وتفسير ومراجعة... ونقاش واسع في مختلف المنابر العربية.

ان الأزمات السياسية العربية المتلاحقة، والاخفاقات العربية المتتالية في العمل السياسي، والتأزم المزمن في الأوضاع السياسية العربية - رسمية وشعبية، سلطة ومعارضة - لهي حالات لا تفسر نفسها بنفسها وعلينا ان نفهم ونتفهم العوامل المتداخلة، وطبيعة القاعدة المجتمعية (السوسيولوجية) العامة، ومجمل الجذور السياسية - التاريخية التي تنتج، (وتعيد انتاج) تلك الأزمات والاخفاقات السياسية بصورة متتابعة، ازمة بعد أخرى، وفي تاريخ متزايد لها... وهذا يعني ان يكون البحث المعرفي في تكوين العرب السياسي مطلباً لا غنى عنه.

فلا يمكننا ان نواصل، ونكرر ونعيد، بان هزيمة حزيران (يونيو) مثلاً - المقبلة ذكراها علينا قريباً بالهم والحسرات - قد وقعت بكل آثارها المدمرة التي ما زلنا ندفع ثمنها حتى الآن، بسبب قرار واحد خاطئ ارتكبه هذا القائد السياسي أو ذاك، او بسبب تحرك عسكري متسرع وقعت فيه هذه القيادة او تلك، او بسبب «خديعة» اسرائيلية - امبريالية ماكرة فاجأتنا - صباحاً - من الغرب بعد ان انتظرناها ليلاً من الشرق! وقبلها انهيار الوحدة بين سورية ومصر.

وبعدها «ايلول الأسود» بين الأردن والفلسطينيين.

والصراع البعثي بين البعثيين.

والصراع القومي بين القوميين.

والصراع الديني بين الدينيين.

والصراع التقليدي التاريخي بين التقليديين والمحافظين.

صراع الرؤساء ضد الرؤساء.

وصراع الأمراء ضد الأمراء.

وصراع «التقدميين» ضد التقدميين.

وصراع «المجاهدين» ضد المجاهدين.

بل وصراع البسطاء ضد البسطاء والفقراء ضد الفقراء!

وصراع السلطة بين اطرافها.

وصراع المعارضة بين فصائلها وشرائحها.

هل هذا كله، وتكراره، وإعادة انتاجه، هو مجرد حظ سيئ، وأخطاء فردية، وانحرافات، لا تستحق غير الشجب والادانة ثم التجاهل؟

وسلسلة الكوارث السياسية التالية التي وقع فيها العرب بعد تجارب «حزيران» وعبره... ودروسه وعظاته... لمن ألقى السمع وهو شهيد؟

ألم يكفنا حزيران الأول بعظاته - وعضاته! - البالغة؟!

فجاءت كارثة حرب لبنان والاجتياح الاسرائيلي له.

ومعها الحرب العراقية - الايرانية بمسلسلها المطول الذي لا يبدو انه «وعظ» أحداً... على كثرة ما «عض» الجميع.

ثم قاصمة الظهر حرب الخليج الأخيرة التي أتت على الأخضر واليابس ليس في الأرض العربية فحسب وانما في أعماق النفس العربية.

وكان هذا كله لم يكن كافياً فجاءت حرب اليمن - اليمن بكل أهوالها وعبثها واهدارها لأرواح البشر واثمان السلاح واكلاف المنشآت من قوت الشعب الفقير، مع تبادل القصف الصاروخي داخل البلد الواحد بيد سلطاته الرسمية وجيوشه النظامية قبل اي «فصيل» متمرد.

فالى متى هذا المسلسل الانتحاري الطويل من حزيران الأول... الى حزيران الذي ليس له من آخر؟!

ألم يحن الوقت الى تحويل مأساتنا السياسية الذاتية هذه الى «موضوع» في مختبرات علم السياسة وعلوم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد لنتمكن من «موضعة» المأساة... وبالتالي الامساك بها، وتشريحها، وتحديد الأورام الخبيثة فيها، واجراء العمليات الجراحية لها، والاتفاق على العلاج الناجع لها؟

بين كارثة سياسية وأخرى، لماذا نصر على وضع الأقنعة وتمثيل أدوار الملائكة والتغني بأوضاع المدن الفاضلة والجمهوريات الأفلاطونية والانتقال من ايديولوجية الى اخرى ومن «وعد» ايديولوجي الى آخر دون ان نهبط فوق سطح الأرض التي سنقيم عليها كل هذه الوعود ونرى تضاريسها بحقيقة تكوينها وقابليتها لناطحات السحاب الايديولوجية التي نحلم بها؟

على كثرة الندوات والمؤتمرات العلمية والفكرية العربية التي شهدتها الساحة

العربية في العقود الاخيرة لم نسمع عن ندوة متخصصة لدراسة الاشكال السياسي العربي ليس في توجهاته المؤدلجة نحو القومية او الديموقراطية او الاصولية، وانما في واقعه الخام... في حقائقه ووقائعه الموضوعية، المجتمعية، التاريخية، قبل ان تتلبسه هذه الايديولوجية او تلك.

فنحن في كل أزمة نسارع في التحزب يميناً او يسارياً، قومياً او دينياً، قبل ان نلم إلماماً كافياً بالوقائع المتعلقة بتلك الأزمة في تموضعها المتعين على الطبيعة.

وما اكثر الجدل اليوم تحزّباً للشمال او للجنوب في حرب اليمن.

وما اقل الحديث الهادئ عن اليمن ذاته، في حقائقه ووقائعه قبل هوى شمالي او جنوبي!

وهكذا كان الأمر منذ حزيران الأول الى حزيران الدائم.

وحتى اكون واضحاً في ما اعنيه بالاشكال السياسي العربي وبالقصور والتقصير في الحياة السياسية العربية، فاني سأحدد «الاعراض» التالية التي لا اعتقد ان هناك خلافاً كبيراً حول التسليم بوجودها بعد التجارب السياسية التي مر بها العرب مؤخراً:

١) لا تنقص العرب الشجاعة والتضحية في مواجهة ما لا يريدون، وفي هدم ما لا يبتغون. فقد ناضلوا ضد الاستعمار واسقطوا الكثير من الانظمة التي تصوروا انها سبب بلائهم. ولكنهم عندما انتقلوا من مرحلة الهدم الى مرحلة البناء، البناء الوطني والقومي، البناء العلمي والاقتصادي، البناء المدني والعمراني والحضاري، فان حصيلتهم على مدى العقود العديدة الماضية، كانت متواضعة الى درجة محيّرة ومقلقة، رغم ان القيادة قد تسلمتها - على مختلف المستويات - عناصر من الشعب ومن ادنى الطبقات الاجتماعية.

فالمسألة - اذن - لم تكن مسألة نظم ارستقراطية او تقليدية او استعمارية كما هو الشائع في الخطاب العربي السائد، وانما الذي قصّر في الاختبار قطاعات «وطنية» و«شعبية» من سائر افراد المجتمع، الأمر الذي يومئ الى ان الأزمة تمس التكوين المجتمعي العام حيال الشان السياسي، ولا تنحصر في «انحراف» او «تقصير» نظم بعينها، على ما لتلك النظم من مسؤولية. فقد انتهى عهد «الامامة» في اليمن مثلاً منذ ما يقرب من ثلث قرن. وحكمت اليمن - شماله وجنوبه - قوى شعبية من سائر افراد الشعب، كما حدث في كثير من الاقطار العربية الأخرى، كالجزائر في الجانب الآخر من الوطن العربي.

ففي الجزائر، شهدنا ثورة وطنية مشرفة - عُرفت عن حق بثورة المليون شهيد - ولكن كوادر هذه الثورة ذاتها عندما تسلموا السلطة لم يقدموا حصيلة ملموسة من البناء الوطني والسياسي والاقتصادي في مستوى تلك الثورة، بل جاءت الحصيلة مخيبة لآمال الجزائر ذاتها كما يعكسه الوضع العام السائد فيها في الوقت الحاضر.

هكذا فلا حكم «العناصر الوطنية» في اليمن، ولا حكمها في الجزائر - وبينهما امثلة كثيرة على امتداد الخارطة العربية - قد شهد لصالح القدرة السياسية في المجتمعات العربية على البناء وادارة السياسة من حيث هي فن رفيع، ودقيق، وحساس في التعامل مع الواقع المجتمعي والبشري.

٢ - ويتجلى هذا القصور السياسي العربي العام في ناحيتين مهمتين من نواحي العمل السياسي: اما الناحية الأولى فتتمثل في عدم توفر القدرة القيادية السياسية العامة على توليد النظم والمؤسسات اللازمة، ورسم التوجهات السياسية على المدى الطويل، وتثبيت الاستقرار والاستمرار لكيان الدولة ضمن صيغة مرنة وفاعلة من العلاقات الايجابية بين الحاكمين والمحكومين وبين مختلف اطراف المجتمع السياسي، بغض النظر عن نوعية الايديولوجية المعلنة ونتيجة لذلك تتابعت الانقلابات، وساد التخبط في السياسات العامة، وتم الاقدام على قرارات مصيرية، قاتلة ومميتة، بصورة متسرعة، وبناء على حسابات فردية خاطئة، بل واستمر الاصرار عليها بعد ان اتضحت خسائرها الفادحة للعيان. هذا هو اتباع اشد الأساليب قمعاً وقهراً من جانب القيادة «الوطنية» و«الشعبية» في التعامل مع أبناء الشعب والوطن، الأمر الذي صار يدفع قطاعات وطنية غير قليلة للتحسر على العهود «الاستعمارية» و«البائدة» مقارنة بحياتهم الحاضرة على ما كان في تلك العهود من مساوئ!

ومن ناحية اخرى، فان الكوادر والفئات الوطنية عندما تسلمت ادارة الاجهزة الحكومية والمؤسسات الخدمية والاقتصادية والتعليمية والشركات والمنشات العامة لم تثبت في ادارتها العملية لها انها كانت افضل من الادارات الأجنبية، بل على النقيض من ذلك وجدنا تدهوراً عاماً في معظم البلاد العربية لمستوى الاداء في قطاعات الادارة والخدمة العامة والاقتصاد والتعليم، بل الشؤون البلدية والريفية وحتى في مستويات النظافة العامة في المدن والقرى بما يؤكد ان ثمة قصوراً عربياً عاماً في مستوى الادارة اليومية للحياة العامة.

ونلاحظ ايضاً بهذا الصدد انه حيث يمكن توفير الاعتمادات المالية لمقاولات الخدمة الأجنبية او الوافدة فان المجتمعات العربية تعفي نفسها من القيام بواجب الخدمة العامة لتعتمد على الآخرين في القيام بهذه الخدمة، وهي ظاهرة قلّ ان نجد لها نظيراً في بلاد العالم الأخرى.

فما لم يترسخ في وعينا المجتمعي والمدني العام - بوضوح - ان العمل السياسي في معظمه، كما يمارسه العالم المتمدن قديماً وحديثاً، لا يتلخص في «المعارك» و«المظاهرات» وحركات «الاحتجاج» السياسية الصاخبة، اي في قضايا السياسة المثيرة ومواجهاتها الساخنة. فهذه حالات استثنائية لا تحتاجها المجتمعات الا في اوقات التأزم وتضخم المشكلات. اما محك العمل السياسي المثمر فيتمثل ويتركز في الاقتدار على تسيير الادارة اليومية للحياة العامة في قطاعاتها كافة من انتاج وخدمات وتعليم وشؤون بلدية وغيرها مما يعتبره اكثر «المناضلين» عندنا اموراً صغيرة وتافهة. ففي هذا المجال، وعبر هذا الاختبار بالذات، تتميز المجتمعات، وتتفاضل الشعوب، وتتقدم امة على غيرها. اذ ما جدوى ان تكون امة مستعدة للموت في ميدان المعارك بالآلاف ثم لا تكون مستعدة للعمل المنتج في ميدان الحياة؟

ان القدرة على الاستشهاد التي لا تقترن بها القدرة على البناء والتعمير تحمل تبعات الخدمة اليومية في الحياة العامة لهي قدرة ناقصة مهما تعمدت بالدم وبجلال التضحية لانها ليست سوى «الجهاد الاصغر» الذي لا ولن يكتمل الا بالجهاد «الاكبر» في مجال الحياة الأوسع: مجاهدة للنفس وكسلها وغرورها وابتذالها، وارتقاء بها في معارج العمل والانتاج والارتقاء الى ما اراده الله للانسان من خلافة في الارض واعمار لها.

والمفارقة الحادة في الطبع السياسي للعرب، ان العربي مستعد للخروج من داره في اي مدينة عربية من اجل «الجهاد» القتالي - مثلاً - في افغانستان. لكن من المشكوك فيه استعداده - بالدرجة نفسها - للخروج من داره لتنظيف الطريق امام تلك الدار، اي لاماطة الأذى عن الطريق - كما ورد في الأثر النبوي الكريم - والقيام بسائر الواجبات اليومية التي يتطلبها الصالح العام للجماعة في ميادين الخدمة العامة.

وهنا تكمن بذرة التدهور في مستوى الاداء المدني العام في المجتمعات العربية التي لم ينقصها مناضلو الثورات، ولكنها تفتقر بشكل حاد الى المناضلين في حقل الخدمات، وذلك نضال نتطلع اليه الآن في تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وما لم يتوفر لمجتمعاتنا العربية هذا النوع من «المناضلين» فانها لن تفارق تخلفها التحضري المقيم، مهما تسيّس فيها الخطاب «النضالي» او «الجهادي».

وبالاضافة الى هذا القصور في تكويننا السياسي العام، فان غياب القدرة على تحقيق «المفاهمة» السياسية بروح العطاء والأخذ، بين الاطراف العربية في البلد الواحد، وعلى الصعيد العربي العام، تمثل اخطر جوانب هذا القصور، وتفسر المجابهات الدموية في اكثر من بلد عربي... وذلك موضوع المقال المقبل.

• كاتب ومفكر بحريني.



المصدر : ....[illegible]........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ......٨ مايو ١٩٩٤......

سؤال الأسئلة في الحياة العربية (٢ من ٣)

لماذا يفتقد العرب... فيما بينهم... روح التسوية السياسية؟

محمد جابر الأنصاري *

■ يندر ان نجد مشروعاً سياسياً عربياً على الصعيد الوطني او الصعيد الاقليمي او القومي العام تمت ادارته عن طريق التقاسم والتشارك بين اطرافه في صيغة مشتركة مرنة تقوم على الأخذ والعطاء، والتبادل الذكي للمصالح والاهتمامات، واسلوب الحوار التفاوضي ذي النفس الطويل القادر على احتواء الخلافات وتعدد وجهات النظر، والتوصل - بالتالي - الى تسوية سياسية تاخذ في الاعتبار مصالح مختلف الاطراف ومواقفها وتمثل القاسم المشترك بين الجميع. بل ان كلمة «تسوية» - المقابلة لكلمة Compromise في الانكليزية - تثير على الفور في الادراك العربي العام مختلف انواع الشكوك والظنون ولا تفهم الا بمعناها الاخر- معنى التنازل المشبوه و«التسوية» المذلة. علماً انها في الأساس تعني الحل الوسط الذي ياخذ في الاعتبار مواقف جميع المعنيين بالأمر.

ومن تجارب العمل العربي المشترك - اقليمياً وقومياً - على صعيد الجامعة العربية او المجالس الاقليمية - كمجلس التعاون الخليجي ومجلس الاتحاد المغاربي - نجد ان القرارات والمواقف والصيغ لا بد ان يتم التوصل اليها بالاجماع، وإلا فانه الخلاف والانشقاق وتجميد العمل المشترك ولو شذ صوت واحد. وما ان يحدث الخلاف او الاختلاف فإن امكانية التحاور تتوقف لتبدأ «المواجهة» كلامياً.. او سياسياً.. او «صاروخياً»!

ولا تختلف الصورة حتى داخل البلد الواحد، كبيراً كان ام صغيراً. فنقطة البدء في الصراع اليمني، مثلاً، تتمثل في اخفاق طرفي الازمة داخل دولة الوحدة، في تحقيق «مفاهمة» سياسية على استمرارها، او تعديلها، او فكها اذا تتطلب الأمر، مثلما تفاهم التشيك والسلوفاك على «فك» تشيكوسلوفاكيا السابقة، او مثلما تفاهم المسلمون والكروات من جانب اخر - وهم مسلمون وكروات! - على اقامة اتحاد فيدرالي بينهم. ونحن اذا عدنا ايضاً الى اسباب اخفاق تجربة الوحدة بين مصر وسورية نجد من بينها عدم امكانية تقاسم السلطة حسب مفاهمة سياسية متبادلة بين عبدالناصر والقيادة السورية، حيث لم يكن مطروحاً غير انفراد جانب واحد بها. وهذا ينطبق على معظم التجارب والأحزاب والقيادات العربية على صعيد البلد العربي الواحد. حيث نجد من النادر، بل من المحال، تبلور صيغ مرنة لتقاسم السلطة، او لتداولها، او لانتقالها سلمياً ونظامياً من طرف لآخر، ومن فرد لآخر حتى داخل اضيق الفئات الحزبية او القرابية الحاكمة.

ان السياسة باعتبارها فن الممكن، وفن التكيف مع الواقع من اجل تطويعه وتحسينه، وفن الأخذ والعطاء وفن التشارك والتقاسم نقول ان السياسية بهذا المفهوم تبدو مفهوماً بعيداً عن الخبرة السياسية العربية.

فالعربي اما «مناضل» ضد الاستعمار والسلطة، واما متسلط مستبد في الغلبة، واما مضطهد او منفي في المعارضة، واما صامت مقهور في اكثر الاحوال. لكن من النادر ان نراه سياسياً ياخذ ويعطي، يتقاسم ويشارك، يدير ويبني، في اطار جماعة سياسية منتظمة وملتزمة من أجل تحقيق هدف سياسي متفق عليه وممكن التحقيق. واذا ظهر هذ النوع من الساسة قضي عليهم في اغلب الاحوال. وقد يشارك المجتمع بحركاته الشمولية وايديولوجياته المتصلبة السلطات في القضاء على هذا النوع من الكائنات السياسية! وبطبيعة الحال، فإن غياب الكائن السياسي الطبيعي في المجتمع السياسي العربي ليس ناجماً عن نقص ابدي وحتمي في الطبيعة العربية، ولكنها ظروف وجذور مجتمعية وتاريخية معينة مر بها العرب لقرون طويلة اوجدت لديهم هذه «الاعاقة» السياسية القابلة للعلاج اذا اعترفنا بوجودها اولاً ثم عكفنا على علاجها. فلقد استنتج ابن خلدون ان «طباع العرب» قد: «بعدت عن سياسة الملك - اي سياسة الدولة نظراً لغياب وجود الدولة المستمرة والمستقرة، الدائمة والثابتة في تاريخهم. واذا اخذنا في الاعتبار ان الدولة هي مدرسة السياسة (وانها لكذلك!) فكيف يمكن لأمة ان تتقن فنون السياسة اذا لم تدخل مدرستها (مدرسة الدولة الممتدة قروناً)؟!

والى مطلع العصر الحديث نجد مفكراً عربياً اسلامياً مثل الشيخ محمد عبده يتعوذ بالله من لفظ (ساس) و(يسوس) مع ان فلاسفة اليونان منذ عهد ارسطو اعتبروا السياسة جزءاً من واجب المواطن الصالح والكامل. وما ذلك الا لاختلاف التجربتين. والحديث في غربة العربي السياسية حديث يطول. منذ زمن ابي حامد الغزالي نجد «وصيته» الى ولده بالابتعاد عن السلطان ما استطاع. وحتى اذا عاش العربي في ظل دولة فإنها دولة غريبة عنه وغير نابعة من مجتمعه الأهلي. فهي اما بويهية او مملوكية او مغولية او تركية. ومن القرن الرابع الهجري نجد شاعر العربية ابا الطيب المتنبي يقول بصريح العبارة: (وما تفلح عربٌ ... ملوكها عجم) - أي اجانب غرباء. وعندما حكم عبدالناصر مصر قيل انه اول مصري يحكم مصر منذ خمسة الاف سنة. ومجال هذه المقالة لا يتسع للبحث في جذور الظاهرة واسبابها، ولكني اود، كما أشرت في بدايتها، الى تاكيد الحاجة العربية الملحة الى ضرورة دراسة القصور السياسي العربي العام دراسة علمية معرفية قبل كل شيء والنظر في استنباط العلاج الناجع لها، لأنه لم يعد من الجائز ان نبقى في هذا «المسلسل» من الكوارث السياسية التي نتعاطى معها - كل كارثة على حدة - والنظرات جزئية وانية لا تغير من واقع الحال شيئاً.



والانتقال من ايديولوجيا الى اخرى لن يكون مجدياً اذا لم نحقق الفهم المعرفي للمشكلة، قبل كل شيء، بتأسيس علم سياسة عربي، وعلم اجتماع سياسي عربي، قادر على التعاطي الواقعي مع الظروف السياسية في ضوء معطياتها المجتمعية الخاصة بها. اما التحليق الايديولوجي فوق السحاب - علمانياً او قومياً او اصولياً - فلن يغير من الواقع السياسي شيئاً طالما لم نتعامل واقعياً مع مقوماته المجتمعية الشاملة.

والمسألة ليست هينة وليس سهلة الحل. فاذا تأملنا في التاريخ الحضاري للعرب نجده غنياً بعطائه الا في الجانب السياسي! ففكرنا السياسي التاريخي هو افقر الجوانب في تراثنا الفكري. كما ان النظم والمؤسسات والتجارب السياسية في تاريخها العربي بعامة تجعل من غير المبالغة القول ان هذا التاريخ مصاب بفقر دم سياسي. وذلك ما جعل الحاضر العربي يحمل معه اعراض هذه «الانيميا» السياسية! ومن لديه اي شك فليرجع الى الحوليات السياسية العربية في الثلاثين سنة الماضية والى يومنا هذا والى غد.. وبعد غد. والقول المكرور بوجود قوى خارجية «تتآمر» على العرب يجب الا يعفي العرب من مسؤولية مصيرهم. فهذه القوى ستفعل من اجل مصالحها ما تستطيع. فما الذي يمنع العرب من العمل المجدي لحماية الوجود والمصير؟ ولماذ استطاعت امم اخرى في العالم - من صين وهند ويابان - تجاوز تأثير القوى الخارجية، والانتقال الى بناء الذات، بينما لا يزال العرب مخفقين في ذلك؟ اذن لا بد من الاعتراف بأن ثمة قصوراً ذاتياً في الاداء السياسي وفي المراس السياسي وفي الشأن السياسي العام. والمكابرة في التسليم بهذا القصور والتقصير - على صعيد السلطة والمعارضة معاً - لن تؤدي الا الى المزيد من الكوارث السياسية الوطنية والقومية.

وما يجب تبيّنه بهذا الصدد، ان العربي لا ينقصه التسيّس ولكن ينقصه المراس السياسي الملائم والخبرة السياسية العملية. فكل شيء مسيّس في العالم العربي الا السياسة! السياسة من حيث هي فن وعلم واصول واداء، وكائن طبيعي معترف به. فالدين مسيّس والمذاهب مسيّسة والفكر مسيّس والادب مسيّس الا السياسة.

وهذه ظاهرة يمكن فهمها. فلأن السياسة الطبيعية لم تجد قنواتها المشروعة في المجتمع، تحولت احتقاناً في شرايينه نحو مجالات أخرى وعبّرت عن نفسها بالاسقاط والتعويض. وهذا ما يفسر الكثير من الخلافات المذهبية والفكرية والقبلية في الماضي والحاضر.

واذا كان بعض العرب يسلّمون الآن بالتخلف الحضاري العربي وبالتخلف التقني العربي.. فإنه نادراً ما يعترف عربي بالتخلف السياسي للعرب.. على الرغم من ان هذا «التخلف السياسي» هو العنوان الكبير لما يجري من كوارث ومن هزائم وصراعات تعوّدنا ان نسميها «مؤسفة».. ولكن هذا الاسف لن ينفع.. وسيتكرر الى ان يتحول الى هم مقيم، اذا لم نبادر لفتح ملف هذا «التخلف السياسي العربي» في ابعاده المختلفة، وبكل ما نملك من قدرة على البحث والتشخيص والتحليل والمعالجة، بمنأى عن المثاليات والوجدانية القومية، والادعاءات «الوطنية» غير المستندة الى اساس.

ثمة «خصوصية» في تكوين العرب السياسي لا بد من اكتشافها وتحديدها باستقلال علمي وفكري عن التعميمات المسطحة للافكار السياسية السائدة والمنقولة عن تجارب الغرب والشرق.

ما لم يدرك العرب «خصوصية» تكوينهم السياسي.. وهي ليست خصوصية تفوق واستعلاء، بل خصوصية مثقلة بأعباء التاريخ والمجتمع والجغرافيا.. ويتمكنوا من التعرف اليها في الوقائع العينية لتجربتهم السياسية، التاريخية والمعاصرة، الخاصة بهم، والملتصقة بسماتهم التصاق الجلد باللحم، والرمش بالعين، فإنهم لن يغادروا الحالات «المؤسفة» التي يتابعونها كل يوم عن مصير اوطانهم في نشرات الانباء وكل «آت» سيكون اكثر مدعاة «للاسف» من سابقه للاسف الشديد!! نتحدث عن الوحدة ثم نخوض في ظلها ابشع حروب التجزئة.. نبشّر بالديموقراطية ثم نتحاور بالقصف الصاروخي.. نوقع على مواثيق التعاون والعمل المشترك ثم يبذل البعض اقصى جهده من اجل الالتفاف عليها.. وخرقها. فالى متى هذه «الشيزوفرينيا» السياسية؟ اعني حالة الفصام بين الخطاب السياسي.. وبين السلوك السياسي؟ اما آن لنا ان نضع هذه الحالة «الشيزوفرينية» تحت المجهر المختبري وفي قاعات البحث.. للتشخيص والعلاج.. بدل تركها في الساحات العامة تعبث بكل ما نبنيه او نحاوله؟ منذ عهود طويلة، والحالة السياسية للعرب في اغلب ديارهم تدار بأسلوب «ادارة الازمة» اكثر مما تدار بأسلوب التسيير الطبيعي للشأن السياسي كما هو الحال في معظم دول العالم.

فما تفسير هذا «التأزم المزمن» لاحوال العرب السياسية؟ هذا سؤال لا احسب ان الوعي العربي قد واجهه من زواياه المعرفية والتاريخية والواقعية بمعزل عن الايديولوجيا الرومانسية القومية. فمنذ بداية ما عرف بعصر «النهضة» في تأريخ العرب الحديث انشغل الفكر العربي بالاحياء اللغوي والادبي، واستغرقه التمثل الرومانسي للتاريخ في بطولاته وفتوحاته وامجاده - دون تأزماته وحالاته السياسية - ثم التفت هذا الفكر الى العلوم الاوروبية يقتبس منها. وكان فيها الشيء الكثير ليتعلمه.. عدا علم «الخصوصية» العربية في تكوينها التاريخي المجتمعي - السياسي، فذلك علم لا يمكن ان يؤسسه الا العرب انفسهم لانفسهم. وقبل ان يتم انجاز ذلك، جاءت موجة الايديولوجيات واعادت رسم الواقع العربي على الورق حسب تفكيرها الرغائبي وعلى هواها فتعاظم الانفصام بين «الوعي» الذي يزيف وبين الواقع الذي لم يكتشف، وتقف «طلائع» كثيرة من المثقفين العرب الى اليوم - بمعادلاتها الفكرية المتجمدة - لتمنع محاولات التواصل مع خصوصية ذلك الواقع على الطبيعة!

* كاتب ومفكر بحريني.



روابط غير مستبعدة بين أحداث تبدو متباعدة

زين العابدين الركابي

ما علاقة ما يجري في اليمن بالمفهوم او المصطلح الاستراتيجي التالي:

«استراتيجية وطن عربي غير مستقر، هي اقوى ضمان لاستقرار الطرف الآخر»؟

لنستدعي السوابق، ونستقرئ الوقائع.

بعد عام 1948 - وهو تاريخ معروف مشهور - ماذا جرى للوطن العربي وماذا جرى فيه؟

ماج الوطن العربي - في معظمه - بالانقلابات العسكرية التي نسفت ما كان موجودا من استقرار نسبي في التنمية الاقتصادية، وفي التعليم والادارة او الخدمة المدنية بوجه عام.. وقد يقال: ان تلك الانقلابات ضبطت الاطار العام للمجتمعات، اي وفرت الاستقرار.. وما كان لهذه المقولة ان تقال، ولا ان يتعلل بها، بعد ان تكشف كل شيء في الاتحاد السوفيتي السابق.

فقد بدا للناس ان هناك استقراراً مكيناً، بل طفق بعض الناس - هنا وهناك وهنالك - يتغنى بهذا الاستقرار ويباهي به.. فلما جاءت القارعة، ووقعت الواقعة، وانهار الكيان الضخم بسرعة مفرطة، علم الناس - بيقين - ان ذلك الاستقرار كان شكلا بلا مضمون، كان وهما من الوهم، كان طلاء لامعا يخفي البراكين!

ومار الوطن العربي موراً بالحروب الاعلامية التي لم تدع فحشاً من فواحش اللفظ والكلم إلا استخدمته ووظفته في معارك الهجاء الطويلة، التي كانت اعلى مراحلها - احيانا - حرباً دموية ساحقة عمية ماحقة.

واضطرب الوطن العربي، اضطراباً شديداً بالشعارات (الايديولوجية) المفرقة الممزقة، واصبحت هذه الشعارات مقياساً للولاءات، ومن ثم تناقضت الولاءات وتشاكست وتدابرت، وحق على العرب ما حق على بَني اسرائيل من قبل: «تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى».

كل ذلك - وغيره كثير - وقع، قبل اجراءات السلام في المنطقة. فهل تغير الحال؟

لنستدعي الوقائع القريبة، ونقرأ الحاضر.

بعد اجراءات السلام.. ماذا جرى للوطن العربي.. وماذا جرى فيه؟

انفجرت الحرب الاهلية في لبنان على مدى 15 عاما.

واشتعلت الحرب العراقية الايرانية على مدى 10 سنوات تقريبا.

ولم يكد ضرام الحرب العراقية الايرانية يخبو، حتى احتل العراق الكويت، وتكهربت المنطقة بازمة الخليج، ثم بحرب الخليج الثانية.

وفي ذات الوقت التي وقعت فيه اجراءات سلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين في القاهرة - منذ قريب - اتقدت الحرب الاهلية في اليمن.

وفي 10 بلاد عربية - اليوم - صراع ونزاع وتفجر.

وفي اطار (ثقافة السلام) التي يبشر بها - هذه الايام - مبشرون، يطرح - بعلانية سافرة، وجراة غريبة - ما سمي (بقضايا او مشكلات الاقليات في المنطقة). وكان هناك اقليات مضطهدة، او محرومة من حقوقها الدينية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية.

الا يدل ذلك كله على ان المفهوم او المصطلح، قاعدة استراتيجية معتمدة، جرى تطبيقها من قبل - بعيد عام 1948 - ولا يزال يجري.. وان القرائن والمثلات تشير على تبنيها في المستقبل بهذه الصورة او تلك؟.. والقاعدة والمفهوم او المصطلح المقصود هو: «استراتيجية وطن عربي غير مستقر هي اقوى ضمان لاستقرار الطرف الآخر».

وقبل ان ننقل الكلام الى لغة اخرى، نسأل:

ما ادهى الدواهي التي تصيب الامة - بعد الشرك - ؟ ان ادهى هذه الدواهي هي فساد ذات البين، او الفرقة والتمزق. وهي الدوران - بلا نهاية - في دوامة التخلف الاقتصادي والحضاري.

وما افضل وضع يفيد ويريح من يصعب عليه ان يرى العرب قوما ناهضين: حقيقة لا مجازا، وجداً لا دعوى؟

افضل وضع - بالنسبة له - ان يظل العرب - في هذه المنطقة - ممزقين شر ممزق، داخل الوطن الواحد، وعلى مستوى العلاقة بين الدول العربية.

لننقل السياق - الآن - الى اللغة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والحضارية، حتى تاتلق اهمية الاستقرار في بناء الامم والنهضات والحضارات.

في ظل استراتيجية (وطن عربي غير مستقر) كثر الهرج، وقل النمو والبناء وتعاظم الشقاق وضؤل التماسك.

فماذا عن الحاضر والمستقبل؟

1 - ان الصراع في المنطقة، في المرحلة المقبلة، صراع او تدافع اقتصادي، فهل يستطيع العرب خوض هذا الصراع الجاد او التنافس الملتهب بكفاءة ومهارة ونجاح، وهم في حالة غليان وتفجر ونزاع مسلح او شبه مسلح، وهم في حالة استغراق وتلذذ بجلد الذات؟ لا، لا يستطيعون المنافسة ولا النجاح في هذا المجال الحيوي. ذلك ان التدافع الاقتصادي - على هذا المستوى - يحتاج الى بنى اقتصادية متينة راسخة، وهي بنى لا ترسخ إلا في مناخ الاستقرار المكين، العصي على العواصف والزلازل.. وهذا الاستقرار المطلوب، ستتبدد كل فرصه في جو الغليان والهياج والتربص والمخاوف المتبادلة والتلفت الكثير، حذرا من طعنة الاخ المتوقعة في اية لحظة.

2 - ان الصراع او التدافع في المنطقة - في المرحلة المقبلة - تدافع علمي وتقني.

فبمقدار نصيب كل دولة - او مجموعة حضارية - من العلم الحقيقي في الكونيات (اي البحث العلمي المستبحر المتعدد المتنوع، ثم التطبيقات الناجحة لهذا البحث)، بمقدار نصيب كل دولة او مجموعة حضارية من هذه القوة، يكون نصيبها من الوزن والاحترام والتاثير، والندية مع الآخرين (ونحن نتحدث الآن عن العراقة في الكونيات فحسب).

فهل يستطيع العرب، ان ينافسوا او يزاحموا في هذا الحقل، وهم في وضع يكتنفه الاضطراب النفسي والاجتماعي والسياسي؟

واهم من يتوهم ذلك - وهذا الطف من وصف مخادع - فالاستقرار شرط لا يتخلف - وليس له عوض او بديل - في التقدم العلمي: بحثاً وتطبيقاً.

3 - والتدافع في المنطقة - في المرحلة المقبلة - تدافع او تنافس على العلاقات الدولية: الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والاستراتيجية.. والاستقرار هو الركيزة الاولى في بناء هذا النوع



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

المتقدم من العلاقات الدولية، وهو عماد بناء ثقة العالم بهذه الدولة او المنطقة المستقرة.

وفي غيبة الاستقرار، يتعذر بناء هذه العلاقة، وهذه الثقة المتينة.. ففي الحياة العامة العادية ذاتها، يصعب اقامة علاقة قوية ومستمرة مع شخص نزق، متقلب، مضطرب الاحوال، ويسفر هذا المعنى، ويكون اكثر جدا، وادق حساباً على مستوى العلاقات الدولية التي تتألف من نسيج واقعي ومحسوب من المصالح الامنية والاقتصادية والاستراتيجية. والاحتمالات الاكثر رجحاناً هي قاعدة العمل السياسي والاستراتيجي البصير والناجح.. فاليقينيات - في هذا المجال - مطلب يكاد يكون مستحيلا.

وليس من العدل، ولا من الانصاف الخلقي، ان نصب اللوم كله على الآخرين، بل المنهج الصحيح هو: البدء بنقد الذات اولا.. ففي غزوة احد، انكسر المسلمون حين تجافوا عن الاسباب، وخالفوا امر قيادتهم، ولما تنزل الوحي بالنقد والعتاب، لم يعلل الانكسار ويعلقه كله بطرف خارجي (وهو خالد بن الوليد الذي كان غير مسلم في تلك الفترة)، بل ركز الوحي على خطأ الذات: «اولما اصابتكم مصيبة قد اصبتم مثليها قلتم انى هذا قل هو من عند انفسكم».

ومع الاختلاف الكبير في المستوى، فاننا نقول - بالنسبة للواقع اليوم - : ان الشانئ لا ينشئ الاهواء الجموح - التي صاغت وكتبت الواقع والتاريخ العربي المعاصر إلا قليلا ممن رحم الله - نعم، الشانئ لا ينشئ الاهواء الجموح، ولكن من المؤكد انه يعمل على تاجيجها، والنفخ المتصل فيها، وانه يعمد الى توظيفها في صراعات وفتن وحروب، تغل العالم العربي باغلال التخلف حتى يبقى دوماً على السفوح الدنيا من التقدم والتحضر، فلا يتطلع الى القمة، ولا يستطيع - بالتالي - ان يباشر الصعود المطرد الى القمة.

ولئن اراد الشانئ ذلك وابتغاه، فان كل من يتلبس بما يريد، يخدمه، ويخدم اهدافه، وان حسنت النية، فان حسن النية شيء لا نعلمه، وهو - في الوقت نفسه - لا يغني عن صحة المنهج.. ومن صحة المنهج: النظر العاقل الرشيد السديد في العواقب والمآلات.

ثم ننبه الى (الرخاوة) الظاهرة في المنطقة. فقد ظن اناس ان اجراءات السلام تعني الاستقرار العام الوطيد - بالضرورة - وهذا تصور خطر، فان السلام قد يعني مزيدا من الاضطرابات والقلاقل والتمزقات، وفق نظرية «استراتيجية وطن عربي غير مستقر».. او لم تندلع الحرب الاهلية في اليمن في اجواء السلام؟!

إذن، فعدم الاستقرار، ليس مجرد (تعكير مزاج)، بل هو الزلزال الموار الذي لا يستقيم معه شيء، ولا تستقر في دوامته مصلحة، ولا ينتظم في جوه المكفهر عمل اداري او سياسي او علمي او اقتصادي داخل الوطن او على المستوى العربي العام.

ومن هنا، قلنا: ان ادهى الدواهي التي تصيب العرب - بعد الشرك - هي داهية الفرقة والشقاق والاحتراب والهياج والتربص والمخاوف العاصفة من الطعنات على حين غفلة.

ومن هنا، ادرك - من لا يريد بالامة خيراً ولا تقدماً - ان افضل وضع بالنسبة له هو ان يظل العرب - بلا نهاية - في حالة تمزق وشقاق. وقد يقدح تداعي المعاني سؤالا - ها هنا - وهو: ما دور (المؤامرة) في هذا الامر؟

ان هذه الكلمة، لا احب استخدامها، لغموضها ولابتذالها في الاستخدام او الاستعمال، ولانها اصبحت اداة جدلية للنافين للكيد نفياً مطلقاً وبلا علم، وللذين يبالغون ويهولون دون تحقيق وضبط.

وللخروج من هذا المراء العقيم، نعرض عن كلمة (المؤامرة) لنختار جملة او مصطلح (التخطيط الاستراتيجي) المناوئ.

بناء على ذلك نقول: هل هناك من يخطط للابقاء على الامة في حالة شقاق وتخلف علمي واقتصادي واداري وسياسي وحضاري؟.. هل هناك من يستطيع ان يجزم - بعلم ونزاهة - ان ارادتهم التخطيطية تخلو من الكيد للامة، ولو عن طريق اجتهاد يقول لهم: ان مصلحتهم الحقيقية تقتضي ذلك؟!

ان هذا الجزم لا يجرؤ عليه إلا جهول، او متستر على حركة الكائدين. اما عدم الجزم، فانه يجعل التخطيط المناوئ في (دائرة الاحتمال الاكثر رجحاناً).



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

آفاق التحول العربي وعثراته

كرم الحلو*

■ تتضافر عوامل القنوط والإحباط حول الإنسان العربي، وتحاصره من كل جانب مشاعر الخيبة واليأس في مواجهة تحديات تتضاعف حدتها وتتعاظم مخاطرها. فالسلام مع اسرائيل يبدو وكأنه قد انهى الى الأبد احلام الوحدة العربية وبدد الإيمان بأمة عربية ذات وجود قومي تاريخي لا يطاله ريب، وتصاعد المد الاصولي يظهر وكأنه تأكيد على استحالة وفاق العرب مع العصر واندماجهم في مسار الحضارة الإنسانية ونبضها المتسارع. ولا يستطيع الإنسان العربي ان يثق بمستقبله ومستقبل امته فيما هو يراقب حالة التفكك والتشرذم التي تخلخل بنية الأمة ومقوّماتها الحضارية والتاريخية، فيما يجد نفسه اسير اشكاليات لم يفلح في الخروج من ربقتها بعد اكثر من قرن على تفاعلها في المجتمع العربي الحديث. فهل وصل الواقع العربي حقاً الى حد التكلّس والجمود النهائي وبات التغيير حلماً مستحيلاً، أم لا تزال في الجدار المسدود كوة ينبعث منها امل بمستقبل جديد؟

الذين يشكّون في ذلك ينطلقون من حالة الهزائم والإخفاقات المتتالية التي منيت بها عمليات التنمية والتحديث منذ اواسط القرن. ولكن احتمالات التحول والتغيير تبقى قائمة. فالتاريخ حركة ديناميكية، صيرورة مستمرة ترفض الثبات والسكون، وكثيراً ما تتجاوز حدود التنبؤ والتوقعات. غير ان هناك معوقات كثيرة وكبيرة تقف حجر عثرة في وجه التغيير، اهمها:

أ - تخلف مؤسسات المجتمع المدني، وتردي حقوق الإنسان العربي بوجه عام، واستمرار القبيلة وحدة التنظيم الإجتماعي خاصة في المجتمعات البدوية والريفية، وتدني درجة الإنتماء السياسي في غياب القوى الإجتماعية الحديثة ومحدودية حجمها، وانخفاض معدل المشاركة في الإنتاج نظراً للعمر الفتي لسكان الأمة العربية

ب - استمرار الفروق بين الأقطار العربية والتفاوت الحاد بين الدول الغنية والدول الفقيرة ووجود فجوة عميقة بين الطبقات الميسورة والطبقات الفقيرة.

ج - الفجوة الحضارية بين المجتمع العربي والمجتمعات المتقدمة واستفحال ظاهرة التبعية المتجلية بعدم سيطرة العرب على مواردهم ومصيرهم.

د - سلطوية الأنظمة العربية وتهميش دور الإنسان العربي في صنع مصيره وتغييب العقل النقدي في موازاة الإيديولوجيات الأصولية والماضوية وتعاظم دور الدولة وتعثر النشاطات الحزبية.

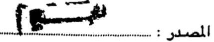
هـ - جمود النظام الإقليمي الذي يعارض اعادة تشكيل الواقع العربي الراهن او خلخلة الإستقرار الحالي بتقسيماته الداخلية وتوازناته الدقيقة.

و - النسبة المرتفعة للأمية الأبجدية والأمية الثقافية، وانحسار الوعي القومي والسياسي، وانصراف الإنسان العربي الى همومه اليومية والمعيشية

ز - تراجع الفكر القومي الوحدوي وتكريس التجزئة والقطرية كواقع ثابت ونهائي، وتصدع التضامن العربي في مواجهة النزاعات الإقليمية.

في موازاة هذه المعوقات تختمر في المجتمع العربي عناصر وتناقضات اساسية ستقوّض البنية التقليدية الجامدة وتمهد لعمليات تغييرية واسعة. فالمجتمع العربي يعيش مرحلة انتقالية تتبدل معها معالم الحياة العربية بسرعة مذهلة. ففي العقدين الأخيرين تضاعف عدد السكان، وازداد حجم المدن ثلاث مرات وارتفع عدد المدارس والجامعات اربع مرات وتضاعف متوسط الدخل مرتين وتضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة مرتين وارتفع عدد اجهزة الراديو عشر مرات وعدد اجهزة التلفزيون عشرين مرة وتضاعف عدد المسافرين الى الخارج عشر مرات. وفي المقابل انفجرت في المنطقة اربع حروب مدمرة. ومن المتوقع ان تحمل الأعوام القادمة في احشائها تطورات اكثر دراماتيكية: فالتقارير الإستشرافية تشير الى معدلات انفجارية في عدد سكان العالم العربي المتوقع ان يفوق الـ ٣٠٠ مليوناً في حدود العام ألفين، ووفق تقديرات هذه التقارير فإن عدد الجامعيين من فئة ٢٠ - ٢٤ عاماً قد يتجاوز الثمانية ملايين.





هذا العدد الكبير من الكفاءات المثقفة الشابة لا بد وان يشكل، مع الشرائح الجديدة من الطبقة العاملة الفتية، خميرة للرفض وللمطالبة بنظام سياسي اجتماعي اكثر عدلاً واكثر تجاوباً مع طموحات القوى الجديدة. وانخراط هذه القوى والشرائح في تنظيمات نقابية وسياسية بالترافق مع انتشار الفكر العلماني والوعي النقدي لبنية المجتمع الستاتيكية يمكن ان يؤدي مستقبلاً الى «فتح ثغرة في المجتمع الأبوي الحديد» كما يسميه هشام شرابي، وشق الطريق امام تحولات نوعية في المجتمع العربي الذي يهدده التفكك والتجزئة والإغتراب وخلخلة القيم.

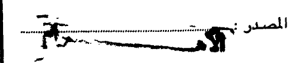
ان المجتمع العربي يعاني حالياً ازمة مصيرية حادة تتجلى في المأزق الذي آلت اليه الإيديولوجيات التغييرية كلها، ليبرالية وماركسية وقومية اشتراكية. لكن الأزمة في حد ذاتها مظهر تطور وحياة، والمأزق الإيديولوجي تعبير حقيقي عن البحث عن حل، عن خلاص، عن نافذة الى المستقبل، عن سبيل الى التغيير. وثمة دلالات حقيقية على بداية تصدع الدولة البيروقراطية وانحلال المجتمع السلطوي. فالتراجع الإقتصادي يجعل العرب يتطلعون الى اعادة ترتيب جديدة للواقع تقوم على الإبداع والإيمان بالذات والإعتراف بالدور الإنساني في الإقتصاد والسياسة والمظاهرات والإضرابات وصرخات الإحتجاج في مدن وعواصم عربية كثيرة ما هي الا مؤشرات على استحالة تأجيل النظر في المشاكل الحقيقية.

واذا كان التغيير في الواقع العربي مسلّماً به، فإنه لا يشكل حتمية تاريخية، بل هو احتمال موضوعي يجب ان ترفده ارادة ذاتية قادرة على استيعاب حركة التاريخ وتوجيهها في الإتجاه والشكل اللذين يخدمان قضية الإنسان العربي وخلاصه ولا بد لهذه المهمة من قيادة تاريخية تتصدى لردم الهوة الحضارية بين العرب والعالم المتقدم واخراج الإنسان العربي من السلبية للمشاركة في عملية الإبداع الحضاري المتسارعة. فالتغيير المنشود يشكل انقلاباً تاريخياً ينهي المجتمع القديم لصالح المجتمع المدني الجديد ويحل الولاء للأمة محل الولاء للجماعة. وقضية عظيمة كهذه تتطلب جهوداً عظيمة. لكن المخاطر المتوقعة على الأمة العربية تستحق ذلك، فلو امسك اعداؤنا بالطاقات الشابة الصاعدة واستغلوا حالة الرفض والقهر العميقة الجذور في المجتمع العربي ووجهوها في غير الإتجاه الذي نرتضيه لأنفسنا، لكانت النتيجة عاصفة هوجاء تقضي على ما تبقّى في هذه الأمة من قيم وحضارة وامل بالمستقبل.

---

* كاتب لبناني.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

ذاكرة التاريخ

أين الحقيقة فيما يجرى على الأرض العربية؟

بقلم :

زكريا نيل

في اوقات المحن والأزمات التي تمتنع عن اى حلول.. وعندما لا تلوح في الافق بوادر انفراج ، ويشتد بنا الضجر، فان الانسان كثيرا ما تضيق به نفسه من استمرارنا على هذا الحال، ومن معايشتنا لما يطفح على سطح الأحداث من مشاهد مؤلمة وتطورات مؤرقة، كما هو الشان فيما يحيط بنا الآن، وفيما نراه جاثما على أرضية واقعنا العربي..

وانن فالسؤال : اين يكون المهرب من نلك الواقع؟

وعندما لا يكون هناك مخرج .. وعندما تضيق بالانسان السبل، فانه لا يجد امامه من مهرب سوى اعتزال الناس بعض الوقت.. نعم العزلة قد تكون دواء مؤقتا بعيدا عن فضول البشر، حيث يستطيع الانسان الانفراد بذاته والتامل في مجمل كل ما حوله .. إما ليستمر في قراءة يوميات هذا الزمان القائم ، وإما ليحاول اجترار مامر عليه من أشرطة احداث ، عساه أن يتمكن من مقارنتها ببعضها والبعض ويستخلص منها توقعات المستقبل ، حتى ولو كانت هذه التوقعات صعبة ومريرة!

فالحياة كلها تفاعلات وانفعالات ومفاجات وتعامل مع افرازات الزمان!

انفردت بنفسي بعض الوقت .. ولا ادرى اذا كان الزمان طال أم قصر، الى ان وقعت في القاع .. قاع المساءلات التي ظلت تطاردنى ، وكانننى موجه « بعريضة اتهام » فى أول بند من بنودها اننى ككل مواطن عربي يتحمل جانبا من مسئولية ما يحدث على أرضية ترابه الوطني من مخالفات او انتكاسات .. وقد يكون نلك فيه جانب من الصحة، لان هذه الصورة الواضحة من انفصام مجتمعاتنا العربية، قد تكون وراء حالة التدهور فى واقعنا الراهن ، وما يجتاحه من صراعات قد تفتح مزيدا من الأبواب امام المطامع الخارجية والقلاقل الاقليمية!

الحق اننى فزعت من هذا الوهم، الذى احتوانى اليه واستغرق كل مشاعرى وانا فى حالة شبه مرضية يحاصرنى فيها التامل والتعمق.. التامل فيما وصل اليه حالنا، ولماذا دفعنا بانفسنا الى هذه المنزلقات؟ والتعمق فيما يمكن أن ياتى به الغيب .. ولسنا فى استقرائه بمنجمين !

صحيح اننى كنت افكر فى صمت عميق .. لكن تفكيرى كان مشوبا بالرهبة والخوف .. حيث ادركتنا «روحانية المناسبة العلوية» هذه المناسبة التى تستعلى بطبيعة احكامها الآلهية على اى مغريات للحياة، ونستعيد من خلال ماضيها البعيد ما كان يعج به من قدسية وروحانيات.. وكيف تحول هذا الماضى الى حاضر طوقته فى ابشع صورها الماديات التى اتخذنا منها شرعة فى التعامل مع الناس ومع الحياة!!

ربما تصورى فى مثل هذه اللحظات ، كان مدفوعا بحالة من الاستغراق فيما يكون عليه منطق الصوفية او لغة المتصوفين .. وكانوا هم الآخرين يتصورون أنهم وحدهم ، الذين يدركون من اسرار الوجود وخفى الأشياء ، ما يعز على الآخرين ، او يصل الى كنهه الواقفون بعيدا بمناى عن شواطىء الحقيقة المغلفة بالرموز والألغاز !

نعم .. نفس هذه اللحظات ، هى التى دائما تكون على موعد معها من عام الى عام .. تجيء بمواقيت وحسابات ، بلا تقديم فيها ولا تاخير .. هى اللحظات التى كان فيها الوجدان فى ماضى الأيام ، غارقا فى وله المناسبة العلوية، يمر بها او تمر به .. دون ان يعى عمق فلسفتها الروحية ، الا عندما يرقبها من بعيد ، والناس وقوف فى اجلال على « عرفات » يتذكرون ويلهجون بالدعاء ، فى خشوع وخضوع وابتهال .. جاءوا من كل صوب وحدب .. وكما قال جل من قائل « .يأتين من كل فج عميق..» ولماذا ياتون ؟

ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله فى «ايام معلومات»..

تلك هى الفلسفة الروحية التى كانت مشاعرنا فى الماضى نهبا لها، وكانت تملك علينا كل جارحة من جوارحنا.. ولا ندرى هل مضى بنا ذلك الزمن الكالح ، حتى نسيناها فى غمرة الاحداث ، او اننا تناسيناها فى زحمة المطامع والصراعات، حتى اصبح بعضنا يحرض البعض الآخر على كراهية الناس ، وعلى اشاعة الفوضى والاضطراب دون ان تاخذه رهبة الحضور امام الذات العلية، وهو واقف

امام بيته العتيق الذى جعله مثابة للناس وامنا؟؟

ماذا عساى اقول فى مواجهة ما نحن فيه من انكفاء وخلخلة وتشتت ؟ ربما قد يظن بى اننى أطلت فى التأمل الذى قد يكون احتوانى فيه الاستغراق الى عالم الخيال!

لا.. ليت الأمر كان كذلك .. لكن الحقيقة اننى اقصد ما اقول.. واريد ان اقول: ان الحيرة قد تملكتنى حين استبد بى القلق ، وحيث لم يعد هناك من فرصة حوار صادق او تحليل أمين او مناقشة جادة .. بل اننا نغرق فى قاع الجدل، كلما استدرجتنا « قضية رأى » تفتقر الى المنهجية وسط كل هذه التناقضات..

وتلك هى قضايانا.. جاثمة امامنا .. وتنزف دما وتتناثر اشلاء ، وسط ملاحم زائفة وصراعات مبهمة، وكلنا لا بعضنا يضربه العجز فى تطويقها او الالتفاف حولها قبل ان تتحول الى بركان !

لننظر الى خريطة واقعنا العربى لنرى الملحمة الحزينة:

● من الشمال الى الجنوب ، فى كل من اليمن والعراق ، وتشتعل المعارك والصراعات ، وتجهض فيها اى محاولة للتسوية او الاخلاص..

●ومن الجنوب الى الشمال فى السودان .. عشرات السنين تطحن فيها المعارك والمجاعات عظام الالاف من الأبرياء والمعذبين المطاردين ، على طريق البحث عن ماوى بين القبور !

● ومن كل الصومال ، الى كل الصومال.. والمعارك قائمة تفرم الالاف المؤلفة فى محرقة التشرد من الهائمين على وجوههم طلبا للموت البطيء فى اى مكان!

●والذاهبون العائدون من عاصمة الى عاصمة، يكذبون ويضللون.. هل يمكن ان يعودوا الا بخفى حنين؟

● والمواقف يضربها الشك او التراجع او التناقض او العدول عن مواصلة الجهد وبذل المساعى .. حيث ارضية الثقة مهتزة او غائبة، ولا ندرى على وجه الحقيقة ، من يكون ذلك المجهول، الذى يلعب لعبة كل هذه المتناقضات؟؟

نحن نتذكر فى ماضى القرون.. كيف كان هذا الموسم الروحى .. على موعد دائما مع المؤتمر العظيم ، كان هذا المؤتمر السنوى وعاء المودة ، وكان مختبرا لمدى قدرة رموزه على مواجهة التحديات.. لماذا لا يمارس المؤتمر الأعظم للحجيج فى كل عام دوره فى جبر ما انكسر ، ولم ما انشطر؟ لماذا لا يكون هو المصب لكل الروافد المتدفقة بالمحبة والخير والتسامح؟ لماذا لا يكون هو الوسيلة المباركة ، فى تيسير كل ما هو صعب ، وتسوية كل ما هو ممتنع ؟ اليست هذه بعض المكاسب ، التى تدخل فى قوله جل وعلا، « ليشهدوا منافع لهم»؟

إن اخطر ما يخلخل علاقات الأمم ببعضها البعض، ان تبقى مشاكلها المشتركة معلقة او مهملة.. واخطر هذه المشاكل هى المشاكل الحدودية؟ لماذا لا يصان لكل بلد ترابه الوطنى بأن يأخذ كل ذى حق حقه، حتى ولو كان هذا الحق بضعة امتار قليلة ؟ لماذا لا ننهى هذه النزاعات بإراداتنا الشخصية بالملاينة او بالتساهل، دون اللجوء الى المحاكم او الوسطاء؟

إن هناك اشياء يندى لها للأسف جبين الحقيقة .. وآفة الطمع فى الغير أو فى الجار القريب او البعيد، ستبقى معول الهدم للقيم الانسانية وللجذور العشائرية، كما انها ستظل الزلزال الذى يقوض ارضية الثقة بين الجيران ، خاصة اذا كانوا اشقاء من جذور واحدة!

كم هى الحقيقة مرة وصعبة ، عندما يسرح المرء على الأرض العربية ، فيرتد اليه البصر وهو حزين من هول ما رآه، ونحن لن نضع النقاط فوق الحروف حتى لا نقطع بذلك شعرة معاوية!!

نحن فى ايام عيد الأضحى .. ايام الفداء الذى اهتزت له ملائكة السماء ، واقشعرت له ابدان الخليقة.. وبقيت قصة الأب والابن ، هى القصة الخالدة لدى كل الشعوب ولدى كل الاديان ، ليتعلم البشر كيف يكون الولاء وكيف تكون التضحية ، وكيف يكون الاذعان للأوامر الالهية، حتى ولو كانت بالتضحية طوعا باعز الأبناء؟؟



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٤

هل لهذا الهوان من آخر؟!

د. يحيى الجمل

يكاد المحللون والمفكرون جميعا يجمعون على ان حالة التفكك والتشرذم والهوان التى وصلت اليها الأمة العربية فى الآونة الأخيرة هى حالة غير مسبوقة وجاءت كارثة اليمن الاخيرة واقتتال شماله مع جنوبه واستباحة العربى للدم العربى لتؤكد هذا التردى وذلك الهوان.

وتوشك دول العالم كلها أن تعرف طريقها إلى التقدم عدا بعض البؤر المتخلفة في افريقيا وعدا تلك المجموعة من الاقطار التي كان يطلق عليها اسم «الوطن العربى» وعلى شعوبها اسم «الأمة العربية».

الصين تحقق أعلى معدلات النمو فى العالم بشهادة المؤسسات المالية الغربية واليابان تحقق فى مواجهة العالم كله - فائضا تجاريا يقدر بمليارات المليارات من الدولارات والنمور الآسيوية الصغيرة تكبر وتكبر وتبهر العالم كل يوم بشئ جديد.

واوروبا تسير بخطوات علمية ثابتة نحو نوع من الاتحاد يعيد اليها اعتبارها ووزنها فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية.

ونحن من دون الناس جميعا نزداد تفككا ونزداد تشرذما ونزداد تفريطا وتاتي احداث اليمن الأخيرة لتصيب قلوبنا بحزن عميق لقد كنا نتصور أن اليمن تسير لتحقق لنا املا بعد أن ذبلت كثير من الامال كنا نتصور ان اليمن ستؤكد للعالم كله اننا امة مازال فيها نبض الحياة وان هذا النبض سيدفع فى شرايين هذه الامة دماء جديدة وروحا جديدة واطلت الأزمة براسها واشفقنا جميعا على الأمل الجديد وسعينا جميعا كل بقدر مايستطيع لتفادى الكارثة ولم يجد حذر من قدر وسال الدم العربى على الأرض العربية بأيد عربية كما هى العادة للأسف الشديد.

ووقف نفر منا يلطمون الخدود ويشقون الجيوب ويترحمون على أيام مضت فهل يجدى ذلك من شئ؟

اولى بنا ان نقف امام هذا الهوان لنسأل عن العلة ولنتساءل عن كيفية الخلاص منه، هل العلة تكمن فى الانسان العربى هل هذا الانسان بطبيعته متخلف رافض للتقدم يعنيه شكل الأمورولايعنيه جوهرها؟ اعترف بانني كدت اصدق ذلك احيانا، ولكن خذ هذا الانسان العربى الفرد واعطه ظروفا مماثلة لغيره فانك ستجد فيه ذكاء ورغبة في تحقيق انواع من التقدم على المستوى الفردى الاقتصادى بل والعلمى فى بعض الاحايين المهم انك لن تجد هذا الانسان العربى الفرد نمطا وحده دون سائر خلق الله. ماالعلة اذن؟

العلة فى تقديرى ان الانسان العربى لم يجد النظام الذى يستطيع معه ان يحقق افضل مافيه.

خذ عربا افرادا من كل اقطار العروبة : من اليمن من سوريا من العراق من مصر من المغرب اتيح لهم ان يعيشوا بعيدا بعيدا هناك حيث استطاع «النظام» ان يمكنهم من ان يحققوا ذواتهم تحقيقا سليما منتجا فانك سترى عجبا ، سترى عباقرة يتحدث عنهم العالم ويلتفت اليهم ويعزهم ويعتز بهم. والاسماء كثيرة معروفة نتحدث عنها فى صحفنا ومجالسنا ونكتفي عادة بالحديث.

العلة اذن ليست فى الانسان العربى.

وانما هى أساسا فى النظام العربى.

ولايكفي أن نقول ذلك فإن هذا التعميم لايوضح علة ولايقدم علاجا.

ماالذى نعنيه هنا بذلك «النظام» الذى لايوجد فتنتهي الامور إلى مانحن فيه الآن من تصدع وصل قمته فى كارثة ١٩٦٧ التى هزت العقل العربى من الداخل ثم فى تلك المحاولة الخائبة لغزو الكويت تحقيقا لاوهام فردية عابثة انتهت إلى اذلال شعب عربى على نحو لم يذل مثله شعب قط وإلى تحطيم قوة عربية كانت رصيدا للمستقبل فاذا بها تصبح عبئا عليه إلى ماتلا ذلك مما هو معروف حتى وصلنا الآن إلى كل مانحن مافيه من عجز وهوان، ماهو ذلك النظام الذى يغيب فيحدث ذلك كله ويوجد فاذا بالصورة تختلف تماما واذا بالشعوب التي اهتدت اليه تحقق ذاتها وتتقدم كل يوم بخطوات ثابتة واثقة إلى الامام كما حدث ويحدث فى تلك البلاد العديدة التى اشرنا اليها فى بداية هذا المقال.

واحب أن أوضح هنا أن «النظام» بالمعنى الذى اقصده هنا ليس هو مجرد النظام السياسي انه شئ أبعد من ذلك ، شئ يحتوى النظام السياسى ، شئ أكبر من ذلك بكثير.

انه أسلوب ومنهج كامل ورؤية واضحة لكيف تسير الحياة بكل جوانبها.

هذا النظام يرتكز على دعامتين اساسيتين الانسان والعلم و الانسان الذى كرمه ربه وجعله فى الأرض خليفة له.

والعلم الذى هو سدا ولحمة الكون العظيم الذى خلقه الله فابدع صنعه ونظمه تنظيما، على هاتين الدعامتين الانسان والعلم وانطلاقا منهما يقوم ذلك الاسلوب والمنهج والرؤية أو بعبارة اخرى يقوم «النظام».

وليس حتما ولاضروريا أن يكون ذلك «النظام» متطابقا فى كل البلاد.

نظرة واحدة إلى شارع من شوارع لندن القديمة التى لايكثر فيها الاجانب من المبانى على الجانبين والمارة والسيارات تعطيك انطباعا عميقا بمعنى «النظام» ونفس النظرة إلى شارع من شوارع القاهرة تعطيك انطباعا عميقا ايضا بانعدام النظام.

الجماد والآلة والانسان كلها تخضع أولا تخضع وكلها يلحقها الانضباط او لايلحقها وكلها تعبر عن وجود النظام أو انعدام النظام.

الرجل فى القرية الذى لايملك شيئا وينجب ستة اطفال او سبعة او ثمانية ونظيره بواب العمارة فى مدينة متحضرة الذى يخطط حياة على اساس طفل واحد او حتي على اساس عدم انجاب اطفال ابدا لأن انجابهم لن يكون ابدا فى صالحهم هذا وذاك يعبران عن انعدام النظام ووجوده.

التفكير العلمي والتفكير الذى لا صلة له بالعلم.

الانسان ذو القيمة لانه انسان ، الانسان مطلق الانسان له حقوقه وله ضمانات تلك الحقوق وله ذلك الاحساس العميق بكرامة الانسان.

والانسان الذى يستمد قيمته من انه يملك كذا أو انه ابن فلان او انه يحمل تلك الشهادة او انه مع الحكومة.

الذى أريد ان أوضحه من ذلك كله ان كلمة نظام التي اقصد اليها هنا هى جماع امور عديدة تكون فى نهاية الامر اسلوب الحياة.

وتقول التجربة الانسانية الطويلة ان الدعامة الأولى الانسان تعنى بعبارة أخرى الانسان الذى كرمه ربه الانسان ذا الحقوق المصونة وذلك لن يكون الا فى مجتمع يسود فيه القانون وتعلو فيه المؤسسات فوق الافراد وهذا هو مااصطلحت علوم السياسة على ان تسميه النظام الديمقراطى.

والعلم هو نتاج العقل البشرى بدءا من اكتشاف الميكروب إلى تفجير الذرة إلى ارتياد اغوار الكون.

واكاد اتخيل ان بوابة القرن الحادى والعشرين سيكون عليها حارس يسأل القادمين عن هذين الأمرين حقوق الانسان والعلم فان تحققا اذن لهم الحارس بدخول القرن الجديد لم يتحققا رد القادم إلى اعقابه إلى حيث ظلمات الجهل والتخلف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....الشرق الأوسط.............................

التاريخ : ....٢٢ مايو ١٩٩٤..............................

سباق حول الانتحار أم إنهاك لقوى الأمة؟

فهمي هويدي

في راي بعض المثقفين والسياسيين اليمنيين المستقلين ان العلاقة بين العليين كانت قد بلغت ذروة التنافر والتخاصم، الا ان هناك من سعى الى تفجير الوضع بعد ذلك واشعال الحريق الكبير.

سواء صحت تلك الرواية ام لم تصح فالنتيجة واحدة وهي ان اليمن سيخرج من هذه المحنة منهكا وشبه مجرد من الاسلحة الفاعلة. وحتى اشعار اخر فانه سيصبح يمنا ضعيفا وعاجزا ومن ثم مقيد الحركة.

العراق تنطبق عليه ذات الاوصاف الان، بعد مسلسل المغامرات التي تورط فيها، بدءا بحربه ضد ايران في سنة 80 الى احتلاله للكويت في سنة 1990. فقد دمرت قدراته العسكرية. واجهضت الى اجل غير معلوم طموحاته في ان يصبح قوة ذات شان في المنطقة. ليس هذا فقط وانما انهكت او دمرت مختلف البنى والقدرات الاقتصادية التي يملكها، وتراجع المجتمع العراقي قرنا الى الوراء في ظل الحصار المفروض عليه.

هذا الانهاك اصاب ايران ايضا على الصعيدين العسكري والاقتصادي، ورغم انها دولة نفطية يفترض ان تتوافر لديها الموارد المالية التي تمكنها من استعادة «لياقتها» في هذين المجالين، فانها تواجه صعوبات جمة على ذلك الصعيد. اذ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اصبح الغرب هو المنتج الاكبر للسلاح والمستحوذ الاهم على التقنية الحديثة. صحيح انه لا يزال هناك هامش خارج ذلك الاطار (الصين وكوريا الشمالية في مجال السلاح واليابان بالنسبة للتقنية) لكن ذلك الهامش محدود من ناحية، ثم انه يظل محكوما بالعديد من المعادلات والتوازنات الدولية التي يؤثر فيها الموقف الغربي، من ناحية ثانية.

وفيما هو متاح من معلومات فان الخيار المتاح امام ايران للخروج من حالة الانهاك هو ذلك الذي اشرنا اليه توا بعبارة «الثمن الباهظ» الذي يتعين دفعه من استقلالية القرار والارادة. واستمرار معاندة طهران في هذا الشق ادى الى اطالة امد حالة الانهاك وتاثيرها مشهود على الساحة الاقتصادية.

اما ان يكون الحاصل سباقا عبثيا حول الانتحار، او انه تنفيذ لخطة تستهدف انهاك امتنا وتجريدها من السلاح:

تعالوا نحرر الحاصل اولا لندرك مقصود الكلام..

قالت الانباء ان خسائر الحرب اليمنية حتى نهاية الاسبوع الماضي (20/5) وصلت الى 500 دبابة من الطرفين الشمالي والجنوبي، وما يقرب من 300 شاحنة وناقلة جنود، و400 قطعة مدفعية من اعيرة مختلفة، و30 طائرة مقاتلة وهليكوبتر، ولم يعرف بعد عدد الصواريخ التي تم تبادلها بين عدن وصنعاء، لكن الرقم التقريبي لها حتى الان هو عشرة صواريخ بعضها من طراز «سكود» الذي استخدمه العراق اثناء حرب الخليج الثانية ضد الاهداف بعيدة المدى.

خسائر الافراد وصلت الى 13 الف قتيل، وان ذكرت بعض المصادر ان القتلى وصل عددهم الى 20 الفا، وفي ما نشرته «الشرق الاوسط» فان مصادر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ذكرت انه على استعداد للتضحية بـ30 الف رجل من اجل الوصول الى عدن، والاجهاز على التمرد. (لاحظ ان مبعوث الرئيس العراقي صدام حسين الى الجامعة العربية في اعقاب احتلال الكويت نقل عن رئيسه في اجتماعات القاهرة انذاك انه مستعد للتضحية بعشرة ملايين عراقي ثمنا للدفاع عن مغامرته).

ولان العرض لا يزال مستمرا، فليس معروفا كم سيكون ثمن المغامرة الراهنة، كم ستكون خسائر السلاح المدمر او عدد الرجال الذين سيذهبون ضحية المعارك، ومن الواضح ان الحرب ستطول لبعض الوقت، ليس فقط للتقارب النسبي بين القدرات العسكرية للجانبين، ولكن لان القبائل بصدد ان تصبح طرفا في القتال، اذ تشير المصادر اليمنية الى ان المعركة بصدد ان تصبح مواجهة مسلحة بين قبائل حاشد في الشمال، وقبائل يافع والضالع في الجنوب. ومن شان ذلك ان يطيل امد الحرب ويوسع من نطاقها الى حدود لا يعلمها الا الله.

ازاء ذلك تصبح كل الاحتمالات مفتوحة. واذا صحت الانباء التي ذكرت صبيحة الجمعة الماضية، من ان احد الصواريخ اطلق على حي سكني في عدن، وان صواريخ اخرى اطلقت باتجاه مصفاة عدن ومحطة الكهرباء في الحسوة

فمعنى ذلك ان القتال بدأ ينزلق باتجاه ضرب المرافق الاقتصادية واصابة «العمران» في مقتل، واذا اضفنا الى ذلك توقف شركات النفط عن انتاج البترول الذي يصدر منه 320 الف برميل يوميا، والشلل الاقتصادي الذي اصاب شطري البلاد من جراء المعارك، فان حصيلة الخسائر ستتضاعف لا ريب.

والامر كذلك، فليس عسيرا على المرء ان يتصور المشهد اليمني في اعقاب الكارثة التي حلت به، والقدر المتيقن اننا سنصبح بصدد «يمن اخر» غير الذي نعرفه، واذا غضضنا الطرف مؤقتا عن الاثار السياسية والاجتماعية، وهي خطيرة وعميقة، فان تدمير الجيشين سيكون احدى النتائج المحققة، وسوف يستصحب ذلك بالضرورة تدميرا لما يملكونه من سلاح اغلبه «سوفياتي» الصنع والاصل. وفي هذه الحالة فاننا سنصبح بصدد خسائر تقدر بالمليارات من الدولارات. ولان الكلام عن اليمن، فان تعويض هذه الخسائر اما ان يكون مستحيلا او باهظ التكلفة. هو مستحيل لان اليمن الذي يعاني من ازمات اقتصادية متلاحقة، كانت قبل حرب الخليج الثانية وتفاقمت في اعقابها. اليمن في ظروفه تلك لن يستطيع ان يحصل على بديل لما فقده، حيث لا تتوفر له الموارد التي تمكنه من ذلك، واذا اراد ان يقترض فسيصبح تحت رحمة الدائنين، وهنا سيكون الثمن الباهظ الذي قد يضطر اليمن لدفعه من لحمه الحي او من استقلال قراره وارادته.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٦

افغانستان نموذج اخر للتراوح بين الانتحار والانهاك فقد كان اشعال نار الحرب بين فصائل المجاهدين هو الوسيلة الوحيدة لاضعاف الجميع، والتخلص مما لديهم من مخزون للسلاح تراكم ابان الاحتلال الشيوعي للبلاد. بما في ذلك صواريخ «ستينجر» المضادة للطائرات. التي وفرتها الولايات المتحدة للمجاهدين حينذاك. وقيل انها قدمت اليهم الف صاروخ ثمن الواحد 30 الف دولار، اي بقيمة كلية بلغت 30 مليون دولار.

استجاب قادة المجاهدين للمطلوب بكفاءة عالية، حتى افرطوا في التقاتل وفي تقويض عمران بلادهم، حتى عادت بدورها مائة عام الى الوراء.

الجزائر نموذج خاص، حيث وصل عدد ضحايا القتال الاهلي طبقا لآخر الاحصائيات الى اربعة آلاف شخص من الشباب والجنود وما اصاب الاقتصاد والعمران لا يستهان به. اما ما اصاب «الدور» الجزائري فحدث فيه ولا حرج. حيث تقلص ذلك الدور ولم يعد له اثر منذ انزوت الجزائر تلعق جراحها وتكفكف الدم النازف منها.

لقد انهك العنف السياسي الجزائر، حتى وجدنا صحيفة رصينة مثل «الهيرالد تريبيون»، تتحدث عن احتمالات تقسيمه بين ما اسمتهم بـ«الاصوليين، والقبائليين «البربر» والجيش! حيث يبدو التشرذم اعلى درجات ذلك الانهاك.

هل نتحدث بعد ذلك عن السودان الذي تكلفه الحرب في الجنوب حوالي مليون دولار يوميا، وما عكسته تلك الحرب من اثار ونتائج على قدرات القوات المسلحة، وعلى اقتصاد البلاد؟..وهو حديث اصبحت تفاصيله معروفة لدى الجميع وبياناته معممة على مختلف وسائل الاعلام والمنظمات الدولية.

شان لبنان معروف ايضا، وما خلفته حرب السبعة عشر عاما لا يحتاج الى مزيد بيان، حيث خرجت كل فئاته، وبخاصة الموارنة، اشد ضعفا وتشرذما.

لا نعرف ما يخبئه القدر للدول الاخرى. ونزاع السودان ومصر حول منطقة «حلايب» يتذبذب صعودا وهبوطا والتوتر المكتوم بين تونس والمغرب ظهر على السطح خلال الايام الاخيرة حين طردت السلطات التونسية عدة مئات من المغاربة المقيمين، وحصار ليبيا مستمر، بينما مشكلاتها مع تشاد لم تحل بصورة نهائية، وفي الساحة الفلسطينية تظل علامات الاستفهام معلقة حول مستقبل العلاقات بين انصار اتفاق اوسلو ومعارضيه، خصوصا بعد تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي في غزة واريحا، ووصول رموز السلطة الفلسطينية. وفي منطقة الخليج يظل التوتر حاصلا بين البحرين وقطر حول الحدود، ويستمر التوتر بين دولة الامارات وايران بسبب احتلال الاخيرة للجزر الثلاث الشهيرة، وعلى تخوم العالم العربي تبدو المشكلة الكردية مصدرا لانهاك تركيا واستنزاف قدراتها العسكرية والاقتصادية، وتظل مشكلة كشمير هاجسا يؤرق باكستان ويهدد باستدراجها الى حرب جديدة ضد الهند.

في مقابل هذا المشهد تبرز اسرائيل كقوة اقليمية صاعدة، مدججة بمائتي قنبلة نووية، ومزودة باحدث الاسلحة الامريكية التي تمنحها واشنطون عن حلفائها الاوروبيين (الطائرة فانتوم اف16 نموذج على ذلك) وفضلا عن اتفاقها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، فانها عقدت حديثا اتفاقا عسكريا مع فرنسا - لاول مرة منذ 27عاما - لتنفيذ بعض البرامج المشتركة في مجال الفضاء.

وفيما يتراجع الجميع منهكين، تتمدد اسرائيل تحت مظلة اتفاقية السلام ومن خلال مخططات السوق الشرق الاوسطية، حيث تكسب كل حين موقعا جديدا وميزات جديدة.

صدفة هذه ام تدبير؟ - الله اعلم، لكن السؤال جدير بالطرح والتفكير!

يسود المجتمع الدولى فى السنوات الاخيرة حالة من الفوضى لم يسبق لها مثيل على الاقل فى العصر الحديث ويصعب تفسير هذه الظاهرة بمجرد انهيار العملاق الثانى - الاتحاد السوفييتي - وبقاء عملاق واحد فى مرحلة إنتقال من نظام دول ثنائى على اساس ايديولوجى الى نظام دولى جديد لم تتشكل ملامحه بعد. واذا كانت عملية البحث عن اسباب هذه الحالة مهمة فاننا لابد ان نتفق قبلها على مواصفات هذه الحالة وتحديد ملامحها. وهناك واحد من طريقين ان نبدأ بالعام وهو العالم ثم نعود الى الخاص وهو العالم العربى او العكس ان نبدأ بالعالم العربى ثم نصل الى العالم الخارجى - وهو ما رأيت ان نسير عليه. وقد فرض البدء بالعالم العربى تلك المأساة الدموية فى اليمن.

مجتمع دولى بلا ضوابط:

العالم العربى وطريق الضياع!

مأساة دموية جديدة يعيشها العالم العربى بالحرب الاهلية فى اليمن. وبعيداً عن الخلاف بين الطرفين لذلك ليس هو القصد والهدف هو العالم العربى كله.

والمأساة الجديدة اختارت موقعا يحتاج الى كل جهد ليصل الى مستوى حياة الدول وليس بعثرة ماليه وهو قليل. فاليمن بلاجدال افقر الدول العربية. وبدلا من ان توجه الموارد لسرعة البناء ورفع مستوى الدخل القومى اذا بها توجه لصراع داخلى مرير.

وتدور المعارك او معظمها على الاقل على الحدود بين اليمنين وكأن الوحدة لم تقع وتقسيم الاستعمار اقوى وأعمق. صحيح انه تقسيم تدعمه تقسيمة قبلية ولكن وحدة اليمن يفترض أنها تستند إلى أساس تاريخى وقومى متين.

اكثر من هذا ان الحرب تعني ببساطة ان اليمن لم يتمكن من انشاء جيش بالمعنى الحديث والدقيق لان الجيوش عادة تلتزم بالانضباط والنظام فى ظل قياداتها وقيام هذه المعارك الطاحنة بين فرق الجيش دليل على غياب الجيش الاصل وبروز ميلشيات مسلحة للقبائل او الافراد لانه امر مؤسف ان توجه الصواريخ الى طائرات نفس الجيش والتى يحصل عليها من اموال الشعب وقوته للدفاع عن اليمن وليس لاسقاطها فى لعبة السلطة!

والغريب ان هذه المأساة الدموية تأتى بعد رحلة عذاب عربية كانت تكفى وحدها لتكون مانعا للتكرار ولكن يبدو ان قدر العرب هو الا يتعلموا من تجاربهم ولا تجارب الاخرين. فقد كان يكفى درس حرب لبنان التى امتدت الى حوالى ١٣ عاما ولم تحقق سوى الدمار للبنان والتشتيت لشعبه وكنوز الاموال لتجار السلاح والميلشيات بل وانهيار الاحزاب السياسية لصالح الميلشيات.

وكان يكفى تجربة جنون صدام بغزو الكويت وما ترتب عليها من دمار للعراق اولا والمنطقة بوجه عام. ولو انفقت تلك الاموال على المنطقة لكانت اليوم شيئا اخر ولكن هكذا قدر العالم العربى يدفع ثمن الجنون والحماقات.

والملاحظة الثانية عبر التجارب المأساوية العربية هى عجز العالم العربى عن حل مشاكله بنفسه سواء على صعيد الجامعة العربية او على مستوى التنظيمات الاقليمية اذ يغيب عن الساحة اليه ثابتة لحل المنازعات او لقاء دورى ثابت على مستوى القمة لتقارب وجهات النظر.

وربما لو كانت هناك الية حل منازعات للشلت نتيجة مرض موروث عن مرحلة الاستعمار هو عدم الاستماع لصوت الاخ والصديق والاندفاع لطاعة صوت الاجنبى والذى يحظى بقدر اكبر من الاحترام رغم ان صوت الاول يتلق والمصلحة العربية والثانى الرب مصالحة الى الخاصة والتى تتعارض مع مصالح العالم العربى ككل ومصالح الدول الاعضاء فيه كل على حدة.

وقد كان يمكن اعتبار الحرب الاهلية فى اليمن مجرد أزمة على الساحة العربية لو لم تكن مرتبطة بمظاهر اخرى تجعل منها مأساة عربية تتكون عناصرها حول اصرار اجنبى على نفى

■ د. سامي منصور ■



سمة الامة الواحدة على العرب وان القومية هي الوجه السياسي لهذه الامة ورغم ان الدرسات العلمية التي وضعت مواصفات الامة وعناصر القومية قد استقرت عالميا بعيدا عن امة معينة او قومية خاصة فاننا نجد انه لم تتحق كل عناصر ومواصفات الامةوالقومية في اي مكان من العالم. فقد يتوافر بعض تلك العناصر والمواصفات ولكن لم يتحقق وجودها جميعا الا في الامة العربية والقومية العربية مع ان هذه الدراسات الاكاديمية جرت اصلا في الغرب وليس في العالم العربي.

فقد تعرضت الامة العربية لهجمات شرسة بقصد تطويع شخصيتها القومية ان لم يكن الابقاء حول الامل والهدف الاكبر صحيح ان الابقاء كان مهمة شبه مستحيلة ولذلك كان التهجين والتطويع هو الهدف المرحلي بأمل ان يتحقق الهدف الأبعد على مر السنين مع تكرار المحاولات.

فاصبح الصراع المسلح هو سمة التعامل داخل الامة العربية بدلا من الحوار والتعاون.

واصبح الانتماء القطري اسمى من الانتماء القومي تحت شعارات كاذبة حتى اصبحت مباراة كرة تعبيرا عن الانتماء بينما نجدة الاخ مسألة لا تلفت النظر فكل قطر مشغول عن الاخر.

وتشاء الظروف في قلب هذه المأساة التي يعيشها العالم العربي ان يأتي الدرس بالفرنسية من عاصمة النور التي بهرت اجيالا من العالم العربي دون ان يقول احد ان فرنسا اصيبت باحد امراض انفصام الشخصية.

فقد صدر في فرنسا منذ أيام قانون جديد يفرض غرامة مالية على استعمال كلمات من لغات اجنبية في الحديث عبر كل وسائل الاتصال المكتوبة والمقروءة والسمعية والمرئية. وتصل هذه الغرامة الى ١٠ الاف فرنك وهي موجهة بصفة خاصة الى التعبيرات الانجليزية التي اصبح استعمالها شائعا.

ورغم غرابة القانون في وقت تسير فيه فرنسا في طريق الوحدة الاوروبية والتي سوف تصبح مسألة ايجاد لغة موحدة ضرورة لا مفر منها مع بقاء تعدد اللغات لسنوات قد تطول أو تقصر ولكن سوف يحدث خلال المشوار تداخل بين اللغات وانتقال تعبيرات لتصبح هي وحدات تشكيل اللغة الموحدة واذا كان القانون الفرنسي يأتي في هذه الظروف دفاعاً عن اللغة الفرنسية والتي كان الاعتقاد السائد انها احدى اللغات المسيطرة عالميا وقد لا تحتاج الى دفاع.

والامر الذي يستحق الوقوف ليس مسألة اللغة الفرنسية ولكن ما يحدث للغة العربية حيث تنتشر الكلمات الاجنبية تماما على لسان الناس وفوق لافتات المحلات باعتبار ذلك مظهرا حضاريا أو ثقافيا مع انه عكس ذلك تماما والدرس من فرنسا هو احدث الدروس للعرب في ذلك المجال والتصدي للدفاع عن اللغة العربية يعتبر في نظر البعض تخلفا ورجعية بينما هو في فرنسا تقدمية!

ومسألة اللغة العربية هي في الواقع جزءمن مرض أوسع وهو الانبهار بالاجنبي على حساب العربي.

وقد ترتب على ذلك كله حالة من حالات الاستسلام للامر الواقع وفقدان الامل في التغيير والمستقبل وهو مرض خطير اذ ان شعور الشعوب باللامبالاه يعطي المجال لانتشار كل ظواهر الصراعات والتناقض بين عناصر الامة الى حد ان ترتفع اصوات نشاز لم نسمع مثيلاتها الا في هذا الزمن الرديء لتنفي حتى وجود امن قومي!

ومحصلة ذلك كله هو الاندفاع بقوة على طريق الضياع وتصبح ثروات وامكانيات العالم العربي نهبا مباحا وهو اكثر الاوضاع المناسبة لاسرائيل لكي تصبح هي المهيمنة على مقدرات المنطقة والذين يعرفون مخططات الصهيونية يعرفون ان اخر مراحل خطتها هي الهيمنة على المنطقة اقتصاديا وعسكريا وذلك موجود في كل الكتب الصهيونية التي كتبت عنها في بريطانيا او الولايات المتحدة وليست ادعاء شخصياً. واذالم تتحرك كل قوى المجتمع العربي لتقاوم هذا الزحف الخطير لاصبح وجود الامة العربية امرا مشكوكا فيه وقد سبق مراراً ان قلت مع غيري اننا لابد ان نرفض ليس بالكلمات و البيانات بل بالعمل حالة اعتبارنا الهنود الحمر في القرن العشرين!



ونحن العرب نكيل بمكيالين!!

اصبح من الشائع وصف مايسمى بالنظام الدولى الجديد بانه نظام يكيل بمكيالين. فما يطبقه ضد العراق وليبيا وحتى الصومال يتجنبه قاصدا متعمداً فى فلسطين والبوسنه والهرسك.

وستصبح معاملة «النظام الدولى الجديد» وادانته «الامم المتحدة» الامريكية القرار والهوى- ستصبح معاملته للعراق وشعب العراق حالة خاصة. اعتقد انها ستكون نموذجاً للدراسة فى العلاقات الدولية المختلفة وغير الصحية وغير الصحيحة ايضاً.

وقد اصبح بعض العرب من انصار النظام الدولى الجديد مؤيديه والمتحمسين فى تاييده الى حد التطرفه يدركون ويعترفون بانه نظام ذو وجهين ويكيل بمكيالين، وانه «يفصل» قرارات خاصة حسب المزاج اى حسب المصلحة التى هى فى النهاية مصلحة امريكا وبعض المتحالفين معها.

وخيراً فعل هؤلاء باعترافهم هذا، حتى ولو جاء متاخراً. ولكن اعترافهم ناقص، وتشوبه عيوب كثيرة، على راسها انهم هم انفسهم يكيلون بمكيالين ويتحدثون ويتصرفون ويقررون على المستوى العربى بوجهين ايضاً.

والنموذج الصارخ لذلك هو الموقف من العراق ومن «إسرائيل». هؤلاء العرب الذين اصبحوا يلخذون على النظام الدولى الجديد انه يكيل بمكيالين هم انفسهم الذين يطالبون العراق ويمنتهى التشدد بالاعتراف بحدود الكويت وبترسيم الحدود معها، وبدفع تعويضات الخ المطالب المعروفة، والتى لايريدون واحداً منها تجاه «إسرائيل». فلا احد -من العرب- يطالب «إسرائيل» بالاعتراف بحدود فلسطين، ولاحتى بإقرار حق شعب فلسطين فى الدولة المستقلة، على الرغم من انهم يتورطون فيعترفون فى وثائق دولية بمايسمونه «حق إسرائيل فى الوجود» وهو تعبير شاذ -فى حد علمى- قانونيا ودوليا..

لايحتاج الامر إلى ذكر أنى ممن يؤيدون مطالبة اعتراف العراق بحدود الكويت ووجودها ونظامها، وممن يعترفون بان صدام ارتكب كارثة كبرى فى التوقيت والاسلوب، ولكنى استشعر المرارة كلما رايت وسمعت الإلحاح العربى على مطالبة العراق بكل هذا دون ان نطالب «العدو الإسرائيلى» بجزء منه. اللهم إلا إذا كنا نعتبر جريمة صدام عدواناً، وننزه «العدو الإسرائيلى» عن العدوانية.. ونفتح له الأحضان. والسلام.

عبد العال الباقورى



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

العرب... والتأقلم مع الحاضر

● سواء في علاقاتها مع الجوار أم في علاقاتها مع شعوبها تبدو بعض الدول العربية وكأنها لم تتأقلم بعد مع عصر ما بعد الحرب الباردة

في عصر ما بعد الحرب الباردة عادت عواصم الدول الغربية والشرقية - سابقا - الى تحديد سياساتها الخارجية انطلاقا من مصالحها الاقتصادية اولا والاستراتيجية ثانيا.

وفي عالم يتجه باطراد الى التمحور في تكتلات تجارية واسعة باتت متطلبات التنمية في الداخل مرهونة الى مدى بعيد بالعلاقة مع الخارج.. والعلاقة مع الخارج تبدأ بالجوار القريب. فلا غرابة ان يكون العامل الاساس في حسابات دول الغرب والشرق المصلحية اعتبارات الجوار اولا، وتحديدا حسن الجوار.

الاتحاد الاوروبي مثلا اقتضى قيامه توثيق علاقات فرنسا وبريطانيا بجارتهما اللدود المانيا قبل الانتقال الى مرحلة متقدمة من الاتحاد. واتفاقية «النافتا» (اتفاقية التجارة الحرة لدول اميركا الشمالية) استوجبت تسوية الولايات المتحدة لعدد من المشاكل العالقة مع جارتها، المكسيك، قبل المضي قدما في مشروع اتحادي طموح.

باختصار يصعب في عالم اليوم ان تتفرغ دولة ما لشؤونها الداخلية الاساسية وفي مقدمتها ضروراتها التنموية، ما لم تكن متصالحة مع جوارها على الاقل.

هذا في العالم الاول، اما في العالم النامي وتحديدا في العالم العربي فقد اصبح ثلث دوله بحاجة الى وساطة الثلث الثاني لمصالحته مع الثلث الآخر.. وفوق ذلك اصبحت بعض دوله بحاجة الى من يصالحها مع شعبها.

في اليمن يتحارب شعب واحد على وحدة وطن واحد في حين تتفاوض في اوروبا شعوب متنوعة الاعراق مشتتة المذاهب وموزعة الاوطان على التوحد في اطار مصلحة اقتصادية واحدة.. ويجري كل ذلك بهدوء وتحاور، وتحكيم لرأي الاغلبية.

في العالم الاول تحدد الدول طموحاتها الخارجية على مقاس قدراتها الداخلية فتكيف دبلوماسيتها مع متطلباتها الاقتصادية ولو اقتضى ذلك تغيبيا محسوبا لحضورها الخارجي. والواقع ان دولا مثل سويسرا والنمسا وفنلندا حولت «غيابها» الخارجي الى دبلوماسية قائمة بحد ذاتها.

اما في العالم النامي فلا يزال «الحضور الخارجي» بأي ثمن كان اهم بكثير من قدرات العديد من دوله، بل ان هذا «الحضور» بات يمارس على حساب قدراته ومتطلباته... فلا غرابة ان تتحول دولة غنية بمواردها الطبيعية - مثل السودان - الى دولة تعتمد على مساعدات الاغاثة الدولية لتدبير الامور المعيشية للملايين من سكانها.

ربما يصعب فصل ذهنية ما قبل الحرب الباردة عن الممارسات الدبلوماسية غير المبررة لبعض العواصم العربية، وعن سياساتها الخارجية الضارة. فبعض هذه العواصم تتصرف وكأن على الساحة الخارجية قطبا دوليا حاضرا لتبني مواقفها نكاية بالغير لا محبة بها.. الا ان الوقت حان لأن تتكيف هذه العواصم مع الواقع وتبدأ في تقديم مصالحها الاقتصادية على طموحات حكامها الخارجية.

«الشرق الأوسط»

* * *



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٤

فن السياسة بين الممكن والمستحيل

آفاق السياسة العربية في القرن القادم

دراسة يكتبها
د. أحمد صبحي منصور

من الغبن للسياسة أن يقال إنها فن الممكن لأن عمل الممكن ليس فنا سياسيا وإلا لأصبح تناولك لكوب الشاى -وهو عمل ممكن- فنا سياسياً. إن السياسة عمل متميز لا يستطيع القيام به كل الناس، السياسيون فى حقيقة الأمر يمارسون ذلك الفن فى ضوء علاقة الممكن والمستحيل بالظروف الوقتية والواقعية، وفى إطار يجمع بين الواقع وقدر من الخيال يساعد على تغيير الواقع في إطار من الممكن، وهنا يحدث نوع من التزاوج بين الحقائق الثابته والاحلام الممكنة التطبيق.

إن كل منطقة فى العالم لها حقائقها الخاصة بها والتى لابد للسياسة من التعامل معها..

والمنطقة التى نعيش فيها لها حقائقها التاريخية والجغرافية التى صنعت لها نوعاً من المستحيلات وفرضت له فناً من السياسة اذا ارتقى أصبح قادراً على إحداث تغيير وخلق واقع جديد ينتزعه انتزاعاً من فك المستحيل.. ويرسى به قواعد فن الممكن فى زمن المستحيل..

و نضرب مثلا تقريبياً .نفترض ان طالبا فى الدراسات العليا بقسم التاريخ الحديث والمعاصرقدم رسالة للدكتوراه تتناول ظاهرة تاريخية داخلية أو خارجية فى مصر الحديثة او المعاصرة، ولنفترض ان ذلك الطالب اجهد نفسه فى جمع الوثائق المصرية والعربية من اماكنها الأصلية فى مصر والوطن العربى ثم أجهد نفسه فى تحليلها واستنطاقها وأتى منها بصورة تاريخية واقعية، وقدم رسالته للمناقشة.. لوفعل ذلك ما كانت رسالته تصلح علميا للمناقشة، والسبب بسيط ومؤلم.. وهو انه لابد أن يرجع إلى الوثائق الانجليزية والفرنسية والروسية والأمريكية الخ. لابد أن يحشد في رسالته وثائق من تقارير القناصل ووزرات الخارجية فى الدول الغربية.. لأن الواقع المؤلم ان تاريخنا الحقيقى أغلبه يصنعه الاجانب فى عواصمهم وفى سفاراتهم، ونحتفظ نحن لأنفسنا بكل فخر- بحرف رد الفعل وليس صناعة الفعل.. وذلك فى الأغلب طبعاً.. هذا هو الواقع البائس الذى تعيشه المنطقة الوسطى فى العالم والتى تتنازعها دائما القوتان العظميان قبل أن تنفرد بها امريكا فى ظل ما يعرف بالنظام العالمى الجديد..

وذلك الواقع البائس الذى نعيشه هو نتيجة منطقية للقرون التى سيطر فيها الجنس الاوربى على الكرة الارضية- أو اغلبها- اكتشافا واستعمارا، وقد حدث ذلك حين جاء



عليه حين من الدهر وصل فيه إلى ذروة التكاثف السكاني، بينما كنا نعاني من خلخلة في تعداد البشر، وذلك التكاثف السكاني الأوربي اقترن بالتحرر من سيطرة الكنيسة وظلام القرون الوسطى- واقترن بدخول عصر المكتشفات العلمية التي لا تزال تترى حتى الآن، ولذلك اقترنت الكثرة العددية بالقوة المادية مع الرغبة في التحكم والسيطرة، وترتب على ذلك أن "الجنس الأوربي" ادخل العالم في حربين عالميتين، وبالنسبة لنا- ونحن نعيش في ساحته الخلفية وبيننا وبينه قرون من العداء والثأر- فقد تركزت استراتيجيته نحونا في منعنا من الاتحاد والقوة وشغلنا بالشقاق والحروب وأن نقتتل فيما بيننا لصالحه في الشرق والغرب، وطالما نفعل ذلك فإننا نعيش في تخلف وضعف ويعيش هو في أمن ويأمن من أن تعود سيرتنا الأولى في الفتوحات الاسلامية العربية حين حاصرناه في الشرق و(القسطنطينية والبلقان) وفي الغرب (أسبانيا) وفي الجنوب (صقلية وجنوب إيطاليا).

تناقص وتكاثف

ودار الزمن دورته وجاء على « الجنس الأوربي » حين من الدهر بدأ فيه عدد سكانه في التناقص في الوقت الذي دخلنا نحن فيه مرحلة التكاثف السكاني ،

وأصبح المستقبل بالنسبة له مؤذننا بأسوأ الاحتمالات..

فالتكاثف السكاني قد يعني قوة عددية تتوجه للاستعمار كما حدث لأوربا حين استعمرت أغلب العالم، وقد تتحول الكثرة العددية إلى جيوش من المتسولين المهاجرين، وفي كل الأحوال "فالجنس الأوربي" لا يستطيع الافلات من قدره المحتوم الذي يحكم عليه بالتناقص العددي في القرن القادم في مواجهة شعوبنا التي تتكاثف عدداً في كل دقيقة، والتي تهدد مستقبله إما بالاستعمار اذا تحولنا إلى قوة تهدد شعوب أوربا الضئيلة العدد، وإما بالهجرة اذا ظللنا مجرد ملايين من المهاجرين الجوعى الذين سيلجأون إلى أوربا ويتحول فيها الأوربيون إلى أقلية في بلادهم...

المشكلة السكانية المتوقعة في القرن القادم تلقى بأثقالها على مفكرى الاستراتيجية الغربية وهم يضعون أيديهم على قلوبهم خوفاً من اندثار الحضارة الأوربية مع ضآلة البقية الباقية من "الجنس الأوربي" في القرن القادم ووقوعهم

رهينة في أيدى البرابرة الذين هم نحن بالطبع...

كيان غريب

ولذلك نلمس تعديلاً في استراتيجية الرجل الابيض تجاهنا، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية التي أضاعت الملايين من الاوربيين (أصحاب الدماء الذكية) فأصبح من الأولويات أن تحافظ أوربا على البقية الباقية من "الجنس الأبيض" السامي.

ولذلك نلاحظ أنه رتب لسحب جيوشه من بلادنا ليحمي أبناءه، ولكنه قبل أن يرحل عمل على إضعافنا وإجهادنا ومصادرة حلمنا في الحصول على مكان تحت الشمس فقد خلق في داخلنا كياناً عنصرياً غريباً معادياً (اسرائيل) ليكون له رأس حربه يضربنا بها كلما مشينا على الطريق الصحيح، ثم أنه أسند مقاليد الأمور في بلادنا إلى ديكتاتوريات عسكرية وحزبية وأدخلها في صراعات محلية تعوق التطور الحضاري والاقتصادي، وهو يضمر لنا بديلاً جاهزاً بعد فشل تلك الديكتاتوريات العسكرية

والحزبية، ونعني به الديكتاتورية الدينية القادمة التي تقسم الأمة والمجتمع وتحيله إلى دار حرب واقتتال وتعود به إلى ظلام القرون الوسطى.

وبعد العمل على إجهاض أى محاولة منا للسيرعلى الطريق الصحيح في تجميع الأمة ووحدتها ونهضتها نرى أوربا تتجمع في وحدة اقتصادية كخطوة لوحدة سياسية ثم تتشدد في غلق حدودها أمام الهجرات وتفتحها بحساب امام العلماء والعبقريات التي تنبغ فينا لتستأثر بها دوننا كما تفتحها امام الذين ينهبون اموالنا ويودعونها في بنوكها ومشروعاتها..

الممكن والمستحيل

تلك هي استراتيجية العدو المفروضة علينا وهي المنع من الاتحاد والقوة والتقدم إلى مصاف الدول الكبرى، وذلك هو الواقع السياسي الذي يمثل المستحيل في هذا الزمن

فكيف يمكن للسياسة ان تتعامل مع هذا المستحيل؟

نقصد السياسة الخاصة بنا بالطبع..

إن السياسة- في الحقيقة- هي فن الممكن في الزمن المستحيل

وليست فن الممكن في الزمن الممكن. كما انها ليست فن المستحيل في الزمن المستحيل.

ولكن المشتغلين بالسياسة ثلاثة أنواع..

- منهم من يدرك حقائق الوضع (الممكن) ويقف على أرض الواقع ولكن يترك في عقله مساحة للخيال السياسي فيحاول تحويل المستحيل إلى ممكن في الزمن المستحيل وذلك بقدرته السياسية على خلق واقع جديد مستغلا بعض الثغرات والفجوات في السياسة الأوربية والمحلية، ومستنهضا معه كل القوى الوطنية لتكون فاعلة ومؤثرة .

- ومنهم من يعيش مع حقائق الوضع الممكن ويتعايش معه دون أى خيال سياسي مكتفياً بالحلول الوسط وسياسات التوازن ومحاولة إرضاء مراكز القوى من كل الأطراف، وذلك السياسي لا يخلق واقعاً وإنما هو صنيعة الواقع وأثر له تحمله الحوادث معها اينما سارت..

ومنهم من يتجاهل حقائق الوضع الممكن مكتفيا بخياله السياسي معايشاً له في تصرفاته وتصريحاته، فينفصل عن الواقع محتميا بالشعارات محلقاً في دنيا من الأوهام، وربما يدخل في مشروعات لتحقيق ذلك الخيال المستحيل المرفوض من الواقع فيكتسب نقمة العالم ولا ينجح إلا في تدمير شعبه وتضييع ثرواته...

تجربة محمد على

إن هناك اختلافات وشقاقاً بين دول "الجنس الابيض"، وهذه الاختلافات إذا احسن السياسي



المصدر : الأهالي

التاريخ : ١ يونيو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف ومتى نستعيد مصيرنا ونخلق واقعنا ونحول المستحيل إلى ممكن؟

عندنا استغلالها في الوقت المناسب ينجح عندها في تغيير الواقع في منطقته، إلا أنه لابد له من معرفة نهاية المدى لإمكاناته والظروف الدولية حتى لايسارع الرجل الأبيض- وهو صاحب القوة والهيمنة- بالاتحاد ضده وإرجاعه إلى الخلف خطوات وخطوات...

فالقدرة على خلق الواقع في إطار فن الممكن في زمن المستحيل- عملية غاية في التعقيد وتعتمد على معرفة كاملة بتفاصيل الأوضاع المحلية والدولية، مع وضع بدائل وخيارات لكل الظروف الطارئة ..

وفي تاريخنا الحديث والمعاصر امثلة لفن الممكن في الزمن المستحيل...

فقد استغل (محمد على) الفجوات السياسية بين انجلترا وفرنسا وبين انجلترا وروسيا وحاول تكوين امبراطورية بل فكر في إقامة دولة قوية تعيد مجد الدول العثمانية بعد ان تحولت إلى (رجل اوربا المريض).. ولكن وقفت لهاإنجلترا بالمرصاد حين وصل إلى سواحل الجزيرة العربية واجتمعت عليه أوربا وارغمته على عقد معاهدة كوتاهية بعد ان اقتربت جيوشه من استانبول. اى انه خلق واقعاولكن لم يعرف التوقف في الزمن المناسب.

وتحرك عبد العزيز آل سعود في شمال الجزيرة العربية والحجاز، واستغل انشغال انجلترا واوربا في الحرب العالمية ليضم الاحساء ولكنه عندما اتجه للكويت أرغمته بريطانيا على التراجع.. وتراجع حتى لا يتحول فن الممكن في الزمن المستحيل إلى فن المستحيل في الزمن المستحيل...

وفي تاريخنا المعاصر طرأ بند جديد أصبح واقعاً لابد من مراعاته..

فلقد حرص الاستعمار على أن يقيم الحدود في منطقتنا على الغام تتيح إمكانية متجددة لكل خلاف في المستقبل وتحوله إلى حروب بين الاخوة والجيران.. ثم حرص علياإستقرار تلك الحدود الملغومة في إتفاقيات دولية وبمباركة الأمم المتحدة، وبذلك انتهت فكرة التوسع العسكري وضم أراضي الغير بالقوة. "بالنسبة لنا وليس بالنسبة لاسرائيل بالطبع" والمهم ان ذلك أوجد عهداً جديداً لا يسمح فيه بتجربة الضم وتكوين دولة موحدة بالقوة العسكرية كما كان يفعل صلاح الدين الايوبي ومحمد علي واخرهم عبد العزيز آل سعود..

وحين حاول صدام حسين ان يتجاهل ذلك الواقع الجديد في غزوه للكويت فإنه ببساطة حاول المستحيل في الزمن المستحيل..

وأدرك عبد الناصر الحدود التي يستطيع فيها المناورة مستغلاً الفجوات السياسية في الداخل والخارج، اشعل حماس العرب للقومية العربية والوحدة العربية لكي يتم الاتحاد سلميا وبمباركة الشعوب ودون اللجوء للقوة العسكرية ونجح في حشد العرب في إطار مشروع موحد للنهضة والتنافس الحضاري مع إسرائيل، ونجح- إلى حد كبير- في استغلال الحرب الباردة لصالحه.. ولكنه ادرك في النهاية- بعد هزيمة ١٩٦٧ أن "الرجل الأبيض" في الكرملين يتفق مع إخوته في لندن وأمريكا على ضرورة الوقوف ضد تجميع العرب في وحدة عضوية..

وادار السادات- ومعه الجيش والشعب ملحمة اكتوبر ١٩٧٣ طبقاً لفن الممكن في الزمن المستحيل.. ونجح عسكريا.. ولكنه في التفاوض رضي باتباع سياسة فن الممكن في الزمن الممكن..

والعادة ان الذي ينتصر في ميدان الحرب يترجم ذلك الانتصار في معاهدة النصر، ولكن حدث العكس، فلو افترضنا اننا انتصرنا على إسرائيل بنسبة (٣ : ٢) فقد كانت نتيجة المفاوضات لصالح إسرائيل بنسبة (٣ : صفر)..

وهذا هو الفارق بين إدارة الحرب في أكتوبر طبقا لفن الممكن في الزمن المستحيل وبين إدارة المفاوضات بطريقة فن الممكن في الزمن الممكن..

وبعد السادات اصبحت السياسة العربية تسير في اتجاهين متناقضين . دول تسمى نفسها معتدلة تتبع فن الممكن في الزمن الممكن.. ودول رافضة حالمة تحلم بالمستحيل في الزمن المستحيل..

والاتجاهان معاً يسيران في مصلحة الرجل الأبيض في أوربا.. وفي إسرائيل..!! . والمنتظر أن يسود الاعتدال وفن الممكن في الزمن الممكن

السؤال الخطير

ويبقى السؤال الهام . كيف .. ومتى؟

-كيف ومتى نستعيد مصيرنا ونتحرر إرادتنا ونخلق واقعنا بأيدينا ونحول المستحيل إلى ممكن.. بل وفي الزمن الممكن ايضاً؟

- كيف ومتى نتحرر من هذا الزمن الردئ الذي تنتشر فيه إسرائيل مخططاتها علينا لتقسيمنا وإضعافنا، ونسير نياما لا نرى ولا نسمع ونترك لعدونا تنفيذ مخططاته في أجسادنا ونحن مشغولون بالتطاحن والفساد؟

السؤال خطير.. ولكن الإجابة بسيطة.. وهي بناء الإنسان أعظم مخلوقات الله تعالى على هذا الكوكب..

الوعى بلغة العصر

ناء الانسان العربي والمصري يبدأ بتحريره من كل أنواع المصادرة.

لاتصادر حقه في الحياة، لاتصادر حقه في المشاركة السياسية، لا تصادر حقه في التعبير والاعتقاد والابداع، لاتصادر حقه في المعرفة العلمية والتعليمية والمعلوماتية



والصحفية والإخبارية. لاتصادر حقوقه فى أن يعيش حراً كريماً متمتعاً بنصيبه فى الثروة القومية حسب كفاءته ولاتصادر حقه فى الكسب المشروع وفى الضروريات والخدمات..

إن البداية الحقيقية للإصلاح هى إلغاء كل انواع المصادرات ليأخذ الإنسان المصرى العربى حقوقه كاملة.

ومن الأجدى للنظم الحاكمة ان تدرك مسئوليتها التاريخية فى تحرير المواطن من كل أنواع المصادرة بأقل قدر ممكن من الخسائر والتضحيات، مع الوضع فى الاعتبار أن الغرب الأبيض لن يسمح بذلك، ومعناة أن الأمر يستلزم نضالاً داخلياً وخارجياً.. وهو يستحق ذلك لأنها قضية مصير.. مصير أمة بأكملها تريد أن تملك إرادتها بيدها وترفض ان تكون رقيق القرن الحادى والعشرين!!.

إن القرن الحادى والعشرين لا مجال فيه لحاكم فرد يفكر لشعبه- ففي هذا القرن ستختفى الدولة ذات الحدود المتعارف عليها.. ووسائل الاتصال والبث التليفزيونى المتقدم ستحيل العالم إلى قرية واحدة يسيطر عليها الاكثر تقدماً وكفاءة.. وحتى لا نتحول إلى رقيق فى هذه القرية العالمية علينا أن ننهض بالوعى والتسلح بلغة العصر ونتخلص من كافة صور الاستغلال السياسي والانساني، ونثبت للعالم المتقدم ولأنفسنا أننا كشعب وكأفراد قادرون على التحكم فى إرادتنا، ولسنا رهنا بإرادة حاكم فردى هو فى حقيقته مرهون بإرادة الرجل الأبيض.

هذا ما ينبغى ان نكون عليه فى القرن القادم الذى بقيت عليه سنوات



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ يونيو ١٩٩٤

المصير العربي: حالة تاريخية خاصة؟

باسم الجسر

● ألا يجوز التساؤل، بالنسبة لما يجري في اليمن وغزة، عما اذا كانت النظرة المصيرية العربية تتجه في نفس اتجاه التاريخ والتطور العالمي أم في اتجاه آخر؟

الخامس من يونيو 1944، هو ليل نزول قوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، على شواطئ فرنسا الشمالية - الغربية، وابتداء المعركة الاخيرة من الحرب التي انتهت بانكسار المانيا وايطاليا، وانتصار الدول الحليفة الذي سوف يتقرر، من جرائه او بموجبه، مصير الدول والشعوب في النصف الثاني من القرن العشرين.

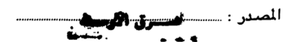
اما الخامس من يونيو 1967، فهو اليوم الذي حطم فيه الطيران الحربي الاسرائيلي الطائرات والمطارات المصرية، مما ادى، لا الى هزيمة عسكرية مصرية - عربية فحسب، بل الى انتكاس تيار القومية الوحدوية العربية، او ما سُمي، يومذاك، بالناصرية، وهو تيار خيل للجماهير العربية وللمثقفين، ايضا، انه يحمل معه تحقيق اكثر من امنية، وفي طليعتها، الوحدة العربية وتحرير فلسطين.

للوهلة الاولى، لا تبدو اي علاقة سببية مباشرة او غير مباشرة، بين الحدثين الكبيرين، اللهم الا وقوعهما في ليل وفجر الخامس من يونيو، ولكن ليست الصدفة وحدها هي التي جعلت هزيمة الخامس من يونيو1967، تتم على يد اسرائيل، اي الدولة اليهودية، وجعلت من اليهود في العالم اكثر الناس فرحا وانتصارا، من جراء نزول الحلفاء في «النورمندي» عام 1944، ونجاحهم في دحر النازية الالمانية التي ناصبتهم العداء ولم تعدم وسيلة في محاربتهم، ردا على محاربتهم لها. ذلك انه لولا انتحار المانيا في الحرب العالمية الثانية، لما قامت اسرائيل. ولولا تاييد الحلفاء، من روس واميركيين وانكليز وفرنسيين، لما استطاعت اسرائيل ان تقيم ثم ان تحمي كيانها ودولتها. ولكن - وهنا بيت القصيد - لماذا ايدت الدول المتحالفة، رغم اختلاف مصالحها واستراتيجياتها، بعد انتصارها على المانيا، قيام اسرائيل واستمرت في دعمها لها، معرضة مصالحها للخطر، في العالمين العربي والاسلامي؟ ولماذا خسر العرب صداقة وتاييد الدول الكبرى، وكانت عند نهاية الحرب العالمية متينة؟ لماذا استطاعت اسرائيل كسب الحروب الاربع، او الخمس، التي خاضتها ضد الدول العربية، بالرغم من ان القوات والطاقات العسكرية العربية، تفوق عديدا وعتادا، القوات والطاقات الاسرائيلية؟ لماذا نشاهد اسرائيل واليهودية العالمية، تتربع، عند نهاية هذا القرن، على «عروش» عديدة في العالم، (الاعلام والفكر والفن والاقتصاد)، بينما تتمزق «الوحدة العربية» نتفا - نتفا، في مشارق العالم العربي ومغاربه؟

بالرغم من مرور مائة عام واكثر على اولى الحركات العربية الاستقلالية عن السلطنة العثمانية، وهي المدة نفسها، تقريبا، التي انقضت على ولادة الفكرة الصهيونية، فان المفكرين السياسيين، لم يتفقوا بعد على الاسباب الحقيقية التي دفعت الاجيال العربية المثقفة في نهاية القرن التاسع عشر، او بدايات العشرين، الى طلب الاستقلال عن «الامبراطورية الاسلامية». ولكن الثابت تاريخيا، هو ان الدول الاوروبية، وبريطانيا، بنوع خاص، كانت وراء النزعة الاستقلالية العربية، او على الاقل، كانت مشجعة لها، كجزء من خطة تفكيك ووراثة الامبراطورية العثمانية.

لقد انقسم المفكرون السياسيون العرب الى اكثر من مدرسة في تحليلهم او حكمهم على هذه الظواهر غير الطبيعية او غير المعقولة، مبدئيا، فكانت المدرسة «المؤامراتية»، اي تلك التي تنسب كل ما حدث للعرب، منذ مطلع القرن الى مؤامرة غربية - صهيونية، والبعض يقول: مؤامرة صليبية - يهودية عالمية. وكانت المدرسة «الستراتيجية - الاستعمارية او الامبريالية»، التي تنسب اصطدام المصير العربي القومي بالمصالح الستراتيجية الحيوية للدول الكبرى، الاستعمارية، اولا، اي بريطانيا وفرنسا، ثم الامبريالية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي. وذلك بالرغم من تناقض مصالحهما الستراتيجية والتكتيكية. فالوحدة العربية وتحرير فلسطين والاستقلالات السياسية والاقتصادية، كانت، في نظر اصحاب هذه المدرسة الفكرية، تشكل اخطارا على مصالح الدول الكبرى، ولذلك كانت هذه الدول تعرقل او تعطل كل المحاولات العربية لتحقيق امانيها العميقة. اما المدرسة الثالثة في تفسير الهزائم والنكسات والاحباط السياسي العربي، فكانت تلك التي تحمّل «الانظمة العربية»، او اكثريتها على الاقل المسؤولية. ولقد كان اصحاب هذه المدرسة وراء الانقلابات و«الثورات» التي حدثت في اكثر من بلد عربي بحجة تغيير النظام السياسي او الاقتصادي فيه. وكانت النتيجة الفعلية لهذه الانقلابات والثورات بعيدة جدا عن الشعارات المرفوعة او الاهداف المعلنة (اي تحرير فلسطين وتوحيد الشعوب العربية)، بل تكريسا لمزيد من النزاعات والانقسامات في العالم العربي، كي لا نقول لعداوات بين الشعوب العربية الشقيقة، وبين طبقات وفئات داخل بعض الاقطار العربية.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

وتعددت المدارس غير السياسية في تفسير ظاهرة الانتكاسات والهزائم والاحباط المصيري، الفلسفية منها والاجتماعية بل والسيكولوجية. فالانسان العربي، بحد ذاته، بل الفكر العربي او النفسية والعقل الباطن والرواسب النفسية والاوضاع الاجتماعية، او كل ذلك، مجتمعا ومتفاعلا، هو السبب في كل ما حدث للعرب في اصطدامهم بالدول الكبرى وفي هزائمهم امام اسرائيل وفي عجزهم عن العثور على صيغة للتعاون، ناهيك بالتوحد.

والحقيقة التي لا مهرب من مواجهتها، هي ان كل مدرسة من هذه المدارس، على شيء من الحق، في مرحلة ما، او حدث ما. ولكن مقولتها او طروحاتها لا تكفي، وحدها، لتفسير كل ما حدث او للعثور على الطريق الصحيح او الافضل لتحقيق اماني الشعوب العربية اللهم الا اذا جمعت كل الاسباب التي تدلي بها كل هذه المدارس اي «المؤامرة الدولية والعالمية على العرب والمسلمين» الى «تضارب المصالح بين العرب والدول الكبرى» الى «مشكلة الانظمة» الى «اوضاع المجتمعات العربية وعقلية ونفسية الانسان العربي». ولكن، في مثل هذه الحال، قد يتساءل الباحث، لا عن اسباب الفشل والاحباط بل عن اسباب هذه «اللعنة التاريخية» او غير التاريخية التي اصابت العرب، في هذا القرن العشرين. ويخرج الحديث، عندئذ، عن الواقع الى علم الغيب.

وانه لمن فائق الغرور، ادعاء العثور على ما عجزت العقول العربية عن اكتشافه، منفردة او مجتمعة، في الندوات او المؤتمرات او في مراكز البحث والدراسات. ولكن، اذا كان لا بد من استخراج بعض «الحقائق» في هذه المسيرة القومية العربية التي بدات محملة بالآمال الكبيرة في مطلع القرن، وانتهت الى ما نشاهده في العراق وفلسطين والسودان واليمن وغيرها من الدول العربية، فلا بد من الاعتراف او التسليم ببعض الامور التي ادى رفض الاعتراف بها، حتى الآن، الى الظواهر - الاخطار الثلاثة الكبرى في تاريخنا الحديث، ويعني: قيام اسرائيل وعجزنا عن مجابهة تحدياتها، وتصادم مصالحنا الوطنية والقومية مع مصالح الدول الكبيرة في العالم، وثالثا، تزايد النزاعات الداخلية والعربية - العربية، وتفاقمها، بعد استقلال كل الشعوب العربية، بدلا من تضامنها وتوحدها.

قد يكون الامر الاول هو التفاوت بل الانفصام بين الواقع الاجتماعي والانساني والاقتصادي العربي (بوجه عام) والخطاب السياسي، وحدويا كان ام تحرريا. لقد كان الواقع، ولا يزال، دون الشعارات الكبيرة المرفوعة، ولذلك كانت الشعوب تلهث في طريق المصير الشاق الذي خطه لها السياسيون او كان السياسيون يضحون بالانسان العربي من اجل تحقيق مخططاتهم ولا نقول ماربهم الحزبية او الشخصية.

والامر الثاني قد يكون في الشعارات والاهداف ذاتها التي رفعت منذ بداية الصحوة السياسية العربية. فصحيح ان الاستقلال والسيادة والدفاع عن النفس والارض، والتضامن بين ابناء «امة تاريخية» واحدة، هي امور طبيعية ومشروعة وضرورية، ولكن هل كانت «الانقلابات» و«الثورات» و«الوحدات الاندماجية» وتوحيد الشعوب العربية، من الخليج الى المحيط في دولة واحدة وتحت نظام سياسي واحد، امورا طبيعية او ضرورية او منطقية؟

والامر الثالث قد يكون في التساؤل عما اذا كانت النظرة «المصيرية» العربية، بوجه عام، تتجه في نفس اتجاه التطور التاريخي العالمي، والتطور الانساني الحديث؟ فصحيح ان هنالك اتجاها عالميا نحو التكتلات الكبرى، الاقليمية او القارية (الاتحاد الاوروبي، نافتا)، ولكنه صحيح، ايضا، ان شعوبا عديدة في العالم، بل وجماعات ذات تميز خاص، تطمح وتعمل للاستقلال او الحكم الذاتي. وصحيح ان الحدود بين الدول والشعوب تتساقط امام تقدم التكنولوجيا وتطور وسائل الاعلام وترابط مصالح الشعوب، ولكنه صحيح، ايضا، ان الدخول في هذه المسيرة الانسانية، والتقدم فيها، ليس ممكناً الا اذا كان الانسان حرا ومضمون الحقوق. وما لم يتحقق هذا الامر، مؤسسيا وواقعيا، في كل دولة عربية، فانه من الصعب القول او الاعتقاد بان النظرة المصيرية العربية، ايا كان الشعار المرفوع فوقها، تنسجم مع تطور التاريخ والانسانية. ولا يفسر ذلك على انه «تبعية» للدول الكبرى التي تفرض نماذجها السياسية والفكرية على الغير، كما يقال، بل انها العودة الى اساس وجوهر الدعوة الاستقلالية العربية، في بدايات القرن العشرين، بل انها التمسك بجوهر المعتقد الديني الذي يؤمن به العرب، في اكثريتهم المطلقة، ونعني الاسلام الذي كرم الانسان في الدنيا، ولم يقل بالتضحية به وبحقوقه.

وانها لظاهرة تحمل على الدهشة والتامل العميق، تلك التي تجمع، اليوم، بين ما يجري في غزة واريحا، وما تدور رحاه في اليمن. فهنا تتفكك عروة جديدة من عرى الجسم الوحدوي الوطني او القومي العربي، بسبب تغلب النزعات القبلية والعقائدية والشخصية، على كل العوامل والاسباب التي تدعو الى التضامن والتوحد والتعاون بين ابناء وطن واحد وارض تعرف باسم واحد ولغة واحدة ودين واحد.. وهناك يبدأ «خلق» وطن عربي جديد، انطلاقا من الصفر، وعلى اسس كيانية وسياسية (اي الحكم الذاتي المقيد والمؤجل والمشروط)، كان زعماء هذا الشعب، وزعماء الشعوب العربية قد رفضوا ما هو افضل منها بكثير، منذ خمسين عاما!

ترى، اليست هاتان الظاهرتان فريدتين من نوعهما في العالم والتاريخ؟

نظرة مستقبلية : العالم الى أين؟

نهاية الجغرافيا... أم نهاية التاريخ؟

عرفان نظام الدين *

■ على مدى خمسة ايام متواصلة شاركت في ندوات ومحاضرات المؤتمر الرابع والثلاثين للجمعية الدولية للاعلان الذي انعقد في منتجع كانكون الشهير في المكسيك وشارك فيه اكثر من الفي عضو وضيف من ممثلي كبريات المؤسسات الاعلامية الدولية ورؤساء شركات عالمية كبرى وشخصيات فكرية معروفة.

شعار المؤتمر الذي عقد برئاسة عربي هو الاستاذ مصطفى اسعد قبل انتقال الرئاسة الى رئيس الفرع الكوري، يحمل عنواناً جذاباً ومثيراً للانتباه وهو «المستقبل هو الآن» «The Future is Now». اما عناوين الندوات والمحاضرات فهي تدور في فلك هذا المحور المهم ولا تقتصر على الهدف الاساسي للمؤتمر وهو معرفة آفاق الأسواق الاعلانية في العالم والبحث عن امكانات توسيعها، وفتح مجالات جديدة لها في ضوء المتغيرات العالمية والتطورات المذهلة التي قلبت الاوضاع برمتها راساً على عقب لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك المعسكر الاشتراكي وسقوط العقيدة الشيوعية وفروعها الماركسية والاشتراكية.

ولا يمكن التعمق في أوضاع سوق الاعلان، او اي شان آخر، سواء كان اقتصادياً أم سياسياً أم اجتماعياً في مثل هذه المتغيرات بمعزل عن العوامل الاخرى التي ازدادت تعقيداً وتشابكاً وارتباطاً بعضها ببعض، وهذا درس مهم، علينا نحن العرب ان نستوعبه حتى لا نظل غارقين في بحور التنظير والتبسيط، ومحاولة البحث عن الحقيقة في مكان واحد، او من خلال وجه واحد من الوجوه المتعددة والمتشعبة. فالعزلة بدات تتحول الى حالة تدمير ذاتي، والتقوقع لن يؤدي إلا الى طريق واحد وهو الانتحار البطيء.

ونحن نعيش الآن في عصر الاعلام السريع وثورة التكنولوجيا والاتصالات، بل يمكن القول من خلال معلومات الخبراء، ان ما تحقق حتى الآن لا يمثل سوى بدايات صغيرة لاكتشافات اكبر يتوالى الاعلان عنها خلال سنوات قليلة لتثبت قولاً وفعلاً ان العالم قد تحول الى قرية صغيرة لا حياة فيها إلا لمن يستعد للتاقلم مع متطلبات حياتها وتلبية شروط الانضمام الى عضويتها، وتحصين نفسه ضد اخطارها وامراضها وصراعاتها المدمرة التي لا ترحم ضعيفاً ولا تساعد متردداً.

ومن خلال المناقشات التي دارت في الندوات والمحاضرات التي شاركت فيها نخبة من رجال الاعلام والمال والخبرة، خرجت بانطباعات اسجل بعضها هنا واترك البعض الآخر لمقالات اخرى لتعلقها باختصاصات معينة ومواضيع متفرعة عن الموضوع الرئيسي الذي يشغل بال العالم اليوم وهو: إلى اين المصير؟ وماذا يخبئ لنا القرن المقبل، اما ما يشغلنا اليوم، او ما يشغل بعضنا لنكون دقيقين اكثر، فهو اين سيكون موقع العرب في القرن الحادي والعشرين، وما هي انعكاسات إتمام مسيرة السلام على مستقبل الشرق الاوسط سياسياً وامنياً واقتصادياً واجتماعياً؟ وهذا سؤال كبير يتطلب تجنيد كبار رجال الفكر والادب والسياسة والمال لوضع اجوبة شافية تحدد معالم الطريق، وهو موضوع المقال التالي بعد استعراض الانطباعات العامة التي تشكل خلاصة لآراء الخبراء المشاركين وهي:

● ان تعبير «العالم تحول الى قرية صغيرة» بعد ثورة التكنولوجيا والاتصالات لا يمكن النظر اليه اعتباطاً او مجرد شعار اجوف يعني إيصال البث التلفزيوني الفضائي ومشاهدة أحدث البرامج والافلام، بل يجب الغوص في اعماقه لما يحمله من ثورة تغيير عاصفة لا نهاية لها بدءاً بسيل المعلومات ووسائل المعرفة وصراع الحضارات وكسر القيود ونهاية العزلة وسيطرة إرادة القوة المعراة في كافة المجالات ولا سيما المجال المالي والاقتصادي. والاهم من كل ذلك هو إلغاء الحدود الجغرافية المعروفة بين دول العالم وتحويلها الى خطوط وهمية لا مفعول لها الا وفق مفاهيم السيادة الضيقة وفي الخرائط والوثائق الدولية.

بمعنى آخر، لقد فهم الناس المتغيرات العالمية الاخيرة بانها نهاية لمفاهيم تاريخية ثابتة، ولكن الواضح الآن انها تمثل نهاية الجغرافيا لا نهاية التاريخ، وهذا يتطلب استعدادات متميزة وتحصينات مختلفة بعد ان تبدلت اساليب الاختراق واصبحت وسائل الدفاع لمنع حدوث ثغرات بالية لا فعالية لها.



● إن اي قرار يتخذ في اي جزء من انحاء العالم اصبح يمس حياة اي فرد عادي في اي بلد كان رغم انه لم يشارك في اتخاذه ولا استشير في امره. مثل قرار يتخذ في بروكسيل من قبل الاتحاد الأوروبي فيؤثر على معيشة انسان في الريف المغربي او جبل لبنان او ربما في احدى قرى الصين، واتفاقية الجات للتجارة الحرة والتعرفة الجمركية الموحدة التي وقعت اخيراً في مراكش تعتبر أكبر مثال حي على هذه الظاهرة، إذ ان انعكاساتها وتاثيراتها لم يتحدد حجمها بعد رغم كل التحليلات والدراسات التي صدرت اخيراً بشانها.

● ان سقوط الاتحاد السوفياتي لا يمثل انهياراً لدولة عظمى او تفكيكاً لأوصالها فحسب، بل يعتبر تكريساً لسقوط العقائدية السياسية والاقتصادية ومبادئ اليسار والاشتراكية وغيرها، وتسابق الدول والمجتمعات على كسب ود ما يسمى بسياسة السوق أو بمعنى ادق العودة الى الاقتصاد الحر والتخصيص في مواجهة عقود من التاميمات وتدخلات الدولة وقيودها وسيطرة القطاع العام على مقادير الاقتصاد الوطني.

وتسابق الدول على الانضمام لنادي السوق له محاذير كثيرة اذا لم تتوافر معه الشروط الصحية اللازمة، ولكن البديل غائب حتى إشعار آخر مثله مثل البديل السياسي المتمثل في هيمنة الولايات المتحدة على ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

● رغم كل التقديرات السابقة فإن رأي الخبراء يتفق على ان القرن المقبل هو القرن الآسيوي، أو القرن الأصفر، نسبة الى العرق الأصفر، واستعداد دول عدة رئيسية في القارة الآسيوية لاحتلال مركز الصدارة ولا سيما اليابان والصين وكوريا وسنغافورة. ويضيف بعض الخبراء الى هذه النظرية بعض دول اميركا اللاتينية مؤكدين انه سيكون القرن الآسيوي والأميركي اللاتيني، حيث ستلعب دول عدة دوراً مهماً مثل المكسيك وفنزويلا وحتى تشيلي وكوستاريكا وهوندوراس. ومع هذا فإنه ما من أحد ينكر هيمنة الولايات المتحدة وكندا لا سيما بعد توقيع اتفاقيات نافتا وايباك ثم الجات.

● على رغم التفاؤل بتجاوز الخلافات داخل اسرة الاتحاد الأوروبي فإن معظم الخبراء يجمعون على التشاؤم في نظرتهم لمستقبل دور اوروبا الموحدة حتى ولو انضمت اليها دول جديدة. اذ ان الشعور الوطني عرقل الوحدة وأبطل مفاعيلها وحد من معدلات النمو إضافة الى «بيروقراطية» البرلمانات الاوروبية ودخولها في متاهات جدلية بيزنطية حول تفاصيل صغيرة.

كما ان (القبلية الأوروبية) والحساسيات التاريخية المعروفة ادت الى حدوث صراعات دموية تذكرنا بالقرون الوسطى، كما تفتح باب مخاطر كوابيس الحروب العالمية التي كانت تنبلع على الدوام من الجسد الأوروبي، والحرب اليوغوسلافية الحالية مرآة مصغرة لهذه القبلية الأوروبية التي تتصارع فوق أجساد الأبرياء ودماء الأطفال والنساء.

يضاف الى ذلك عودة ظهور الاحزاب الفاشية والعنصرية في اوروبا مما يفتح الباب امام مشاكل واضطرابات دموية تعرقل النمو وتهدد الاستقرار وتدفع أموال الاستثمارات الاجنبية الى خارج المحيط الاوروبي طلباً للسلامة والأمان، خصوصاً وان النزاعات العنصرية موجهة في الأساس ضد الاجانب.

● في ظل هذه التقديرات والتنبؤات. يبدو من الواضح ان الاقتصاد القوي هو الذي سيسود ليس لمجرد كونه قوياً بل لاعتماده على العلم والدراسات والتخطيط والتفوق التكنولوجي وسط توقعات بثورات متتالية في عالمي الاتصالات والكومبيوتر.

والاقتصاد السليم هو الذي يعيد تصميم البنى التحتية وفق متغيرات العصر ويستفيد من هذه الثورات، اضافة الى اعتماده على اسس متينة للمنافسة مثل السرعة والجودة والنوعية والسعر المناسب وذلك لكسب السوق وفق مبادئ التجارة الحرة التي يفترض بدء العمل بها هذا العام. ولا يمكن إغفال عوامل أخرى مطلوبة مثل الاعلام المتطور والقدرة على منافسة الغزو الفضائي وتقديم الافضل من حيث النوعية والشكل والجوهر.

وفي مقابل ذلك لا بد من توقع اخطار كثيرة تتزامن مع مرحلة الانتقال والتحول وتتمثل في تزايد الاضطرابات وحالات العنف والتطرف كنتيجة طبيعية لآلام مخاض المولود الجديد اضافة الى الانفجار السكاني والتكاثر الخطير لا سيما في دول العالم الثالث مما يتطلب تامين ملايين فرص العمل وخدمات وثروات طبيعية لتلبية الحاجات المتزايدة.

ولهذا يجمع الخبراء على ان الصراعات المقبلة في العالم كله وليس في الشرق الاوسط فحسب، ستدور حول مصادر المياه وليس النفط ومصادر الطاقة، مما يعني ان فتيل تفجيرات الحروب سيبقى مشتعلاً لعقود قادمة.

ولكن اين يقف العرب من هذه المتغيرات واين تضعهم توقعات الخبراء وتنبؤاتهم؟ النظرة متشائمة... رغم تباشير السلام واحاديث السوق الشرق اوسطية وبزوغ شمس فجر جديد، وهذا ما ساعرضه في مقال لاحق.

* كاتب وصحافي عربي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :



التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٦

تعليق

العرب والمتغيرات

شهد العالم مؤخرا اتفاق كولومبيا والمكسيك وفنزويلا على انشاء ثاني اكبر سوق تجارة حرة في نصف الكرة الغربي بعد منطقة امريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا).

وتقضي معاهدة اقامة هذه السوق بالغاء الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية تدريجيا اعتبارا من يناير ١٩٩٥ وعلى مدى عشر سنوات . وتكمن اهمية هذه السوق في انها تمثل دول مجموع سكانها (١٥٠ مليون نسمة) ويصل اجمالي ناتجها المحلي إلى ٣٧٣ مليار دولار . وسيؤدي انشاء هذه المنطقة إلى تحقيق الرخاء وتوفير العديد من الوظائف مما يعد الوسيلة الناجحة لمكافحة الفقر في المنطقة واكد سيزار خافيريا رئيس كولومبيا ان هذه المنطقة خطوة لقيام منطقة جديدة للتجارة الحرة تضم القارتين الامريكيتين معا

وياتي ذلك بعد مولد الجماعة الاقتصادية الافريقية في ١٣ مايو الماضي والتي شارك في التوقيع عليها ٣٥ دولة افريقية

ولقد راعت اتفاقية التكامل الاقتصادي الافريقي ظروف القارة الافريقية فجعلت عملية التنفيذ على ست مراحل من بينها انشاء منطقة للتجارة الحرة داخل كل اقليم بالقارة واقامة السوق الافريقية الموحدة وتحقيق الاتحاد النقدي واخيرا تحقيق الوحدة الافريقية بعد ٤٠ عاما .

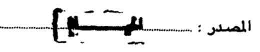
وفي عصر التكتلات الاقتصادية والتحديات التي ستترتب على السوق الشرق اوسطية واتفاقية (الجات) تتاكد اهمية دعم التعاون الاقتصادي والصناعي بين الدول العربية حتى يمكن لمنتجاتها الصمود امام منافسة الدول المتقدمة والعرب مطالبون بالتحرك بسرعة لطرح خلافاتهم جانبا وتحقيق المصالحة حتى يمكنهم التحرك للتنفيذ العملي لاتفاقية الوحدة الاقتصادية التي ابرمت في ١٩٥٧ ولقرار انشاء السوق العربية المشتركة

والشعوب الاوربية عاشت الوحدة الفعلية منذ الحرب العالمية الثانية قبل الوحدة الاقتصادية الرسمية وذلك بعد ان ادركت أن الكراهية التي سادت بين بعض شعوبها ادت إلى قيام الحربين العالميتين الاولى والثانية . ومن المهم ان نتعلم من الاخطاء التي تخللت مسيرة الوحدة والتضامن العربي بدلا من ان نكفر باي شيء له صلة بتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي فهل نتحرك كعرب لمواجهة التحديات الحالية والقادمة

سمير فؤاد رمزى



المصدر : ....



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٠ يونيو ١٩٩٤

نظرة مستقبلية : العالم الى أين؟ (٢ من ٢)

العرب والسلام... والآمال البعيدة!

عرفان نظام الدين *

■ الملاحظ انه في كل الندوات والدراسات والابحاث والمخططات المستقبلية لا يرد اسم العالم العربي الا من زاوية النظرة التشاؤمية والتحليلات المستندة على توقع احداث تعرقل مسيرة التنمية ومنع مواكبة المتغيرات العالمية والوصول الى مرحلة التعامل، او حتى التعايش، مع النظام العالمي الجديد.

حتى الحديث عن مسيرة السلام واحتمالات تحقيق تقدم شامل على كافة المسارات خلال اقل من عام تظلله سحابة سوداء وتحمل معه علامات استفهام واسئلة كثيرة عن الآمال البعيدة التي يبشر بها البعض.

فمشكلة نهاية الجغرافيا التي وجدت طريقها الى الحل في العالم ما زالت تهدد المنطقة بغض النظر عن التقدم في مسيرة السلام، لانها تمثل حقل الغام تعيش فيها منذ زمن بعيد وتم تكريسها عند رسم الحدود في مطلع القرن الحالي. ولهذا فإنه من النادر ان تمر لحظة ولا ينشغل فيها العالم العربي بازمة او مشكلة تهدد الامن والاستقرار وتحبط الآمال وتعيد موجات التشاؤم. أزمات حدود مزمنة، مشاكل أقليات، ونزعات قبلية وطائفية وقومية وانفصالية عززتها عوامل كثيرة من بينها الشمولية والتفرد والاستبداد وعدم توفير اجواء الحرية.

وما حرب اليمن الدامية الا حلقة من سلسلة طويلة لا حاجة لاستعراض فصولها هنا، الا ان توقعات الخبراء والمحللين وكبار رجال الاعلام والمال الذين شاركوا في ندوات ومناقشات اعمال المؤتمر الدولي للاعلان في كانكون (مكسيكو) تطرقت باقتضاب شديد الى الشرق الاوسط من زاوية احتمالات نشوب حروب المياه، وازدياد حدة التطرف والانفجار السكاني وغياب التخطيط السليم ومخاطر مرحلة الانتقال من سياسة التقييد الاشتراكي الى سياسة السوق والانفتاح وتلبية شروط صندوق النقد الدولي ومدى النجاح في تسديد الديون التي ترهق كاهل الشعوب العربية اضافة الى انهيار العملات الوطنية وما ينجم عنها من غلاء وظلم اجتماعي وفروقات في مستوى المعيشة بين مواطني البلد الواحد.

واذا كانت القبلية الأوروبية قد اسهمت في منع اوروبا الموحدة من الانطلاق لمنافسة الولايات المتحدة والاستعداد للتربع على عرش العالم في القرن المقبل في مواجهة اليابان والمارد الآسيوي القادم، فان القبليات العربية على اختلاف وجوهها واشكالها ضربت البنى التحتية واعادت العرب مئات السنين الى الوراء، ليس بقيادة سياسة التخلف فحسب، بل باشعال فتيل حروب عربية - عربية كما حدث في لبنان، وعند غزو الكويت والآن في اليمن، مروراً بحرب الصومال الفقيرة.

كما ان عملية سقوط العقائدية السياسية في العالم وانهيار الشيوعية والاشتراكية وسيطرة الدولة على الاقتصاد حدثت بسرعة في شتى انحاء العالم، حتى في معظم دول العالم الثالث، حيث تم استيعاب دروسها ومتطلباتها وردات فعلها وجرى التعامل معها بحسم وحكمة، الا ان ما جرى في العالم العربي مختلف جداً اذ استمرت ردة الفعل السلحفائية في معالجة الأمر على عكس عملية النقل والتقليد التي كانت تعلن بجرة قلم وتنفذ بين ليلة وضحاها.

ولهذا قلت في احدى مداخلاتي الى الخبراء الذين يقدمون دراسات فيها الكثير من التنبؤات والتوقعات والتكهنات ان التنبؤ في منطقتنا صعب للغاية في هذا العصر لان الكثير مما توقعه المحللون والاعلاميون لم يحصل، او انه قد ينسف في لحظة واحدة ومن خلال تصرف فرد واحد. كما ان الكثير من الذي شهدته المنطقة لا سيما خلال العشرين سنة الماضية لم يكن يتوقعه احد، حتى من الذين يدعون انهم يعرفون خبايا الأمور، وأسرار البيوت.

الا انه لا بد من الاعتراف بالأمر الواقع وهو تأثر المنطقة بالمتغيرات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وبدء «نظام عالمي اقتصادي جديد» يعتمد على سياسة السوق والحرية وتشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية، ويقوم على اتفاقات ومعاهدات دولية تشجع التكامل وتفتح الابواب وتمنع القيود والعراقيل وتسهل عملية الانتقال والتصدير والتبادل الحر للسلع والعملات والخدمات.

كما ان مسيرة السلام في الشرق الاوسط بدأت تقترب من مرحلة الحسم والقرار التي يرجح المتفائلون ان تكون مرحلة القبول والاتفاق في مدة قد لا تتجاوز العام الحالي بعد ثلاث سنوات من المفاوضات الشاقة وعمليات الشد والجذب او المد والجزر. وهذا ستترتب عليه آثار ومفاعيل والتزامات واستحقاقات سياسية واقتصادية واجتماعية لا حدود لها.

وحسب اجماع آراء الخبراء فان مرحلة ما بعد السلام ستشهد مفاجآت لا تقل اهمية عن سقوط جدار برلين وما كان يمثله من رموز ومعان، وقد لا تقتصر على مستوى العلاقات بين الدول العربية واسرائيل بل انها ستطال الحدود الجغرافية لدول المنطقة وتكتلاتها ومجالسها وخططها المستقبلية على كافة الأصعدة. كما

ان اسواق المنطقة ستشهد تحولات جذرية تعكس اجواء المناخ السلمي الجديد.

فمنذ قيام اسرائيل والحروب التي شنتها على الدول العربية تغير وجه المنطقة وتعطلت خطط التنمية وسادت اجواء الاضطراب وانتشر الفقر وتدني مستوى دخل الفرد بعد ان ابتلع الانفاق العسكري الموازنات التي كان من المفترض ان تتجه المشاريع التنمية وبناء اقتصاد وطني قوي وسليم ورغم المصاعب المرتقبة في عملية التحول نحو اتجاه التنمية والبناء فانه من الممكن التعويض عما فات جزئياً، اذا تخلت الدول العربية عن القوانين والقيود السالبة واعتمدت سياسة مدروسة تقوم على اسس سليمة مثل تعزيز التكامل والتعاون العربي في كافة المجالات واقامة تعاون اقليمي مع دول المنطقة مثل تركيا وايران، وتحرير الانظمة الاقتصادية بازالة الشوائب واسباب الشكوى وتوسيع دور القطاع الخاص وتشجيع رؤوس الاموال العربية والمهاجرة والاجنبية في قطاعات منتجة بعد توفير الضمانات الضرورية خاصة وان دراسات البنك الدولي تشير الى ان الادخارات العربية في الخارج تصل الى ١٨٠ بليون دولار علماً ان حجم الاستثمار السنوي المطلوب في المنطقة هو ٣٠ بليون دولار سنوياً.

وهذا يعني ان الامكانات متاحة وموجودة لو احسن توجيهها ورعايتها بعد ان ارغم اصحاب الاموال على الهروب في مرحلة من المراحل ولم تجر بعدها اية محاولات جدية وعملية لاستعادة ثقتهم، وثقة المستثمرين الجدد والاجانب، باقتصاديات اوطانهم وضمان سلامة استثماراتهم.

ومع هذا فانه مهما حاول الخبراء والسياسيون وواضعو الاستراتيجيات والمخططات السياسية للمنطقة من تقديم تنبؤات وتوقعات فإنه من الضروري لفت انظارهم الى ان عهد النبوءات في المنطقة قد ولى، وإن اي تغيير مرتقب من الآن وحتى بداية القرن المقبل لا يمكن ان نتوقع له النجاح اذا استمر النهج الخاطئ وتواصلت الاساليب التي اتبعت خلال العقود الماضية على كافة المستويات والأصعدة، فالطريق صعب ومزروع بالالغام والاشواك، ومسيرة النجاح طويلة وشاقة لا بد ان تبدأ خطواتها الاولى بإعادة بناء ما تهدم ليس من بناء ومصانع ومشاريع بل من داخل نفسية الانسان العربي الذي توالت عليه معاول الهدم فحطمت حصونه وقضت على جهاز مناعته، وهذا يتطلب احترام حقوق الانسان اولاً ومنحه حرياته الاساسية واحترام قدراته الفكرية ومشاعره ووجهات نظره وتطلعاته الشخصية وطموحاته ورغباته.

والنجاح في اتمام هذه الخطوة يسهل كثيراً رحلة الالف ميل، الا انه يحتاج الى عمل كبير وجهد جبار لا بد ان يشارك فيه الإعلام العربي الذي تعرض بدوره للهدم والتدجين والتقزيم. وها نحن اليوم نعيش ثورة الاتصالات والمعلومات ونشهد حرباً من نوع آخر تقوم على الغزو الفضائي والتنافس بين الاقنية عبر الاقمار الاصطناعية مما يتيح للاعلام العربي فرصة الافلات من قمقمه والانطلاق من جديد لاداء الدور المتوجب عليه في المرحلة المقبلة. فالاعلام رسالة سامية يجب ان يساهم في نشر روح المحبة والخير والتآخي والانفتاح وتقديم المعلومات الصحيحة والخبر الصادق والراي السليم لمعالجة الامراض المستشرية في مجتمعاتنا نتيجة تراكمات سنين من الظلم والتخلف والاستبداد والحروب والازمات والاضطرابات والمؤامرات الدولية والهيمنة الخارجية.

والعدو الاول للمنطقة العربية في المرحلة المقبلة هو الفقر، ومنه تتفرع كل المشاكل والأزمات من تخلف وتطرف وعنف وتفكك اجتماعي ونزوح وهجرة ادمغة وهروب رساميل. ومحاربة الفقر لا يمكن ان تتم الا بتوفير اجواء الاستقرار والامن والتعاون الاقليمي القائم على التكامل والثقة حتى يلتفت الجميع الى الداخل دون خوف من «وحش» خارجي مجهول ظل يهدد مجتمعاتنا لاكثر من نصف قرن لتبرير الفساد والاستبداد وكم الافواه ومنعها من السؤال عن رغيف الخبز والكتاب والتنمية والحقوق.

اخيراً لا بد من الاشارة الى واقع مؤسف وهو ان معظم الدراسات والاحصاءات والتحليلات والتوقعات التي قدمها الخبراء والمفكرون تعطي صورة متشائمة عن مستقبل الشرق الأوسط رغم ارهاصات السلام وانعكاساته المرتقبة فالكل يتحدث عن دور اسيوي او اميركي لاتيني في القرن المقبل وحصص الدول من كعكة التنمية، ولم يرد اي ذكر للمنطقة ككل، والدول العربية مجتمعة ومتفرقة كحاملة امل واعد في النظام العالمي الجديد. ومع هذا فان واجبنا ان نزرع الامل لا ان ننشر التشاؤم، ولكن من الخطأ، والخطر، زرع امل كاذب، ولهذا فإن على العرب ان يتفاءلوا.. ويعملوا، ويضاعفوا الجهد للتعويض عما فاتهم واللحاق بالركب قبل ان يضيعوا في ركاب متنافسين ومصارعين دوليين لا يرحمون ضعيفاً ولا يداورون فقيراً ومتخلفاً.

واذا كانت آمال العرب بعيدة، فان في ايديهم قيادات وشعوباً قرار تقريب المسافات والازمنة لو ارادوا.. وسارعوا الى العمل قبل ان يفوت الاوان.

---

* كاتب وصحافي عربي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الأهرام

العرب والغرب

الذات العربية بين الاستلاب والاستقلال ومأساة الوعى العربى بين الماضى والحاضر

د. عبدالعليم محمد

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

هل مستطاع احد ان يتصرف خارج التاريخ . فالتاريخ هو حقل الفعل الانساني، ذلك ان ما يميز الانسان دونا عن بقية الكائنات الحية، هو أن الانسان كائن ذو تاريخ، وانه يعي هذا التاريخ، ومن خلاله تتشكل ذاكرته ووعيه ويتحدد نمط إدراكه واستجابته ازاء ذاته وازاء الآخرين، تجاه الطبيعة والمجتمع. وهذه المقولة تنطبق على الافراد . ربما . بذات القدر الذي تنطبق به على الجماعات القومية والبشرية، شعوبا، ودولا، فالفرد نادرا ما يتصرف خارج تاريخه الشخصي وعلاقته بالآخرين، بل ان تاريخه قد ينبيء بنمط التصرفات والافعال التي قد يقدم عليها في مواقف وظروف معينة، والأمر كذلك بالنسبة للجماعات البشرية والقومية، فعبر وجودها في المكان والزمان تتشكل ثقافاتها وتواريخها وشخصياتها واطر ادراكاتها وانماط هذه الإدراكات، كما تتبلور لديها صورة تقريبية عن ذواتها وذوات الآخرين، عبر الاتصال الطوعي والقسرى منه، والاحتكاك والتفاعل والافكار والاساطير والرحلات والتنقل والفولكلور، ومادون ذلك من الاساليب والوسائل التي تسهم في صياغة معالم الصور القومية للجماعات لدى بعضها البعض.

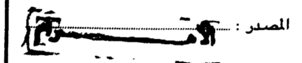
وهكذا يمارس تاريخ الجماعة تاثيره على حاضرها وإدراكها له بل وتصورها لعلاج مشكلاته وذلك رغم الفاصل الزمني . كبر أم صغر . بين الماضى والحاضر، فالأول رغم ما يفصله عن الثانى من هضاب وجبال ووديان، ورغم ترسب محصلته في قاع الوجدان والوعي والشعور، فإن له دائما مسالك وقنوات وطرقا بعضها شعورى وبعضها الآخر لاشعورى . للتاثير في مجريات الحاضر (برويبل هوية فرنسا) وصياغة الاهداف التي تنشدها الجماعة في اللحظة الراهنة وقد لايستثني هذا التاثير احدا، مسئولين او مواطنين، فالجميع عرضة للتاثير الواعي وغير الواعي الذى يمارسه تاريخ الجماعة عليهم.

ونعتقد ان هذا القول لا ينطوى على حتمية من اى نوع، خاصة من نمط الحتميات التى استحوذت على فكر النخبة العربية خلال العقود الاخيرة المنصرمة، ذلك ان تشكل الذات الفردية والجماعية القومية، هي عملية تحدث بالضرورة في اطار التاريخ، أو الحقبة التاريخية الطويلة، وتتم في إطار الثقافة، ومن ثم فالماضي يلقى الضوء على الحاضر او بعض جوانبه، وقد يساعد في تفسيره، ولكنه في الوقت ذاته قد يتناقض مع الحاضر ويمكن للأخير ان يخلق واقعا جديدا نوعيا لم ينتج بعد في تاريخ الجماعة (لاتوش : تغريب العالم)، ولاشك ان الفارق كبير بين القول باهمية وضرورة البعد التاريخي والحقل التاريخي في تشكل الارادات والجماعات البشرية، وتصوب اهدافها وثقافاتها، وبين القول بحتمية تاريخية ايا كان مجالها، فالانسان وفقا للمنظور الاول يعرف بانه ذات فاعلة في التاريخ، بل ذات تصنع التاريخ، وليست مجرد معطى له، اما المنظور الثانى فالانسان محكوم فيه بالسير في اتجاه مرسوم سلفا ولايملك ازاء تقرير مصيره دورا يذكره وعلى الاقل . كان ذلك هو الفهم الدارج للحتمية في عديد من أوساط النخبة.

العرب والغرب في التاريخ:

استنادا الى ما تقدم فإن علاقة العرب بالغرب تشكلت في التاريخ الوسيط منه والحديث والمعاصر، ومنذ ان كان مفهوم الغرب ينصرف الى مجرد وحدة جغرافية دينية مسيحية هي اوروبا الإقطاعية، الى ان اصبح مفهوم الغرب في التاريخ المعاصر ينصرف الى العلم والتكنيك والتقدم والتنمية (لاتوش) اذ امتد الغرب جغرافيا ليغطي العالم الجديد الذى تم اكتشافه على يد كريستوف كولومبس، امريكا، وبعد ذلك كندا واليابان ولم يعد . عندئذ . من الممكن الاقتصار في تعريف الغرب على



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....١ يونيو ١٩٩٤........

وقد مثل خروج العرب من الاندلس وبدء عصر الكشوف الجغرافية والصراع على طرق الملاحة البحرية، بداية تراجع الحضارة العربية الاسلامية وصعود الحضارة الأوروبية، وبدء حدوث عملية التراكم الأولى لرأس المال من خلال التجارة والقرصنة تجارة التوابل والمعادن النفيسة كالذهب وغيره وتجارة العبيد واكتشاف العالم الجديد وهي العملية التي حفزت نشأة المراكز التجارية والحضرية البرجوازية ودفعت بنمط جديد للحياة والانتاج وتنظيم المجتمع والسلطة وفقا لعقد اجتماعي جديد، وذلك عبر القرون الممتدة من القرن الخامس عشر والسادس عشر حتى القرن الثامن عشر، حيث تبلورت الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي وسياسي وفكري أفضى الى ظهور الاستعمار الاوروبي وتمكنه من السيطرة على العالم.

كانت الأمة العربية الاسلامية تخضع في غالبها لسيطرة الامبراطورية العثمانية كولايات بعضها يحظى باستقلال نسبي بالذات مصر في اعقاب الحملة الفرنسية وفي عهد محمد علي، وتونس في عهد الباي احمد، وهاتان الولايتان كانتا قد بدأتا حركة اصلاحية تستلهم النموذج الاوروبي القائم على الدستور والتصنيع وبناء جيوش حديثة، وذلك في وقت متزامن تقريبا، وكانت الامبراطورية العثمانية ذاتها تموج بتيارات اصلاحية اعتمدت فيما يبدو نفس الأسس الفلسفية والسياسية التي استلهمها نموذجا مصر وتونس، أي الاعتقاد في تفوق النموذج الاوروبي بسبب قدرته على بناء جيش حديث وتبنيه للدستور والتصنيع، وهكذا كان الاصلاح في مصر وتونس والامبراطورية العثمانية قد بدأ ببناء الجيش على أسس حديثة واتجه التصنيع الى مجال تصنيع السلاح، واقامة المدارس الحربية، وكان رفاعة رافع الطهطاوي في مصر وخير الدين التونسي في تونس رموزا للحركات الاصلاحية والنهضوية، رغم أن الاخير كان سياسيا ورجل دولة جمع بين التفكير بالاصلاح وممارسته (معن زيادة: خير الدين التونسي) كان العرب قد فقدوا إبان هذه الفترة زمام المبادأة على الصعيدين الحضاري والسياسي، واصبحت اوروبا تتسيد العالم بمدنيتها وحضارتها وتملكت المعارف الحديثة والفنون والصناعات والتكنيك ومفهوما وضعيا لتنظيم السلطة والمجتمع، يقوم على الدستور والانتخاب والتمثيل النيابي، ومنذ هذا التاريخ اصبحت أوروبا في الوعي العربي نموذجا وتحديا، فلأنها الاقوى صناعيا وعلميا وفكريا فرضت على الآخرين والمدنيات الأخرى محاكاتها والأخذ عنها وتقليدها، ولأنها استعمارية تنزع الى الهيمنة والسيطرة والاستعمار، وجبت مقاومتها والحد من نفوذها.

وهكذا وضع الغرب نفسه في موقع السيد دون منازع، ووجدت المدنيات والحضارات الاخرى في موقف التابع، وتفترض هذه العلاقة على الصعيد النفسي مراحل ثلاث لمعالجة موقف الذات من الآخر، محاكاة السيد وهي نفي للذات عبر اندماجها في شخصية السيد، ونفي السيد دون تملك الوسائل لتأكيد الذات وذلك عبر استبعاد السيد نفسيا حيث لايمكن مواجهته واقعيا، اما الثالثة والأخيرة فهي التمرد للتحرر من سيطرة السيد، وهو الطريق السوي لتأكيد الذات في مواجهة الآخر، وفي الجغرافيا، إذ امتد المفهوم ليشمل اجزاء اخرى من المعمورة غير أوروبا، كما لم يعد ممكنا الاقتصار كذلك على المسيحية، حيث امتدت القيم الغربية المتمثلة في العلم والتكنيك والتقدم، لتضم بلدانا لاتدين بالمسيحية كاليابان وغيرها من دول جنوب شرقي آسيا.

وعبر هذا التاريخ الوسيط والحديث والمعاصر وقسماته البارزة تشكلت خصومة وعداوة تاريخية بين العرب والغرب، وتبلور من خلال الاتصال القسري والطوعي صور نمطية لدى الأولين عن الآخرين والعكس صحيح، وفي مقدمة هذه القسمات التاريخية البارزة. فضلا عن الفتوحات الإسلامية للأمصار التي كانت تخضع للامبراطورية الرومانية في صدر الدولة الاسلامية تجيء الحروب الصليبية والاحتلال الصليبي الذي دام مايقرب القرنين، ورغم أن الحملات الصليبية التي وفدت الى العالم العربي الاسلامي في نهاية القرن الحادي عشر ١٠٩٦ كشفت عن ضعف العالم العربي الاسلامي وعمقت تمزقه وانقساماته فإنها لم تخلق هذا الضعف، ولم تكن سببه المباشر بقدر ما كانت كاشفة لحقيقة الأوضاع فيه آنذاك. ذلك انه في تقدير بعض الدارسين لتاريخ هذه الفترة وتاريخ الحضارة الاسلامية، كانت الشعوب العربية المسلمة قد فقدت السيطرة على مصائرها مع مطلع القرن التاسع حيث نجد انه طوال سني الاحتلال والغزو الصليبيين كان قادة العالم الاسلامي من الأجانب، زنكي - نور الدين - قطز - بيبرس وقلاوون، أسد الدين شيركوه، صلاح الدين الأيوبي، العادل، الكامل وقد توزع هؤلاء بين الأتراك والمماليك والاكراد، ورغم أنهم جميعا كانوا قد تعربوا ثقافيا وواقعيا. غير ان هذا التعريب لم يخل من مفارقات. ففي عام ١١٣٤ كان السلطان مسعود من السلاجقة يتحدث مع الخليفة المسترشد بالله عن طريق مترجم لأنه لم يكن يعرف اللغة العربية (أمين معلوف رؤية العرب لحروب الصليبية) وعبر قرنين من الزمان، كانت الحروب الصليبية من خلال الغزو والاحتلال والمقاومة والرد الاسلاميين الذي انتهى برحيلهم وتصفية ممالكهم.

حتى فلسطين وغيرها من الاقاليم العربية الاسلامية، كانت عاملا اساسيا في صياغة الوعي العربي والغربي على حد سواء، ذلك انها وضعت الاسلام في مواجهة المسيحية والشرق العربي في مواجهة الغرب، ووضعت أساسا للذاكرة التاريخية على الجانبين واطارا للادراكات المتبادلة بينهما، ولم تكن الحروب الصليبية فيما يبدو سوى بداية المواجهة بين عالمين فبعد الانتهاء من هزيمة الصليبيين وتصفية ممالكهم شهد العالم الاسلامي على يد الأتراك القادمين من آسيا (القبائل العثمانية) صفحة اخرى جديدة من امتداده، وقوته، اذ سقطت القسطنطينية على يد محمد الفاتح في عام ١٤٥٣، وبمقدم عام ١٥٢٩ كان المسلمون يعسكرون تحت حوائط فيينا (معلوف) وعبر الفتوحات الاسلامية العربية في اوروبا خلال القرنين السابع والثامن الميلاديين وغزو الاسلام بقيادة الأتراك لعديد من البلدان الاوروبية، وكذلك الحروب الصليبية تشكلت صورة لدى الغرب عن الاسلام باعتباره مصدرا للتهديد والخطر وترسخ في الوعي والشعور العربي والغربي نواة الخصومة والعداوة التي طبعت المسلك الغربي ازاء العالم العربي وتركت بصماتها عليه.

الحالة العربيه فإن جناحا من النخبة حاكى الغرب ولم يجد حرجا في الأخذ عنه والاقتباس منه بغرض مقاومته، والبعض الآخر وجد في الماضي نموذجا جاهزا وبراقا لتفادي التحدي المفروض اما التحرر والتمرد فهو الطريق الذي اختارته الشعوب العربية بقيادة النخبة الحديثة التي تشكلت عبر التعلم من الغرب عن طريق البعثات دعاة القومية والوطنية.

وليس بالضرورة أن يكون هذا التوصيف النفسي مطابقا للواقع، فالأخذ والاستعارة عن الغرب يمكن أن يكونا أسلوبا ناجحا فقط بشرط ان يتما بطريقة منظمة ووفقا لمفهوم استراتيجي يحفظ للذات كيانها ويحول دون ذوبانها وتحللها في الآخر، اما عندما يرتبط بكراهية الذات واحتقارها فانه لاشك سوف يكون وبالا عليها، وقد حاول بعض رواد النهضة العربية وفي تواريخ متقاربة الاقتباس عن الغرب وتدعيم مشروعية الاقتباس في التربة الوطنية والثقافة العربية الاسلامية وابراز عدم تعارض ذلك مع مبادىء الشريعة والاجتهاد، ودون أن تكون دعوتهم دعوة لنفي الذات او اندماجها في الغرب، وكان رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي مثالين لذلك.

على أن صورة العرب عن أنفسهم وعن الغرب، لم يكف لتصحيحها حصاد التيارات الاصلاحية والنهضوية عبر القرنين التاسع عشر والعشرين حيث نجد انفسنا الآن وبعد هذا التاريخ الطويل نكاد نواجه نفس السؤال الذي واجهه الرواد الأول للنهضة في مرحلتيها الأولى والثانية رغم اختلاف الشروط والملابسات التاريخية الآن عن ذي قبل.

ذلك ان العرب قد لايغفرون لأنفسهم او للغرب انهم دخلوا التاريخ الحديث كموضوع له وليس كذات فاعلة فيه بسبب صعود المدنية والحضارة الغربية وتملكها زمام المبادأة على الصعيد العالمي في كافة مناحي الحياة والعمران البشري، العسكري والاقتصادي والسياسي والعلمي والمعرفي وهنا تكمن مشكلة العرب مع التاريخ الحديث والذي يلعب فيه الغرب دور المسيطر والمهيمن، فلاهم - اى العرب - نجحوا في استعادة ماضيهم الذهبي الاسلامي وفقا للدعوة السلفية التقليدية والحديثة ناهيك عن استحالة هذه الاستعادة عقليا وعمليا، ولاهم من ناحية أخرى نجحوا في الاقتباس عن الغرب والأخذ منه إلى الحد الذي يحقق للذات العربية استقلالها ويؤمن كينونتها ويخلصها من وعيها الشقي وتوزعها بين التطلع للماضي المجيد والسلف الصالح والحاضر المتردي والذي لاتملك السيطرة على كافة عناصره.

وهنا تتجسد مأساة الوعي العربي الحديث والمعاصر والمأزق التاريخي الذي وجد فيه، إذ لم يستطع الوعي العربي حسم مشكلته مع الماضي بتقييمه واستخلاص دروسه وتحديد مكانته في الحاضر تمهيدا للانطلاق نحو المستقبل، وذلك كما فعلت اوروبا التي أعادت. في بدء نهضتها. احياء الآداب اللاتينية واليونانية بهدف تجاوزها والتوجه للمستقبل، وبالمثل فإن الوعي العربي. وكنتيجة لعدم قدرته على حسم قيمة الماضي. لم يدخل التاريخ الحديث بكافة أبعاده التي غيرت وجه العالم على الصعيد العلمي والسياسي والاقتصادي والفكري وزاوج في وجوده وكينونته بين الماضي والحاضر ليس بالمعنى السوي لذلك، فهذه المزاوجة مطلوبة وبل



المصدر : الأهرام

التاريخ : 1 يوليو 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وضرورية عندما توفر إطارا للتعايش لايحول فيه الماضى دون تحرر الحاضر وانطلاقه نحو المستقبل ولايدفعه إلى الوراء وعندما يكون ذلك فى إطار إعادة تقويم الماضى للاستجابة لتحديات الحاضر.

ولاجدال أن ظروف العالم العربى الاسلامى وميراث علاقته بالغرب قد لعبت ولاتزال ـ دورا هاما ومؤثرا فى تعميق هذا المأزق حيث يشغل العالم العربى منذ القدم مواقع استراتيجية هامة للتجارة والملاحة العالمية فى التاريخ القديم والحديث وباكتشاف النفط وشبكة العلاقات والمصالح الاقتصادية الغربية فى استخراجه واستهلاكه واستثمار عوائده فى صلب وهيكل الاقتصاد الغربى الراهن تضاعفت اهمية العالم العربى لدى البلدان الغربية، وإذا ما أضفنا لذلك خلق اسرائيل فى قلب العالم العربى بين مشرقه ومغربه على حساب الشعب الفلسطينى لتبين لنا أن السيطرة الغربية ومحاولاتها تفتيت العالم العربى وتعميق انقساماته تستهدف الحيلولة دون وحدته، ودون استثمار ثرواته لصالح تنمية وتكامل عربيين يجعلان من المنطقة فاعلا أساسيا فى الاستراتيجية العالمية. ولاعجب والحال كذلك أن يقف الغرب موقفا عدائيا من مشاريع التحديث العربية التى يمكنها ان تشكل تهديدا لمصالحه، إذ وقف ضد محمد على فى مصر وكذلك ضد عبد الناصر، وذلك يدعو للتساؤل حول ماهية التحديث الذى يقبله الغرب، إنه فيما يبدو التحديث الذى يأخذ بقشور الحضارة الغربية وجانبها الترفى الاستهلاكى إى التحديث الذ... يقود إلى اغتراب الذات ويجعلها عالة وتابعة للغرب، فى حين انه يناهض الحداثة بمعنى تملك أسباب القوة وإعادة انتاجها فى البيئة الوطنية.

وهكذا تتمثل مشكلة العرب مع الغرب ومن ثم مشكلة الذات العربية مع الآخر فى المزاوجة بين التطلع لماض كان مزدهرا لعبت فيه دورا رائدا فى الحضارة الانسانية، وتمتعت فيه بمكانة مرموقة، وبين حاضر ينسج الغرب خيوطه وديناميات على الصعيد الكونى، ويدفع بها إلى تهميش متزايد، خاصة فى الطور الراهن من السيطرة الغربية وتقنياتها الحديثة وقدرتها على جعل النمط الغربى للحياة ، كونيا، وانهيار المعادل الاشتراكى للمثل والقيم الليبرالية والراسمالية.

وقد نتج عن هذه المشكلة عدد من العوارض التى ألمت بالذات العربية إذ تنتقل من الرفض المطلق إلى القبول المطلق، ومن تمجيد الذات إلى احتقارها، ومن المثالية المفرطة إلى الواقعية الفجة، ومن تعظيم الآخر إلى تجاهله ونفيه (برهان غليون وعى الذات) أى درجت الذات العربية على اختزال معادلات من هذا النوع إلى أحد أطرافها فقط فالسواء يقتضى تأكيد الذات واحترامها دون مغالاة، وليس على حساب تحقير الآخر، والتدرج فى القبول والرفض والتوسط بين المثالية المطلقة والواقعية، أى باختصار السعى للاتزان والتوازن وعدم اللجوء إلى أليات هروبية لتفادى مواجهة الواقع.

رؤية مستقبلية:

ورغم الإطار التاريخى الذى تشكلت فيه هذه العوارض وطبيعة العلاقة العربية بالغرب إلا أنها مع ذلك ـ أى هذه العلاقة ـ ليست قدرا ثابتا، كما أنها ليست جوهرا جامدا لايتغير، والقول بغير ذلك هو بذاته السقوط فى فخ الحتمية الذى استبعدناه منذ البداية، وكما قلنا فالانسان هو ذات فاعلة فى التاريخ، أى أنه قادر على صنع وإعادة صنع تاريخه، طالما توافرت لديه إرادة جماعية على ذلك، وحيث أن الذات تتشكل فى التاريخ فإن استقامة الذات العربية واستقلاليتها تعنى البدء فى وضع تاريخ جديد للعلاقة مع الغرب تتأسس بداية حول مشروع عربى للقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ليس بالضرورة معاديا للمصالح الغربية إذ يمكنه التوصل لصيغة تعى نقاط التماس مع الغرب سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا تؤمن للطرفين مصالحهما أو قدرا منها، وتعيد ترتيب الأوراق التى يملكها العالم العربى واستثمارها لصالح مشروعه. ومثل هذا المشروع ينبغى أن يتأسس على التفاهم والتقدير الواعى لعلاقات القوى فى الوقت الراهن، ومن الممكن أن يؤدى ذلك إلى مقايضة أو مبادلة، تأمين أهم مصالح الغرب فى العالم العربى مقابل أن يؤمن الغرب للعالم العربى فرصة التطور الحر دون القيود التى يفرضها، وأن يعترف بحق العرب فى استثمار ثرواتهم من أجل تطوير مشروعهم وتأمين احتياجاته التكنولوجية والمادية، وفى السياق يمكن لتأثير الصور النمطية القومية عن كل من العرب والغرب أن يتضاءل وذلك عبر دور الاعلام العربى والاعلام الغربى فى ذلك بمعنى أن تتوقف فى وسائل الاعلام الغربية صورة العربى القبيح الارهابى المتآمر الذى يحتقر النساء والحيوانات، ورغم بساطة هذه الجزئية فإنها شديدة الأهمية من حيث أنها تمثل الجذر النفسى لتأييد الرأى العام الغربى للسياسات المعادية للعرب وخلق مزاج نفسى غربى يبرر قمع العالم العربى ووضع حد لتمرده، وإضفاء الشرعية للقرارات الغربية التى تنصرف إلى هذا الاتجاه

وكما قلنا فإنه إذا كان التاريخ حاضرا فى اللحظة ويمارس تأثيره، إلا أن الحاضر ليس حاصل جمع بسيط لحقب التاريخ فهو قادر على خلق واقع جديد لم يشهده تاريخ الجماعة. ولن تستقيم نظرة الغرب إلينا طالما لانستطيع تصحيح نظرتنا نحن لأنفسنا، إذ لايمكن تحميل الغرب مسئولية ما ألم ومايلم بنا.. رغم دوره الكبير فى هذا ـ وإلا للجأنا مرة أخرى إلى ميكانيزمات هروبية تتيح لأنفسنا التحرر من عبء الاحساس المسئولية والذنب عن تدهور أحوالنا ومالم نعد ترتيب البيت من الداخل ومداواة جروحنا وانقساماتنا وإعادة تعريف أهدافنا وتحقيق إجماع قومى حولها وبلورة إرادة جماعية على تحقيقها، لن يلتفت لنا أحد غربيا كان أم شرقيا، وإذا أردنا الحصول على مصداقية لتوجهاتنا ومشروعنا فلابد أن يحظى مشروعنا بمصداقيتنا نحن أولا، وثقة العالم غربا كان أم شرقا لن تتوافر لطموحنا طالما نفتقد نحن الثقة فى قدرتنا على تحمل عبء هذا الطموح وجدية مايعتمل داخلنا من آمال، وعلينا أن نعى أن الغرب ببراجماتيته المعروفة وإعلائه شأن المصالح على شأن المبادىء هو المستفيد الأول من تردى أوضاعنا وانقساماتنا وتغليب المصالح الآنية الضيقة القطرية على حساب المصالح الجماعية للشعوب العربية وعندئذ سيتوقف السؤال عن طبيعة علاقتنا بالغرب عن أن يكون مجرد سؤال نظرى، بل سؤال عملى يتجه إلى الفعل، وفى الفعل فقط سنجد الإجابة التى نبحث عنها.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٤

العرب والتحديات المقبلة

البحث عن سبل التعبئة والحركة والفكر والفعل في مجالات المستقبل

□ بيروت - من موريس ابو ناضر:

يمر العرب حالياً في مرحلة من اخطر المراحل التي مروا بها في التاريخ المعاصر، ويواجهون - شعوباً ودولاً - تحديات منها الداخلي ومنها الخارجي، منها العسكري ومنها الإقتصادي، ومنها السياسي ومنها الثقافي. تحديات تبدأ بالترهل في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية والعسكرية وتنعطف باتجاه غياب الإرادة العربية المشتركة في الإنتاج والتقدم، وتصب في قدرية الإستسلام للأخطار الإقليمية والدولية الساعية الى الإستيلاء على الثروات الوطنية في العالم العربي. فالإستقلال الوطني والقومي الذي ناضل العرب من أجله على مدى ثمانية عقود، ودفعوا وضحوا بالكثير، لم يعد قيمة وقضية مسلماً بها. وتحرير الأرض العربية في فلسطين الذي ناضل العرب طيلة ما يقرب من نصف قرن من اجل تحقيقه، لم يعد هدفاً اساسياً بفعل قبول البعض ببعض فُتاته. بكلمة اخرى ما كان يرفضه العرب في الخمسينات والستينات صار مقبولاً في السبعينات والثمانينات والتسعينات تارة باسم ميزان القوى غير القابل للتعديل، وتارة باسم «الواقعية» و«السلام العادل».

في ظل هذه التراجعات العربية، وفي ضوء التحديات الإقليمية والدولية، نظم مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ندوة «التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي» ونقل مداولاتها في كتاب صدر اخيراً في بيروت.

هدفت الندوة كما اراد منظموها الى «عرض ومناقشة الترتيبات والقضايا والموضوعات والتحولات المحتمل حدوثها في النظام الإقليمي العربي وعلاقاته بدول الجوار نتيجة التوصل الى ترتيبات واتفاقات سلام بين الفلسطينيين واسرائيل من ناحية، وبين دول عربية واسرائيل من ناحية اخرى». كما هدفت الى تبادل الراي بين مختلف اتجاهات الفكر السياسي المعاصر، حول الموقف من هذه الترتيبات، وحول اسس التصدي للبعض منها الذي يخشى تهديده «هوية الشعوب العربية او طموحاتها نحو الإستقلال والوحدة».

شارك في الندوة ثلاثون مفكراً وباحثاً وسياسياً، ونوقشت ثلاث اوراق، واحدة تناولت الجوانب السياسية للتحديات الشرق اوسطية الجديدة وتقدم بها احمد يوسف احمد وغسان سلامة، والثانية تحدثت عن الجوانب الإقتصادية للتحديات الشرق اوسطية الجديدة وتقدم بها محمود عبدالفضيل والياس سابا، والثالثة حللت الجوانب العسكرية للتحديات الشرق اوسطية الجديدة وتقدم بها اللواء طلعت مسلم.

حاولت الأوراق والمناقشات التي دارت حولها ان تجيب عن اسئلة ثلاثة رئيسية: اولها يتعلق بحقيقة وجود النظام الإقليمي العربي، والثاني براهنية النظام الشرق اوسطي، والثالث بمستقبل هذا النظام من حيث النجاح او الفشل.

ينبع منطق الأسئلة الثلاثة من هاجس انسلاخ الجزء الفلسطيني - الأردني عن الجسم العربي ودخوله التدريجي في فلك الجسم الإسرائيلي



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٤

سياسياً، ودخوله المزمع في فلك السوق الشرق اوسطية اقتصادياً. وينبع المنطق نفسه ايضاً من هاجس الإختراق الإسرائيلي لحرمة العرب القومية. فالسوق المزمع انشاؤها لن تضم اسرائيل فحسب بل ايضاً دولاً اخرى مثل تركيا وايران وربما الحبشة واريتريا. ومن له ميول قومية بين العرب، على ما يقول اللبناني غسان سلامة، سيشعر بانه على وشك ان يحاصر من كل الجهات باطراف غير عربية ستنقضّ على اقتصاده الهش المشرذم وعلى اوضاعه القانونية والسياسية، بحيث تذوب جامعة الدول العربية في مجموعة دول اوسع، ليس للصوت العربي فيها صدى يذكر.

تطرح «السوق الشرق اوسطية» العتيدة اذن اشكالية جوهرية عبّر عن بعض معالمها محمد حسنين هيكل عندما تحدث عن الإختلاف الجوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية هذه المنطقة من العالم. وجوهر الإختلاف كما يراه هيكل يكمن في تركيز العرب على التاريخ والثقافة للقول بوجود امة عربية، وتركيز الغرب على الجغرافيا والإعتبارات الإستراتيجية للقول بـ «شرق اوسط» يؤخذ فيه في الإعتبار الوجود الاساسي لإسرائيل وتركيا وايران. من هنا تبدو «السوق» في هذا السياق النقيض العملي للسوق العربية، ولمنطلقاتها في الفكرة العروبية. فقيامها تنفيس صريح لوجود العرب، ولافكارهم، ولآمالهم في الوحدة والحرية.

ستكرس السوق الشرق اوسطية الجديدة في حال قيامها، على ما يقول غسان سلامة في افكاره الأولية، هذا الإتجاه التنافري بينها وبين السوق العربية. وقد يؤدي هذا التنافر الى ردتي فعل مختلفتين تماماً في مسالة الهوية. فقد يحمل التنافر المؤسسي الى تاسيس اسقاطات ثقافية له تُسرّع من تاكل الفكرة العربية، كما حصل مع نمو الهوية الثقافية والسياسية الأوروبية في منتصف القرن الماضي بناء على قيام السوق الأوروبية المشتركة وانطلاقاً منها. او على العكس، فقد يؤدي تكريس هذا الإتجاه التنافري، وانخراط الأطراف العربية كل من جانبه في علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذاك مع اوروبا وذلك مع تركيا او غيرها، الى ردة فعل قومية كالتي شهدتها اقطار اوروبية غداة توحد المانيا والخوف من هذا التوحد الذي دفع البعض الى التقوقع مجدداً داخل اطار الدول القومية.

في تفسير آخر لقيام السوق الشرق اوسطية وللتحديات التي تطرحها على العرب، يعتبر السوري ماجد كيالي ان مشروع النظام الشرق اوسطي هو المحاولة الثالثة لصياغة الخارطة الجيوسياسية للعالم العربي. فقد تمت الصياغة الأولى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فخضعت المنطقة العربية لنظام الإنتداب الإستعماري الذي ترافق مع وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. اما المحاولة الثانية فتمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما خضعت المنطقة لنظام التجزئة والتبعية ونجحت الدول الإستعمارية بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين. وبهذا المعنى فإن الصياغة الجديدة التي تمرر، في هذه المرحلة، تحت يافطة مباحثات السلام والمباحثات المتعددة الأطراف، لا تقل خطورة عن المحاولتين السابقتين من حيث هي مسعى الى الحاق المنطقة سياسياً بالولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل، مسعى يتجاوز الهوية والإيديولوجيا وقضية فلسطين.

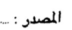
ان خطورة السوق الشرق اوسطية او مشروع النظام الشرق اوسطي، كما يسميه اكثر المشاركين في الندوة والكتاب، خطر داهم يختلف عن غيره من الأخطار في ان المحاولات السابقة التي تحدث عنها ماجد كيالي كانت تجري في الماضي من الخارج وعلى اساس الجغرافيا السياسية، في حين ان محاولة اليوم في اقامة هذا الشرق الأوسط تتوكا على اساس الجغرافيا الإقتصادية وتحوز على دعم من الداخل العربي وضغط من الخارج الغربي. لذلك لا بد من مواجهة المشروع كما يريد المنتدون عبر التعبئة والحركة والفكر والفعل.

في تقييمهم لأساليب المواجهة، مواجهة السوق الشرق الأوسطية والنظام النابعة منه والمتعلقة فيه، يعتبر المنتدون والمناقشون ان النظام - المشروع مفروض من الخارج وتحديداً من الولايات المتحدة، ومفروض ايضاً من الداخل، اي من اسرائيل (بقدر ما اصبحت اسرائيل معطى داخلياً)، وهو يملك درجة ما من التفاعل والتقاطع مع قوى وفئات اجتماعية عربية متفاوتة في الحجم والموقع. ويعتبر المنتدون والمناقشون ان النظام الشرق اوسطي والنظام العربي متساويان من حيث حظوظهما النظرية في التحقق. فهما مشروعان قيمة وجودهما مطروح على التاريخ والمستقبل. وهما مشروعان ارادبان متنافسان. ومن الطبيعي ان يسعى عدد من الناس في الحكم وخارجه الى تفضيل الواحد منهما على الآخر. الا ان التساوي في التنافس لا يعادله تساوي في النجاح. فالمنتدون والمناقشون يميلون الى الإعتقاد بان البقاء مكتوب للنظام العربي وليس للنظام الشرق اوسطي، شرط الإكتتاب في صراع متماد في الزمن، والإكتتاب في صراع حضاري وقاري يلخصه المصري عادل حسين بالتحرك على محورين: الأول هو التاثير والتوجيه للمفاوضات الحالية بحيث يقلل من خسائرها (التي تقيّد حركة المستقبل) الى اقل قدر ممكن، والثاني هو تعبئة القوى الوطنية وحشد كل ادوات القوة من اجل تعديل التوازنات الحالية. ويعبر عنه على المستوى العملي المصري اسماعيل صبري عبدالله بالمطالبة باستقلالية الهيئات الحكومية واشاعة الديموقراطية في كل مؤسسات المجتمع المدني، والترحيب بتعدد الآراء وتعوّد التعايش مع الإختلاف.

ويعبر عنه على المستوى النظري اللبناني انطوان حداد بدعوته الى تعديل ميزان القوى عبر «تعبئة طاقات الأمة» بوضع البشر والمال والنفط والعسكر والمخزون الثقافي في ميزان واحد، وباختصار المسافة بين الدولة والمجتمع بإرساء القيم الديموقراطية.

ان كتاب «التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي» الذي ضم بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يحمل هواجس مرحلة ما بعد اتفاق غزة - اريحا، يحمل وجهاً من اوجه محاسبة الماضي، ويحمل ممانعة لكل اشكال استسلام السلام العادل، استسلام الأنظمة لا الشعوب!



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

العرب في مواجهة مصالحهم

رضا محمد لاري

● التفسير الامريكي لمواقفها من اسرائيل، ومن العرب، فيه كثير من التجني على العرب، والتحيز لاسرائيل، مما يستحيل معه قيام معادلة سليمة في منطقة الشرق الاوسط حتى بعد الصلح العربي - الاسرائيلي، لأن النفوذ الامريكي، وقيامه بتوزيع الادوار بين العرب واسرائيل، يفرض استمرارية الجفوة والفجوة بينهما، بصورة قد تفرض التعايش، ولكنها لا توصل الى السلام

تبنى العلاقات الدولية، على المصالح المشتركة بين مختلف الاطراف، مما يجعل الصداقة بين الدول ظاهرة نسبية، تحكمها مداً وجزراً، تلك المصالح التي تقرر، إما الاستمرار فيها، او الغاءها، وقد عبر عن هذه الحقيقة، رئيس الوزارة البريطانية ونستون تشرشل، بقوله: «ليس لبريطانيا اصدقاء، او اعداء دائمون، وانما لها مصالح دائمة».

وضوح العلاقة بين الدول، بالصداقة او العداء، لا يعطي لاحد الحق في تجاوز المبادئ العامة، التي ينظمها القانون الدولي العام، والا لتحولت الحياة الانسانية، الى حياة حيوانية، يسود فيها قانون الغاب، الذي يقوم على اساس البقاء للاقوى.

انتقال مبدا البقاء للاقوى من الغابة، الى المجتمع الانساني، لتضح بالنرجسية التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية، في علاقاتها مع الدول، منذ خروجها من عزلتها بشكل جزئي، أثناء الحرب العالمية الاولى، وامتناعها عن المساهمة في الحياة الدولية العامة، بعد تلك الحرب، على الرغم من مشاركتها، في وضع قواعد ذلك التعامل الدولي.

وزاد من معالم نرجسيتها، خروجها النهائي من عزلتها، في الحرب العالمية الثانية، باقتسامها للغنائم في مؤتمر يالتا 1944م، التي كان من اهمها محاولتها فرض سيطرتها على العالم، بتنصيب نفسها زعيمة له، غير ان ذلك اصطدم بوجود قوة مناقضة ومنافسة لها، تتمتع هي الاخرى بنفس المكانة والقوة، فمنعت انفرادها بالزعامة للعالم، وحصرتها داخل اطر زعامة العالم الاوربي الغربي، الذي خرج من تلك الحرب منكسرا اقتصاديا، رغم انتصاراته العسكرية.

دخول العالم مرحلة الحرب الباردة، بين واشنطون وحلفائها، وموسكو وحلفائها، لم يمنع الحكومة الامريكية من القيام بالعديد من التصرفات، ذات المساس المباشر بسيادة غيرها من الدول، المرتبطة معها بالتحالف العسكري، فاندفعت تلك الدول الى التمرد عليها، وقادت هذا الاتجاه فرنسا، بزعامة الرئيس الجنرال شارل ديجول.

عاملتهم بالاساليب الادارية، التي تصنفهم كمهاجرين غير شرعيين، وتلزمهم بالاقامة في المناطق الآمنة، التي انشاتها في كل من بانما والدومنيكان.. وانتجوا.

وأد الديمقراطية من مواطن الدفاع عنها، لم يقف عند حد اجبار الناس، على العودة الى الموت بارجلهم، وانما جاء ذلك بارسال وحدات من الجيش الامريكي، لغزو جزيرة هايتي، وفرض ما تريده عليها بقوة السلاح تماما.. كما فعلت من قبل، في جرانادة وبانما، بحجة حماية المواطنين الامريكيين، والالتزام بالنظام العالمي الجديد، الذي لم تتضح معالمه بعد، ولا يزال متعثرا، برفض الأسرة الدولية له، دفاعا عن الديمقراطية بالجبروت العسكري، الذي يفرض الغزو على بلاد صغيرة مجاورة لها.بدحض هذه الدفاع عن النفس، الذي تستند إليه الولايات المتحدة الامريكية، امام العالم، الموقف النقيض لها، عند معالجتها للأوضاع في نيجيريا، لأنها لم تتحرك صوب لاجوس قولا او فعلا، بعد ان استطاع الجنرال ساني اباشا، القيام بانقلاب عسكري، ادى الى اطاحة مسهود أبيولا، الرئيس المنتخب بواسطة الشعب، وبطرق ديمقراطية صحيحة، تحت مظلة الشرعية الدستورية.

الصمت الامريكي على هذا الانقلاب، في لاجوس، وهي اكثر الدول سكانا وثراء، يثبت بان هناك مصالح امريكية، متمثلة في استثماراتها بحقول البترول النيجيرية، استوجبت مهادنة عسكر نيجيريا، والاستئساد على عسكر هايتي، البلد الفقير عديم النفع للولايات المتحدة الامريكية، واتخذت واشنطون الموقفين المتناقضين، تحت مظلة حماية الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الانسان.

واذا كانت المنافع وانعدامها، قد فرضت التناقض في المواقف الامريكية، وازدواجية تصرفها السياسي، بين نيجيريا وهايتي، فان البحث عن اسباب التناقض والازدواجية للموقف الامريكي، في داخل منطقة الشرق الاوسط، يصطدم مع مبدأ المصالح، لأن الحكومة الامريكية تقف ضد دول لها مصالح كبرى معها، هي الدول العربية، وتؤيد دولة ليست لها اية مصالح اقتصادية معها، بل وتحملهاخسائر فادحة هي اسرائيل.

يفسر هذا التناقض، على التناقض في المسلك الامريكي، بمنطقة الشرق الاوسط الهاجس من الخطر السوفيتي، لأن الحسابات العسكرية والاستراتيجية، منذ قيام اسرائيل، كانت تشير الى ان العرب غير قادرين على التصدي لهذا الخطر الخارجي، في حالة تعرض منطقة الشرق الاوسط له، مما جعل الولايات المتحدة الامريكية، تعتمد على اسرائيل في الدفاع عن هذا الاقليم.

عدم الثقة بالعرب، لم يكن سببه قصور قدراتهم العسكرية فقط وانما فرضه ايضا تأرجحهم بالانتماء الى المعسكرين، او بالانتماء المزدوج للمعسكرين الغربي والشرقي، كاستراتيجية اقليمية، تستهدف ابعاد الخطر عن بلادهم.

غياب الخطر الدولي بانتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، لم يلغ اطلاقا الخطر الخارجي، الذي اكتسب في هذه المرحلة سمات الخطر الاقليمي، بوجود انظمة انفعالية اقليمية، معادية للولايات المتحدة الامريكية، وعدم قدرة العرب على تحديد مواقفهم معها، بشكل قاطع ومريح للولايات المتحدة الامريكية.

عدم وفاء العرب لمسؤولياتهم، في حماية اقليمهم، من الخطر الخارجي الدولي في الماضي، والاقليمي في الحاضر، من وجهة النظر الامريكية، جعل واشنطون ترتبط مع اسرائيل بمعاهدة استراتيجية، وتزويدها بالسلاح الخطير المحرم «اسلحة الدمار الشامل»، لحماية هذا الاقليم من ذلك الخطر الخارجي.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

وتلازم مع هذا الموقف الاوربي المناهض للزعامة الامريكية، بداية البناء للكيان الاوربي المستقل بثنائية العلاقة بين بون وباريس، التي تطورت حتى اصبحت في عالمنا اليوم كيانا كبيرا يعرف بالاتحاد الاوربي.

التمرد الاوربي على الولايات المتحدة الامريكية، في مراحله المحدودة السابقة، او في مراحله الكلية الحالية، لم يمنع الحكومة الامريكية في المرحلتين، من التصرف بجلافة وتعال في علاقاتها مع بقية العالم الثالث، المرتبطة بالفلك السياسي الغربي، الى الدرجة التي جعلت الشعوب فيها تبحث لنفسها عن الخلاص من سطوة الوجه الامريكي القبيح.

هذا الوجه الامريكي القبيح في العلاقات الدولية، جاء نتيجة للجهل المطبق بنفسية الشعوب، التي يتعامل معها، والتغافل الكامل عن القيم والمثل والمبادئ والعقائد الدينية التي تؤمن بها، مما جعل السياسة الخارجية الامريكية بعيدة عن الواقع، بصورة فرضت ازدواجية المواقف في القضايا المتشابهة، باختلاف الاطراف التي تتعامل معهم.

لا نريد هنا ان نذهب بعيدا، ونردد ما حدث في الماضي، فذلك تاريخ قد مضى وانقضى، وانما نقدم الدليل على المعايير المزدوجة الامريكية، من قضايا قائمة بالفعل، اتخذت حيالها الحكومة الامريكية مواقف متناقضة عند معالجتها، على الرغم من التشابه الكامل بينها، اصدق مثال على ذلك، ما حدث في هايتي ونيجيريا، من انقلاب عسكري، على السلطة الشرعية في بورت او برنس ولاجوس، وموقف واشنطون المتناقض من القضيتين، بتمسكها بالديمقراطية بالنسبة لهايتي، وتخليها عن الديمقراطية في نيجيريا.

تمت في العاصمة بورت او برنس عاصمة هايتي، انتخابات حرة ديمقراطية، اوصلت جان برناردو ارستيد الى كرسي الرئاسة، وقبل ان يمارس سلطاته الدستورية، قام انقلاب عسكري بقيادة الجنرال راؤول سيدراك، اطاح الرئيس المنتخب، وفرض الجنرال نفسه بقوة السلاح رئيسا للبلاد.

سارعت الولايات المتحدة الامريكية، من مواطن ايمانها بالديمقراطية، وضرورة سيادتها على العالم اجمع الى معارضة الانقلاب العسكري، واخذت تطالب بالعودة الى الشرعية الدستورية، على اساس ان في ذلك احتراما لرغبة الشعب في هايتي.

لم يكن الدافع الحقيقي من وراء ذلك عامل الجوار، لان جزيرة هايتي في البحر الكاريبي، تبعد عن ساحل ولاية فلوريدا بستمائة ميل بالجنوب الشرقي، وانما كان الدافع استعراض العضلات، لاثبات ان الولايات المتحدة الامريكية جادة في تطبيق الحياة الديمقراطية، في كل ركن من اركان الارض، بمحاربتها للتحرف العسكري، الذي يزعزع هذه الديمقراطية، ليس بالجزيرة وحدها، وانما في داخل الولايات المتحدة الامريكية.

هذا الراي الذي ترفعه الحكومة الامريكية، ضد العسكر في هايتي، فيه تطاول على الحقيقة، لان الدور العسكري في بورت او برنس مهما بلغت شراسته، في داخل الجزيرة، يظل من الضآلة التي لا يمكن ان تؤثر على وقع الحياة الديمقراطية، في داخل الولايات المتحدة الامريكية.

لم تكتف الحكومة الامريكية بمواقفها المؤيدة للشرعية في هايتي، وانما تدفع بالامم المتحدة، في الاتجاه الذي ادى الى اصدار العديد من القرارات ضد هايتي، كان اخطرها القرارات الاقتصادية، التي قضت بفرض الحصار التجاري عليها، مما زاد من معاناة الناس بها، من شظف العيش، وتسلط العسكر.

هذه الضائقة بشقيها، الاقتصادي والسياسي، قد جعلت الاف الناس يفرون بقوارب الصيد، الى الشط الامريكي القريب منهم، طلبا للحماية، غير ان الحكومة الامريكية،



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٤

التفسير الامريكي لمواقفها من اسرائيل، ومن العرب، فيه كثير من التجني على العرب، والتحيز لاسرائيل، مما يستحيل معه قيام معادلة سليمة في منطقة الشرق الاوسط حتى بعد الصلح العربي - الاسرائيلي، لان النفوذ الامريكي، وقيامه بتوزيع الادوار بين العرب واسرائيل، يفرض استمرارية الجفوة والفجوة بينهما، بصورة قد تفرض التعايش، ولكنها لا توصل الى السلام.

وعليه فان مسؤولية العرب اليوم، تحتم عليهم اثبات مقدرتهم على حماية منطقة الشرق الاوسط ليقوموا بدورهم في تامين مصالحهم، ومصالح دول اخرى، دون الحاجة الى الدور الاستراتيجي الاسرائيلي.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ [illegible] ١٩٩٤

حتى لا يتكرر تزييف الوعي السياسي العربي
الوفاق العربي - العربي* متى وكيف؟

محمد الرميحي *

■ الآليات التي انطلقت منذ ما يقرب من العام نحو سلام فلسطيني - اسرائيلي، وأردني - فلسطيني، واحتمالات توسيع هذا السلام ليشمل دولاً عربية اخرى اطلقت معها مجموعة من الاهتمامات، وهي تحتم علينا اليوم البحث والنظر في مسارات هذا السلام وآفاقه ونتائجه ايضاً ليس على الاطراف المشاركة فيه مباشرة وانما ايضاً على الجوار العربي والمحيط الجغرافي الاوسع.

والسؤال الذي ساحاول الاجابة عنه هو اذا كان بالمستطاع ان يصل الفلسطينيون والاردنيون الى تفاهم مع من كانت ادبياتنا السياسية وربما بعضها الى الآن تسميه «العدو الاسرائيلي»، واذا كان ممكناً ان يصلوا الى وقف العداء والبدء بمسلسل يقود الى وفاق، اليس من الاولى ان نصل - نحن العرب - الى تفاهم بين اقطارنا، التي اشتد بين بعضها البعض الصراع النشط احياناً والصراع المخبوء في احيان اخرى؟

وإذا كانت هناك دوافع وضرورات ملحة وموضوعية جعلت الفلسطينيين ومن بعدهم - أو قبلهم - الاردنيين والمصريين يصلون الى هذا التفاهم مع إسرائيل، الا تعمل هذه الدوافع والضرورات الملحة والموضوعية ايضاً باتجاه وفاق عربي - عربي يوفر علينا موارد بشرية ومالية ضخمة يحتاج اليها المواطن العربي في هذه الاقطار؟

تلك اسئلة - في نظري - تتعدى محاولة الاجابة عنها ردود الفعل الآنية، او حتى الموقف النفسي من قبول ورفض، او شماتة وتفهم. ان المقصود اعمق من ذلك وانبل فالنظرة الاعمق التي تريد تحقيق المصالح الحقيقية للناس العاديين تحتاج الى تمحيص وعقلانية، بعيداً عن طرفي المعادلة التي تعوّد عليها بعضنا وهي إما المزايدة أو التبسط الشديد والتغرير بمشاعر البسطاء من الناس، وهذا ما ساحاول ان أعرض له.

كان قدر جيلنا ان يتفتح وعيه السياسي - في المشرق العربي اساساً وفي المغرب العربي الى حد ما - على قضية مركزية سياسية عربية واحدة اسمها باختصار: فلسطين. وكان الجميع يقيس الآخرين سياسياً وحتى اخلاقياً، دولاً وحكومات وشعوباً واحزاباً وأفراداً، بمدى بعدهم او قربهم من «القضية»، وهي تعني قضية تحرير فلسطين... ان امكن من النهر الى البحر... لذلك تسامح هذا الجيل مع كل ما يقربه - حقاً او باطلاً - من تحقيق ذلك الهدف. وسارت جماعات عديدة زرافات خلف كل من يرفع ذلك الشعار، وركب بعض «الطموحين» في معسكرات الجيوش العربية ظهور الدبابات ليصدروا البيان الاول دائماً وابداً، معلنين «تصميمنا على تحرير فلسطين»!

واذكر في فترة تفتح ذلك الوعي - بالنسبة إلي على الاقل - ان العرب كانوا يحتفلون بالذكرى «العاشرة» لـ «اغتصاب» فلسطين ولا يزال هذا الرقم محفوراً في ذهني، لانه بدلاً من ان يتنازل راح يتصاعد، ومع كل دبابة عسكرية او مجموعة حزبية طموحة في هذا البلد العربي أو ذاك كان يطاح «النظام الفاسد» ليعد العرب لمعركتهم التاريخية في العصر الحديث - تحرير فلسطين. وكلما زاد الرقم صعوداً بمرور عام كانت اسرائيل تزداد رسوخاً وتوسعاً. ولا أعرف متى استقرت لدى بعضنا فكرة ان اسرائيل وجدت هنا لتبقى، بعد ١٩٦٧ ام في السنوات التي تلتها؟ لكن المؤكد ان عدد من وعوا - بشكل عقلاني - ان اسرائيل وجدت هنا لتبقى في هذا العصر المنظور، اخذ يزداد - ان لم يكن علانية فسراً - في وقت ما، بعد ذلك العام ١٩٦٧، واصبح اقتلاع إسرائيل امراً فات زمانه. الا ان الوعي الكاذب والشعارات التي غنيت بها جماهير عربية عريضة - إما خوفاً او مسايرة او استفادة من واقع قائم - ظلت متدفقة، وقيل ان المشكلة في جزء منها ان هناك «انظمة رجعية» جعلت من انتصار اسرائيل ممكناً، فاطاح بعض العسكر للمرة الثانية او الثالثة في بلدان عربية، وللمرة الاولى في بلدان اخرى، «النظام الفاسد» السابق لكن الامر ظل كما هو في جوهره: شعارات تطلق ولا يتحقق منها شيء على الأرض باتجاه الهدف المنشود عدا التضييق على خلق الله في داخل الوطن، ومطاردة من يحاول حتى المناقشة لان ذلك سيؤثر على المكاسب المستقرة والمكتسبة باسم «القضية».

وحتى حين قرر صدام حسين في تصريحه الرنان الشهير انه سوف «يدمر» نصف اسرائيل - (ولا اعرف حتى الآن لماذا النصف؟) - وصفق الجمع العربي في معظمه لهذه المزايدة الجديدة، كان هذا الجمع معذوراً جزئياً لانه حقن لسنوات طويلة بوعي مزيف تجاه نفسه وتجاه الآخر. وكان الجميع يعرف ان تحقيق هدف تدمير اسرائيل بالمعنى السلبي، او تحرير فلسطين بالمعنى الايجابي، هو هدف شبه مستحيل ليس بسبب الاهواء او المقاصد بل لاسباب موضوعية بحتة.



وتنبه بعض اهل الصحافة والرأي من العرب - في نهاية الامر - الى انه لا توجد نظرية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي لدى معظم العرب إلا نظرية واحدة هي الصراع المسلح، وتجاهل الجميع النقص الحقيقي والموضوعي للقدرات المتاحة في الواقع لتحقيق ذلك الهدف.

وعندما بدأ ياسر عرفات والملك حسين ومن قبلهما أنور السادات في التفكير بتصور أخر لحل ذلك الصراع بعيداً عن النظرية العسكرية المستحيلة فإن رد الفعل العربي الجمعي - لكثرة ما حقن فيه من وعي غير واقعي - لجأ الى الطريق الذي يعرفه ودرب عليه طويلاً وهو التنديد وإطلاق التهم والفحش في القول.

الا ان الحقائق تفرض نفسها: ففي مقال لأبا إيبان وزير الخارجية الاسرائيلية الاسبق نشر في صحيفة «نيويورك تايمز» قبل اسبوعين قال ضمن امور اخرى ما معناه ان الملك حسين هو البطل الحقيقي - وليس انور السادات - في بدء الحوار مع اسرائيل. كما ان الأردن - كدولة - بقيت واستمرت لأن الردع الاسرائيلي كان واضحاً للعراقيين والسوريين إذ ان اي تدخل مباشر هناك كان سيقابله تدخل اسرائيلي مضاد. ويضيف ابا ايبان ان ذلك «اغرب ردع عرف دولياً».

ونحن هنا لا نريد ان نحاكم النوايا او نفرض وجهة نظرنا على احد، وانما نريد فقط الاشارة الى وقائع وحقائق اشار الى بعضها الملك حسين في خطابه الاخير في واشنطن عندما قال ان جده قتل لأنه كان يبحث عن السلام.

قد يكون السلام مع اسرائيل، في الظروف الحالية، حقيقة مقبولة لدى كثيرين في غياب اي خيار اخر، إذ تبنّى معظم السياسيين العرب خيارات غير عقلانية لفترة طويلة واصبح من المستحيل البحث عن خيارات - غير عسكرية - الا ما تم ويتم اخيراً.

ولا شك ان الزمن هنا أخذ دورته وانتظرنا اكثر من اربعة عقود دامية ومكلفة لنعرف على وجه اليقين ان موازين القوة التي تحسب بين الدول ليست اللغو والمزايدة وإطلاق الشعارات، فموازين القوة لم تمل في يوم من الأيام خلال العقود الاربعة الماضية لمصلحة العرب، ليس بسبب هذا النظام او ذاك وهذه السياسة او تلك وانما هي اسباب مركبة في مجملها حضارياً وتقنياً وإرادة سياسية في منظور الدولة الحديثة. وهو ما كان ولا يزال، في نظري، ينقص الجميع.

ولا يستطيع ملاحظ موضوعي يتعرض لمثل هذا الا ان يشير الى ان الاسرائيليين ايضاً انهكتهم هذه «الحال» من اللاغالب واللامغلوب، وانهكهم بقاؤهم الطويل تحت السلاح. وهناك شواهد عديدة على هذا الرأي، من بينها اشارات شمعون بيريز - وزير الخارجية في كتابه «الشرق الأوسط» الذي نشر اخيراً، إذ قال ما معناه انه على رغم دفعه في بداية حياته بفكرة الردع القادر (النووي) الا انه وجد من خلال خبرته الطويلة ان الحلول العسكرية لا يمكن ان تفرض حلولاً نهائية على أرض الواقع. ما يفرض هذه الحلول هو التفاوض. ولو ان هذا الامر يحتاج الى نقاش - فإن التفاوض من مركز قوة هو بالتأكيد افضل من التفاوض من مركز ضعف. الا ان الفكرة الاساسية تتعدى تجربة الجوار العربي - الاسرائيلي لتصل في نتائجها الى تعميم يكاد يكون دولياً، بدليل ان كنا نسميهم العملاقين الدوليين في ما مضى - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق - كانت عشرات الآلاف من الاسلحة الفتاكة موجهة من كل منهما الى المدن الصناعية والتجمعات السكانية في الجانب الآخر، فيما كان اقتصاد الدولتين منهكاً وينوء تحت ثقل السباق المتعاظم الى التسلح ما ادى باقتصاد احدهما الى الانهيار فيما يعاني اقتصاد الآخر من مرض مزمن من جراء ذاك السباق.

لقد وجد العالم الغربي قوته في نظامه الديموقراطي وهو نموذج انتصار على غريمه السابق. ويشير شمعون بيريز في كتابه الى ان «قوة الدول تكمن في جامعاتها»!

وفي بلداننا العربية الكثيرة، زيف وعي الناس ولا يزال البعض يوغل في التزييف فيفوت على المواطنين فرصة التفاعل الديموقراطي الحر والحي، وهو فوت عليهم - ولا يزال - التعليم الصحيح والحديث في الجامعات وفرصة مواكبة العصر.

لذلك فإن المتوقع ان يعاني متخذو القرار في الحسم بالسلام مع اسرائيل الامرّين من بقايا ذلك الوعي، ويزيد من هذه المعاناة التصلب الذي يمارسه الاسرائيليون استجابة لوعي كاذب اخر لدى الجمهور الاسرائيلي نفسه غرسه ساساتهم جيلاً بعد جيل، وهي مفارقة عجيبة. وستكون معضلة الساعين الى السلام العربي انهم لا يستطيعون الاغتراف من ذلك الوعي المزيف متى تكون مصالحهم متعارضة معه، او ان يقفوا ضده بوضوح متى وجدوا ان مصالحهم الآنية تتعارض معه؛ لأن الوقوف ضد هذا الوعي المزيف لا يتطلب فقط فتح ملف السلام الاسرائيلي - العربي، وانما يتطلب ايضاً واولاً علاقات عربية - عربية صحيحة من جانب وتوسيع نطاق التنمية وقاعدة الديموقراطية من جانب اخر، وتلك في نظري معادلة صعبة!

لم نكن نريد من تلك المقدمة الطويلة نسبياً الا ان نقول ان بعض العرب علناً واخرين سراً على استعداد لقبول حل الصراع العربي - الاسرائيلي حلاً سلمياً. فلماذا اذن استمرار الصراع العربي - العربي ولا اقول «النزاع» العربي - العربي، لأن النزاع ممكن وتشهد عليه حوادث يومية عالمية كالنزاع الاميركي - الياباني، او النزاع الاخير البريطاني - الاسباني ويجري حله غالباً ضمن اليات متفق عليها في السابق. فلماذا يستمر هذا الصراع العربي - العربي. السبب ان هناك وعياً مزيفاً وعالقاً منذ امد طويل حول ماهية العلاقات بين الدول العربية واحسب ان السلام مع اسرائيل يقدم بعض الحلول، وليس كلها، لتصحيح العلاقة. فالسلام الاسرائيلي - الفلسطيني او الاسرائيلي - الاردني هو بشكل ما اعتراف اخير بالدولة القطرية العربية، التي كان العرب جميعاً منذ الحرب الاولى يعملون من خلالها وينفيها بعض كتابهم وسياسييهم نظريا لمصلحة شيء اسمه «الوحدة العربية» التي تتضمن - من جملة امور اخرى - حق التدخل من دون استئذان في شؤون الدولة الاخرى، وغالباً باسم فلسطين!

هذه الدولة «القطرية» والبعض يسميها «الوطنية» تشكل بعضها بعد الحرب العالمية الثانية وبعضها الاخر



كان واقعاً تاريخياً كما يؤكد لنا باحث جاد هو محمد الانصاري، يقول: «باستثناء التجزئة التي دفع اليها الاستعمار في بعض مناطق الهلال الخصيب والجزيرة العربية فإن معظم الكيانات العربية المعروفة بالكيانات القطرية حالياً بقيت منفصلة عن بعضها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً بسبب عامل التباعد الصحراوي».

واعترض بعض لسبب او لآخر على وجود هذه الدولة القطرية، واصرّ بعض آخر على ان ثروات هذا القطر او ذاك فيها حق معلوم للعرب الآخرين، وقد ظهر ذلك بشدة بعد ظهور النفط على رغم انه الثروة العربية الوحيدة التي اصاب شيء منها كل العرب، بشكل مباشر او غير مباشر. ان وجود هذه المفاهيم غير المستقرة في علاقة القطري بالقطري العربي، وتوقعات الكل من الكل «على نار تحرير فلسطين» والعداء او الصداقة للغرب.. كل ذلك تسبب بهذا الصراع العربي - العربي الذي أدى بدوره الى إهدار هائل للطاقات المالية والبشرية وتفويت تاريخي لفرص نهضة حقيقية لم تتم.

فات الجميع ان اهدافاً مثل الوحدة العربية - وهي هدف طموح بالفعل - كان يجب التفكير في سبل تحقيقه على انه خيار سلمي، ولكن التفكير ظل تقليديا بسبب القهر من الخارج أو المؤامرة من الداخل. فابجديات الوحدة العربية باي شكل ننظر اليها - اللغة والتاريخ المشترك والدين والثقافة وغيرها من العناصر- ان لم تستطع دفع العرب الى حل صراعاتهم بوسائل سلمية توفر الكثير من طاقاتهم فإن وجود هذه العناصر بالاساس يصبح مشكوكاً فيه!

نتيجة لهذه الصراعات التي شككت في السيادة الوطنية لبعض البلدان العربية، وشككت في امن جماعي عربي حقيقي وفعال، فإن الدول المطلة على الخليج (بما فيها ايران) قد صرفت على السلاح ما بين سنوات ١٩٧٨ الى ١٩٨٧ حوالي ٥٠٠ بليون دولار، وهو رقم فلكي بكل المعايير، هذا عدا ما صرفته سورية ومصر والاردن وبقية الاقطار العربية. ولا اريد ان اضيف ارقاما لأن المتوافر منها في السنوات الأخيرة ارقام هائلة ذهب معظمها ادراج الرياح.

فيما يحلّ الصراع العربي - العربي بالطرق السلمية، وهو المطلوب والمرغوب فيه، تقف امامه الى جانب الوعي المزيف عقبات قد تكون رمزية لكنها تقدم اشارات واضحة. أوليس من الغريب التعطيل الدائم للمادة الخامسة من ميثاق الجامعة العربية، التي تحرم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات وحل الصراعات العربية؟! وهل من المصادفة عدم تحمس الاقطار العربية لانشاء محكمة عدل عربية، حتى ان اقتراح هذه المحكمة «أُسقط» من جدول اعمال الجامعة العربية اخيراً. وهل من المصادفة ايضاً انه على رغم وجود نص واضح في ميثاق مجلس التعاون لانشاء محكمة لحل المنازعات ان هذا البند لم ير النور بعد؟ وعلى المستوى الاسلامي، على رغم حماسة مؤتمر القمة الاسلامية الذي عقد في الكويت عام ١٩٨٧ لانشاء محكمة عدل اسلامية لم يصادق على نظامها الاساسي المقترح - حتى الآن - اكثر من ثماني دول ليس من بينها دولة عربية واحدة؟

لا يزال بعض العرب مصراً على تأجيج المشاعر بفعل شعارات قديمة، اعلاماً وكتابة واذاعة، ولا يزال يغرر بالجماهير، وتزخر صحفنا العربية بالتحليلات والتبريرات لرجم بعض العرب بعضهم الآخر.

ومن التناقض ان يأتي هذا الرجم الكلامي وحتى التسفيه الجغرافي من اناس يعتقدون بحق انهم دعاة الديموقراطية والتعددية. اليس هناك تناقض في ما يقولون وما يدعون اليه؟ اليست لاجتهاداتنا المختلفة في قضايا مثل الوحدة العربية، والسلام، والامن الوطني- وسواها من القضايا، هي منظورات مختلفة لأن خبراتنا مختلفة ولاننا نختار من هذه الخبرة وليس بالضرورة ان ننظر الى الامور من المنظار نفسه؟ اليست هذه تعددية مطلوبة ومرغوبة وصحيحة ايضا؟ المهم ان نتفق على حل هذه الصراعات والتنسيق بين المصالح بادوات حضارية تمنع عنا جميعا الاذى وإهدار الموارد.

اتصور ان هناك سياسة خارجية محددة الملامح - الى حد ما - بين كل دولة عربية تجاه اليابان، مثلاً، او اوروبا او الولايات المتحدة او تركيا او اي بلد آخر، فهل لدولة عربية سياسة خارجية مدروسة ومقننة تجاه دولة عربية اخرى أم ان الموضوع سائب وعاطفي وسريع التبدل. وهذا ما اشير الى وجوده. كيف يمكن ان ندين - وهو اولى مراحل الصراع- تدخل دولة في شؤون دولة اخرى، ويقبل بعضنا ان يقرر ماذا يجب على ذاك البلد العربي ان يفعل او لا يفعل حتى لو كان ذلك الفعل بعيداً جداً عن مصالحه! الا يستحق ذلك تفكيراً جديداً؟

لقد وقعت الدول العربية لعقود عديدة اسرى لصراع سميناه الصراع العربي - الاسرائيلي، فجّر كل التناقضات وأباح المحرمات وها هو هذا الصراع يعثر على الية تتفق عليها الاطراف المعنية لبدء حله، فهل نتحرر جزئياً من هذا الاسر؟ وهل نستطيع ان نتحرر من سجن افكارنا التي تحوّل جيل كامل تبعاتها وإخفاقاتها من أجل جيل آخر مواكبٍ لعصره؟

ان اليات ذاك التحرر المنشود هي تقييم الوعي العربي، وفهم الواقع كما هو، وليس تفسير الواقع تفسيراً قسرياً لمصلحة ايديولوجيا مسبقة من خارج هذا الواقع اكانت قومية أو ماركسية او اصولية. وما يشغلني - واحسب انه يشغل آخرين غيري - ان يعاد تزييف الوعي العربي من جديد تحت شعارات اخرى ليكمل استنزاف الموارد ونبقى متخلفين. ان الخروج من هذه الدائرة المقفلة ليس حتمية، إنه ارادة.. تبدأ بالصدق في القول.

• رئيس تحرير مجلة «العربي» الكويتية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٤

عن التضامن العربي والتنسيق

إميل حبيبي

اكتب اليكم من الدار البيضاء (المغرب) في طريقي الى مدينة اصيلة العريقة للمشاركة في مهرجانها الثقافي الذي يعقد مرة في السنة، في مثل هذا الوقت من كل عام، بدعوة من جمعية المحيط الثقافية وجامعة المعتمد بن عباد وبمبادرة المفكر المغربي المعروف، محمد بن عيسى، رئيس الجمعية وامين عام الجامعة. واتمنى ان يحالفني الحظ حتى اكتب لكم عن هذا المهرجان واعماله وعن العديد من الزملاء من مختلف الاقطار العربية الذين انتظر ان التقيهم، كما في العام الماضي، فنتبادل الراي في احوالنا وفي مهماتنا الثقافية.

اما الآن فلا مهرب من الحديث عن «الفيل» مثلما جرت الحكاية عن معلم اولاد مفتون بالفيل! فدخل مرة على الصف، في فصل الانشاء، وطلب من التلاميذ ان يكتبوا في موضوع «حيوان صغير الحجم جدا. تلاحقه القطط وتفترسه حين تظفر به. واسمه يبدأ بحرف الفاء». هكذا عرف به تلامذة الصف. ثم سالهم: «مَن هو؟» فصاحوا، بالطبع، بصوت واحد: «الفار. الفار!» فخطاهم جميعا وقال: «بل هو الفيل!»

وهناك حكاية ثانية عن شخص مفتون بالكاوتش. ولكنها لا تصلح للتسجيل على الورق. وقد لا يتحرك فلسطيني الان، في بلاد العرب او في بلاد «الروم» إلا ويسال عن فيله - عن القضية الفلسطينية وعن المسيرة السلمية الحالية.

وقضيت، في طريقي الى المغرب، يومين في العاصمة المصرية القاهرة التقيت في اثنائها العديد من زملائي المصريين وتبادلنا الراي في القضية اياها. وقرات من الصحف العربية ما يصل الينا في بلادنا وما لا يصل الينا في بلادنا. واثارت اهتمامي افتتاحية في احدى المجلات الاسبوعية المصرية العريقة اشار فيها كاتبها الى ظاهرة مميزة للحديث عن هذا «الفيل» - عن مفاوضات السلام مع اسرائيل - انه يكاد يدور كله في حلقات مفرغة، اشبه بالحديث المعاد والمكرر: المؤيد يؤيد، والمعارض يعارض، والحلقة تلف وتدور، تلف وتدور!

فهل حقا؟

كل ما في هذا الامر، في اعتقادي، هو الاسلوب الجديد الذي اخترناه لتحقيق المطالب الشرعية او فرض على بعضنا فرضا. وهو اسلوب التفاوض الذي لا يتحمل المفاجآت الصدامية او الثورية. وهو اسلوب لم نتعود عليه بل لم يكن ممكنا في مرحلة الحرب الباردة.

وهناك ظاهرة جديدة اخرى لم يتعود عليها شرقنا العربي حتى الآن في اعتقادي. وهي نجاح الفلسطيني شعبا وقيادة مسؤولة، في انتزاع حقهم في تقرير مصيرهم بانفسهم وجعل هذا الحق «طابو» موقوفا عليهم وحدهم يدافعون عنه مثلما يدافع المرء عن حرماته. وقد يكون الدافع الى بعض التصرفات الفلسطينية الاخيرة، التي توصف بالتسرع، هو الخوف من شبح الماضي الاليم في هذا المجال المصيري.

ولا نستثني المسؤولين الاسرائيليين، او بعضهم على الاقل، من بين اولئك المسؤولين في شرقنا الذين لم يتعودوا على هذه الظاهرة الجديدة - ظاهرة نجاح الفلسطينيين في استعادة «القرار الفلسطيني» الى ايديهم. وقد يكون الخطر الاكبر على المسيرة السلمية الحالية هو محاولة المسؤولين الاسرائيليين، او بعضهم، تجاهل هذه الظاهرة القاعدية الجديدة. فما ان يصافحهم مسؤول في دولة عربية حتى تعاودهم اوهامهم القديمة بقدرتهم على نفي الوجود القومي الفلسطيني في الوطن الفلسطيني وعلى التفاهم مع العالم العربي على اساس هذا النفي.

ليس صحيحا القول ان القيادة الفلسطينية باجراء مفاوضات اوسلو وما تلاها من اتفاقات مع اسرائيل خالفت واجب التنسيق العربي. انما قطعت الطريق، نهائيا، على ممكنات اية تسوية مع اسرائيل بدون الشعب العربي الفلسطيني وعلى حسابه.

ما من وطني فلسطيني الا ويتمنى من صميم قلبه ان تستعيد المملكة الاردنية جميع حقوقها وترابها الوطني. وكلنا يشد من ازر القيادة السورية في اصرارها على استعادة الجولان كله وعلى جلاء الاحتلال الاسرائيلي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٤

عن كل ارض لبنانية. وكان الوطنيون الفلسطينيون يتمنون، مجرد تمن، ان يذكر القادة الاردنيون والسوريون وبقية القادة العرب حقوق الشعب العربي الفلسطيني الشرعية «بكلمة طيبة» في اثناء مفاوضاتهم والتقاءاتهم مع المسؤولين الاسرائيليين. اننا لا نلومهم اذا لم يضعوا تنفيذ الحقوق الوطنية الفلسطينية الشرعية شرطا لموافقتهم على التطبيع الكامل مع اسرائيل.

انما نلومهم على توجيه الملامة الى الشعب العربي الفلسطيني الذي هو، في واقع التاريخ الحديث، «خطيئتهم»!

ولما كان الاقرباء اولى بالمعروف فاننا نتوجه بالملامة - في عدم التعود على هذه الظاهرة الجديدة - الى العديد من المفكرين الفلسطينيين الوطنيين الذين يضعون اللوم على القيادة الفلسطينية عن كل تباطؤ او تراجع او خلل في المسيرة السلمية الحالية. فهم، بهذا، يتجاهلون حتمية الثمن الباهظ الذي كان على الشعب العربي الفلسطيني وقيادته ان تدفعه لفرض الواقع الجديد على كل المعنيين بالامر، واقع تحول القرار الفلسطيني الى طابو موقوف على الفلسطينيين وحدهم.

ان غزة الفلسطينية، بالطبع، ليست شارع الفاكهاني ولا بيروت المحاصرة كلها. فالفلسطينيون في غزة موجودون في وطنهم. وقد عادوا اليها بفضل انتصار ارادتهم المتمثلة بالانتفاضة. وقد كان المنتظر، والامر الطبيعي، ان تتحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني المحاصر اكثر واوسع مما تحقق في بيروت المحاصرة. وقولي هذا لا يعني ان شيئا منها لم يتحقق حتى الآن. ويدرك المسؤولون الاسرائيليون ان مخططاتهم «المحبوكة» لاثارة الحرب الفلسطينية - الفلسطينية قد فشلت كلها فشلا ذريعا. ومنذ الآن يجد العديد من الوطنيين الفلسطينيين، المقيمين في هذا البلد العربي او ذاك، انهم كانوا مجرد اداة ضغط في يد البلد المضيف حتى اذا تم له عقد راية الصلح مع اسرائيل لم يعد في حاجة اليهم. ومن يعش في بلادنا ير العجب العجاب - عن صحفيين، من مواطني دولة اسرائيل العرب، اشهروا الحرب علينا بسبب موافقتنا على نهج القيادة الفلسطينية السلمي. واضرب واطرح، كما تقول، واذا بهم يعملون في احدى الصحف التي تدين بالولاء لدولة عربية. ان من شان هذه التداعيات، اذن، ان تقود الوطنيين الفلسطينيين الصادقين الى المزيد من الوحدة الوطنية. فكل الطرق، من الآن فصاعدا، تقود الى الاقتناع بان الوحدة الوطنية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني هي ضرورة حياتية. هذا بشان القدس وبشان الانتخابات الديمقراطية مثلما هو بشان جميع القضايا المصيرية. المنطلق الوحيد الصحيح في رايي، هو حق الفلسطينيين وحدهم - شعبا وقيادة - في التصرف بما يسمونه صدقا، باسم «القرار الفلسطيني».

اما التضامن العربي واما التنسيق العربي - في قضية النزاع العربي الاسرائيلي - فلا معنى لهما ولا جدوى الا بالتضامن والتنسيق مع «القرار الفلسطيني».

لقد قيض لي، في اقامتي القصيرة في القاهرة في طريقي الى المغرب، ان التقي عددا من المفكرين المصريين الاصايل. وعاد الحديث ما بيننا الى ما يسمى بالتطبيع. وحدثتهم عن لقاء نابلس الذي جرى قبل اسبوعين بين مئات المبدعين الفلسطينيين والاسرائيليين بهدف واضح وهو تضامن الاسرائيليين مع زملائهم الفلسطينيين في كفاحهم العادل من اجل الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية (الشرقية) وفك المستوطنات الاحتلالية وغير ذلك من شروط السلام العادل والثابت مع اسرائيل. فاذا صعب عليكم ان تلتقونا وتتضامنوا معنا في داخل اسرائيل حتى تتحقق المطالب الفلسطينية الشرعية، فلماذا لا تاتون الى غزة واريحا وتتضامنون مع زملائكم الفلسطينيين في عقر دارهم؟!

انهم احوج ما يكونون الى انفاسكم! لقد اخترقتم بيروت المحاصرة من قبل الجيش الاسرائيلي نفسه. وكان لهذا الامر ابلغ الاثر المعنوي. فكم بالحري ان تتضامنوا مع اخوتكم في غزة هاشم؟

هذا هو التضامن العربي والتنسيق.

(الدار البيضاء في 1994/8/8)



المصدر : الاهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٩٩٦

العالم العربى بين الماضى والمستقبل

يرتجف العقل وجلا عندما يفكر فى ما احرزه الانسان فى هذا القرن من تقدم علمى مذهل . فيكفى ان استطعنا ان نرصد احداثا تقع فى كوكب المشترى ونتابعها بدقة بالغة واصبح الاصطلاح الذى نطلقه على العالم من انه اصبح قرية كبيرة ليس تعبيرا مجازيا . ولكنه حقيقى . فمع ثورة الاتصال أصبح يمكن لأى انسان من أى بقعة على سطح الارض ان يتواصل مع اخيه الانسان فى اى بقعة اخرى عن طريق الفاكس والكمبيوتر . وأن يتابع احداثا فى نفس وقت وقوعها مع العالم أجمع.

وعلى الرغم من هذا التقدم المذهل ، نجد الانسان فى اماكن متفرقة على سطح الكرة الأرضية يئن من الفقر او المرض او الظلم او التعذيب فلننظر الى الصومال وجنوب السودان حيث المجاعات المريعة . ولننظر الى البوسنة حيث جرائم العصر الوحشية التى يشنها الصرب . ولننظر الى التعذيب الذى تمارسه النظم الديكتاتورية منتهكة المواثيق الدولية لحقوق الانسان

ولنا فى العالم العربى نصيب من كل هذه المآسى الانسانية ومن المتناقضات العربية ان هناك دعوة الى السلام مع اسرائيل وقد تحقق مع معظم دول الجوار . وسيتحقق قريبا مع سوريا بشكل او باخر . وفى نفس الوقت تزداد الهوة بين الاشقاء ويبلغ بهم الامر انهم يحاربون بعضهم البعض هذا الواقع المرير لم يكن ليخطر فى منامنا وفى اشد الكوابيس رعبا منذ نيف او اقل من السنين.

لقد غامر صدام العراق بشعبه وخسر مع سباق الزمن عشرات السنين من عمر هذا الشعب وكذلك يفعل اليوم حكام اليمن . فاذا كان لنا عدو اليوم فهو فى انفسنا اذ نحطم انفسنا باكثر مما يحطمنا العدو ايا من كان

ومصر فى هذا الخضم تحاول اليوم ان تجمع الشمل . ولكن التوازن الدقيق بين تصحيح الاخطاء والتدخل فى الشئون الداخلية لبلد شقيق . يجعلها مكتوفة اليدين امام تلاحق الأحداث وتوجهاتها.

والوقت يضيع من بين ايدينا فى هذه المنطقة . ونحن فى حاجة الى عدم اهدار طاقاتنا فى هذا الهراء من التناحر والتشرذم والتفرق فهل لهذا الحديث معنى على الاطلاق فى هذا الجو المشحون بالعداء . اى هل تجدى الكلمة او التحذير.

اننا فى حاجة الى ايمان شعوب المنطقة بمقاومة موجات الاهدار التى يمارسها الحكام طمعا فى مزيد من السيطرة . المخرج الوحيد الا يقع الشعب فريسة لوعى زائف من كراهية حمقاء او نفور لامبرر لهما من اشقاء فى بلاد يجمعها التاريخ والحضارة واللغة

ليس هناك باس طالما كانت هناك حياة . فاذا نظرنا الى الماضى لوجدنا ان انهيارات مماثلة قد حدثت فى امبراطوريات عظيمة تفككت ، ونرى اليوم الاتحاد السوفيتى السابق يتفكك ويتحلل ولكن النهضة تبدا من بناء الانسان انسان يؤمن بما وراء المادة بقوة الروح وفعالية المحبة

فى الرسالة الاسلامية كانت دعوة «لا إله إلا الله» هى اليقظة الداخلية التى جمعت القلوب فى نغمة واحدة . ولمن يرون أن دعوة لجماندى الى المقاومة السلبية كانت ممارسة رائدة فى المحبة . ينسون انه قد سبقها المقاومة السلبية العظيمة التى لجا اليها محمد صلى الله عليه وسلم فى قريش قبل الهجرة . ولم تكن هذه المقاومة عن ضعف ولكن كانت عن قناعة ان «السلام» اقوى من «الحرب» . كان السلام الداخلى الذى تمتع به المسلمون الاوائل تحت وطاة الحجارة الثقيلة فى نار الصحراء هو القوة التى هزموا بها صلف اعدائهم قبل أن يمسكوا السلاح مجاهدين . فهى القوة التى ساعدت على انتشار الاسلام فى قريش بين المستضعفين ،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٤

د . علياء رافع

وزادت من خشية السادة ان يمزع محمد من تحت اقدامهم القوة بالتفاف القوم حوله . وبالتالى . ازدادت وحشيتهم وصلفهم . فكانت الهجرة ثم المواجهة ثم الفتح . ثم البناء العظيم.

استشراف مستقبل افضل لهذه المنطقة لن يتم بالدعوة الكلامية او التمنى . ولكنه ممكن اذا تجمعت الارادة النابعة من الايمان . إنها مسئولية كل انسان أن يدفع الظلم والقهر فى نطاقه الصغير، ويزيح عن نفسه الداخلية الصراع بين التكالب على الدنيا وبين الانعزال عنها . اذ ان الانسان قادر على أن يحيى فى داخله صوت الحق والضمير الحى ليكسب سلاما داخليا يجعله قادرا على الوقوف صامدا وشجاعا وعاملا امام كل قوة تحيد عن الطريق . لا فارضا لفكره او قاهر لغيره او رافعا للسلاح فى وجه الاخرين . ولكنه متوجه بالمحبة . قادر على مقاومة اهوائه التى تزين له الباطل حقا والحق باطلا متوجها الى الاستماع الى صوت الحق الداخلى العميق . ومستعين بيقين انه يزرع فى ارض البقاء بعمله الصالح فى ارض الزوال.

اننا فى هذه البقعة المباركة من الأرض ، مهبط الأنبياء والرسالات الكبرى نملك ذخيرة عظيمة من القيم الروحية التى تحتاج الى ازكاء لتحيا من جديد بعيدا عن التعصب الأعمى او تاكيد افضلية لدين على دين لقد كانت دعوة الاسلام ان ياأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا وهذه الدعوة هى لب احياء الانسان لانسانيته اى تحقيق غاية ومراد الله به من حمله للأمانة فلسنا كمسلمين أو مسيحيين او فى اى ملة مطالبين ان نكون الهة نحكم على الاخرين . ولكننا مطالبون ان نحمل المسئولية . كل على نفسه حسيب رقيب

والاستقامة فى هذا الطريق لها قوة الانتشار التلقائية فهى تجسد المعانى وهذا التجسيد للمعنى فى السلوك والعمل ينشر المعنى باقوى مما ينشره الوعظ والكلمات الخطابية اما العنف فهو سلاح الضعفاء معنويا . وهو يهزم نفسه بنفسه . اذ يولد الكراهية والنفور فى نفوس الآخرين مهما كان المبرر ممنطقا.

الخلفية الروحية هى الرباط الحقيقى الذى يربط بين شعوب هذه المنطقة ، ويمكن أن يجمعهم اليوم كما جمعهم من قبل . فلا يمكن فرض الوحدة او التجمع قهرا . لان من أساس مفهوم التوحد انه اختيار نابع من ارادة حرة ومن ادراك عاقل ، تقويه المحبة ويدعمه السلام.

ولكن كيف يمكن ان نسارع بانتشار هذه القيم الروحية . هذا هو السؤال . ويجب ان يكون للحديث بقية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٤

الأمة العربية والخروج من جمود الكلمة إلى الحرية

استعرضنا في المقال السابق كيف وقع العالم العربي في تناقضات استهلكته وفرقته، وفي اوهام تزيده شرذمة وتضاؤلا وفي محاولة لبيان كيفية التخلص من هذه الدوامات المهلكة، راينا ان استيعاب الدروس الحضارية لهذه المنطقة المتميزة بتكريمها بنزول الرسالات السماوية، يؤهلنا ان نحيي في انفسنا القيم الروحية التي تبرز في الفعل وليس في القول والتي تؤهل الانسان - كل انسان - ان ينشر المحبة والسلام ويدفع الظلم والبغضاء في مجتمعه الصغير، وفي كل علاقاته الانسانية. واكدنا ان العنف يحطم نفسه بنفسه فهو يشيع موجات من النفور، وان الحق لاينتشر بالقوة او بالفرض ولكن انتشاره هو مثلما يتغلب ضوء الشمس على الظلام. واذا كان هناك امل لان تتجمع هذه الأمة العربية مرة اخرى فليستعد الانسان فيها قيمته والتي تعبر عنها حريته الداخلية العميقة.

ان يحقق الانسان انسانيته هو ان يكون حرا.. الحرية لاتعطى ولكنها تكتسب.. بل ويمكننا ان نقول ان تاريخ الانسان هو تاريخ البحث عن الحرية. وهذا البحث هو الذى اعطى للانسان دفعة نحو تكوين الحضارة، فهو المخلوق الذى تفرد بهذه القدرة وليس بالعقل وحده. الانسان اذن دائم البحث عن كيفية التخلص من عوامل القهر الخارجية الى ان نشا العلم الحديث ووفر للانسان قدرا كبيرا من تطويع الامكانيات الطبيعية لخدمته. والتناقض الغريب الذى وقع فيه الانسان بعد هذا هو انه توهم قدرة غير حقيقية. وتنبه الى امكانياته المحدودة عندما ادرك انه بهذا الوهم قد عادى الطبيعة فعادته وان كيانه ووجوده مهدد نتيجة لخرقه لهذه القوانين الطبيعية، وادى ادراك هذه الحقيقة الى بداية شرارة من الوعى انه يجب عليه ان يتواءم مع القانون الطبيعي.

وفكرة التواؤم والانسجام مع القانون هى بداية للتحرر من اوهام السيطرة والتجبر، ولكن طريق اكتساب الحرية مازال طويلا امام الانسان المعاصر عامة. وامام الانسان العربى خاصة. كلاهما يشترك في عموميات مفروضة عليه من اوهام العصر واوثانه. واذا كان الانسجام مع قوانين الطبيعة اصبح ضرورة لكى يحمي الانسان وجوده. يصبح انسجام الانسان مع الهدف من وجوده هو ضرورة لكى يكون انسانا حرا، اى لايضع في عقله اوهاما تقيده وتكبل روحه عن الانطلاق.

والانسان العربى عليه مسئولية خاصة لان العبودية لله وهي الدعوة التي نشات من ارضه في كل الاديان وكانت منارا للعالم اجمع وهي التحرر الحقيقي من الاوهام باسم الحقائق. وهي الهدف والوسيلة ليكون الانسان قويا امام كل التيارات التى تقذفه بعيدا عن انسانيته.

نعم خلقنا الله لنكون احرارا فلا يحق لانسان ان يستعبد انسانا. ولكن الواقع يقول ان الانسان يخلع حريته بارادة مسلوبة غير واعية ويستسلم لاوهام تفرضها الثقافة المتوارثة والقيم التي يلقنها لسنا احرارا عندما نتجرع لاشعوريا جرعات من استنزاف المعنويات في اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة دون ان نتيح لانفسنا فرصة للخروج من تاثيرها الى نقدها مدحا او قدحا.

لسنا احرارا عندما تكون اهدافنا في الحياة مستقاة من اولويات يضعها المجتمع امامنا كانها ضروريات، ونصبح مثل القرود يقلد بعضنا بعضا، لا اقتناعا، ولكن دفاعا عن كينونتنا التى نصنعها ونعرفها بأدوات زائفة مظهرية، فيهاجر منا من يهاجر، تاركا بلده او اسرته.. تاركا اصالته او تاركا كفاءته. وكلما اعطته الدنيا من غوايتها.قال هل من مزيد. نعم قد يكون في اول الامر متطلعا الى اشباع بعض الحاجات الاساسية جدا ولكنه ما يلبث ان تتسع دائرة الاساسيات، فيدور في دائرة مفرغة من الطلبات التي لاتنتهي ومن المحاولة المستمرة لاشباعها.

لسنا احرارا عندما ندع عقلنا جانبا وننساق وراء مانجده من افكار سياسية او دينية دون ان نكون قادرين على نقدها نقدا شجاعا، وليس من خوف من اى سلطة ايا ماكانت.

كان الرفض لحقائق العصر من الاوثان سلوك الانبياء.. لقد بدات رسالتهم بيقظة في الوعى - هى من رحمة الله - جعلتهم قادرين على رفض الغث مما وجد في بيئتهم. لقد كانت هذه القدرة هى التحرر من الموروث والبحث عن الحقيقة خالصة، مع الادراك ان السعى اليها سيظل دائما سلوك الصادقين، اذ ان من يعطي لنفسه قدرة في الوصول الى الحقيقة فهو اذن قد ضل السبيل اليها.

قد يبدو هذا حديثا فلسفيا، ولكنه واقعي، انه محاولة لصياغة منهج وليس تاسيس نظرية.. وهذا المنهج الذى يبدو لاول وهلة بعيدا عن الواقع السياسى للامة العربية فهو في الواقع يخدم القضايا الرئيسية التى تشكل حواجز عالية بين بعضنا والبعض.

اذا نظرنا الى عملية السلام التى تقوم الان بين اسرائيل والبلاد العربية لوجدناها تتجاهل التكوين النفسى لشعوب المنطقة الذى غذاه العداء على مر السنين، فليس من المستغرب اذن ان نجد اعتداءات من الجانب الفلسطيني والاسرائيلي على الارض الفلسطينية مما يجعل «السلام» كلمة جوفاء. هناك حكومة اسرائيل التى لا تصدق فيما تقول فهى تستخدم هذه الكلمة لتعني بها ايقاف اى مقاومة فلسطينية في الاراضي التي احتلتها، وليس ارجاع الحقوق الى اصحابها. ولاتدرك هذه الحكومات ان بقاء هذا الشعب اليهودى في هذه المنطقة في المستقبل هو في انتهاء العداء الحقيقي والمستتر بدءا من المواطن وانتهاء بالسياسيين الذين يرمون الى تحقيق وجودهم على اشلاء

د . علياء رافع



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٦

الاحرين. جمرات الحقد تحت رماد السكون ستظل دائما سببا لاشتعال النار لتاتى على الاخضر واليابس. كيف يمكن ان نطفئ هذه الجمرات؟

الشعب الاسرائيلى قادر على التاثير على حكومته اذا تحرر من التفكير الصهيونى الذى جعل الاوهام حقيقة.

اسرائيل تعيش وهم العنصرية والتعصب، فمن عقدة الاضطهاد - اى اضطهاد العالم لليهود - اصبح الدفاع عن النفس يعنى اضطهاد الغير وكان الوجود اليهودى يستمد غذاءه من عداء الاخرين وتحطيمهم.

واما الجانب العربى فان ازعانه للسلام هو من منطلق «الممكن الان» اى انعدام البدائل الاخرى فى ظل التغيرات التى طرات تدريجيا مع تطور القضية. وستظل المرارة تملأ القلب الفلسطينى وتمده فى اى فرصة متاحة بالمبررات لكى يعود الاسرائيلى عدوا له مرة اخرى. وهذه المرارة ستكون ايضا مصدر عقاب ولوم على الشعوب العربية التى لم تقف مؤازرة بقوة للقضية الفلسطينية. والشعب الفلسطينى يمكنه ان يتحرر من مرارته اذا مد يده لاى قوة داخل اسرائيل تحاول ان تنبذ العداء مؤمنا ان هذه القوة يمكن ان تكبر وتضغط وانها فى حاجة الى العون من قلوب الفلسطينيين الصادقة وانه من هذا الصدق يمكن ان ينقلب الذى بيننا وبينه عداوة كانه لنا ولى حميم.

واما باقى البلاد العربية فهى تقع تحت وهم «المصلحة» وان انتهاء الصراع الاسرائيلى العربى سيتيح فرصة التنمية فى هذه المنطقة دون تهديدات من عدو متفوق نتيجة لتاييد القوى العظمى له. والتنمية يمكن ان تكون وهما اذا لم تكن متضمنة «الانسان» عقلا وروحا وليس جسدا فقط كما ان انتهاء الصراع ليس بتوقف الحرب فهناك صراع اخر له اشكال اخرى وسنجد انفسنا بدون استعداد او بدون وعى فى خضم هذا الصراع الاستعداد للصراع هو احد الاستراتيجيات الضرورية حتى لانهزم ولكن اذا كان الهدف هو التخلص من الصراع الى التعاون تصبح الوسائل والاستراتيجيات مختلفة.

التخلص من الصراع يستلزم اولا ان نكون فى مركز قوى لنكون قادرين على المساهمة فى تشكيل الواقع ويكون اختيارنا له مبنيا على «احترام الانسان» و«احترام الاخر» وبهذا يمكن ان تصل اليه رسالة المحبة التى نريد ان نؤكدها. ولايمكن ان نكون قادرين على بعث هذه الرسالة مالم تكن انعكاسا صادقا لتوجهاتنا الداخلية التى تجعلنا قادرين على التخلص من كل المشاعر السلبية الوهمية والتى هى فى الواقع نتاج لثوابت نحن الذين خلقناها وصدقناها.

ان الطريق الى الحرية جهاد شاق ولكنه وسيلتنا الى مستقبل افضل.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ أغسطس ١٩٩٤

متى يستعيد العربي وعيه؟

عبد الحميد البكوش •

القول بان الاستعمار كان خيرا على بعض شعوب العرب من بعض انظمة للحكم ابتليت بها تلك الشعوب، لم يعد قولا يحتاج الى جراة او يدعو الى خجل. لقد ناضلت شعوب عربية نضالا مريرا من اجل الخلاص من حكم المستعمر الاوروبي حتى نالت استقلالها، ورغم ما ندعيه، ليل نهار، من اننا هزمنا ذلك المستعمر واجبرناه على الخروج حاملا عصاه على كتفه الا ان الحقيقة التي لا نحب الاعتراف بها هي انه ليس من مستعمر واحد أجبر بالقوة على ترك اي بلد عربي كان قد استعمره، وانما كان الترك نتيجة عاملين:

الاول، ان المستعمر - نتيجة قلاقل سادت مستعمرته - قد وصل الى قناعة حسابية بان استمراره لم يعد يحقق له اي ربح وان مصالحه المهمة يمكن المضي في تحقيقها بالمضي في التعامل مع مستعمرته السابقة كدولة مستقلة.

والعامل الثاني هو نمو الوعي الانساني لدى شعوب الدول الاستعمارية، التي كانت كلها تنعم بنظام ديمقراطي، الامر الذي جعل من الصعوبة بمكان على اية حكومة استعمارية ان تحتفظ بمستعمرة لها حين احتاج ذلك الاحتفاظ الى اجراءات قمعية مبالغ فيها، اذ ان شعبها سوف لن يرضى على مثل تلك الاجراءات.

اذن، فالواقع الذي يساور كثيرين منا، ونخشى الاعتراف به حتى لانفسنا، ان قصة النضال الضاري الذي هزم الاستعمار هي مجرد مبالغة في رسم احداث التاريخ. وبالطبع فانني لا اقلل من قيمة تضحيات شعوب عربية لنيل الاستقلال، ولكني ارغب في ان اضع تلك التضحيات في حجمها الصحيح. فهذه مسالة يترتب على اقرارها نتيجة مهمة نحتاج الى استيعابها اشد الاحتياج، ذلك ان تضخيم الذات نال من نفسية وسلوك شعوب عربية كثيرة، مما اقعدها عن تقديم تضحيات مطلوبة لتحصل على حقها في حكم عصري يمكنها من المشاركة في اتخاذ قرارات الحكم والادارة.

والحق ان بعض شعوب العرب في حاجة الى التضحية من اجل مطالب الحكم السوي، وعليها لكي تقتنع بذلك. عليها ان تعترف لنفسها بان الاستعمار وان خلف في المنطقة نظما للحكم ربما لم تكن مثالية، الا ان ظهور حكام جدد سطوا على تلك السلطة، التي بدات اول مسيرة الاستقلال، قد جعل من تلك النظم السابقة ذكرى طيبة، وحصيلة كريمة، كلما قورنت بالحكام الجدد الغاصبين للسلطة بالانقلابات العسكرية.

لقد سلم المستعمرون الحكم في بلاد عربية لانظمة لم تكن تتصف بالمثالية ولكنها كانت ذات سلوك حضاري بالرغم من كل ما فيها من عيوب. ومع انها لم تكن نظما دموية ولا مدمرة فقد انقض عليها حكام مغامرون، بدعوى فسادها وظلمها، وجلسوا فوق سدة حكمها ليرتكبوا



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

ابشع مما كان يخطر ارتكابه على بال اي مستعمر غلاب.

ترى من منا ينكر على اي نظام عربي سطت عليه احدى الثورات العسكرية انه كان بالرغم من كل اخطائه ومثالبه يسمح بهامش حرية يترك للمواطن فرصة النمو. نعم كانت هناك طموحات شعبية الى ما هو افضل في مجال السياسة والاقتصاد وممارسة الحرية، وكان يمكن لحركات المطالبة الشعبية المتنامية ان تطور نظام الحكم في بلادها، او تبدله، اما وقد قفز الى السلطة انقلابيون مسلحون قالوا انهم «ثاروا نيابة عن الشعب لتحقيق الديمقراطية، فقد جرى على ايديهم اجهاض الشعب واسقاط الجنين الذي كان يمكن ان يولد ديمقراطية.

ان ما احدثه انقلابيون في بعض بلاد العرب لهو ابشع مما فعله الاستعمار الاجنبي، وهو فجيعة شعبية تتضاءل امامها كل اخطاء ومظالم الحكام الذين خلفهم الاستعمار، حتى انه لا مبالغة في القول اليوم بان بلادا عربية كانت احسن اقتصادا وسياسة وحرية وحكم قانون، في ظل الاستعمار الاجنبي المباشر. مما هي عليه في ظل نظم حكم ثورية جاءت بالانقلاب. فقد قامت تلك النظم الثورية باسم الثورة او تحرير فلسطين، او هما معا، بمصادرة الحريات وتاميم التفكير وتكليف مسؤولين غير اكفاء بادارة شؤون الناس واقتصاد البلاد. مما اوقف نمو الشعب ثقافة واقتصادا، وصرفت جهودها الى مغامرات في خارج الحدود كانت كلها مغامرات فاشلة ادت الى كوارث رهيبة وخسائر بالغة في الارواح والاموال.

واذا كانت المقارنة بين انظمة الثورات وبين المستعمر الاجنبي هي مقارنة لم نعد بحاجة اليها، فان مقارنتهم بمن حكموا تقليديا عقب الحصول على الاستقلال هي مقارنة لازمة، حتى تدرك الشعوب بانها في حاجة الى التضحية من اجل استرداد ما سلبه الانقلابيون الثوريون ثم

البناء عليه بما هو افضل، والشعوب لن تفعل ذلك الا اذا اقتنعت بان الانقلابات لم تكن خطوة الى الامام وانما ردة الى الخلف، الى ما هو اسوا حتى من الاستعمار.

ان اي حاكم تقليدي ممن حكموا عقب استقلال كثير من شعوب العرب عن الاستعمار لم يكن يجرؤ على اعتماد نفسه زعيما قائدا مؤمنا مفكرا، مع ان السابقين كانوا اكثر علما وتجربة وتوازنا ومقدرة على ادارة الامور، بل ان من بينهم من كان قائدا تاريخيا ومحاربا على صهوة جواد.

ان على شعوب عربية ان تعترف لنفسها بحقيقة ان انظمة حكم سائدة فيها لا تفعل اكثر من وقف نمو حالها، وتبديد الوقت والاموال، وان مثل هذا الاعتراف هو الخطوة الاولى نحو المطالبة بحقها في حكم شرعي قائم على المشاركة في اتخاذ القرار.

ان الوعي بحقيقة ان حكام الثورات هم خيل الجر الى الخلف امر لا يحتاج الى كثير من العناء، انه يحتاج فقط الى ازالة غشاوات التضليل عن العيون. لقد حكمت الصومال، مثلا، حكومة خلفتها وصاية دولية تقبل بالقول انها كانت وصاية تخفي حكما للاستعمار، ولكن حياة الصوماليين في ظلها كانت حياة هادئة واعدة قابلة الى ان تتقدم الى الامام في كل مجال، حتى وقع الانقلاب - الثورة، او الثورة - الانقلاب، فنصبت المشانق وامتلأت السجون وانتشر الفقر والبؤس، الى ان تقاتل الشركاء حول اقتسام الغنائم ،وما زالوا يتقاتلون، فيما يموت الآلاف كل يوم جوعا الامر الذي لم يحدث في ظل حكومة استقلال متهمة بـ «العمالة للاستعمار»، ولا حتى في ظل الاستعمار نفسه.

اننا نذكر الصومال هنا كمثال على حالات عربية اشد تعاسة وليست اقل بؤسا، وما الفرق بين حال عرب واخرين في اغلب الاحيان الا في



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٤

غلظة حبال المشانق او لون جدران السجون والمعتقلات.

ان في اكثر من بلد عربي فيه عهد انقلاب، قوانين اكثر مما كان لديه من القوانين في عهد حكام ما بعد الاستقلال، غير ان حقوق الناس وحرياتهم اقل. وفي اكثر من بلد عربي فيه عهد انقلابي اعياد رسمية اكثر، ولكن افراح الناس اقل، وفيه مؤسسات ادارية وموظفون اكثر، ولكن الدخل والناتج القومي اقل.

حتى في السياسات الخارجية تميز حكام ما بعد الاستقلال بقدر من الحكمة مفقودة لدى من حل محلهم من «الثوار». اذ لم يكن لدى انظمة ما بعد الاستقلال ذلك العطش الى المغامرة خارج الحدود، ولا تلك الحماسة لمحاربة استعمار خرج من البلاد، فيما يواصل الثوار - وقد غادر الاستعمار - رص صفوف ابناء بلدهم لمحاربة من يدعون انهم «اذناب الاستعمار» من مواطنيهم، ومن يلفقون لهم صفة «الخونة» و«الجواسيس» من ابناء البلد نفسه، كما يكشفون من حين لآخر عن مؤامرة تحاك ضد الشعب ويشارك فيها «عملاء من ابناء البلد»، وقد دابنا على رؤية اوصاف كثير من الناس تتغير بين يوم واخر من «وطنيين» الى «عملاء» الى «وطنيين» مرة اخرى. ورغم ان العالم المتقدم لا يعرف مسالة دخول مسؤول كبير الى السجن الا باجراءات لا نعرفها، ولا نريد معرفتها، ولا يعرف مسالة خروج سجين الى اكبر مراكز المسؤولية، فان حدوث كلا المسالتين في بعض الدول العربية امر معتاد من حين لآخر.

اما مربط كل فرس في حديثنا هذا فهو قضية فلسطين. انها القضية التي كانت تتصدر كل بيان انقلابي ضد احد انظمة ما بعد الاستقلال، او ضد نظام انقلابي اخر. دائما كان تحرير فلسطين من ابرز اهداف اي انقلاب، وباسم ذلك الهدف كان يتم كتمان الاصوات واهدار القوانين. مع ذلك، ورغم عدة حروب خاسرة خضناها واهدرنا فيها الارواح وانفقنا الاموال، فقد انتهينا الى القبول باسرائيل جارا مفتوح الحدود اذا ما اعاد الينا بعض الارض التي يحتلها من اراضينا.

انني اوردت كل ما تقدم من اجل الوعي بحقائق تاريخنا الحديث المشوه، وحاضرنا المحزن، وانا لا اتصور احدا يتهمني بالدعوة الى اعادة الاستعمار، او المطالبة برجوع حكام ما بعد الاستقلال. فالاستعمار لن يجده من يفكر في طلبه، وحكام التوازن صار بعضهم في رحمة الله ونمة التاريخ الصحيح، وحفظ الله البقية الباقية. انني لا ادعو الى ما لا يمكن الدعوة اليه، وانما ارغب في كشف حقائق درجنا على تلويثها بالدعايات، فلن تتبلور لدى العربي مطالب يضحي من اجلها ما لم يستعد وعيه المفقود بحقائق الحياة والتاريخ.

---

* رئيس وزراء ليبيا الاسبق



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

مأزق الثقافة العربية المعاصرة

ماهو دور العالم العربى فى ظروف التغيرات الدولية المعاصرة التى تتسارع منذ وقت على كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

من اين تبدأ وأين تنتهى المفاهيم الثقافية الجديدة ، للتعامل مع هذه التغيرات ؟

ماذا يمكن ان نتوقع من رؤية نص ، إذا كان فهم الواقع الجديد قد استشكل عليه اصلا ؟

ومن هو «السلف الصالح» فى مرجعية المطالبين بالعودة لانتاجه الفكرى والثقافى ؟ يدخل فيه رجال الأدب والشعر والفلسفة والعلم من العرب الاوائل ؟ ام هو مقصور على رجال الفقه ؟ وايهم يقصدون ؟ ولماذا اختلفوا عليه قديما وحديثا؟

من خلال محاولته الاجابة عن هذه الاسئلة ، او حتى الاكتفاء بطرح بعضها الآخر حجرا لاعمال الفكر والعقل ، يطرح كاتب مقال اليوم - من وجهة نظره الخاصة - مايسميه بمأزق الثقافة العربية وانعكاساته على التنويعات المختلفة للابداع الثقافى ☐

د. حلمى بدير

شهد العالم منذ نحو عقدين تغيرات متسارعة على كافة الجبهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى القوتين الكبريين ودول العالم الثالث . وربما تكون البداية أزمة الشرق الاوسط فى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وماترتب عليها من ارتفاع مذهل فى اسعار البترول الخام على المستوى العالمى . مما دفع بالدول الصناعية الكبرى لاعادة جدولة سياساتها على الصعيدين المحلى والدولى . وعلاقاتها بغيرها من دول العالم وماترتب على ذلك من تأثير مباشر على الأفراد العاملين وغير العاملين فى كافة نشاطاتهم البشرية.

وماليثت قوة الشرق الموازنة تغير فى سياساتها حتى كانت «البيروسترويكا» و «الجلاسنوست» التى شجعت فى رأيى على تعرية الكثير من الممارسات الشيوعية فى عقر دارها . وبدأت تتحقق رؤى عدد من المنشقين الكبار بدءا من «بوريس باسترناك» فى رائعته «دكتور زيفاجو» وانتهاء بسولجنتسن فى «أرخبيل الجولاج» و«١٤ أغسطس» مرورا بكل المنشقين ايفتوشنكو ومايكومشكى وشلوخوف من شعراء وروائيين . وبدأت تخرج عبر الستار الحديدى «الذى انشأه ستالين» اول مرة اثناء حكمه واستمر على نحو أو آخر حتى جورباتشوف بدرجات متفاوتة بدأت تخرج عبره حكايات وروايات وقصص واقعى يفوق الخيال . قد يكون وراءه الاعلام الراسمالى الغربى يضخم فى دلالاته واحداثه وقد يكون وراءه حقائق لاتصدق حتى اننا نبحث عن مبرر واحد للحد من واقعيتها.

وتفككت عرى الشرق المنهار .. وظهرت على السطح «عرقيات» تطالب بالاستقلال و«عقائديات» تطالب بدولة مستقلة لها هنا او هناك ... وسعدت الراسمالية الغربية بما آل اليه حال غريمتها الكبرى وانحسرت الأمواج العالية لتخلف وراءها قوة واحدة على الساحة تحاول تزعم مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى والتى تتأبى على الانصياع . ومن ثم بدا يبدو على السطح وكأن الولايات المتحدة سوف تترك ساحة الزعامة لتكتفى بالمشاركة فى المشاكل الدولية التى تمس مصالحها مباشرة دون ضرورة لمشاغل اخرى بقضايا اخرى لاتعود عليها بنفع من اى نوع فهى مطمئنة الآن على الأقل انه لا شريك لها حاليا فى تزعم الساحة الدولية

ولم يكن للعالم العربى دور فى شئ بل يبدو كأنه لايطمع فى دور من أى نوع على الساحة الدولية اللهم إلا أن يحافظ على مكاسبه البترولية بأية وسيلة ممكنة ، واكتفى أيضا بدور المستهلك الرئيسى لكافة السلع والمنتجات الصناعية والاستهلاكية واحيانا الثقافية.

ولم يلبث الوطن العربى ان وقع فى براثن عدد من الانقسامات والتوزعات السياسية والفكرية دون مبرر واحد يقنع . بل وبدأت تثور فى الباطن مقولات عرقية تحاول اثبات تفوقها على غيرها . واختفى عنصر التوحد الذى كان قائما على العروبة أو الاسلام وبدأت نزعة خفية غير معلنة تتحدث عن المصرية او المغربية أو الخليجية او الشامية . وكان انتماءاتها تعود بها ابعد من بدء الدولة الاسلامية تجتر امجادا قديمة ، وتحاول ان تؤسس على دعائمها هويتها المعاصرة مرورا بالعروبة او بالاسلام لابأس ولكن الأخطر الا يحدث هذا المرور.

وانحسرت حدة «الخطر الاشتراكى» وهللت لهذا كل القوى حتى بعض القوى التى كانت تدافع عن المحاسب الاشتراكية ، واستخدمت الراسمالية الغربية سلاح العقيدة لتشكك فى مدى اكتراث الاشتراكية بالدين ووجدت فى هذا الاسلوب وسيلة مثلى للقضاء على «الفكر الاشتراكى» قضاء مبرما ، على المستويين العالمى والمحلى وإن كانت ظلت تستعير منه نظما لم تعد تستطيع التراجع عن تطبيقها ولم تجد ضررا فى استمرارها مثل حقوق العمال ومكاسبهم ، ومظلة التامينات الاجتماعية ، وتامين البطالة والتامين الصحى ومجانية التعليم أحيانا الى غير ذلك.

ومع ذلك فقد اصطنع الفكر العربى المعاصر عدة قضايا بديلة ، بين «الإسلامية والتغريبية» تسمع صداها فى اتهام «بالعلمانية» احيانا أو «التطرف الدينى» احيانا فى الوجه المقابل . واستثرعت الخلافات بين ماهو حديث وقديم ، او معاصر واصيل او متغير وثابت .. وليس هناك اتفاق محدد حول مايمكن ان تدل عليه هذه المفاهيم ، او اين تبدأ واين تنتهى . ولكنها خلافات تنطلق فى الأغلب الأعم من ضبابية شديدة فى الرؤية نجمت عن احداث عالمية غير متوقعة خلال عقدين كاملين اختلت خلالها كافة الموازين على كافة الأصعدة حتى اننى اشك أحيانا فى ان هناك سياسات عالمية بالفعل وان الحادث هو من قبيل «الفعل ورد الفعل» على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والفكرية ، وان المحرك العالمى شبه الوحيد هو العامل الاقتصادى.

ولا أغالى إذا قلت إن العامل الاقتصادى وراء متغيرات الثقافة المعاصرة محلية او عالمية اردنا ذلك او لم نرد ، هو محرك فاعل فى درجة حميمية «التعبير الأدبى» هو ايضا منطلق التفكر والتعبير وادواتهما .



لقد ظهرت فى العقدين الأخيرين ظواهر فنية وادبية عدة بعضها القليل مصقول ومقبول وله قيمة فنية وادبية رفيعة ، وبعضها الكثير تتخبط الرؤية فيه ، بل وتتخبط الأشكال البنائية حتى انك لاتجد مبررا واحدا احيانا لفكرة ما ، او لشكل فني ما.

الأدب محاولة لتفسير الواقع الحياتى فاذا استشكل فهم هذا الواقع فماذا يمكن ان نتوقع من رؤية النص ؟ وللأسف الشديد وجدت الكثرة المتخبطة فى ضبابية الرؤية منفذا ضخما أسموه «الحداثة» لكى يكون وسيلتهم للهروب من اشكاليات الافصاح عن هوية افكارهم ورؤاهم وأشكالهم الفنية ، ولهذا فلقد اصطدمت «الحداثة» بعدة مقولات ليست منها ، ولا يمكن ان تؤسس لبنة فنية فى اطارها . بل لقد التبس الأمر على كثرة يفترض أنها من كبار المثقفين والاكاديميين فلم يحاولوا التعرف على مدلول الحداثة . ربما لانهم وجدوا فيه مشقة تحملهم عبئا لايقدرون عليه . ولهذا بداوا فى الهجوم عليها واستغلال البنيات الضعيفة التى تزعم انتسابها لها من أعمال فيه لكى يؤسسوا عليها رفضهم لمدلولاتها التى لم يتبينوا حقائقها الأولية. وفى المقابل ركنوا «لاجترار» اقوال السلف . وكان لابد من وصفهم بانهم «السلف الصالح» حتى يبدو وكان «الخلف طالح» وهم لايقولون لك من هو هذا السلف ؟ أيدخل فيه رجال الأدب والشعر والتفلسف والعلماء من العرب الاوائل ؟ ام هو مقصور على رجال الفقه ؟ وايهم ؟ أيقصدون فقهاء السنة ام الشيعة أم الخوارج ام غيرهم ؟ ولماذا اختلفوا اذن وتفرقوا شيعا قديما وحديثا ؟ ليست هناك اجابات لهذا ولكنها وسيلة لهروب من واقع المأزق الثقافى المعاصر . وكاننا امام طفل خرج فجأة الى شارع مبهر من شوارع مدينة حديثة فلم يلبث أن بهرته الأضواء فارتعد وخاف وعاد فزعا لحضن امه.

المأزق الثقافى المعاصر يحتاج الى مواجهة حاسمة ، لمحاولة البحث عما يتوافق مع موروثاتنا وما يتفق مع معتقداتنا ومايفيد فى تقدم صيغ الخطاب الأدبى المعاصر واساليبه الفنية. ولقد انعكست هذه الأزمة الفكرية ايضا على تنويعات الاشكال الأدبية ، ولاننسى أن قدرا من هذه التنويعات قد حدث فى أعقاب الحرب الأولى ربما إحساسا بإفلاس الموروث الأوروبى فظهرت الموجات شبه فوضوية فى الفن التشكيلى ولكنها سارعت بتنظيم صفوفها ، والتعمق فى فلسفتها حتى ظهرت الدادائية والتكعيبية والوحشية والسيريالية وماشابهها واستعار الأدب رؤاه منها فكانت حركات الوجوديين والعبثيين واللامعقوليين ... يربطها جميعا مايعرف بالروح العام للعصر.

ربما يمر العالم الآن بشيء من هذا .. وربما تتبلور هذه الاتجاهات عن فلسفات ورؤى خاصة . ولكن سيبقى فى النهاية هذا السؤال الضخم أين دور الفكر العربى ؟ خاصة واننا امام شعور عام بان المستقبل للمرئى والمسموع دون المقروء □

(كاتب هذا المقال ، استاذ بكلية الآداب . جامعة السلطان قابوس . سلطنة عمان □ .



الفوضى الدولية الجديدة(*)

جورج قرم

مستشار قانوني واقتصادي ومالي

- ١ -

تمر الظروف الاقليمية والدولية، في المرحلة الراهنة، بصعوبات وإشكالات بالغة التعقيد والحقيقة أن لبنان، كالعادة، لعب دور المختبر الطليعي للفوضى الدولية التي أصبحت تدريجياً تعم بعض مناطق العالم (وليس كلها) وتُنذر بمزيد من التفاعل في مناطق أخرى لعب لبنان الدور الطليعي لأن على مدار سنوات التدمير والعنف الطويلة لم يكن أحد يعلم حقيقة إذا كان الاضطراب والقتال بين أبناء الشعب الواحد أو بين اللبناني والفلسطيني، وهما من أصل عربي واحد، اضطراباً وقتالاً من أجل تحرير فلسطين ام من أجل محاربة الاستعمار الامريكي؟ ام من أجل تأكيد استقلال لبنان عن أية قوة خارجية؟ ام من أجل ازالة النظام الطائفي ومحاربة الانعزالية المسيحية اللبنانية وتحقيق العدالة الاجتماعية؟ ام من أجل مناصرة المسلمين في لبنان وإنشاء دولة اسلامية؟ ام من أجل تأمين الحماية لنصارى لبنان ومساعدتهم على إنشاء كيان حضاري مسيحي في الشرق؟

وإذا لم يكن لديّ، وربما لديكم، جواب قاطع وسهل وبسيط حول السبب الرئيسي لهذا القتال المدمّر الفوضوي، فإنني أرى كما ترون نتائج هذه الفوضى في زمن السلام، ويمكن تلخيصها في السمات الرئيسية التالية

١ ـ ظهور حالات مذهلة من التفاوت في الثروات والمداخيل تشبه رواية خيالية.

٢ ـ تقوية النظام الطائفي وتعزيزه مؤسسياً بحجة إزالته تدريجياً.

٣ ـ ضعاف وتهميش الدولة والاختلاط شبه المطلق بين المصالح الفردية وإدارة أجهزة الدولة

٤ ـ انهيار العمل السياسي المنظّم بالرغم من كثرة الكلام حول الديمقراطية والتعددية.

(*) في الأصل محاضرة القيت في دار الندوة في بيروت بتاريخ ١٤ تموز/ يوليو ١٩٩٤.



ـ عمليات المضاربة على العملات في أسواق القطع العالمية والمحلية خاصة في ظروف تعميم نظام القطع العائم وتحرير أنظمة القطع وتطوير أساليب التحويل النقدي بالالكترونيات الحديثة، والمثال على النجاح في هذه العمليات هو الثري المشهور جورج سورس Soros.

ـ عمليات التهرّب من الضريبة حتى في الدول الصناعية الكبرى، وإيداع الأموال المهرّبة في الفراديس الضريبية التي انشأها النظام الراسمالي نفسه.

هذه الفئة من الأثرياء الجدد، وقد تبلغ ثروتها ١٥٠٠ و٢٠٠٠ مليار دولار أي نفس الدخل الوطني الأمريكي (منها أكثر من ٥٠٠ مليار عائدة إلى بعض رجال الاعمال العرب الجدد) اصبحت تموّل نشاطات الأحزاب السياسية الكبرى في الدول، حتى المتقدمة منها، وهي تعيش كجزء لا يتجزأ من فئة السياسيين في العالم، وهي التي لعبت ايضاً دوراً بارزاً في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بتمويلها حركات يمينية متطرفة في أمريكا اللاتينية في البداية، ثم حركات دينية مسيحية في أوروبا الشرقية، ثم الحركات الاسلامية، خاصة في إطار سدّ النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط ووسط أوروبا. وقد كشف مؤخراً الكثير من الفضائح المالية ـ السياسية في كل من ايطاليا وفرنسا هذه الظاهرة المرضية الكامنة في علاقة رجال السياسة برجال المال الجدد والبعض منهم من العالم الثالث (وايضاً في أمريكا مع الايران غايت Iran Gate) إن تراكم هذه الثروات التي لا يطال مردودها المالي والنقدي أية ضريبة لهو عامل مؤثر للغاية في السياسات المحلية والدولية، وإن أصحاب الثروات قد أصبح لهم نفوذ سياسي واسع دون محاسبة أي جهاز من اجهزة التمثيل الديمقراطي، كما أصبح لهم نفوذ عميق على وسائل الاعلام السمعية والبصرية وعلى الصحافة ودور النشر. وإذ يبقى الكثير منهم وراء الكواليس أصبح البعض يدخل الحلبة السياسية مباشرة بهذا الثقل الذي لا يقهر. ولا أقول ذلك متأثراً بالتجربة اللبنانية فقط، بل إن الأمثلة عديدة في العالم، وخاصة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، حيث يسعى رجال المال الجدد باستلام مقاليد الحكم. وظاهرة رئيس الحكومة الايطالي ـ وإن كان هو شخصياً على رأس العديد من المؤسسات الانتاجية ـ تعود إلى المناخ نفسه، وهو مناخ الراسمالية المنتصرة عالميا على الأنظمة الشيوعية وعلى الأنظمة الراسمالية الصناعية الوطنية التقليدية. كما هناك ظاهرة برنار تابي Table.

٢ ـ هذه الراسمالية المالية المنتصرة هي العامل الجديد الثاني الذي ترتكز عليها الفوضى الدولية. ونعني هنا بالراسمالية المالية هذا التحالف بين كبريات الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف العالمية وفئة رجال المال الجدد التي اتينا على ذكرها، والتحالف هذا يسعى إلى احتكار الاقتصاد العالمي خاصة في مجالات الصناعات الحديثة مثل الالكترونيات السمعية ـ البصرية، وفرض هيمنته على الدول وتهميش دورها الاقتصادي. والحقيقة أن الدول الراسمالية الرئيسية تساند هذا التحالف وتعمل على توسيعه في إطار عمليات الخصخصة، إذ تتنازل بذلك الدول، الواحدة تلو الأخرى، عن مقوماتها الاقتصادية تمشياً مع عقيدة الليبرالية الجديدة الاقتصادية.

٣ ـ المدرسة العقائدية الجديدة هذه نقيض الليبرالية الكلاسيكية التي تقول بضرورة محاربة الميل الطبيعي في الأنظمة الاقتصادية نحو الاحتكار وضرورة تأمين الدول تعادل الفرص أمام الجميع في المنافسة وتأمين شفافية المعاملات الاقتصادية والمالية في الأسواق. ولنتذكر أن الليبرالية الاقتصادية الكلاسيكية كانت قد تطوّرت بشكل حاسم تحت ضغط منافسة النموذج السوفياتي وشتى أنواع العقائد الماركسية، داعية إلى مزيد من تدخل الدولة في الاقتصاد لتأمين العدالة الاجتماعية من جهة ولتفادي ازمات الانكماش الاقتصادي المتكررة التي تولدها سياسة ترك آليات



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ كتوبر ١٩٩٥

جورج قرم/٥

٥ ـ انهيار آليات اقتصاد السوق وزوال فوائد المنافسة الحرة، بالرغم من كثرة الكلام على مزايا المبادرة الفردية والنظام الاقتصادي الحر.

٦ ـ انهيار الثقافة السياسية المبنية على مفاهيم واضحة وعلى عقائد متمحورة حول مفاهيم الصالح العام أو الصالح المجتمعي وحول الخير والشر، واستبدال الثقافة السياسية بالضجة الإعلامية المستمرة عبر الوسائل البصرية. فالدعاية حول مسحوق أريل لها الاهمية نفسها، إذا لم نقل اكثر من الخبر السياسي الهام، والخبر السياسي التافه قد يكون له اهمية اكبر من الخبر السياسي أو الاقتصادي الهام.

٧ ـ همّ الناس اليومي في هذه الظروف يقتصر على البحث عن لقمة العيش في حالة الفقر، وعلى البحث عن زيادة الإفراط في الاستهلاك البذخي في حالة الغنى. وفي الحالتين يواكب هذا الهمّ المادي اضطراب نفساني عميق يتمحور حول البحث إما عن هوية عرقية أو طائفية أو مذهبية أو اقليمية ضيقة أو عن هوية دينية أشمل وأوسع من الهوية القومية أو الوطنية التقليدية.

ـ ٢ ـ

هذه السمات اللبنانية الأبية هي في الحقيقة السمات نفسها التي نراها تتعمم في مناطق واسعة من العالم، وهي تدلّ على زوال تدريجي لنظام القيم المبني على فلسفة الأنوار وما تولّد عنها من نظام عالمي بدأ بالثورتين الأمريكية والفرنسية ويبدو أنه على وشك الزوال منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار النظام الدولي المبني على ثنائية القوى والنموذج الحضاري، أي الليبرالية والماركسية.

إن النظر بإمعان إلى النموذج اللبناني الحالي، بموذج السلام غير المستقر وغير المكتمل، له فائدة كبيرة، إذ يُعطينا صورة ـ وإن كانت كاريكاتورية ومكبّرة ـ عن مكوّنات الفوضى الدولية الجديدة. فالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية في السنين الخمس عشرة الماضية تشير بوضوح إلى بروز عوامل جديدة في تسيير السياسة والاقتصاد، وسنسعى هنا إلى استخلاص أهمها قبل أن نربط بروز هذه العوامل بانهيار فلسفة الأنوار.

١ ـ تكوين فئة من الأثرياء الجدد ذات الثقل الدولي في ظروف سنين معدودة تجمّعت لديهم الثروة في إطار علاقات شخصية مع كبار رجال السياسة في العالم وذلك في ميادين مختلفة لا علاقة لها بالانتاج والاختراع العلمي أو الصناعي، نذكر منها بشكل خاص

ـ تجارة المخدّرات والأسلحة؛

ـ اقتطاع حصة ضخمة من الريع النفطي أو الريع على المواد الأولية في حقبة السبعينيات حيث زادت أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى بشكل غير طبيعي تحت وطأة تسارع التصنيع في الدول المتقدمة صناعياً؛

ـ تفشّي عمليات الفساد والرشوة في التعامل بين القطاع الخاص والقطاع العام؛

ـ عمليات تهريب العملة والبضائع في كل الدول العاملة بنظام مراقبة القطع وفرض الرسوم الجمركية العالية أو فرض نظام حصص الاستيراد؛

السوق تعمل دون مراقبة وتوجيه من جهة أخرى. اما الليبرالية الحديدة فهي تطالب بتهميش دور الدولة في الاقتصاد بشكل مطلق ونظري وترك الأسواق حرة بالشكل المطلق، على أن يتدخل المصرف المركزي وحده للتأثير في تطور الكتلة النقدية عن طريق الية واحدة هي زيادة أو نقصان سعر الفائدة. كما تطالب بخفض الضرائب المباشرة تشجيعاً لتراكم الرأسمال المالي، وتطالب أيضاً بإلغاء الحد الأدنى للأجور وتخفيض الحمايات الاجتماعية والصناعية التي تمنحها الدول. ومن جراء تطبيق هذه السياسات، وزيادة نسبة الفوائد عالمياً، خاصة في حقبة الثمانينيات وقعت معظم الدول ـ حتى المتقدمة منها ـ في مديونية مفرطة واصبحت خدمة الدين العام تستنزف نسبة كبيرة من موارد الدولة. والمستفيد الأكبر من زيادة المديونية هذه هو الرأسمالي المالي الموصوف اعلاه

٤ ـ هذا التخبط الاقتصادي رافقه تخبط سياسي عام ساهم في نشر جو من الإحباط والشك لدى عدد واسع من السكان عالمياً في إمكانية تحسين مستقبل و بوضعهم في حالة من الاطمئنان والازدهار. ومن أهم عوامل هذا التخبط السياسي هذه المفارقة في تصرف الدول الراسمالية الكبرى التي تشجع تقوية التكتلات السياسية والاقتصادية مثل منطقة التبادل الحر (Nafta) في امريكا أو الاتحاد الأوروبي من جهة كما تشجع في الوقت نفسه تفتت الكيانات السياسية، كما حصل بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، او تسد محاولات تكوين تكتلات قومية، وهو ما سعى العرب إليه على مرّ هذا القرن دون جدوى. أما العامل الآخر فهو هذا الاستعمال الحرفي والكاذب للقانون الدولي على هوى الدولة الأمريكية وحلفائها. ونحن في الشرق العربي ضحية الأولى لاستغلال القانون الدولي ابتدع الاستغلال لإنشاء الكيان الصهيوني بشكل اصطناعي وحماية توسعه واحتلالاته وتدمير كيانات عربية أخرى و... ـ ه بغض عن استغلال الدول الديمقراطية لأسمى قضية وهي قضية حقوق الانسان بما فيها حقوق المرأة استغلالا منحرفاً حسب الحاجة الآنية لسياسات الدول الديمقراطية الكبرى. أضف إلى ذلك ما تقوم به الصحافة العالمية والوسائل السمعية ـ البصرية من تبسيط في شرح النزاعات على أنها في معظم الأحيان نزاعات محض داخلية بين مذاهب دينية أو قبائل او أعراق تتقاتل في ما بينها بشكل عفوي وفطري لأنها ـ حسب الإدعاء ـ لا يمكن أن تتعايش ولا تحسن أساليب الحياة الديمقراطية. فالتبسيط في شرح قضية البوسنة على أنها مجرد نزاع عرقي ـ ديني بين مسلمين وصرب مسيحيين من مذهب الأرثوذكسية، وان لا دخل لأحد من الجوار القريب أو البعيد في الموضوع، هو التبسيط نفسه الذي شهدته الساحة اللبنانية عندما كانت تتلخص القضية في الإعلام الدولي والعربي أحياناً بأن في لبنان قبائل مسلمة وقبائل مسيحية تتقاتل لمجرد أنها مسلمة ومسيحية. ومن الطبيعي أن يتعاطف مسلمو لبنان مع الفلسطينيين، فهم مسلمون، وأن يسعى الغرب وهو مسيحي إلى التعاطف مع المسيحيين إذا أمكن ذلك دون اثارة شعور المسلمين في العالم

٥ ـ إن تمادي الدول الديمقراطية الكبرى في التحليل الديني والعرقي للأحداث العالمية أصبح في الحقيقة سمة رئيسية من الفوضى الدولية الجديدة. وهذه ظاهرة تعمّمت عالمياً (البرهمان والمسلمين في الهند) بعد الوهن الذي أصاب حركة عدم الانحياز التي كانت تطرح مشاكل السياسة الدولية في إطارها العقلاني وبالتالي العلماني. ومما ساعد أيضاً على تعميم هذه الظاهرة استعمال الدين في المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة كما اشرنا إليه سابقاً. وقد وصل الوضع هذا إلى درجة أن الغرب اصبح يرى نفسه كحارس ووريث للحضارة المسيحية ـ اليهودية، وهذه مقولة جديدة تماماً في المفردات السياسية. إذ كان حتى بداية السبعينيات يصف نفسه بأنه وريث الحضارة اليونانية ـ الرومانية، وهذا أيضاً كان مقولة أسطورية وظيفتها إبعاد الاستغلال الديني



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ أكتوبر ١٩٩٦

عن شؤون الحكم وتثبيت دعائم الديمقراطية. إن ظاهرة تقوقع الغرب على هوية دينية لهو امر بالغ الخطورة، بالإضافة إلى كون المقولة الجديدة المستعملة تتصف بتناقض حاد. إذ إن اليهودية والمسيحية بقيت على مسار تناحري حاد على جميع الأصعدة، وعلى مرّ العصور، فما هو هذا الزواج الحضاري الغريب؟ وهل ان هذه الكتلة الجديدة موجهة ضد كتلة اسلامية. وهل هناك من كتلة اسلامية غير ما تعرره الدول الكبرى من نظام دولي موضوعي يولّد الإحباط شمالاً وجنوباً؟ ما هو هذا الحلف بين ١٣ مليون يهودي حسب اخر احصاء في العالم وأكثر من مليار مسيحي لمواجهة اكثر من مليار مسلم؟

- ٣ -

لهذه الأسباب قلت سابقاً إن الفوضى الدولية الجديدة ناتجة من انهيار قيم فلسفة الأنوار في العالم. وليس لنا المجال هنا لتأريخ هذا الانهيار التدريجي. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن التناقض قد لفّ منذ البداية الأنظمة الثورية الليبرالية المتولدة عن فلسفة الأنوار، فلم تلغ الليبرالية فوراً نظام الرق بل استمر وتوسّع هذا النظام حتى الحرب الأهلية الأمريكية. كما لم تؤمّن الليبرالية العدالة الاجتماعية إلّا تحت ضغط الافكار الماركسية ـ وهي ايضاً وليدة شق آخر في فلسفة الأنوار ـ ومن ثم إقامة دولة الاتحاد السوفياتي على أنقاض الامبراطورية القيصرية الروسية. هذا، وكما نعلم جيداً في هذه المنطقة من العالم فإن الليبرالية تمادت في شنّ الحملات الاستعمارية وفتح البلدان عنوة، وحرمان شعوبها من الحرية. أنا لا أقول ذلك للتقليل من شأن الليبرالية، خاصة وأن هذا النظام هو الذي كان دائماً قابلاً للتطوير نحو الأحسن وإصلاح ذاته تحت ضغط تطور فلسفة الأنوار العقلانية وميلها المستمر إلى النقد الاجتماعي، وإلى تصور ووضع أنظمة سياسية واجتماعية جديدة. وقد تميزت آخر مرحلة من النظام الدولي المبني على فلسفة الأنوار بهذا التناقض الكبير بين المنظومة الرأسمالية والمنظومة الاشتراكية، وكلتا المنظومتين المتناحرتين متحدرتان من منبع فلسفي واحد، أي الإيمان التنويري بإمكانية تقدم البشرية المستمر عن طريق تقدم المساواة بين كل انسان، بغض النظر عن دينه وطائفته وعرقه ومهنته. وبالرغم مما تمارسه بعض الأنظمة السياسية من قهر وكبت لشعوبها أو من استعمار لشعوب أخرى مستضعفة. ومن الجوانب الايجابية للصراع بين الأنظمة الاشتراكية والأنظمة الليبرالية الرأسمالية هذه المنافسة في تأمين الحمايات الاجتماعية لكل افراد المجتمع وتأمين تعادل الفرص في كسب العيش عن طريق تطوير الأنظمة التربوية وتقديم الخدمات الصحية مجاناً إلى المواطنين.

وقد نتج من هذا الصراع تقوية دور الدولة حتى في الأنظمة الأكثر ليبرالية. وقد أصبح ينظر إلى الدولة تمشياً مع مبدأ هيغل على انها وسيلة لزيادة العقلانية في تنظيم المجتمع، وكذلك وسيلة لتحقيق كمالية التاريخ. وقد أصبحت الدولة القومية العلمانية النموذج شبه الكوني وإن حرّفت النازية والفاشستية وظيفة الدولة بجعلها أداة قمع وحرب ونشر عقائد مخالفة تماماً لمبادىء فلسفة الأنوار في مساواة الأفراد والشعوب. وهناك عنصران سياسيان هامان لعبا دوراً في انحطاط الأنظمة الرأسمالية المتطورة بالرغم من تفوقها على الأنظمة الاشتراكية

١ ـ استغلال الدين في المرحلة الأخيرة من الصراع بين نظامي الرأسمالية والاشتراكية.

٢ ـ استنفار جميع القوى الهامشية في المجتمعات للتصدّي للكتلة الشيوعية، وأعني بالقوى الهامشية كل العناصر العاملة خارج أطر شرعية الدول حسب مبادىء فلسفة الأنوار، مثل القوى



اليمينية المتطرفة وبقايا القوى الفاشستية والمافيا وتجار المخدرات والأسلحة، وكذلك اللجوء إلى الانقلابات العسكرية اليمينية المتطرفة، كما حصل في أمريكا اللاتينية بشكل خاص.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى الظاهرة الاكثر خطورة وهي ظاهرة بروز الصهيونية في أواخر القرن الماضي وهي وليدة استمرار القوى اليمينية المتطرفة في رفض مبادىء فلسفة الأنوار، ولا حاجة هنا إلى التذكير بقضية دريفس Dreyfus في فرنسا وهي التي كانت الشرارة الأولى في إشعال قومية مبنية على الدين بالرغم من الاختلاف الهائل الحضاري واللغوي بين اليهود القاطنين دولاً مختلفة والمتجدرين في ثقافات تلك الدول. ولم يكن ليُكتب النجاح للحركة الصهيونية نظراً لضحالتها في أول الأمر لولا استغلال الظاهرة من قبل انكلترا لأغراض استعمارية واضحة ولولا محاولات إبادة اليهود في أوروبا خلال العهد النازي، وأخيراً إدخال دولة إسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي في الحرب الباردة. هكذا أصبحت إسرائيل دولة إقليمية عظمى تعمل لمصلحة المنظومة الليبرالية الرأسمالية بالرغم من كونها دولة دينية، شرعيتها الدولية مبنيّة على نص التوراة وليست مبنية على مبادىء فلسفة الأنوار وما تولّد عن هذه الفلسفة من أنظمة رأسمالية أو اشتراكية وقوانين دولية لها الطابع العلمانيّ الوضعي.

ويجب هنا ألاّ تفوتنا ملاحظة هامة تتعلق بالتراث البروتستنتي في إشعال الثورات الليبرالية، فالثورة الإنكليزية، ثورة كرومويل Cromwell، هي ثورة قامت ضد الملكية مستندة إلى مبادىء دينية، كما أن لوثر اقام ثورته ضد الكنيسة الكاثوليكية والبابوية بادعاء العودة إلى الأصول الدينية. وقد تطورت الثقافة البروتستنتية على خلاف الثقافة الكاثوليكية على أساس العودة إلى النصوص التوراتية، وربط مبدأ الحرية بتقوية المؤسسات الدينية بطابعها التشبيري والتعددي. ولم تعرف الثقافة الانكلو سكسونية الحديثة المبنية على البروتستنتية العلمانية الحادة التي عمّت بعض الدول الكاثوليكية مثل فرنسا على اثر شخصيات مثل سبينوزا اليهودي أو فولتير وروسو وبشكل عام معظم الموسوعيين.

لذلك قبلت كل من انكلترا ثم أمريكا بروز الصهيونية كظاهرة طبيعية، خاصة لما في التوراة من أهمية في التراث البروتستانتي، هذا بالإضافة إلى الفوائد الضخمة التي حصل عليها كل من انكلترا ثم أمريكا في سياساتها الدولية، وبسط نفوذهما في الشرق الأوسط من جراء انشاء الكيان الإسرائيلي. وقد تجمعت لدى إسرائيل من جراء ذلك كل من شرعية توراتية هامة ومصالح سياسية رئيسية للعالم الحرّ.

أما الدول الليبرالية ذات التراث الكاثوليكي فقد تأخر لديها الحماس تجاه الظاهرة الصهيونية، بل كانت الصهيونية ظاهرة اثارت الريبة وزيادة معاداة السامية، ولم تنقلب الأمور لديها إلا بعد انهيار النازية واكتشاف مدى الضرر الذي ألحق باليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ثم الدخول في الحرب الباردة إلى جانب أمريكا التي أصبحت تقود العالم الحرّ ضد الكتلة الشيوعية.

ومن الملفت للنظر ايضاً ما نراه في الدول الانكلوسكسونية من عدم معاداة الحركات الإسلامية الأصولية أو الأنظمة الإسلامية المتطرفة طالما لم تُبْد عداءً حاداً ومتواصلاً ضد المصالح الغربية في العالم، بل في بعض الأحيان التعاطف مع الحركات الإسلامية وفتح باب اللجوء السياسي لقيادة الحركات المضطهدة. فالتراث البروتستنتي، كما ذكرنا ـ لا يرى في الدين عنصراً يجب إبعاده عن الحياة السياسية، وذلك على خلاف التراث الكاثوليكي العلماني. ومما لا شكّ فيه



المصدر : المستقبل العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : اكتوبر ١٩٩٦

ان قيادة أمريكا للعالم اليوم بعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي يساهم في انهيار أسس العلمانية بما فيها مفهوم الدولة القومية العلمانية، وذلك بعد زوال علمانية الدولة الاشتراكية التي كانت تمادت في اضطهاد الشرائح الاجتماعية التي ارادت التمسك بتقاليدها الدينية، وبذلك أساءت إلى مفهوم العلمانية.

كما أن انتصار أمريكا والراسمالية الأمريكية على الاشتراكية يعني أيضاً انهيار أسس دولة الحمايات الاجتماعية (بالرغم من محاولات الرئيس كلينتون إصلاح نظام الحماية الاجتماعية في أمريكا لتقويته وتوسيعه)، فنظريات الليبرالية الاقتصادية الجديدة الآتية من الجامعات الأمريكية تكتسح العالم، وينتج من ذلك دون أية معاكسة جدية ما وصفته في الجزء الأول من هذه المحاضرة، بظواهر انحرافات اقتصادية خطيرة. انتهت الحرب الباردة، لكنّ الظواهر الشاذة التي تميّزت بها أخر مرحلة لهذه الحرب تستمر، بل تتصاعد وتتعمم على الصعيد العالمي. «واللّبننة» أصبحت نموذجاً عادياً جداً يزيد عدد أمثلته يوماً بعد يوم (أفغانستان، الجزائر، الصومال، رواندا، أنغولا، العراق، القضية الكردية في تركيا، البوسنة).

هذه الفوضى الدولية نعانيها في الوطن العربي ونتأثر بها تأثراً بالغاً، فنحن عائشون في نوع من التفاهة والفراغ الفكري والحضاري، وفي غياب البديل كما يقال ويشاع في كل لحظة، وتنقل إلينا السي ان ان CNN ومحطات تلفزيونية أخرى يومياً الصور الباعثة على اليأس وشعور الإحباط التام صور قصف بغداد ولبننة العراق كما قصفت بيروت في الماضي وتمّ تشتيت البلاد، صور شمعون بيرز يرحب بعودة عرفات في غزة، وكلام رابين لتأييد منظمة التحرير وشجب منظمة حماس، صور حفلات الاغتيال التي تجري في الجزائر بينما تقيم تونس خطوطاً هاتفية مع إسرائيل وتفتح إسرائيل مكاتب للتمثيل التجاري في المغرب، ثم صور قصف عدن، إلى آخره من المأساة التي لا حاجة إلى سردها كاملة. ويشعر كل واحد منا بأنه متفرج على الأحداث لا غير، عليه أن يؤمّن أولاً وأخيراً لقمة العيش ويحلّ مشاكل الحياة اليومية التي لا تحصى. ويتساءل الكثير ما هو الموقف الذي يمكن أن يُتخذ في المجالس الخاصة والعامة مع العلمانية أو ضد العلمانية، مع غزة وأريحا أم ضدها؟ مع الطائف أو ضد الطائف؟ مع الراسمالية المالية الجديدة أم ضدها؟ وإذا استكبر أحدٌ الوقوف ضد هذه الأمور الواقعة مئة بالمئة، فما يجب أن تكون نسبة المعارضة لكن لا يعيش الإنسان بالعزلة التامة عن محيطه في غياب «البديل»، هذا البديل الشهير المجهول الهوية والملامح؟ هل نقف مع الحركات الإسلامية أم ضدها؟ وكيف يحسم الموضوع؟ فالخطاب الإسلامي في أمور السياسة الدولية خطاب صريح وجريء في كثير من الأحيان، أما الممارسة الاجتماعية والسياسية والسطحية الفلسفية فهما مرفوضان من فئات واسعة من المسلمين ذاتهم؟ «بالله عليكم أعطوني البديل حتى أتمكن من التصرف والانطلاق»، هذه هي الصرخة التي نسمعها من الخليج إلى المحيط، ولا جواب عنها إلا سخافة وسوريالية صور السي أن أن ومئات الندوات والمحاضرات التي لا ينتج منها أي بديل. وأنا بطبيعة الحال لا بديل عندي، لا عصا فلسفية سحرية بيدي. غير أنني سأختتم هذه المحاضرة ببعض الملاحظات المبدأية حول قناعاتي ونظرتي إلى وضعنا في المنطقة العربية.

١ - إن المستقبل يُنذر بمزيد من التشتت والتشرذم في جوّ الفوضى الدولية الجديدة، وبمزيد من زج الدين والعرق في الصراعات المحلية والإقليمية والدولية تمشياً مع المناخ الثقافي المنتصر بعد نهاية الحرب الباردة؛



٢ ـ هذه الفوضى الدولية تسمح للفئات المالية الجديدة بتقوية نفوذها وبالحصول على مكاسب سياسية مكملة للمكاسب المالية والاقتصادية؛

٣ ـ يُستغلّ الدين أو العرق في الفوضى الدولية إمّا لتأجيج الصراعات وإضعاف تماسك المجتمعات أمام توسع حلف القوى المالية الجديدة بمراكز السلطة والقرار الدولية، وإما كعنصر مهادنة لضبط التناقضات الاجتماعية وشلّ القوى المعارضة للاتجاهات السياسية والاقتصادية الحالية. وإبطال حركة النقد الفلسفي والاجتماعي التي ولّدتها فلسفة الانوار.

٤ ـ إنّ فلسفة الأنوار بكل إخفاقاتها وتقصيرها كانت متابعة لحركة المدنيات الكبرى من مدينة بابل وسومر ومروراً بالحضارة اليونانية ـ الرومانية وبالحضارة العربية ـ الإسلامية إلى وضع مبادىء حرية الإنسان وضرورة تأمين تعادل الفرص والمنافسة الاجتماعية على قواعد أخلاقية شفّافة.

٥ ـ إن البديل الذي يجب أن نمشي عليه، هو عدم التنازل عن حقنا في النقد، نقد الدين كمؤسسة دنيوية مُدارة من قبل بشر وليس من قبل أنبياء. وكذلك نقد الأنظمة السياسية ونقد أمريكا ونقد ممارسات الرأسمالية المالية الجديدة، ونقد الأسس اللاعلمانية واللاعقلانية التي عليها بُنيت دولة إسرائيل ولها رمزية مركزية في صعود وهيمنة النظرة الانكلوسكسونية الفلسفية والدينية.

إن عدم ممارسة النقد تحت ضغط ظروف الفوضى الدولية الجديدة، وإنّ التخوف من المضي في العقلانية والرشد هما العاملان اللذان يؤديان إلى فرض شعار اللابديل. علينا بالعكس أن نسعى إلى تصور مختلف بل تصورات لمستقبلنا المُلبنن والمُبلقن إذا استسلمنا للإحباط والقنوط ولم نمارس النقد العقلاني.

٦ ـ في هذه الحركة النقدية علينا أن نعيد النظر في المفاهيم الفلسفية والسياسية التي أدخلناها في ثقافة النهضة العربية انطلاقاً من فلسفة الأنوار ذاتها. إن عبادة الدولة على الطريقة الهيغلية، وجعل الدولة بشكلها الحديث قمة العقلانية ـ أكانت الدولة القطرية أم الدولة القومية العربية التي لم تشأ لها الظروف بأن تتحقق ـ لهو أمرٌ بالغ الخطورة، وقد أدى ذلك في المنطقة العربية إلى شتى أنواع التهجم على الحريات السياسية والفلسفية. إن عبادة الدولة هي أيضاً المشكلة الرئيسية في الأنظمة الاشتراكية حيث تم إلغاء زخم القدرات الإنسانية الفردية، خاصة بعد زوال الفترات الثورية الأولى. إن عبادة الدولة ـ كما نظّر لها هيغل ـ لهي مشكلة كبيرة. وأنا أعتقد أيضاً أن مفهوم الدولة الإسلامية الحديث هو في كثير من جوانبه متابعة لعبادة الدولة كآلة سحرية لتأمين رفاه الإنسان. إنما الدولة ليست هذه الآلة السحرية، كما لم تكن الكنيسة المؤسسية آلة سحرية لمجرد كونها كنيسة، أو لم يكن نظام الخلافة الإسلامية آلة سحرية. فالحقيقة أن الدولة وأجهزة الحكم المجتمعي هي مجرد انعكاس لحالات حضارية وفلسفية. فإما أن تكون حضارة ما حضارة خلّاقة وإبداعية فيمكن أن تصبح الدولة أداة تقدم ورفاه (وهذا ليس فيه أيضاً حتمية تاريخية) وإما أن تكون الحضارة جامدة ومتقوقعة فتصبح الدولة بدورها أداة جمود وقمع. ويبدو أن حرية النقد والتعبير الفلسفي هي من أهم ركائز العمران، أما المجتمعات التي لا تتمسك بها فنهايتها الجمود والإنحطاط. وهذا ما أصاب الحضارة العربية في الماضي بعد ازدهارها المذهل في عصر الأمويين والعباسيين، وهذا ما قد يصيب اليوم الحضارة الرأسمالية الغربية نظراً إلى الانحطاط الفلسفي فيها وقمع روح النقد عن طريق هيمنة الوسائل السمعية ـ البصرية في حياتنا اليومية، والتقوقع حول قيم دينية وعرقيّة مقفلة.



٧ ـ لذلك، يجب أن نعمل للإفلات من هذا الجو الخانق الذي يؤكد تبعيتنا الثقافية المستمرة تجاه المركز الحضاري الغربي، ونبتعد عن أخذ الأمور بالتبسيط، فلا نجعل من التيار الايديولوجي الأجنبي تيار الأصالة، وندعي بأن روح النقد والفلسفة هو الدخيل على حضارتنا. الحقيقة إن خلط الحابل بالنابل في الرؤيا الفلسفية ـ الحضارية التي نعيش فيها أصبح مأساوياً ولذلك نتخبط في شعار اللابديل، وفي حالة جمود فكري وتفاهة اجتماعية وثقافية.

٨ ـ وفي نهاية المطاف يدخل عنصر آخر في الموقف الذي نتخذه من هذه الدنيا ومن الآخرة. ما هو سر العمران والانحطاط؟ فهل هناك حركة عقلانية للتاريخ، هل هناك حتمية تاريخية نحو الأفضل والتقدم المستمر، أم أن التاريخ مجرد دوران وانقلاب في أوضاع الشعوب والممالك لا يعلم سرها إلا الله؟ هذا هو الخط الفاصل بين الفوضى والعمران، وبين حكم الجبابرة والقياصرة، وحكم الحرية الانسانية.

المطلوب حقيقة اليوم أن نقول في هذه البقعة النابضة من الوطن العربي، في عاصمة لبنان هل نحن مع الحرية أو استسلمنا إلى من يدير ويؤجج الفوضى الدولية؟! □

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

ما الذي يشغل بال العالم..

..؟! انه انتصار الاقتصاد أساساً!

■ الجالسون على المقاهي السياسية والفكرية والصحافية في العالم العربي لديهم تصور زائف بالاهمية الذاتية، ينبع في معظمه من اعتقاد لا يشوبه شك بان منطقتهم تشغل مركز الكون، وان قادة ومفكري الدنيا لا يجدون ما يؤرقهم الا هم النفط وامن الخليج والمشكلة الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي المتفرع عنها وحركة القومية العربية، واخيرا الاصولية الاسلامية. وبالنسبة لهذه الاخيرة فهي تولّد لدى انصارها شعوراً لا يقل زيفاً بان مفاصل العالم لا تكف عن الارتعاش والارتجاف امام زحفهم المقدس الذي تبدو راياته مشرعة من افغانستان حتى المغرب، ومن قلب الاناضُول حتى القرن الافريقي. ومن هذا الشعور وذلك التصور يتولد لديهم إيمان عميق بالمؤامرة الكونية التي تحاك ضدهم كل يوم، وتستهدف اراضيهم وشعوبهم وثقافتهم ووحدتهم. والأمثلة على ذلك دوما جاهزة، من أول حرب الخليج، والمفاوضات العربية - الاسرائيلية، والحرب الاهلية في الصومال، وحتى مؤتمر السكان في القاهرة. ولا توجد ابدا مشكلة في التدليل على عدوانية العالم والغرب خاصة، طالما كانت هناك امكانية لصف العبارات والمقتطفات المتعلقة بمنطقتنا من الصحافة والاعلام الدوليين ومحاضر اجتماعات البرلمانات وتصريحات المسؤولين والتي لا يشتم منها الا روح العداء او الجفاء او الاثنين معاً، حتى ارتقت تصوراتهم واوهامهم الى مرتبة الحقائق المقدسة.

ولا يوجد ابعد من كل ذلك عن الحقيقة، او على الاقل عمّا لا تشهد به اجتماعات المؤتمر السنوي لمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، ومقره لندن والتي حضرها اربعمائة من المفكرين الاستراتيجيين العالميين ورجال السياسة السابقين والموجودين في السلطة، والذي انعقد في مدينة فانكوفر الكندية خلال الفترة من ٨ الى ١١ ايلول (سبتمبر) الماضي. في هذه المدينة الباسيفيكية الساحرة، وكما هي العادة في الاجتماعات السنوية للمعهد، نوقش اهم القضايا التي يعتقد انها ذات الاولوية والالحاح على المستوى الاستراتيجي الدولي، والتي شغلتها خلال العقود الماضية امور الحرب الباردة وما يتعلق بها من سباق للتسلح والصراعات الاقليمية التي يتنافس فيها العملاقان الاميركي والسوفياتي. وللقادمين من الشرق الأوسط كان التصور ان «صراع الحضارات» والخوف من «الخطر الاخضر» والهيمنة على العالم الثالث حتى قطع دابر سكانه، سوف تكون قائمة الاعمال وموضع المناقشات. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وانما وضح منذ اللحظة الأولى ان الدنيا في العقد الاخير من القرن العشرين لديها قائمة اعمال اخرى تنبع من اوضاع دولية جديدة ترى العالم كما هو وليس كما نتصوره في ديوانيات ومقاهي المنطقة العربية.

كان عنوان المؤتمر «الروابط بين الاقتصاد والاستراتيجية» شاهداً على تغير جوهري في الفكر الاستراتيجي العالمي، الذي كان السلاح والقوة العسكرية والسعي الى النفوذ والسيطرة السياسية والايديولوجية محط اهتمامه وتركيزه، وليس البضائع والسلع والخدمات الانتاجية والاسواق. في الفكر الاستراتيجي التقليدي لم تكن قيمة الاقتصاد تزيد عن المدى الذي يستطيع به تدعيم القوة، اما الدخل القومي والناتج المحلي والتطور التكنولوجي فلا يوجد الا بمقدار ما يمكن ترجمتها ساعة الجد الى فرق وكتائب ودبابات وطائرات وصواريخ وقنابل ذرية او تقليدية. فالدول في النهاية تصنف بمدى قدرتها واستعدادها لاستعمال ادوات العنف، ولذا فإن قوة اقتصادية من الدرجة الرابعة مثل الاتحاد السوفياتي، كانت في الصف الاول من القوى الكبرى، بل كانت احدى القوتين العظميين في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي امتد الى ما يزيد قليلاً على اربعة عقود، لأنه باختصار كان يستطيع ابادة الارض كلها عدة مرات بما لديه من مخزون نووي.

هذه المرة، وفي مؤتمر فانكوفر بدا الاقتصاد الحاكم بامره، هو الذي يحدد تقسيمات المعمورة وخطوطها الفاصلة، وهو الذي يضع اساليب التكيف والانتقال من عالم الى عالم، ومن زمن الى زمن

والزمن الجديد اشهره ديبلوماسي اسيوي يرأس وفد بلاده في الامم المتحدة عندما تحدث في بداية المؤتمر معلناً ان التنافس العالمي - بعد نهاية الحرب الباردة - قد صار بين ما اسماه «الاندفاع الاطلسي» و«الاندفاع الباسيفيكي»، ولم يدع هناك مجالاً للشك بانه بينما يعاني الاول من التراجع والخفوت وفقدان القوة، فان الثاني له الصعود التاريخي والقوة والعنفوان. الاول يمثل اوروبا وامتدادها في شمال اميركا، والذي هيمن على العلاقات الدولية وربما التاريخ الانساني طوال القرنين الماضيين، ولكن الحروب الساخنة والباردة انهكته، وتركته غير قادر على حل المشكلات في قلبه (البوسنة) وفي محيطه (جنوب البحر المتوسط) الذي تتنازعه الصراعات الاقليمية والاصوليات بنوعياتها المختلفة الاسلامية والقومية. والثاني، المتمتع بحيوية اقتصادية لا تخطئها عين ولا تختلط على اذن، يجذب التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، وربما الاهم يستوعب الثقافات المتنوعة من صينية الى هندوسية الى اسلامية في عملية تنموية واسعة يجر اليها الجميع بغض النظر عن الدين واللغة والعرق وصراعات الحدود. ومع سعي الجميع لزيادة الانتاجية، والاستثمار المتبادل، وتقدم مستويات المعيشة، تنسحب الصراعات والاحقاد والثارات «التاريخية».

هنا فإن النموذج الآسيوي - الباسيفيكي لا يبدو صاعداً فقط بقدراته الاقتصادية الهائلة والمتنامية، وانما - وهو الاهم - بالطريقة التي يدير بها شؤونه الاقليمية حيث يختفي التدخل في الامور الداخلية للدول مهما كانت الاسباب القومية والعرقية او الناجمة عن الاختلاف في النظم السياسية، ويغلب الهمس والبحث عن الوفاق والاتفاق عبر الحوار والديبلوماسية مهما طال وقتها وتعقدت حبالها، كما يسود العمل من اجل اقامة شبكات متعددة للاتصال الانساني.

عبد المنعم سعيد *



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٤

هذه الحالة الباسيفكية تقف على طرف النقيض من الحالة الاطلسية التي تنطلق من اساس معرفي يفترض تفوق منظومة اوروبية اخلاقية وسياسية واقتصادية على غيرها، ومن ثم تنحو الى استبعاد «الآخر» وليس استيعابه، وتقدس القومية ومن ثم تنزع الى التدخل في شؤون الآخرين تحت رايات عدة اكثرها ظهوراً الديموقراطية

واقتصاديات السوق، وتعبد المؤسسات التي لا تلبث ان تستقل بيروقراطيتها عن حاجات البشر واولوياتهم كما هي الحال مع مؤسسات الاتحاد الاوروبي والمؤسسات العابرة للاطلسي. وما بين النموذجين تقف الولايات المتحدة حائرة، فقلبها مع اوروبا حيث تاريخها وميراثها المعرفي والاخلاقي، وعقلها ومصالحها مع الجانب الآخر من الباسيفيك حيث تنمو التجارة والاستثمار واتصال وتواصل البشر عبر المحيط الواسع.

وما بين القلب والعقل ربما كان الاختيار الاميركي اقرب الى الاخير، والدلالة نجاح مؤتمر سياتل للتجمع الاقتصادي لآسيا والباسيفيك APEC الذي قادته الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك تسلّم رئاسته من قبل، اندونيسيا وما بين الاثنين يتولد الاندفاع الباسيفيكي في علاقة فريدة لم يعرفها التاريخ الانساني من قبل، او على الاقل منذ هيمنت عليه اوروبا قبل قرنين من الزمان.

النقطة المحورية هنا لم تكن ذلك الانقسام العالمي الجديد ما بين الاطلسي والباسيفيك كبديل للانقسام القديم بين الشرق الاشتراكي والغرب الراسمالي، فقد سبق الحديث عن ذلك منذ مطلع التمانينات من قبل مفكرين اوروبيين واميركيين.

ولكن الجديد هذه المرة انها جاءت من الجانب الآسيوي، وفي مؤتمر اطلسي عريق طالما كان ساحة للحديث عن الحرب الباردة والصراعات الاقليمية وسباق التسلح والمواجهات الايديولوجية. ولم يكن ذلك ممكنا لولا النمو الاقتصادي الهائل الذي حققته اسيا وحافتها الباسيفيكية، والذي جعل التجارة بينها وبين شمال اميركا، وبينها وبين اوروبا، تسير بمعدلات اسرع من تلك التي تتم عبر الاطلسي. فقد انتصر الاقتصاد لأهله الذين تبنوه، واعطاهم القوة التي تسمح لهم بالحديث عن نموذج متفوق للعلاقات الدولية يتم دعوة العالم لاتباعه وحذو حذوه والاقتداء به، نموذج لا ينكر لاوروبا حقها في ما اضافته للانسانية في الماضي. فبعد كل شيء وقبله فان اللغة الانكليزية هي المعتمدة في المحافل الآسيوية ولعبة الغولف الاسكوتلندية هي المفضلة بين قادتها. ولكن كلمة المستقبل لم تعد في يد اوروبا كما كانت وعليها الاستماع للمنجزين والمتفوقين وتتعلم منهم.

بالطبع فان التحدي الاقتصادي الآسيوي (وانعكاساته الفكرية) لم يكن ليمر بسهولة داخل المؤتمر. فالاندماج الاقتصادي عبر الاطلسي والباسيفيك اكبر من ان يسمح بالانقسام السهل بين الاقاليم حتى لو كانت عابرة للمحيطات، كما ان تمثال الحرية الذي حمله طلاب الصين في ميدان السلام السماوي حتى حرقته السلطة الشيوعية بين اصابعهم لم يكن الا شهادة اعتراف بتغلغل النفوذ الثقافي الاوروبي الاطلسي حتى الى داخل القلعة الصينية الكونفوشيوسية التي تحمل أعلاما حمراء ولكن - ورغم ذلك - فان الكلمة الاسيوية باتت مسموعة، وشهادتها ان اقليم الباسيفيك كان هو الذي انقذ الاقتصاد الدولي من ركوده الاخير. وان حق المشاركة في النمو الصيني كان «الأولى بالرعاية» من الصحيح الاطلسي حول حقوق الانسان وسواء كانت الحجة هنا او هناك فان الاقتصاد كان هو المنتصر عبر الاطلسي وعبر الباسيفيك.

هكذا استقرت نقطة البداية في المؤتمر، وكان ما بعدها تفاصيل تستحق المعرفة والاطلاع، ولكنها لا تخفي حقيقة التغير الكبير في العلاقات الدولية من دنيا الى دنيا ومن عالم الى عالم.

والمعرفة بها في حقيقتها اطلاع على عمليات تكيف عالم قديم مع واقع انتصار الاقتصاد، فاستخدام القوة لم يعد عملية صفرية تنتهي الى منتصر ومهزوم، ففي الاقتصاد تصير المسالة كلها سلعاً وبضائع لا تنفع معها العقوبات والمقاطعة، وانما، كما ذكر ثاني المتحدثين، يصير من الواجب البحث عن الاغراءات التي تسمح بانتصار الجميع واستيعاب وقبول الشارد والمتمرد والنازع للعدوان والهيمنة. والبنية الاقتصادية للدول عليها ان تتعامل بحصافة مع بقايا العالم القديم التي سمحت لصناعة السلاح ان تكون مكونا اساسيا من صناعات واقتصاد الدول العظمى والكبرى. وترتيب الاوضاع في العالم من روسيا الى الصين الى الشرق الاوسط هو في جوهره عملية مضنية لادخال العالم الجديد في منطقه الاقتصادي، وهو مجتمعات لا تزال تتراوح بدرجات مختلفة ما بين الماضي والحاضر، الماضي الذي ينزع الى الانغلاق والتوطن في الثقافات المحلية واستحلاب واجترار التاريخ، والحاضر الذي تخرج فيه الكونية من جوف القومية والاقليمية، والعالمية من رحم الخصوصية، والسوق الانسانية الواسعة الاقتصادية والسياسية، من قلب ساحات القتال الساخنة والباردة ولكن التفاصيل في النهاية هي التي تشكل العملية السياسية العالمية في لحظة تاريخية محددة. وهي التي تشغل بال القادة والشعوب. ولذا فانها تستحق حديثا مفصلا ومفصلا فالحديث ممتد ومتواصل::

• مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» - القاهرة

مأزق الجمود في عالم متغير

أحمد عباس صالح

نحن نعيش فعلا في تلك المنطقة الضبابية التي تقع بين النظام القديم المنقضي والنظام الجديد الذي لم تتضح ملامحه بعد.

لقد تغيرت اشياء كثيرة على ارض الواقع، وما زالت اصداء عملية الانتقال تتردد هنا وهناك بدرجات مختلفة، يصل بعضها الى درجة الانفجارات الدموية الصاخبة.

اما الفكر، وقد كان دائما يسبق الواقع، فلم يزل يقف حائرا. حتى ان احدا لا يستطيع القول بان صورة المستقبل واضحة فيه.

ولعل اكثر مواقع الاضطراب في الفكر تكمن في الافكار والفلسفة الاشتراكية، فالبناء كله تقوض، وليس صحيحا ان الذي فشل هو التطبيق، فهناك مقولات اساسية اهتزت فكريا مثل ديكتاتورية البروليتاريا، ومثل زوال الصراع الطبقي عند زوال الملكية الخاصة. اما التخطيط الاقتصادي فلم يستطع ان يجد سبيلا عن السوق لمعرفة الميول والرغبات الاستهلاكية، وبالتالي التخطيط بما يتجاوب مع متطلبات السوق. وظهر ان التنبؤ بالميول ليس سهلا، وان المخطط قد يجمع بالوسائل الحديثة، كل ما يريد من بيانات قبل ان يضع خططه، ولكن الامور تنقلب رأسا على عقب لأن العنصر الاساسي في العملية الاقتصادية وهو الانسان دائم التغير، ولا يمكن التنبؤ باحواله.

حتى في الفلسفة الخالصة لم توفق المادية الجدلية في ان تكون اساسا للرياضة النووية، واوقعت الباحثين في اضطرابات فكرية قبل ان يحسم التجريب المعملي القضية في غير صالحها.

والاحزاب التي تشكلت على الأسس الاشتراكية وجدت نفسها في مأزق ولا بد لها من اعادة النظر في الاساسيات.

والمشكلة ان هذه الافكار ليست مجرد عمليات ذهنية يتأملها المفكرون والفلاسفة، بل هي اسلوب عمل، وفلسفة حياة. وعلى اساسها يتم التغيير، ومنها تصاغ برامج الاحزاب والمواقف السياسية والاقتصادية.

وكذلك الأمر على الجانب الليبرالي، فقد تغيرت مفاهيم كثيرة، ولعل من اهمها المسؤولية الاجتماعية تجاه افراد المجتمع، والتوسع في حقوقهم، والتزام الدولة بمؤسساتها بتوفير الفرص أمام كل المواطنين.

وحركة التغيير والتحديث تشمل كل الاحزاب. ولعل في المقدمة حزب العمال البريطاني الذي يعقد مؤتمره السنوي هذه الأيام، وتثور حوله نقاشات عديدة. وكان لزاما على رئيسه الجديد المنتخب توني بلير ان يشرح عملية التحديث التي يقصد اليها.

والحق انه في مثل هذه المؤسسات تتبلور القضايا والافكار الرئيسية التي يواجهها المجتمع، وهي في نفس الوقت فرصة لنعرف ردود الفعل تجاه المتغيرات الجارية. ولعل ابرز اتجاه للتغيير في فكر الحزب هو الدعوة لالغاء الفقرة الرابعة من دستور الحزب والتي تعد بالملكية العامة لوسائل الانتاج. وعلى اساسها قامت عمليات التاميم المختلفة التي اجراها حزب العمال في السنوات الماضية. فهل معنى ذلك ان حزب العمال تخلى عن الملكية العامة؟

الواقع انه في نفس الخطبة التي دعا فيها توني بلير، زعيم الحزب الى الغاء الفقرة الرابعة، رفض «تخصيص» الخدمة البريدية والسكك الحديدية ودعا الى ابقائها في الملكية العامة.

وتعتبر الفقرة الرابعة مبدا رئيسيا في فلسفة الحزب، وقد حاول هيو جيتسكل زعيم حزب العمال في سنة 1959 ان يلغيها، ولكن قوبل باعتراضات قوية من الاعضاء فلم يتمكن من الغائها. وكانت هذه الفقرة قد وضعها مؤسسا الحزب سيدني وبياترس ويب في سنة 1918 ولم يمسسها احد منذ هذا التاريخ.

وكانت الاشتراكية الفابية، عند نشوئها، تبدو باهتة بالقياس الى الاشتراكية الروسية التي كانت تؤمن بالتغيير عن طريق الثورة وترفض التوفيقية التي دعا اليها سيدني ويب وزوجته، واعتمدا على آلية الديمقراطية التي تسمح بتبادل السلطة دون عنف. ومع ذلك فكم تبدو هذه الاشتراكية متطرفة الآن ويدعو احد ابنائها المحدثين الى التخلي عن مبدا اساسي من مبادئها.

والكثيرون من يساريي حزب العمال اعتبروا دعوة زعيم الحزب الى التخلي عن هذه الفقرة انحرافا عن الاسس الفكرية للحزب. ولكن كثيرين ايضا يرون ان هذا التخلي شيء طبيعي يتناسب مع المتغيرات العديدة التي حدثت في التطبيق وفي الفكر. وكان هناك جدل نظري طويل، حتى في الاتحاد السوفياتي السابق في الستينات، بسبب حالة الجمود الاقتصادي التي بدا يلاحظها الاقتصاديون السوفييات، ويحذرون من عواقبها. وكانت البلاد التي تطبق النظام الاشتراكي تلاحظ خطورة الملكية العامة المطلقة مثل الصين، وقد دار فيها نقاش طويل انتهى الى تحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة مما ادى الى التطورات التي يشهدها العالم الآن في الصين.

وفي بعض بلادنا العربية طبق التاميم والملكية العامة لوسائل الانتاج، وثار في هذه الدول جدل ايضا حول توصيف هذه العملية، وكان كتاب الاقتصاد والسياسة العالميون يرون ان هذه العملية ان هي الا رأسمالية للدولة، حيث تتحكم الدولة في كل شيء وتفرض سيطرة مطلقة على مناشط الحياة المختلفة. وكان هذا النقد حادا وقويا، واستمد مصداقيته من



تمركز السلطة، ومن الديكتاتورية، واستشراء البيروقراطية في كل انحاء البلاد.

دعوة زعيم حزب العمال اذن الى التخلي عن هذه الفقرة تنطلق من سوابق ومن ارضية مهيأة للتغيير في مجال الفكر والتطبيق على السواء.

ولكن وجهة النظر التي يعرضها توني بلير مختلفة تماما عن وجهة نظر الزعيم الاسبق، هيو جيتسكل، لأن تخلي بلير ليس قضية ايديولوجية، بل قضية مضادة للايديولوجية وخروج عن جمودها ويقينيتها، بدليل انه يرى ضرورة بقاء بعض الخدمات تحت سيطرة الدولة. فالمحك هنا ليس العقيدة الفكرية، بل المصلحة العامة وتحققها بكفاءة افضل.

والنقطة الثانية المهمة في تحديث حزب العمال هي انفتاح الحزب للغالبية العظمى من الجماهير البريطانية، بحيث يشمل الطبقات الاجتماعية المختلفة ويعمل لمصلحتها، ومعنى ذلك انه لا ينطلق من مصالح الطبقة العاملة كما عرفت في الفكر الاشتراكي، بل كل الشرائح الاجتماعية، فهو لا يقفل الابواب في وجه احد، بمن في ذلك رجال الاعمال، فضلا عن الطبقة الوسطى وشرائحها. فهو يعمل على تقوية المجتمع، وتقوية ونمو الانتاج، وتكافؤ فرص الافراد في جني ثمار اجتهادهم ودفعهم الى مزيد من الاجتهاد والابتكار.

ويتحدث بلير عن ان حزبه يرى انه كلما كان المجتمع ـ ككل ـ قويا ومتطورا، كانت فرص افراده في النمو والسعادة اكبر. وبذلك يجمع بين الاهتمام بالمجتمع والاهتمام بالافراد. ذلك ان الصراعات القديمة، الى ما قبل نهاية الحرب الباردة، كانت تنقسم الى فريق ينحاز الى المجتمع ويضع مصالحه مقدمة على مصالح الافراد، بينما كان الفريق الآخر ينحاز للفرد ويرفض ان تقدم على حسابه اي مصلحة اخرى حتى لو كانت من اجل المجتمع. وربما كان هذا انعكاسا للعالم الثنائي القطبية، الذي كان يزاول في الحياة العملية والفكرية استقطابا بالغ الحدة.

وكان من نتيجة هذا الاستقطاب بروز كلمات انفجارية تؤدي بمجرد ورودها الى ردود فعل ساخنة، مثل كلمة الاشتراكية او الراسمالية. وكانت كل ايديولوجية تصيب صاحبها بهزات عاطفية عندما يستمع الى هذه الكلمة او تلك. ولعل هذا وراء الجملة التي نطق بها توني بلير بالنسبة لكلمة الاشتراكية التي حملت بظلال كثيرة اثناء الحرب الباردة، حيث قال: «انها ليست اشتراكية ماركس او سيطرة الدولة، بل انها وجهة نظر عميقة ممتدة في مجتمعنا. انها فهمنا ان الفرد يكون في افضل حالاته حين يكون المجتمع مكونا من اناس طيبين ذوي مبادئ وقيم واهداف مشتركة، نحن حزب الفرد لاننا حزب المجتمع».

ولم يكن الامر سهلا ـ مع ذلك ـ بالنسبة لتوني بلير. فقد هاجمه اليساريون من اعضاء الحزب، وبعضهم زعم بانه قد شن حربا اهلية في صفوف الحزب. ولكن الناخب العادي يفكر بطريقة اخرى. انه يريد خدمات اكثر وافضل، وعمالة اشمل، واجورا اكبر. وهو الامر الذي يحاول ان يجد له بلير طريقا الى التحقيق.

ولعل الشيء المحدد الذي يريد ان يدخل به الحزب معركة الانتخابات القادمة هو قانون للحد الادنى للاجور، واقترح مبلغ 8.5 جنيه في الساعة. وهي خطوة بالغة الاهمية، ولكن مجتمعات اشد تعلقا بالفكر الراسمالي مثل المجتمع الامريكي سبقت الى وضع قانون الحد الادنى للاجور، وقد حدث هذا ايام ولاية كارتر، وكان في حدود مبلغ اقل كثيرا مما يقترحه العمال الآن، حتى مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الاسعار حينذاك.

ويفكر بلير ايضا في الخدمات التطوعية، وهو نظام معروف في الولايات المتحدة، ويقوم به كبار السن المتقاعدون. ولكن بلير يريد ان يشمل الشباب العاطلين عن العمل والذين يتقاضون اعانة البطالة، وهي فكرة جيدة، لانها ستخفف العبء على الدولة في ادارة المرافق المهمة والمتدهورة الى حد ما بسبب نفقاتها الباهظة كالخدمة الطبية.

ويتحدث بلير عن فكرة اخرى ذات اهمية بغير شك، وهي ايجاد نظام اقتصادي يربط بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث يجمع فضائل النظامين. انه لم يحدد بعد كيف ستكون الطريقة، ولكن هذا النظام يعمل بكفاءة في عدد من البلدان.

هناك الشيء الكثير الذي يمكن رصده في مجال التغيير الذي تحدثه زعامة بلير لحزب العمال، لكن اللافت للنظر حقا هو قوة الحركة التي تحدث في المجتمعات الغربية، وقدرة النظام فيها على تقبل افكار التغيير واستيعابها دون ان تحدث اي قلقلة او اضطراب. ولعل اهم ما يميز هذه النظم هو الايمان بالحركة والتغير والتحديث.

ان تاريخ اوربا المعاصر هو تاريخ الحركة المتسارعة وايجاد النظم التي تسمح الياتها بالإنتقال من وضع الى آخر دون معوقات ودون خسائر كبيرة. ومن الصعب ان ترى زعيما يظل في موقعه فترة طويلة. كما ان الايمان بالشباب، وبقدراتهم على تولي المهام الصعبة راسخ في هذه المجتمعات. وها هو ذا توني بلير الذي برز من بين اسماء ذات سمعة عظيمة وتاريخ طويل، ليتصدر قيادة حزب يطمح الى تولي السلطة وهو لم يتجاوز بعد الثانية والاربعين من عمره.

ويبدو انه من الصعب على مجتمعات تفتقر الى الابتكارات العلمية، وروح البحث، والمغامرة من اجل المعرفة، ان تعرف فضيلة الحركة وحيوية التغيير.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ ايار ١٩٩٤

الدولة العربية والفكرة العربية: ضرورة تأسيس جديد للسياسة

محمد حافظ يعقوب *

■ تعرف الفكرة العربية منذ النصف الثاني من العقد الماضي حالة واضحة من الوهن وضعف التاثير. وتزداد الانتقادات الموجهة اليها من مختلف الاتجاهات تجذراً وانتشاراً. فالغربيون لا يرون فيها غير اسطورة ادت، بسبب مجافاتها الواقع، الى تفاقم الازمات والى انتهاج السياسات التي ولدت الهزائم وكانت وراء النكبات والماسي المعروفة. وثمة من لا يتردد منهم في الخلط بين الدعوة الى الوحدة العربية والدعوات العرقية التي يعرفها الغرب نفسه. وقد كانت حرب الخليج الثانية مناسبة اضافية لعدد كبير من الكتاب الصحافيين، بل الباحثين المتخصصين، لترويج الفكرة القائلة باستحالة اجتماع العرب وباختلاف مصالحهم وانعدام الطابع القومي عنهم.

غير ان انتقاد الفكرة العربية لم يعد اليوم حكراً على الغربيين فقط ففي البلاد العربية نفسها تزداد الانتقادات المنصبة عليها عنفاً وانتشاراً. وعلى قاعدة الفشل المريع الذي تعيشه القضية العربية والهزائم المتلاحقة التي منيت بها، يتعزز معسكر اعدائها التقليديين بانضمام أوساط اجتماعية واسعة كانت تعتبر حتى وقت قريب من بين جمهورها التقليدي.

وهكذا غدت الفكرة العربية مع تفاقم الأزمات المشجب الذي تعلق عليه ماسي العرب والمصدر الذي تُرد اليه نكباتهم وتمزقهم الراهن. فإليها يرد بعضهم سبب تدهور الأوضاع في الجزائر او اليمن أو العلاقات بين المغرب والجزائر مثلاً. وفي الثقافة الشعبية الرائجة، يطفو على السطح ما هو متداول بيننا بخصوص التاكيد على ان العرب هم قوم يفترقون ولا يجتمعون، ويختلفون ولا يتفقون، انهم نزّاعون بطبعهم الى الشقاق وتغليب المصلحة الخاصة على العامة، والمنافع الآنية والوقتية والعابرة على ما هو دائم وجماعي وراسخ. ولئن كانوا في بلدان المغرب العربي يرددون القول المنسوب الى ابن خلدون «إذا عربت خربت»، فإننا في المشرق نحفظ جميعنا العبارة الاستعمارية التي تقول «ان العرب اتفقوا على الا يتفقوا».

لماذا يبدو الوضع العربي كما لو كان مسرحاً دائماً للخلافات والتناقضات والانفجارات بين الدول العربية؟ لماذا لا تجتمع العرب على كلمة واحدة، وعلى قرار واحد بخصوص القضايا المصيرية التي تعنيهم جميعاً؟ وهل صحيح ان الأزمة العربية الحالية سببها الفكرة العروبية نفسها؟ وهل هناك إمكانية فعلية، أي تاريخية، للحم أواصر الجماعة العربية ولم شعثها وشحذ وعيها في التاريخ؟ ليست السذاجة البادية في المساءلة السابقة من قبيل التبسيط فالمقصود منها هو بالضبط السعي الى رد المسائل الى اسئلتها الأولى البسيطة وذلك بغرض تفكيكها وإعادة البناء انطلاقاً منها. فما هو مطروح على الجماعة العربية ليس إثبات خصوصيتها في التاريخ. كما ان مهمة المثقف العربي اليوم ليست مهمة اثباتُ الانتماء العربي للعرب، فهذا يدخل في باب تحصيل الحاصل الذي لا طائل منه. فاسئلة اليوم هي بتقديري تلك الأسئلة المتعلقة بالازمة العربية الحالية وبالعوامل البنيوية التي افضت اليها، وقبل ذلك ومعه بخصوص المساءلة حول امكانية تجاوزها أو السيطرة عليها وخلق الشروط الكافية لوضع الجماعة العربية في سياق يضمن امنها ولاجيالها الحاضرة والقادمة السيطرة على مقدراتها، ويخرجها خصوصاً من سيرورة التمزق غير المتناهي ان على المستوى القومي والعلاقات العربية - العربية، او على المستوى الداخلي للبلدان العربية نفسها.

والحقيقة ان المساءلة تصبح اكثر ضرورة في ظروف التغيرات البنيوية العميقة التي تعيشها البشرية في الهزيع الاخير من ليل القرن العشرين. فإذ تبدو التغيرات والتحولات كما لو كانت الدافع العميق الذي يكمن وراء جهود دول الشمال في اعادة تاسيس نظام العلاقات الدولية، الذي هو دائماً نظام قائم على القوى (بالمعنى الاستراتيجي العام الذي يشمل، بالاضافة الى البعد العسكري، الجوانب الاقتصادية والتنظيمية والثقافية الخ)، وعلى السيطرة والتحكم، فإن الأزمة العربية تظهر على شكل انسداد أو استعصاء لا حل له.

ومن غير الدخول في تفاصيل نظام السيطرة الغربي، تبدو التغيرات التي تشهدها الأوضاع العربية كما لو كانت تسير بشكل معاكس لما يجري في العالم اليوم. ففي الوقت الذي تتشكل التجمعات الاقليمية في اكثر من مكان في العالم، تبدو البلاد العربية كما لو كانت تندفع في سياق من التبعثر والتمزق والاحترابات الداخلية المستفحلة. ففي المجموعات الاقليمية الأربع التي تتكون منها المنطقة العربية (المغرب، الخليج، المشرق، وادي النيل)، تستوطن جملة متراكبة من المشكلات المتفجرة و/ او المرشحة للانفجار، ان على مستوى العلاقات بين الدول، أو على مستوى الأوضاع الداخلية الساخنة في كل دولة منها على حدة.

وإذ تبدو الأزمة اكثر حدة وربما مدعاة للقلق ان صير الى النظر اليها من منظور استراتيجي واسع يشمل الأبعاد الاقتصادية والانتاجية والمعنوية للأمن العربي، يغدو مفهوماً ان ظهر الوعي بها كما لو كان وراء سيطرة ما كنتُ بينته في موضع اخر بـ «الخوف من المستقبل» اي بسيطرة نظرة عربية تكاد تكون فصيحة لشدة شفافيتها وتبرز في البطانة الداخلية للثقافة العربية وللجدل الساخن بخصوص مشكلات اليوم، ومفادها عدم الثقة بما سياتي وبالقدرة على تحقيق التطابق الضروري بين الطموحات والممكنات والمحبطات، وباستحالة تغيير



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ اكتوبر ١٩٩٤

مجرى التاريخ الذي يدفع بهم الى مزيد من الهامشية والضعف والتمزق. وهي نظرة لا تندرج بالتأكيد في خانة المخاوف المرضية والتخيلات غير السوية بحسب ما تشف عنه كتابات أولئك الذين يتناولون «الذات العربية» و«العقل العربي» بالتحليل والوصف، ولا يقع تفسيرها في عوامل مناخية و/ أو جغرافية تولد خصوصية منتجة للهشاشة والضعف والعجز عن مواجهة الأزمات، كما تشرح ذلك نظريات المناخ العرقية الغربية منذ أرسطو وأبو قراط ومونتسكيو حتى اليوم، بل هي تقع في حقل التجربة والمعاش. فلقد عاشت الأجيال العربية تاريخها الحديث كلها على شكل مجموعة من التكيفات التراجعية المتتالية، وتختزن الذاكرة الجماعية العربية القريبة والمباشرة سلسلة لا تنقطع من الاخفاقات التي تجافي الرغبة والطموح المشروعين بأمن ورفاه ضروريين، وتمتلئ الحياة اليومية بمختلف ضروب الغبن والبؤس والقهر.

ومن المرجح عندي ان عمق الأزمة التي يعيشها العرب اليوم يتمثل في ثلاثة اختناقات كبرى مترابطة في ما بينها ترابط الاقتران والتوالد. أولها هشاشة الأمن الغذائي العربي، ويتجلى في التراجع المروع في قدرة المنطقة على توفير الضروري من أود سكانها الذين يتكاثرون بسرعة مثيرة، واعتمادها المتزايد على استيراد القمح والحليب واللحم، ناهيك عن الدواء والسلع الضرورية الأخرى، من الخارج. وهي أزمة تزداد استفحالاً الى الحد الذي يدفع الى الخوف المشروع من يوم لا يجد فيه العرب خبزهم كفاف يومهم، ان لم يعيدوا تنظيم أولويات سياساتهم التنموية ويضعوا الأمن الغذائي على رأس جدول الاهتمامات.

ثاني هذه الاختناقات العجز الظاهر في التوصل الى نظام للأمن يضمن للعرب الحد الأدنى من التماسك والتعاون والتنسيق في المجالات المشتركة على الأقل، ويضبط ايقاع نزاعات أطرافهم واختلافاتهم في الحدود الدنيا الممكنة والمقبولة. فمن الواضح ان الحالة الراهنة من الانقسام تنعكس سلباً على البنية التحتية للمنطقة، أي على مجالات التبادل الاقتصادي وحركة التجارة وانتقال السكان، أي ما يمكن ان يشكل قاعدة لمنطقة اقتصادية واحدة أو لسوق مشتركة على غرار ما يجري في العالم اليوم، في أميركا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوبي شرقي آسيا وغيرها.

أما ثالث هذه الاختناقات فهو الاختناق السياسي البنيوي، وأعني بذلك التركيبة الجغراسية للمنطقة والدور الذي تلعبه الدولة. وهي الفكرة التي سأركز عليها هنا. وبيانها هو التالي: قبل ان يكون التناقض القائم بين السلطات الحاكمة، فهو أساساً بين الدول العربية، باعتبار ان الدولة هي بالتعريف سيادة تعبر عن نفسها وتفصح عن فحواها بالضرورة بواسطة التأكيد، أي بالحاجة الدائمة الى التجلي والإثبات. ولما كانت السيادة شبكة كاملة لا تكشف عن كينونتها بمظاهرها أي برموز من علم ونشيد وشعار فحسب، بل على شكل مجال حيوي وأمن استراتيجي هو بالضرورة ذو بنية توسعية ونزعة تمددية ما دام مبداه يفترض ان خطوط أمنه الحيوية (أو الاستراتيجية) تتعدى الحدود الجغرافية نفسها لتشكل، من بين ما تشمل، دائرة تتسع أو تضيق من مجالات «السيادات» الأخرى، تصبح النقاط التي تتقاطع لديها السيادات أو الأقواس الحيوية للاستراتيجيات هي بالضبط نقاط الصدام وبؤر التوتر الدائمة بين الدول المتجاورة.

والواقع ان الدولة العربية ببنيتها وبسلوكها وبوظائفها وبكل ما يتعلق بها، هي من دون شك دولة سيادة بالمعنى الذي سبقت الاشارة اليه، وهي لا تقع خارج اطار الدولة التي يحكمها الهاجس الوقائي للسيادة الا على مستوى الخطاب، أي على مستوى استراتيجية لغتها التي تلح على ابراز الأخوة والتعاون العربيين وضرورتهما. لكن التاريخ المعاش والتجربة التاريخية للدولة العربية في القرن العشرين لا تدع مجالاً للشك في ان السياسة العربية للنظم العربية تمتاز أولاً بوجود فجوة كبيرة ومسافة واسعة ما بين الخطاب الوحدوي والقول بالتعاون العربي وبالأمن العربي الواحد، من ناحية، وما بين السياسة من حيث هي ممارسة يومية تتراوح بين القطيعة والاحتراب والمحاور التي تقوم على قاعدة التحالفات المرحلية العابرة وغالباً المتوترة بين الخصوم ضد خصم مشترك، من ناحية ثانية.

نقول ان التناقضات الموجودة بين الدول العربية هي على الأغلب بنيوية أي تقع في تركيبة المنطقة الجغراسية المولدة للتناقضات، ولا تنتمي الى نوايا الحكومات وتنافس الحكام فحسب. بل ان ما هو مثير للملاحظة والتأمل والبحث الجاد فهو ملاحظة المفارقة التالية: في الوقت الذي تزداد النظم العربية تماثلاً من حيث بنية علاقات السلطة أو من حيث الايديولوجيا السياسية المعلنة، فهي تزداد تعارضاً واحتراباً وانقساماً. بل ان التكتلات الاقليمية القائمة لا تعني نهاية للتمزقات والانفجارات بين أطراف الكتلة الواحدة، كما انها لا تعني بالمقابل ان البقية الباقية من الدول العربية تشكل جبهة متحدة وتعرف وفاقاً في ما بينها وتتعاون بخصوص القضايا العربية المصيرية، فما بينها من مصادر التوتر الكامنة أو الظاهرة ما يثير المخاوف من انفجارها في المستقبل.

هكذا تصبح الهيكلية الجغراسية العربية بحسب هذا التحليل هي الاطار الذي يضع النظم العربية في وضعية تبادل الأزمات من ناحية، والتعطيل المتبادل، من ناحية ثانية. ومن يتأمل قليلاً في تاريخ العلاقات العربية - العربية خلال السنوات الخمسين الأخيرة لا تخفى عليه الملاحظة ان التناقض بين دولتي مصر والعراق، مثلاً وليس حصراً، هو القاعدة الأكثر وضوحاً، وهذا على رغم تغير النظام والحكام والايديولوجيات المعلنة في كليهما. وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على نسيج المنطقة السياسي ككل. ثم الا يمدنا السلوك العربي التفاوضي بخصوص ما يعرف بعملية السلام، وقبله في أزمة الخليج، بواحد من عشرات الأمثلة عن البنية الجغراسية المولدة للتعارضات والتناقضات العربية - العربية.

ليس ما تقدم من باب التشاؤم والتنظير ولا من قبيل زرع اليأس في النفوس اليائسة. ففرضي الأول هو في الحقيقة الحض على الوعي بالأزمة وعلى ضرورة الارتفاع الى مستوى التحدي الذي تواجه وتهيئة شروط النجاح. فالدولة، أينما وجدت ومهما كان أصل السلطة فيها أو مبدأها، تغلب أولوياتها الخاصة على الأولويات كلها، وتجعل من استقرارها وترسخها المبدأ الأعلى الوحيد، ومن معبدها قدس الأقداس. لا تخترع الدولة رموزها وشارات السيادة فقط بل أكثر من ذلك، تخترع ثقافتها الخاصة وتاريخها الخاص وأساطيرها التاريخية الخاصة كيما تغدو صورتها كما لو كانت ضاربة في الزمان وعريقة في المجد والأصالة.

لم تخرج الدولة القطرية العربية التي حدد جغرافيتها الموظفون البريطانيون والفرنسيون في مطالع القرن عن هذا النزوع العام الذي تعرفه الدول الحديثة جميعها، فمن الكويت وقطر حتى لبنان



وتونس وموريتانيا، تمكنت كل من الدول العربية ان تخترع لها جذوراً تاريخية موغلة في المجد وضاربة في الزمان السحيق. هكذا صير الى توظيف اشور وبابل وإيبلا وفرعون ويوغرتا والكاهنة وغير ذلك مما تجود به الحفريات وبعثات التنقيب وقرائح المفسرين، في خدمة الدولة القطرية القائمة ولصالح ترسيخها وفي متناول معاركها المباشرة اليوم ولنقل لإجراء التطابق الضروري سياسياً بين السلطة والشعب والدولة وصورة التاريخ.

وتعطينا اوروبا الغربية مثالاً قد يكون مفيداً في هذا الاطار. فمن ناحية جغراسية، ثمة تشابه كبير بين البنية الدولتية لاوروبا الغربية الحديثة والمنطقة العربية. ففي المنطقتين، ولدت البنية الداخلية في كليهما نظاماً من العلاقات يبرز فيها بالدرجة الاولى تشكل نوع من ميزان القوى الذي لا يتيح لاية قوة اقليمية السيطرة على القوى الاخرى ووضعها تحت سيطرتها والحاقها ضمن نطاق سيادتها، تحت طائلة انهيار موازين القوى واستنفار القوى الاقليمية الاخرى، والانفجار.

ان نشوء الدول القومية الحديثة في اوروبا، أي الدول المستقلة والمتنافسة والمتصارعة في مجال السيادة ولكن في الوقت نفسه ذات النزوع الداخلي للتوسع السيادي، قد أدى مع الزمن عملياً الى تشكل نظام من العلاقات الذي يرسخ هذه الدول القومية ويعزز سيطرتها على الجماعة البشرية التي تقع في نطاق سيادتها، ومن دمجها وصهرها في اطار منظومة من القيم والمعايير الثقافية ونسق من المبادلات الاقتصادية (اي في ما يسمى اليوم بالهوية الجماعية والخصوصية، في الوقت نفسه الذي يمنع عملياً بروز قوة واحدة وسلطة واحدة تسيطر هي وحدها على القوى الأخرى جميعها او تبتلعها وتحولها الى املاك نهائية لها. وقد ادت الحروب التي لم تنقطع بينها الى القضاء النهائي على أية امكانية فعلية لبروز مثل هذه القوة الأوروبية الكبرى عن طريق الحرب، والى القناعة بضرورة السعي لتشكيلها بواسطة التعاون والاعتراف المتبادل، كما هي الحال عليه اليوم.

الغرض من المثال السابق هو تبيان ان ترسخ الدولة القطرية العربية رافقه ترسخ اولوياتها وسيادتها وما يعنيه ذلك من تراجع الأولويات العربية الجماعية في سلم الأولويات، وعلى الرأس منها قضيتا الامن الجماعي وقضية فلسطين، من جهة، واستفحال التناقضات العربية - العربية والميل نحو الحلول الانفرادية بخصوص الصراع العربي - الصهيوني، من جهة ثانية. وهو الأمر الذي يجعل من الدعوات القائلة بضرورة العمل على خلق بنى جديدة للتعاون العربي والى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية بهدف تشكيل نوع من البنية «فوق القطرية» تعبيراً عن حاجة موضوعية أكيدة. فعلى غرار الجماعة الاوروبية، تتيح البنية «فوق القطرية» إطلاق سيرورة تاريخية من التعاون المتدرج في المجالات التي لا تجد فيها السيادات الحالية تهديداً لها، من ناحية، وتسمح في الوقت نفسه للمنطقة العربية ان تنزع بالتدرج فتيل الصراعات القائمة و/ أو الكامنة بين الدول العربية، وان تقوم بدور يمكن ان نطلق عليه تعبير التناقض الوظيفي لبؤر التوتر، من ناحية ثانية. هذا ان لم نتحدث عن المردود الكبير لمثل هذا التعبير على مستوى العلاقات العربية في العالم إن ككتلة او كدول منفردة، في آن.

لا يعني الاعتراف بان الدولة القطرية العربية اثبتت انها الحقيقة السياسية الاكثر رسوخاً انتقاصاً من جدارة الفكرة العروبية أو تخلياً عنها واعتبارها من الاحلام الطوباوية بحسب ما يقول به بعضهم، بل هو بالضبط التأكيد عليها وذلك من خلال التأكيد على فكرتها المركزية التي تلح على التعاون والتكاتف على قاعدة ان في الوحدة قوة ومنعة وفي الفرقة ضعفاً وهواناً وفقراً. غير انه يعني قبل ذلك وضع السياسة في قاعدة تحليل الأزمة العربية، من جهة، وكذلك ضرورة البحث عن الوسائل الجديدة للعمل السياسي والاجتماعي العربي يستند على الانطلاق من حقائق التجربة التاريخية المعاشة بكل مراراتها ومآسيها التي تختزنها الذاكرة العربية بدءاً من نكبة فلسطين وليس انتهاء بحرب الخليج الثانية وباغلاق الحدود مؤخراً بين الجزائر والمغرب وبكل المآسي التي مست وتمس يومياً عشرات الملايين من المواطنين العرب الذين يجدون انفسهم لهذا السبب أو ذاك رهائن الصراعات العربية - العربية، وضحاياها.

---

* كاتب فلسطيني مقيم في باريس



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٤

الأسس الموضوعية للوفاق العربي الموعود

عبدالمنعم المشاط *

■ تعرض النظام العربي والعرب لتحديات لم تواجههم منذ تاسيس هذا النظام عام ١٩٤٥. ففي ١٩٧٨ تم التوصل الى اتفاقات كمب ديفيد، وفي ١٩٧٩ تم التوقيع على المعاهدة المصرية - الاسرائيلية، وفي العام نفسه وقعت الثورة الايرانية وبعدها بعام واحد نشبت الحرب العراقية - الايرانية على البوابة الشمالية الشرقية للنظام العربي، وفي ١٩٩٠/١٩٩١ وقعت الحرب العراقية - الدولية بعد احتلال العراق الكويت في ٢ اب (اغسطس) ١٩٩٠، وكان مؤتمر القمة الطارئ في القاهرة في ٩ اب علامة بارزة على ما نعنيه بالتحديات التي تواجه النظام العربي. فقد انقسم الملوك والرؤساء العرب ازاء الغزو العراقي وتداعياته في ما بعد وإن غلب الاتجاه المعارض للغزو الذي تبلور في تشكيل قوات التحالف الدولي

وفي اعقاب الحرب، ونظرا لما اثير حول انشاء النظام العالمي الجديد، والرابطة بين حل قضية النزاع في الخليج والصراع العربي - الاسرائيلي، والحديث عن اعادة توزيع الثروات العربية، هذا فضلا عن التردد الذي انتشر بين الدول العربية بخصوص اعلان دمشق، كل ذلك دعا العديد من المفكرين والمسؤولين وعلى رأسهم الامين العام لجامعة الدول العربية الى تبني شعار المصالحة، واضافوا اليه شرطا آخر لكي يفلح وهو المصارحة قبل المصالحة.

وقد يكون من المفيد في هذا المقام ان تتحدد المفاهيم اولا لمعرفة بيت الداء من ناحية، والبحث عن صيغة لتجنب آثاره السامة على النظام العربي والعرب من ناحية اخرى. فالمصالحة RECONCI-LIATION تعني وجود خصام وانقطاع في العلاقات والتفاعلات كما انها مسالة غير محددة ذهنيا او سياسيا او اجرائيا، ولذلك لم تستجب الدول العربية لمبادرة الامين العام للجامعة العربية، لأنها ليست مبادرة بالمعنى التقليدي للكلمة. فالمبادرة تعني تطرح خطة عمل وبرنامج يتفق عليه، وينعكس في ما بعد على سياسات الدول المعنية. اما ان تطرح مبادرة من دون برنامج، ويشترط لنجاحها مبادرة اخرى، وهي المصارحة، من دون ان تتضمن برنامج عمل، فانه من الطبيعي الا تتحمس الدول لاي منها ولا تبدي تعاطفا مع القضية برمتها. يضاف الى ذلك انه اذا كانت الظروف قد ساعدت على الانشقاق صار من الضروري اختراق تلك الظروف بغرض تحقيق الوفاق.

ومن هنا فانه من الضروري البحث حول مفهوم دقيق لتوصيف الحالة العربية ومفهوم اخر للبحث عن مخرج منها. وعلى الرغم من ان البعض في الستينات والسبعينات استخدم مفهوم «الحرب الباردة» العربية، الا ان ذلك كان يعكس الحالة الدولية حين سادت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ولم يعد هذا المفهوم محل استخدام. والحالة العربية ليست حالة صراع لانها تجمع بين مظاهر متعددة للصراع والتعاون في آن واحد، وهكذا فانها ليست حالة فريدة او خاصة بالنظام العربي، اذ ان كل التفاعلات بين الدول تجمع بين العلاقات التعاونية والصراعية.

ويبدو ان المصطلح الافضل في وصف الحالة العربية الراهنة هو انها حالة شقاق/ تنافر DIS-CORD، وهي تجمع بين الدول مؤسسيا وتفرق بينها سيكولوجيا وسياسيا، كما انها حالة تشير الى انه مع كل محاولة للتقارب يغلب التنافر. وعلاج التنافر والشقاق لا يتطلب سوى الحد من العوامل المؤدية اليها او ازالتها والتخلص منها. مؤدى ذلك ان تحقيق الوفاق، وهو عكس الشقاق، يستلزم من اولي الامر، اي رؤساء وملوك الدول العربية، البحث في صيغ وآليات تعديل وتغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية التي ساهمت في تعميق حالات الشقاق والتنافر، كما تتطلب منهم دراسة آليات الوفاق والتقارب، وهي آليات تقع عند مستوى صنع القرارات.

وحالة الشقاق والتنافر لا تعني الخصام، فالعلاقات والتفاعلات بكل اشكالها تسير دون قيد بين المواطنين العرب، وفي ما بين المؤسسات العربية، سواء القطرية او القومية. وعلى سبيل المثال يتنقل العرب وبينهم خبراء وعاملون دون قيود ترتبط بالشقاق السياسي، او التنافر الاستراتيجي، كما تعمل المؤسسات القومية، ما عدا القمة العربية، دون عوائق، كمجلس جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاكاديمية البحرية وغيرها، وهكذا فان المحك الرئيسي للتطور والانتقال الى حالة الوفاق DETENTE هو الحد من عوامل الشقاق والتنافر السياسي، ذلك ان حالة الوفاق تعني التنسيق والتوفيق ودرجة اعلى من التفاهم وحداً ادنى من الاتفاق على القضايا الرئيسية التي تهم الامة ومواطنيها، ولكنها حالة لا تعني الاتفاق المطلق على القضايا الرئيسية، لان حالة الاتفاق المطلق هي حالة غير موجودة سياسيا او استراتيجيا او حتى نفسيا على المستوى الفردي او المستوى الجماعي. وقبل تناول الشروط الموضوعية للوفاق العربي قد يكون من المناسب ان نستفيد من الخبرة الاوروبية في هذا الشان، وهي الخبرة التي تشير الى الانتقال في اوروبا من حالة



المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصراع والحرب ثم الشقاق والتنافر، الى حالة التفاهم ثم الوفاق والتكامل واخيراً الوحدة. ففي اعقاب الحرب العالمية الثانية وتقسيم المانيا الى شرقية وغربية اثير التساؤل التالي: كيف يتحقق الوفاق الاوروبي، ثم كيف تتم حماية اوروبا من الشيوعية العالمية وعلى راسها، انذاك الاتحاد السوفياتي، خصوصا ان اوروبا خرجت من الحرب، رغم انتصارها فيها، ضعيفة؟

واتفق انذاك على توثيق التعاون الاستراتيجي في اطار حلف الاطلسي بمشاركة الولايات المتحدة وكندا، ثم دخلت اوروبا في حالة التكامل الاقليمي الجزئي وذلك بانشاء منظمة الفحم والصلب الاوروبية عام ١٩٥١، ثم المنظمة الاوروبية للطاقة النووية. وفي ١٩٥٧ تم التوقيع على معاهدة روما التي انشئت بموجبها الجماعة الاوروبية ثم السوق المشتركة، وفي ١٩٨٦ صدر القانون الاوروبي الموحد الذي ازال الحدود الاوروبية من وجه الحركة وحرية الانتقال، وفي ١٩٩٢ تم التوقيع على معاهدة ماستريخت التي انشا الاتحاد الاوروبي بناءً عليها، ثم كانت اقامة السوق الموحدة بين الدول الاوروبية. وسيتم عام ١٩٩٦ اجتماع اخر لمواجهة معاهدة ماستريخت، وفي ١٩٩٩ سيتم اصدار عملة اوروبية واحدة من البنك المركزي الاوروبي كما ستقوم مؤسسات الاتحاد بالبحث في قضايا السياسة الخارجية والامن. واستجابة لتلك التوجهات انشئت عدة اجهزة لرعاية هذه التفاعلات منها البرلمان الاوروبي والمجلس الاوروبي والمجلس الوزاري واللجنة الاوروبية ومحكمة العدل الاوروبية، هذا فضلا عن وجود حلف الاطلسي من ناحية، ومؤتمر التعاون والامن الاوروبي والذي يضم بالاضافة الى اوروبا الغربية دول اوروبا الشرقية ليصل عدده الى حوالي ٤٥ دولة.

ولقد تطور عدد اعضاء المجموعة ثم الاتحاد الاوروبي. ففي ١٩٥٢ ضمت ست دول هي بلجيكا والمانيا وفرنسا وايطاليا ولكوسمبورغ وهولندا لتزيد الى تسع دول بانضمام كل من بريطانيا والدنمارك وايرلندا، ثم اليونان عام ١٩٨١ واخيرا اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦. وقد توسعت الاتجاهات التكاملية بتوقيع عدة اتفاقيات بين الاتحاد الاوروبي (١٢ دولة) وبين اعضاء الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة عام ١٩٩٢، وتم انشاء شبه منظمة جديدة تضم ١٨ دولة وهي منطقة التجارة الحرة في اوروبا (EEA) EUROPEAN ECO-NOMIC ASSOCIATION وتضم الى جانب اعضاء الاتحاد الاوروبي كلا من: النمسا والسويد وفنلندا والنرويج وايسلندا ولختنشتاين. وبدلا من الاقتصار على ٣٤٧ مليون نسمة هم اعضاء الاتحاد الاوروبي اصبحنا امام ٣٨٥ مليونا وهو اكبر تجمع بشري تضمه اية منظمة اقتصادية حتى الآن. وتخطط اوروبا لتوسيع الاتحاد في المستقبل ليضم دولا مثل تركيا ومالطا وقبرص، وبعد عام ٢٠٠٠ دولا مثل بولندا والمجر وتشيخيا وسلوفاكيا وربما دول البلقان والبلطيق. وهكذا اتسمت عمليات الوفاق والتكامل والوحدة الاوروبية بعدة سمات لعل اهمها التدرج والوظيفية، ثم المؤسسية، واخيراً الشعبية او الجماهيرية، اذ لم تقتصر على الهيئات والجوانب الرسمية ولكنها انطلقت من مفهوم المواطنة الاوروبية والمنظمات الشعبية وعلى راسها البرلمان واللجنة الاوروبية وغيرهما من المنظمات غير الحكومية والاهلية. ولعل هذه السمات ذاتها هي التي تفتقر اليها التجربة العربية والتي يغيب عنها تمام الغياب البعد الشعبي والجماهيري، وتضعف فيها المنظمات غير الحكومية. كما تتسم التجربة العربية بالتضخم في بناء المؤسسات مع تضييق الخناق حول الوظائف التي تقوم بها، وهكذا صارت مؤسسات خاوية، الا من الموظفين الدوليين واصبحت عبئا على الوطن لا اضافة اليه.

ولا يعني ذلك ان الوطن العربي لا يحتاج الى الوفاق او انه لا يستطيع ان يحققه. بيد ان القرارات السياسية المصيرية لا تاتي بالتمني، بل تتطلب عناية ورعاية وقدرة على المبادرة مع فهم موضوعي للقدرات القطرية والقومية على السواء.

ويحتل الوطن العربي ١٠ في المئة من مساحة العالم ويقطنه ٢٣٦ مليون نسمة، اي حوالي ٥ في المئة من سكان العالم، ويصل الناتج المحلي الاجمالي فيه الى حوالى ٤٨٤ مليار دولار بينما يصل الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الى ٥,٧ تريليون دولار ولالمانيا الى ١,٦ تريليون دولار ولليابان الى ٣,٣ تريليون دولار، وان كان الدور العربي يرتبط اساسا بانتاج النفط اذ تبلغ نسبة الاحتياط النفطي ٦١,٨ في المئة ونسبة انتاجه الى الانتاج العالمي ٢٦,٧ في المئة، ويبلغ احتياط الغاز الطبيعي الى الاحتياط العالمي ٢٠,٨ في المئة كما ان نسبة انتاج الغاز الطبيعي الى الانتاج العالمي حوالي ١١,٥ في المئة. ومع ذلك يلاحظ ان نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية العربية لا تتعدى ٧,٦ في المئة في حين ان التجارة البينية بين الدول الاوروبية تتعدى ٧٥ في المئة. يضاف الى ذلك ايضا ان اجمالي الديون الخارجية العربية تتعدى ١٥٦ مليار دولار، وتبلغ قيمة خدمتها فقط حوالي ١٧ مليار دولار، وتبلغ نسبة خدمة الدين الى اجمالي حصيلة الصادرات العربية حوالي ٣٥ في المئة، وهو ما يشير الى العبء الثقيل على الاقتصاديات العربية، ومع ذلك تبلغ قيمة الاستثمارات العربية في الخارج ما يناهز ٧٦٠ مليار دولار.

وبالنظر الى بعض المؤشرات التي تعكس اداء النظم العربية نجد تفاوتا ملحوظا بينها، وهو التفاوت الذي ينعكس على مدى الرغبة في الوفاق وخشية ان يؤدي الى زيادة اعباء دول لصالح دول اخرى. فمثلا يتراوح العمر المتوقع عند الولادة بين ٧٣,٤، ٤٦,١ ويتراوح معدل القراءة والكتابة بين الكبار بين ٨٢ في المئة، و١٩ في المئة، وتتباين سنوات الدراسة بين ٦,٥، ٢,٠ كما يتباين معدل السكان الذين يحصلون على خدمات صحية من ١٠٠ في المئة من اجمالي السكان في بعض الدول الى ٢٠ في المئة في دول اخرى، كما تختلف كذلك نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مامونة ما بين ١٠٠ في المئة، و٤٣ في المئة وهكذا. وتختلف نسبة الامية بين الاقطار العربية، اذ تتراوح ما بين ٧٥,٩ في المئة في الصومال، و١٩,٩ في المئة في كل من الاردن ولبنان، وتتباين اكثر بالنسبة للاناث ما بين ٨٨,٣ في المئة في السودان، و٢٩,٧ في المئة في الاردن. ومن جانب اخر يتفاوت حجم الدين الخارجي بين الاقطار العربية ما بين ٤٠,٦ مليار دولار (مصر) الى صفر خاصة في دول الخليج العربية المنتجة للنفط وفوق ذلك فان حجم التجارة البينية بين الدول العربية لا يتجاوز ٧ في المئة، ويتميز هيكل توزيع التجارة الخارجية العربية بالتشوه الواضح، والذي يترجم بالتبعية الى الخارج.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ١ [illegible] ١٩٩٤

وهكذا فان حوالي ثلثي الصادرات العربية يتجه الى الدول الصناعية وحوالي ثلاثة ارباع الواردات تأتي منها بما يعني امكانات كبرى للتحكم في الاقتصاديات العربية. ومن ناحية اخرى فان هناك تباينا واضحا بين الدول العربية في ما يتعلق بمتوسط الدخل الفردي السنوي، والفجوة هنا تكاد تزيد على الفجوة بين الدول المتقدمة من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى، اذ يبلغ اعلى متوسط للدخل الفردي حوالي ١٦٣٨٠ دولارا في دولة الامارات العربية المتحدة، واقلها حوالي ١٧٠ دولارا في الصومال، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال تدني كل مؤشرات التنمية البشرية بين الاقطار العربية، هذا فضلا عن التباين في ما بينها بخصوص تلك المؤشرات.

وهكذا فاننا في العالم العربي نعاني من ثنائية واضحة بالنظر الى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بصورة تنعكس على مدى التفاعل السياسي بين الاقطار العربية.

تضاف الى ما سبق الازمات السياسية الكبرى التي تواجه الوطن العربي، وعلى راس تلك الازمات تأتي الحرب الايرانية - العراقية، ثم مسألة الارهاب، والازمة الليبية - الغربية، والازمة المغربية - الجزائرية، والازمة القطرية - البحرينية. ومع دول الجوار الازمة بين ايران والامارات وبين موريتانيا والسنغال، ثم الازمات والحروب الاهلية كما حدث في الصومال واليمن، ولبنان قبلاً، تضاف الى ذلك الازمات الاقتصادية التي تنوء على كواهل بعض الاقطار العربية.

ان الوفاق بين الاقطار العربية لا يمكن ان يتحقق اذا تم بغض النظر عن تلك القضايا المصيرية التي تهز كيان الاقطار والامة العربية معا. وفي سبيل تحقيق الوفاق العربي لا بد من البحث في اليات على المستوى القومي او دون الاقليمي SUB-REGIONAL بهدف تحقيق درجة اكبر من التقارب تمهيدا لتطويره الى الوفاق.

وعلى الرغم مما ذكرناه الا ان الخطوة الاولى لا بد ان تكون سياسية، بمعنى ان يتولى اولياء الامر من رؤساء وملوك الدول العربية بارادتهم اتخاذ قرار قمة يسوي قدر الامكان من الخلافات والمنازعات العربية، ويقرب بين القادة بخصوص القضايا المحورية التي اختلفوا بشانها.

وقد يعجب المواطن العربي بشان عدم رغبة قادته في القيام بذلك على الرغم من ان التطورات التي يمر بها الوطن العربي والنظام الاقليمي والعالم كله يستلزم البحث المتعمق من جانب القادة العرب للتوصل الى تشريح وتحليل للتطورات داخل المنطقة وخارجها.

ومن جانب اخر، هل يمكن زيادة تفعيل المؤسسات القومية المتضخمة واعادة النظر فيها بما يضمن التطوير والتغيير، وكيف يمكن قبول جمود تلك المؤسسات لمدة نصف قرن تقريبا، وهل الصيغ الرئيسية القائمة مفيدة؟

النظرة الاولية الى عدد وبناء وشكل ووظائف المنظمات العربية، وعلى راسها جامعة الدول العربية، تؤكد ان كل تلك المؤسسات تحتاج الى هزة عنيفة تصل الى اعماقها حيث تزول الفروع والاوراق التي لا لزوم لها. ويستمر من تلك المؤسسات ما يؤدي وظيفته التكاملية فعلا، وفي هذه الحالة تتحول المؤسسات القومية من مؤسسات مجاملات الى اليات تكامل وانطلاق.

يضاف الى ما سبق ان العمل العربي المشترك لا يمكن ان ينمو ويتطور بالتركيز فقط على الجوانب الرسمية والاقتصار على الحكومات. ولقد تعلمنا وينبغي ان نعي الدروس التي عكستها التجربة الاوروبية في ان الشعوب ومنظماتها غير الحكومية لها راي وفعل، ودور لا يقل اهمية عن المؤسسات الحكومية. ولقد ظهر ذلك بوضوح، مثلا، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بما يوحي بتحول جديد في النظام العالمي والانتقال الى النظام الاجتماعي العالمي الجديد الذي يقوم بالاساس على المنظمات غير الحكومية. والوطن العربي لم يعد شاذا داخل العالم، ومن ثم فإن علينا النظر الجاد الى المنظمات غير الحكومية وما يرتبط بها من انشطة ووظائف على المستويين القومي والقطري.

لن ننادي، كما يحق للبعض ان يفعل، بانشاء منظمات عربية جديدة لدعم الوفاق ولكننا ندعو بشدة الى التطوير المؤسسي العربي على مستوى البناء والوظائف والاشخاص لندخل الى مرحلة جديدة تمهد لوفاق عربي اشمل يدفع بعوامل التنسيق والتكامل الى الامام.

• محامي وكاتب مصري.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٤

حصيلة وهم عربي!

عبد الإله بلقزيز*

■ قبل سنوات قليلة خلت، حين كان ينهمر سيلٌ غير منقطع من وقائع التحول في المعمار السياسي لبلدان المعسكر الشرقي، انتعش أمل جامح لدى قطاع واسع من الانتلجنسيا العربية بأن يصيب الوطن العربي شيء من شظايا ذلك الانفجار الديموقراطي الذي أطاح بأكثر القلاع التوتاليتارية المحروسة شراسة وتصفيحاً. لم يكن ذلك - في وعي النخب العربية - محض تشوف غامض الى احتمال في حيّز الإمكان، بل جاء ثمرة «قراءة» تراءت لها تلك التحولات - في زحمة تسارع الوقائع وتساقط الدول - وكأنها ناموس جديد من نواميس الاجتماع الإنساني الكوني في لحظته المعاصرة. ونذكر جميعاً حجم ذلك الزخ اليومي للنصوص المبشرة بعهد الإنسان والمواطن في بلاد الرعية والسلطان، التي كرّت في الصحافة العربية ومن على منابر الخطابة، في مشهد امتنع نظير له في ما مضى من فصول العلاقة التاريخية بين العقل العربي وموضوعة الديموقراطية.

ما زاد من إشعال جذوة هذا التشوف في النفوس - وفي النصوص - أن حوادث تواترت على منوال التغيير في أكثر من ساحة عربية، وفي تلاحق زمني سريع، بدا لمن قرأوا طالع التاريخ في فنجانه وكأنه حجّة لما ذهب اليه من ذهب من ذوي التأويل: خرج بورقيبة من سلطته الانفرادية في عزّ «انتفاضة» البيريسترويكا على ثقافة التسلط السياسية، واعترفت «جبهة التحرير الوطني» بصفعة اكتوبر ١٩٨٨ في شوارع الجزائر، ورضخت «عمان» لـ «صعاليك» معان في نيسان (ابريل) ١٩٨٩، واندفعت دولة «الوحدة» في اليمن نحو تجربة التجذيف السياسي البركاني ضد تيار البنية القبلية الراكد، واستأنف «مجلس الشعب» المصري ثرثرته فوق النيل، وخرجت العنقاء البركانية اللبنانية من رماد العشرين عاماً من التأجيل، ومن رماد الخمسة عشر عاماً من التقتيل، وانفرجت أسارير الصحراء السياسية الموريتانية عن بسمة تشريعية سريعة، وارتفع غطاء القمقم السحري عن المسألة الدستورية في المغرب، ودخل «مجلس قيادة الثورة» في العراق خلوته لتعيين أقصر السبل نحو انتقال سياسي يحافظ على ثوابت الدولة... الخ. لم تبق إلا أقاليم قليلة أقسمت نخبها الحاكمة - بأغلظ الايمان - أن لا تنحني لتيار «الابتزاز» الدولي فتقضي على «أصالتها» بحداثة «معادية» مستوردة: شيئاً فشيئاً، عاينت هذه النخب الحالمة كيف يعيش توقّعها دراما الاصطدام بثابت السياسة في البلاد العربية المحصّنة ضد كل أنواع التغيير! راهنت على فرس خاسر اسمه «العامل الدولي» أو «القانون الكوني»، فاذا بها أمام قانون عربي سرمدي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: جاء العسكر الى السلطة في الجزائر لأنهم رفضوا أن تتحول الدولة من دولة حليقة الى دولة ملتحية، وجاراهم في ذلك بعض جيرانهم، وانقضت الادارة على نتائج الاقتراع في المغرب، وتعرّض البرلمان اللبناني لمقاطعة قسم من المجتمع، واهتزت التسوية التشريعية والسياسية اليمنية فقاتل الجميع الجميع، وانسحب البركان الأردني من حقل السياسة الخارجية، وتمخض الرحم الديموقراطي عن كائنات تمثيلية شوهاء اعتمرها الشيوخ والوجهاء، وعادت أجهزة الأمن الى عادتها القديمة. شيئاً فشيئاً، انسحب المد عن الجزيرة التي هي العالم العربي كي تظل على حالها منعزلة عن التيار الكوني.

ما سبب هذه النكسة. لماذا نجحت دويلات العرب في النأي بنفسها عمّا سرى في كل العالم من تيار؟

لعلّ أهم من فهم الدرس جيداً هي النخب الحاكمة، فاستحقت عليه البقاء على قيد الحياة لفترة أطول. ولم يخطئ فهمه إلا المثقفون الذين لم يقرأوا جيداً الفارق بين عقل الثقافة وعقل السياسة، فاستحقوا عليه الرثاء. فالنخب الحاكمة لم تكن في حاجة الى كبير جهد كي تختار أمثل استراتيجية للتعاطي مع نازلة كونية كبيرة، فهي - في النهاية - حازت ما يكفيها من الخبرة لمواجهة تحدي البقاء ضد كل ألوان الاختلال الممكنة. نقطة انطلاقها كانت التشبع بفرضية سياسية تقضي بأن حقائق الظرفية العالمية الجارية حقائق عابرة لا تقوى على البقاء مديداً. ولمّا تعلمت من التجارب أن الوقوف في وجه التيار انتحار سياسي أو شيء بهذه المثابة، تراءى لها أن التكيف الاضطراري مع الوقائع الجديدة أنجع سلوك لتأمين الذات وحفظ قدرتها على التصرف حين ترتفع «أحكام الطوارئ الديموقراطية». بل هي حوّلت محنتها مع هذه الأحكام الى مناسبة جديدة للاستثمار السياسي، إذ صارت - بتنازلها «الديموقراطي» الاضطراري - على أعتاب صناعة شرعية جديدة لها هي: «الشرعية الدستورية» (والحال إن معظمها متخرج من الأكاديميات العسكرية!). وقد نجحت - في المطاف الأخير - في الانتقال من التكيف، الى الاستيعاب، فالاحتواء، لتخرج من تجربة امتحان البقاء منتصرة.

أمّا نخبنا المثقفة - هداها الله الى صراط الإدراك - فقد أعمت حلمها الخاص وعولمت حقائق لم تكن الأرض - بما وسعت - كل ساحتها وموضوعها: نسيَت - على فرط ما قرأت - دروسين غنيين في العلاقات الدولية وفي الاجتماع: نسيت أن ناظم العلاقات الخارجية الدولية هو المصالح. والمصالح اقتضت أن يندثر معسكر عالمي نافس الغرب في معركة النفوذ، فكان أن حظيت حركة المجتمعات في منظومة الشرق «الاشتراكي» بدعم سخي من كل المراكز النافذة في منظومة الغرب الرأسمالي بينما لم تقتض المصالح إياها زوال نظم عربية ما زالت تحمي - بالغالي والنفيس - مصالح دول الشمال، وتخوض المعركة «المقدسة» ضد «الاصولية» التي عوّضت الغرب عن بعبعه الشيوعي الماضي. ثم نسيت أن مصائر البلدان والشعوب والأمم تقررها العوامل الداخلية في المقام الأول، وأنه - بالتالي - ما لم تنضج شروط التحول الديموقراطي ذاتياً، لن يكون في وسع أية جرعة خارجية أن تفعل شيئاً. والحال أن بنية المجتمع العربي ما تزال - حتى الآن - تعيش مخاض الانتقال الصعب من البنية العصبوية المغلقة والراكدة الى البنية الاجتماعية والسياسية الحديثة المتحركة.

* كاتب مغربي

من المراهنة على الماضى الى المراهنة على المستقبل

ثمة أحداث يتعين النظر اليها على أنها تحمل معانى رمزية ذات دلالة كبيرة،وتصلح«تيرمومترا» لقياس أين نقف،والام نتجه..منها على سبيل المثال.قرار الملك حسين،منذ شهرين،بتحويل علاقاته مع قادة اسرائيل من السرية الى العلنية.. ومنها،أيضا،الزيارة الأولى التى يجريها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الآن لمنطقة الشرق الأوسط..

فقد تختلف اراء المحللين العرب حول عاهل الاردن وكيف ينبغى تقييم تاريخه.ولكن لن يختلف اثنان على انه سياسى مخضرم محنك الى ابعد حد،وانه قد أثبت،فى مناسبات عديدة،نفاذ بصيرة ،وقدرة على التكيف للظروف،ضمنت له ان يصبح رئيس الدولة العربى الأطول عمرا.. ولذلك،كان قرار الملك حسين بان يلتقى برابين وبيريز علنا وتوقيع معاهدة سلام معهما مؤشرا هاما بان المستقبل القائم على علاقات تعامل بين العرب والاسرائيليين وارد لامناص وان عدم التعامل مع الاسرائيليين لم يعد«المرجعية»،وان الوقت قد حان للمراهنة على«المستقبل،لا الماضى»..

وزيارة الرئيس كلينتون الأولى الى الشرق الأوسط تحمل نفس الدلالة.فان الرئيس الأمريكى لايتحرك الا لتكريس ماتراه واشنطن «منعطفا اساسيا» .. وقد يكون تحليلى ان التحول الذى جرى حتى الآن هو - كما قلت فى مقالاتى الأخيرة - تحول«من اللفظ المتبادل»الى«التوظيف المتبادل» واننا مازلنا بصدد«مرحلة انتقالية»،وان شروط السلام - بالمعنى المتعارف عليه - لم تنضج بعد ، وانه قد يصح أن هناك«لاعودة الى الوراء» ولكن علينا أيضا ان ننتبه الى انه لاتوجد«قدرية» تحتم أن يكون المستقبل «قفزة الى الأمام» «صوب السلام» وا ن لاخيار غيره.. اذ قد يكون هذا المستقبل درجة أو أخرى من«الفوضى» وقد يكون «مرحلة انتقالية لانهاية لها»(!) لعدم توافر الظروف الكفيلة بانهائها .وقد يكون - صورة مستحدثة لصيغة راجت لفترة طويلة هى ماأطلق عليه مصطلح «اللاحرب واللاسلم»..

ولكن، زيارة كلينتون تؤذن بان الولايات المتحدة قد قررت أن«المرجعية» فى المنطقة قد اصبحت «السلام» وأن النزاع قد تمت«تسويته» فى جوهرياته،وان حضوره بشخصه الى المنطقة لتكريس هذه الرؤية ، وان الذين يعارضونها انما يتعمدون تعويق مسيرة السلام ،لاسباب، ان لم تكن مشبوهة، فانها ملتبسة!..

ولذلك ينبغى توقع «تعميم» رهان عاهل الأردن، بل وتسابق كثيرين فى الساحات العربية،استنادا الى«مرجعية»هذا الرهان!..وهذا ربما سوف يصبح جليا فى مؤتمر الدار البيضاء المزمع عقده بعد أيام بمشاركة وفود من ٦٠ دولة، من بينها وفد اسرائيلى كبير يرأسه اسحق رابين شخصيا.فانه حدث يؤذن بتدشين«السوق الشرق اوسطية» عمليا، كتعبير عن مرحلة جديدة فى العلاقات العربية/الإسرائيلية..

بقلم:

محمد سيد أحمد

ولكن الذى ينبغى توقعه ايضا بلوغ محاولات منع هذا التحول حدا من الاستماتة لم يسبق له مثيل هو الآخر.واعتقد ان بلوغ الارهاب حد التعرض لشخص بمقام نجيب محفوظ،او عملية نسف«الباص» فى قلب تل ابيب (ايا كانت الدوافع المباشرة فى الحالتين ،وهى دوافع لاجدال فى انها مختلفة كل الاختلاف)،عمليات ليست - فى جوهرها - منبتة الصلة تماما عما اتحدث عنه.فان نجيب محفوظ رمز لانفتاح العقل وللدعوة للانتساب الى عصر مختلف،ولعدم التقيد بانماط التفكير التقليدية وحدها.. ومثل هذا التفكير مرفوض لدى البعض،لانه ينطوى - ضمنا - على فكرة ان «المرجعيات التقليدية» وارد التخلى عنها، وان الوقت قد حان لـ«مرجعيات» جديدة،حتى من قبل القوى التى تناهض «الاستسلام»،وتحاول «مواصلة المسيرة»، مع ادراكها ان«البيئة المحيطة» قد اصابتها تغيرات جذرية.. ان المطلوب هو ترويع كل المفكرين القادرين على تجديد فكرهم.وقد وجهت الطعنة الى شخص نجيب محفوظ بصفته اشهرهم،ومن منطلق ان المساس به - بصفته حاصلا على جائزة نوبل - لابد ان تكون له اصداء عالمية..

ان هناك بالفعل «منعطفا أساسيا» يجرى فى هذه اللحظات.. منعطفا لم يعد اشد التناقضات اثرا بمقتضاه التناقض بين «كل الاسرائيليين» من جانب «وكل العرب» من الجانب الآخر.. بل اصبح اكثر التناقضات وطأة تلك التى باتت تنبثق داخل كل من المعسكرين السابقين.. بين العرب انفسهم.. وربما بين الاسرائيليين انفسهم هم ايضا،وان كان هؤلاء قد نجحوا حتى الآن فى الحيلولة دون بلوغ التناقضات فيما بينهم حد تمزيق مؤسساتهم.هناك المراهنون على «عملية السلام» فى الجانبين معا.. وهناك المراهنون على ان العملية من المحتم ان تكون فاشلة،وانه يتعين استمرار مناهضتها،وعدم التخلى بالتالى عن «المرجعيات التقليدية»، ايضا كانت المستجدات..

ولكن هناك ايضا نقاط ضعف اساسية فى منطلق كل من المعسكرين: معسكر المراهنين على



المستقبل،ومعسكر المراهنين على الماضي.. ففيما يتعلق بمنطق المراهنة على الماضي،نجد ان أكثر انصاره فعالية هم الذين يلجاون الى اساليب نضال أضحت مدانة أخلاقا علي صعيد العالم كله، كالارهاب مثلا، وانها اساليب لم تعد بالتالي كفيلة باكسابهم مصداقية عامة،حتى لدى الذين ينصرون رؤيتهم السياسية.. واما فيما يتعلق بالمراهنة علي المستقبل، فان اتسامها حتى الآن بصفة«التوظيف المتبادل» انما يكشف عن معضلة تتمثل في السؤال الجوهرى التالي: من من الجانبين هو الاقدر على«توظيف» الآخر؟.ذلك انه لايمكن الادعاء ابتداء ـ بان للجانبين قدرة متكافئة على«توظيف«الآخر!.. وبقدر بروز صور«عدم تكافؤ» في عملية «التوظيف المتبادل«بنفس القدر يتحقق لطرف «النصر» على الطرف الآخر.وهذا يعيد لمنطق«المراهنة على الماضي» (المنطق القائل بان المواجهة بين الطرفين لامخرج لها،وان السلام مستحيل) مشروعيته لدرجة او اخرى.. وهكذا تفقد«المراهنة على المستقبل» ديناميكيتها،وقدرتها على أن تحتفظ بالمبادرة.. وتعود المبادرة للمعسكر الآخر.ويستعيد الارهاب قدرته علي حسم مجريات الامور.وهذه حقيقة مازالت تلاحقنا.. فهل من مراهنة علي المستقبل وارد الا تصيبه انتكاسات؟.. سؤال يتوقف عليه المستقبل.وسوف نحاول الاجابة عليه في مقالنا التالي..



المصدر : الشـرق الأوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

رغم مخاطر السباحة عكس التيار

الصراحة البناءة أبقى من الواقعية السياسية

إياد أبو شقرا

من اصـول السـيـاسـة كـمـا تعلمناها، غالباً بمرارة، انه اذا لم يكن ما تريد فارد ما يكون. وتعلمنا ايضا ان السياسة «فن الممكن» وان العين لا تقاوم المخرز، وان التاريخ يصنعه الاقوياء.. ويكتبونه كذلك.

كل هذه المعزوفة حفظناها عن ظهر قلب.

سذاجتنا لم تسمح لنا بعد بان نقتنع بصحتها، الا اننا قبلناها مع ذلك مرغمين.

السذج منا - وربما كانوا الغالبية - توهموا ان زمن الفرض ولى مع افول شمس الاستعمار القديم، وان عند الكبار رغبة صادقة في الاصغاء الى شكاوى الضعفاء الذين لا يملكون ولا يحق لهم ان يملكوا سلاح الدمار الشامل.. ولا يتقنون التسكع في اروقة «اللوبي» السياسي في عواصم النفوذ العالمية. بل ان هناك من تصور ان المصارحة الموضوعية البناءة من مواقع الصداقة، انطلاقا من مقولة «صديقك من صدقك لا من صدقك» عملة رائجة ومستحبة في مجاهل عالم السياسة الدولية.

اليوم، اذا قال احدنا ان ثمة «ثغرات» في حملة السلام الهجومية الراهنة في الشرق الاوسط فانه لا يقول ذلك رفضا منه للسلام، ولا رغبة في سباحة انتحارية عكس التيار وعكس حركة التاريخ وواقع القوى العالمي.

لا، انه يقول ذلك لان الديمقراطية، التي يكثر الحديث عنها هذه الايام، تفترض ان اراء الناس تستحق ان تسمع من دون قهر او مصادرة. ومبدأ حقوق الانسان الذي صار بحد ذاته قضية اساسية في القاموس السياسي يقوم، بحكم جوهره الاخلاقي، على رفض رهن مصير شعب وهويته لشعوب اخرى بصرف النظر عن المبررات الاستنسابية والجذابة في انتقائيتها.

فالانسان العربي لم يختر بملء ارادته الرهان على الجواد الخاسر في «الحرب العالمية الثالثة» ولم ينتق ما هو معرف اليوم بـ«الارهاب» والراديكالية المتطرفة بمحض ارادته. والحقيقة ان السواد الاعظم من ابناء عالمنا العربي المغلوب على امره مع السلام حتى اخر قطرة. مع السلام القائم على العدل وتكافؤ الفرص والتعايش، المستند على التفاهم واحترام امن الاخرين ومشاعرهم وثقافتهم ومعاييرهم الاخلاقية.

مع السلام الذي يرى القشة والجمل.. قشة وجملا، في عيوننا كما في عيون الخصم. ويعترف باننا نتالم ونعاني ونبكي لفقد الاهل والاعزاء.. مثل غيرنا تماما.

غير ان مشكلتنا الآن، بعد مضي يوم اخر من ايام «الضغط الكاسح» نحو سلام تطبيعي عاجل بالكاد سمح لنا بالمساهمة في تصوره وتعريفه، انه شكلا ومضمونا لا يبدي اهتماما يذكر بمستقبل تماسك مجتمعنا وامننا الاهلي وسلامتنا الداخلية. ولا يعذرنا اذا توقفنا برهة عن الاندفاع العجول، حرصا على الدفاع عن انفسنا ضد شبح الحرب الاهلية، على الاقل.

ان وضع الانسان العربي امام خيارين لا ثالث لهما هما: اما الحرب الاهلية، او الحرب الخاسرة سلفا ضد عالم الكبار، حالة خطرة على العرب، وخطرة ايضا على الجيران المفترض ان السلام المفروض فرضا احد مطالبهم. والاخطر منها ان هذه الصورة المأساوية اخر ما يشغل الضاغطين.

بلا شك، عند الرئيس الاميركي بيل كلينتون نفسه بعض العذر.. فهو حاليا امام اختبار حاسم لسياسته الخارجية وهو على اهبة انتخابات منتصف ولايته، في الكونغرس وعواصم الولايات. وبطبيعة الحال يهم كلينتون مثل اي رئيس اخر، ان يدخل هذه الانتخابات وتحت ابطه انتصار ما، يستحسن ان يكون كبيرا على الصعيد الاعلامي.. التلفزيوني.

ونحن نتذكر جيدا ان «السياسة الخارجية» كانت نقطة الضعف المزعومة عند كلينتون، التي شدد الجمهوريون على استغلالها، وبصعوبة بالغة افلت من فخها، وذلك لانه ركز على سلبيات واشنطن، اي السلطة المركزية - ابان الحكم الجمهوري الطويل، وابتعادها عن الانسان الاميركي ومعاناته من المشاكل المعيشية.

بالمناسبة، مدى «سوء المشاكل المعيشية» التي يشعر بها المواطن الاميركي موضوع نسبي. لكن كلينتون نجح في استراتيجية التشديد على الشأن الداخلي، تهربا من اثارة قضية السياسة الدولية التي تصور جورج بوش والجمهوريون يومذاك انها ورقتهم الرابحة. والمفارقة الآن مع اقتراب موعد انتخابات منتصف الولاية، ان الامور تبدو مقلوبة راسا على عقب. فالجمهوريون - مدعومين باليمين الاصولي المسيحي المتطرف - تعلموا من خطة الديمقراطيين في معركة الرئاسة الفائتة، وركزوا هجماتهم على نفور المواطن العادي من «سلبيات واشنطن» بينما يجتهد



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

كلينتون في تحقيق سلسلة من الانتصارات الدولية كي يحسن صورته. وفعلا، حقق ثلاثة «انتصارات» دولية مهمة اعلاميا، ولا بد انه سيستغلها خلال الايام القليلة المقبلة، في هايتي وايرلندا ثم الشرق الاوسط مع الاردن وسورية وايضا مع التهديد العراقي للكويت.

بيد ان الانتصار السريع في الشرق الاوسط المأمول ان يخدم مفعوله انتخابيا حتى الاسبوعين الاولين من نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، كي لا يفقد كلينتون اغلبيته في الكونجرس وبالتالي تنسف اسس سياساته الاجتماعية والاقتصادية في الفترة المتبقية من ولايته، قد يتحول الى «كامب ديفيد» آخر، او «حرب تحرير كويت» اخرى.

والمقصود، ان هذا الانتصار قد لا يكون كاملا، اما لانه تجاهل مشاعر غالبية ابناء المنطقة كحال كامب ديفيد، او لانه كما في «حرب تحرير الكويت» تجاهل تفاصيل وحقائق بنيوية مهمة في المنطقة، لانه فصل رد فعله على قياس اعتبارات آنية معينة.

ان كلمة كلينتون في البرلمان الاردني، بعد توقيع المعاهدة الاسرائيلية - الاردنية، عن ان «مجابهة الحضارات (هنا بمعنى الاسلام والمسيحية الغربية) ليست حتمية» اشتملت على كلام جميل مطمئن. الا انها لن تمحو من ذاكرة كثيرين من سامعيها لهجة «المحاضر» الذي يشرح الامور تبعا لمرئياته من دون ابداء اي استعداد للمناقشة او التشكيك.

فحتى اذا اتفق اهل هاتين «الحضارتين» عقليا على تجنب المجابهة فإن عامل التفاوت الهائل في القوى بينهما، سيكون على الارجح العنصر الرادع، لا الاعتراف المتبادل والمتعادل في الحقوق والواجبات.

واصرار كلينتون على ان المعاهدة، الموقعة تستند اولا واخيرا على الاعتبارات الامنية والمصلحية لاسرائيل لم تفت جل المحللين الغربيين. ولم يفتهم ايضا في معرض وصفهم المشاعر الشعبية المحيطة بمهرجان التوقيع، ان دور الوسيط الضامن احتل مركزا متاخرا بعض الشيء عن دور الحليف الاستراتيجي.

